تفكيك معضلة التنمية في مصر

كيف نصنع التنمية ومن يقودها؟

فهرسة أثناء النشر / إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، إدارة الشئون الفنية

عثمان، عثمان محمد
تفكيك معضلة التنمية في مصر كيف نصنع التنمية ومن يقودها؟
روابط للنشر وتقنية المعلومات
17 × 24 سم 272 صفحة
تدمك: 9789776752245
رقم الإيداع: 25594/2023
1 ـ التنمية الاقتصادية 2 ـ التخطيط الاقتصادي
3 ـ العولمة
أ ـ العنوان 338.9

دار النشر: روابط للنشر وتقنية المعلومات
عنوان الكتاب: تفكيك معضلة التنمية في مصر كيف نصنع التنمية ومن يقودها؟
الكاتب: عثمان محمد عثمان
رقم الطبعة: الأولى
تاريخ الطبع: 2023

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة للناشر

ويحظر طبع، أو تصوير، أو ترجمة، أو إعادة تنضيد للكتاب كاملًا أو جزئيًا، أو تسجيله على أشرطة كاسيت، أو إدخاله على الكمبيوتر، أو برمجته على أسطوانات ضوئية، إلا بموافقة الناشر الخطية الموثقة

روابط للنشر وتقنية المعلومات
19 حسن أفلاطون ـ بجوار مستشفى عبد القادر فهمى أرض الجولف ـ مصر الجديدة
تليفون: 0020222911024
aref@rawabtonline.com
www.rawabtonline.com

تفكيك معضلة التنمية في مصر

كيف نصنع التنمية ومن يقودها؟

الدكتور

عثمان محمد عثمان

أستاذ الاقتصاد

وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية الأسبق

تقديم

دكتور سمير رضوان

وزير المالية الأسبق

«من إصدارات معهد التخطيط القومي»

rawabt روابط

للنشر وتقنية المعلومات

For Publishing & Information Technology

إلى أحفادى

عُمَر سامح، ويَحْيي بهاء، وعَلِي سامح، وياسمين بهاء

بِأَمَلِ أن يَحِلَّ جيلُهم المعضلة

ويَنْعَمُوا في بلدهم مصر وهي متقدمة ومزدهرة

المحتويات

تقديم ١١

مقدمة ١٥

١ ـ مستوى المعيشة ونوعية الحياة ٢٣

١ ـ ١ متوسط دخل الفرد ٢٣

١ ـ ٢ مستوى التنمية البشرية ٢٦

٢ ـ الصين الشيوعية ومصر الاشتراكية ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ ..... ٤٥

٢ ـ ١ الإصلاح الزراعي وفائض العمالة في الريف ٤٦

٢ ـ ١ ـ ١ نموذج آرثر لويس وفائض العنالة في الصين ٤٦

١ ـ ٢ ـ ٢ معضلة الإصلاح الزراعي والبطالة الزراعية في مصر ٤٩

٢ ـ ٢ استراتيجية الدفعة القوية والتصنيع الثقيل ٥٧

٢ ـ ٢ ـ ١ الاستثمار والتصنيع في الصين ٥٧

٢ ـ ٢ ـ ٢ الثورة والاشتراكية والتصنيع في مصر ٦٢

٣ ـ الإصلاح والانفتاح، المعجزة والمعضلة ٧٥

٣ ـ ١ تسارع معدلات النمو ٧٦

٣ ـ ١ ـ ١ أيقونة المعجزة في الصين ٧٦

٣ ـ ١ ـ ٢ معدلات النمو في مصر ضعيفة ٧٧
٣ ـ ٢ الاستثمار محرك النمو ٨٠
٣ ـ ٢ ـ ١ معدلات الاستثمار مرتفعة في الصين ٨٠
٣ ـ ٢ ـ ٢ معضلة تمويل التنمية في مصر ٨٢
٣ ـ ٣ إنتاجية الاستثمار والإنتاجية الكلية ٩٤
٣ ـ ٣ ـ ١ كفاءة عوامل الإنتاج في الصين ٩٤
٣ ـ ٣ ـ ٢ ضعف الإنتاجية في مصر ٩٧
٣ ـ ٤ التغير الهيكلي ٩٨
٣ ـ ٤ ـ ١ هيكلة الاقتصاد الصيني ٩٨
٣ ـ ٤ ـ ٢ تغير مشوه في بنية الاقتصاد المصري ١٠٤
٣ ـ ٥ دور السياسة الماكرو اقتصادية ١١٠
٣ ـ ٥ ـ ١ الاستثمار وليس الاستهلاك في الصين ١١٠
٣ ـ ٥ ـ ٢ مصر تنتج وتستورد لتستهلك ١١٣
٣ ـ ٦ العلاقات الاقتصادية الدولية ١٢٠
٤ ـ مواجهة مشكلة الفقر، الضلع الثالث للمعجزة والمعضلة ١٢٥
٤ ـ ١ القضاء على الفقر في الصين ١٢٥
٤ ـ ٢ معضلة استمرار زيادة الفقر في مصر ١٢٩
٤ ـ ٣ ثلاثية النمو، الفقر، واللامساواة ١٣٨
٤ ـ ٣ ـ ١ تحدي تحسين توزيع الدخل في الصين ١٣٨
٤ ـ ٣ ـ ٢ الفقر والعدالة الاجتماعية في مصر ١٤٥

٥ ـ التسعينيات وما بعدها: ما الذي يصنع التنمية ومن يقودها؟ ١٧٧
٥ ـ ١ اقتصاد السوق والقطاع الخاص، الصين من الشيوعية إلى الرأسمالية ١٧٧
٥ ـ ٢ معضلة الخاص والعام: دور الدولة وتشجيع القطاع الخاص في مصر ..١٩٥
٦ ـ مستقبل التنمية، تدعيم المعجزة وتفكيك المعضلة ٢٢٥
٦ ـ ١ الصين وتحدى فخ الدخل المتوسط ٢٢٥
٦ ـ ٢ تحدى تفاقم المديونية في مصر ٢٢٩
٦ ـ ٣ ـ ١إستراتيجية ٢٠٣٠ في الصين ٢٥٥
٦ ـ ٣ ـ ٢ رؤية مصر ٢٠٣٠ ..... ٢٥٨
ملحق؛ الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية حتى ٢٠٣٠ ..... ٢٧٣
قائمة المراجع ٢٧٧

تقديم

يأتي كتاب الدكتور عثمان محمد عثمان وزير التخطيط الأسبق في وقت نحن في أشد الحاجة إلى هذا النوع من التحليل الرصين الذي يتعلق بأداء الاقتصاد المصري وكيفية الخروج من الأزمة الحالية. وعنوان الكتاب، الصادر عن معهد التخطيط القومي، «تفكيك معضلة التنمية في مصر: كيف نصنع التنمية ومن يقودها؟»، يعبر عن محتواه بوضوح. فالكاتب لا يكتفي بتحليل الوضع الحالي، وإنما يقدم إطاراً متكاملاً لكيفية «تفكيك» المعضلة ، والبحث عن طريق «تدعيم المعجزة» لانطلاق الاقتصاد المصري نحو النمو المستدام، وهو بذلك يشترك مع آخرين في أن الوقوف على مشاكلنا مطلوب وضروري، ولكن عدم تجاوز هذا التكرار العقيم للمشكلات دون الحلول قد يصل بنا إلى تعميق الحفرة التي نقع فيها مما يجعل الخروج منها أكثر صعوبة ومما قد يترتب عليه أثار سلبية بل ومدمرة.

الإشكالية التي يتعرض لدراستها د. عثمان هي ما يسميه المعضلة بمعنى (Conundrum) أي طريقة فهم الظواهر المعقدة والمحيرة من أجل فهمها وإيجاد الحلول لها. وملخص المعضلة هو لماذا لم ينجح الاقتصاد المصري في تحقيق أهدافه مع وجود الإمكانيات المتاحة لذلك، ونظرًا إلى أن اقتصادات أخرى كانت في ظروف مماثلة، أو حتى أصعب، وجدت طريقها للانطلاق مثل الصين والنمور الآسيوية؟ إن استقراء التاريخ الاقتصادي المصري يشير إلى سمة أساسية وهي عدم اكتمال أي تجربة من التجارب التنموية سواء في ذلك الثورة الاقتصادية التي أحدثها محمد علي، أو التحديث الذي أدخله إسماعيل باشا أو الطفرة التصنيعية التي قادها طلعت حرب وتم البناء عليها في الحقبة الناصرية، وبعد ذلك فإن التاريخ هو تاريخ «تفكيك التصنيع Deindustrialization».

يتعرض د. عثمان إلى هذه المعضلة وهو مؤهل لذلك إذ أنه يجمع بين الخلفية الأكاديمية والخبرة العملية في مجال التخطيط والتنمية، فقد كان من الباحثين المتميزين في الاقتصاد الكمي، إلى جانب ريادته في إصدار أول تقرير وطني للتنمية البشرية. وهو يتذكر انتقاله من الحقل الأكاديمي إلى أرض الواقع بقوله: «سرعان ما أدركت أنني بحاجة ضرورية إلى فهم كيف تتحقق التنمية عمليًا. لقد جاءت لحظة الحقيقة. أصبح إلى جانب قدمي في الحقل الأكاديمي قدمي الأخرى في الميدان التنفيذي». ويتزامن صدور كتاب د. عثمان مع كتاب آخر يناقش نفس الإشكالية (والذي ساهم فيه بكتابة فصل حول «مصيدة الفقر: لماذا هي مستمرة في مصر») وهو كتاب: The Egyptian Economy in the Twenty-first Century, The Hard Road to Inclusive Prosperity, AUC, 2022.

وهو يحاول أن يفسر السبب في أن «مصر، رغم مالديها من موارد مادية وبشرية، إلاأن أداء الاقتصاد كان غالبًا قاصرً عن امكانياتها خلال الستين سنة الماضية». ويفسر خالد إكرام، الاقتصادي المخضرم في شؤون الاقتصاد المصرى، التراجع والتقلبات في معدل النمو، إلى جانب تراجع الإنتاجية بالمقارنة مع اقتصادات شرق آسيا والصين، وأنه لا سبيل لمصر لارتياد المستقبل إلا بتذليل العقبات التي تعوق تحقيق معدلات مماثلة، أو قريبة، من تلك التي تحققها النمور الآسيوية .

ما العمل؟ يفرد د. عثمان ستة فصول للإجابة علي هذا السؤال، وهو هنا يحلل الوضع القائم في مصر، ويستخدم أسلوب المقارنة مع أداء الاقتصاد الصيني خلال الخمسينيات من القرن الماضي وحتى الآن. ولماذا الصين وليس كوريا الجنوبية التي تعودنا أن نأخذها مرجعية في المقارنة، إذ أن كلا البلدين، مصر وكوريا، بدآ تجربتهما التنموية في نفس الوقت تقريبًا. ولكن التجربة الصينية أقرب إلى ظروف مصر فكلا البلدين بدآ في الخمسينيات كبلاد زراعية منخفضة الدخل ولكن لهما عمق تاريخي وحضاري لا يمكن تجاهله. تأتي المقارنة كاشفة: تحقق الصين معجزة إنقاذ ٨٠٠ مليون شخص من براثن الفقر، وذلك بفضل تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ١٠٪ سنويًا من ١٩٧٨، بداية الانفتاح، وحتى ٢٠٠٠. وقد كانت النتيجة أن ارتفع نصيب الفرد الصيني في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٨,٨٪ في الفترة

١٩٧٨ ـ ٢٠١٠، ويصل دخل الفرد إلى ١٥ ضعفًا مما كان عليه في ١٩٧٨، في حين كان معدل النمو في مصر متقلبًا ويدور حول ٤٪ في المتوسط خلال ٤٠ سنة، ولم ترتفع نسبة الزيادة في متوسط دخل الفرد عن ٢٪ خلال تلك السنوات.

ويصحبنا المؤلف في رحلة شيقة عبر أربعة فصول يحلل فيها أسس نجاح المشروع الصيني والأسباب التي كانت وراء هذا الانجاز: نرى التقدم في مستوى المعيشة ونوعية الحياة، الدفعة القوية عن طريق التصنيع والتصدير، معجزة تخفيض حدة الفقر. ما هي أسباب هذا الأداء؟ إرتفاع معدلات النمو بشكل دائم لمدة ٢٠ ـ ٢٥ سنة، إرتفاع متواصل في نمو الإنتاجية، إرتفاع معدلات الادخار والاستثمار.

وينتهي د. عثمان في الفصلين الأخيرين بالأسئلة المحورية: من يصنع التنمية؟ الدولة أم القطاع الخاص؟ والإجابة أن لكل دولة ظروفها التاريخية، وفي الصين سواء كان النظام هو الرأسمالية أو رأسمالية الدولة فهي ما زالت تحقق أهداف النمو، وتواجه صعوبات التحول من اقتصاد «متوسط الدخل» إلى اقتصاد من الدول ذات الدخل المرتفع. أما في مصر فما زلنا نعاني من أثار «عقد التنمية الضائع»، وتراجع الأداء الاقتصادي الحالي عن أحلام رؤية مصر .

ماذا بعد؟ يقول د. عثمان: وفي المستقبل متوسط وطويل الأجل علينا ـ لتفكيك معضلة التنمية ـ حسم الاختيار بين فلسفة ودروس معجزة الصين وشرق آسيا وبين وصفة وروشتة 'توافق واشنجتون'.

لقد سعدت بالإبحار مع هذا الكتاب الذي أدعو كل متخصص أو مهتم بالشأن العام، وبصفة خاصة، صانع السياسة أن يتأمل الدروس المستفادة من هذا الجهد المخلص.

د. سمير رضوان

وزير المالية الأسبق

مقدمة

عندما فكرت في وَضْعِ عنوان لهذه الدراسة ورد إلى خاطرى أننى كثيرًا ما أستخدم تعبير 'معضلة' في وصف الأحوال الاقتصادية الصعبة التي نواجهها، والبحث عن حلول للمصاعب التي يتعرض لها بلدنا. وساءلت نفسى من أين جاءت هذه الكلمة التي أخذ ينطق بها لسانى تكرارًا. سارعت إلى البحث عن معناها في قواميس اللغة العربية. وجدت في معجم المعانى الجامع أن «معضلة تعنى المسألةَ المشْكِلَةَ التي لا يُهْتَدَى لوجهها». والجمع: معضلات ومعاضل. والمعضلات هي الشدائد. وعَضُلَ به الأمر: إشْتَدَّ واسْتَغْلَقَ. وصيغة المؤنث لفاعل: أعْضَلَ.

ومع شعورى بالاطمئنان لملاءمة الكلمة لوصف حالة الاقتصاد والتنمية في مصر، سَرَّنِى توافق اختيارى مع استخدامها من قِبَلِ أحد أبرز الخبراء في واحد من أفضل ما كُتِبَ حديثًا عن الاقتصاد المصرى. لقد وصف Khalid Ikram (عمل خبيرًا في البنك الدولى، وهو شقيق باكستانى الأصل) المشكلة الاقتصادية في مصر باستخدام تعبير 'conundrum'[1] وترجمته هي معضلة. نعم، لفترة طويلة استمرت لعقود واجه الاقتصاد المصرى معضلة محاولة حل مشكلة تعثر التنمية؛ عدم استدامة النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة، وتحسين مستويات معيشة غالبية المصريين باضطراد، وتوفير فرص العمل لآلاف الشباب والشابات، والقضاء على الفقر ومناطق الحَضَرِ العشوائية. وهي 'معضلة' لأن مشكلة التنمية لم يُهْتَدَ عبر السنوات لوجهتها ـ حسب التعريف ـ رغم الاستراتيجيات التي وُضِعَتْ، والسياسات التي صِيغَتْ، والجهود التي تُبْذَل، ربما بأكثر مما فعلت بعض البلدان الأخرى.

(1) Khalid Ikram, the Political Economy of Reforms in Egypt, the AUC, 2016

من الحقل الأكاديمى إلى أرض الواقع. ليس من سَمِعَ كَمَنْ رأى ـ على رأى المثل. لقد انشغلت خلال عملى الأكاديمى بمسألة التنمية منذ أن تعلمت على أيدى أساتذتى في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة المرموقة) معناها واستراتيجياتها ومتطلباتها ومناهج التخطيط لبلوغها. واجتهدت في بحث الفترات والمراحل التي بَدَا وكأن الاقتصاد المصرى على أبواب التقدم والتحديث، ودَرَسْتُ ما صادفه من عثرات ومصاعب عادت بمسيرته القهقرى. تعلمت الكثير، ولكن تشاء الأقدار أن أُكَلَّفَ بملف التخطيط للتنمية في وزارة الدكتور عاطف عبيد ـ نوفمبر ٢٠٠١. وسرعان ما أدْرَكْتُ ـ كما أشار مؤلف كتاب مهم تحت عنوان مُعَبِّر ْرِهَانُ التنمية"[1] ـ أننى بحاجة ضرورية إلى فهم كيف تتحقق التنمية عمليًا. لقد جاءت لحظة الحقيقة. أصبحت إلى جانب قَدَمِى في الحقل الأكاديمى قَدَمِى الأخرى في الميدان التنفيذي. حينما تسلمت منصبى الوزاري كان الاقتصاد المصرى في مرحلة تراجع، وتدنت معدلات النمو الاقتصادي في أول سنوات القرن واحد والعشرين. كانت دروس اقتصاديات التنمية واضحة، وعملت ضمن فريق الوزراء الاقتصاديين للعمل على استعادة ديناميكية النشاط الاقتصادي، والاستقرار المالي والنقدي معًا. وارتفعت الوتيرة بعد تغيير في الطاقم الوزارى الاقتصادي والحرص على تفعيل القواعد الأساسية لإدارة الاقتصاد القومي. خَطَا الاقتصاد بمعدلات متزايدة (إلى أن فاقت ٧٪)، واستعاد سوق الصرف توازنه وتدعمت قوة الجهاز المصرفي، وزاد الانضباط المالي (ارتفعت حصيلة ضرائب الدخل وتحقق فائض أَوَّلِى لأول مرة)، وتراجعت نسبة السكان تحت خط الفقر. وعندما واجه الاقتصاد الأزمة العالمية في ٨/ ٢٠٠٩ سرعان ما تجاوز انعكاساتها، نتيجة القوة التي اكتسبها ومرونته في استيعابها. تَعَرَّضَت المسيرة الاقتصادية لضربة قاصمة في ٢٠١١، وعاشت مصر ـ بعدها ـ ما رأيت فيه عقد التنمية الضائع.

لماذا المقارنة مع الصين؟ عندما زرت الصين لحضور مؤتمر عالمى حول مكافحة الفقر لَفَتَتْنِى مظاهر الحداثة والتقدم، ورسخ في ذهنى السؤال: كيف حققت الصين

(1)Stefan Dercon, Gambling on Development, Why Some Countries Win and Others Lose, Hurst& Company, 2022

هذا الإنجاز غير العادى؟ بعد خروجى من الوزارة في ٢٠١١، واستيعاب صدمة تَعَرُّضِ بلدنا للاضطراب الأمنى والسياسى، عُدْت لميدان الفكر والبحث الأكاديمى وتَمَكَّنَتْ منى دروس الممارسة التطبيقية والكثير من الأسئلة. على ضوء الدعاوى التي فسرت خروج المصريين إلى الميادين والشوارع احتجاجًا على سوء أحوال المعيشة وغياب الحريات، رغم فترة الإنجاز الاقتصادي الجيد، وضَعْتُ كتابًا يبحث في حقيقة العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل وتقليل الفقر[١]. وفي سياق البحث قفزت إلى مُخَيِّلَتى مجددًا زيارة الصين. وفي صورة مُعَبِّرة سجلها Dercon في كتابه مؤخرًا تَذَكَّرْتُ أننى لم أشهد في الصين الفقر والحرمان المريع مثلما رأيته من قبل في بنجلاديش، أو بعض بلدان إفريقية. وأضاءت في ذاكرتى كذلك المؤشرات عن معدلات النمو الاقتصادي الذي بلغته الصين عبر عقود. واستقر في وجدانى أهمية البحث ودراسة هذه التجربة. وخلال ما يقرب من سنتين وضَعْتُ كتابًا عن معجزة الصين[٢]. كُتِبَ الكثير عن معجزة النمو التي حققتها النمور الآسيوية منذ صدور تقرير البنك الدولى الصادر عام ١٩٩٣ حول معجزة شرق آسيا. وكانت كوريا الجنوبية تعدّ مثالًا جيدًا يجرى الاستشهاد به في هذا الصدد. فمن ناحية، كان عدد سكان كوريا الجنوبية قريبًا جدًا من نظيره في مصر في بداية الخبرة الإنمائية في الدولتين، ومن ناحية أخرى اضطرت كوريا الجنوبية (مثل مصر) إلى تخصيص جزء كبير من ناتجها القومي الإجمالي (٧ـ٨٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٥٣ـ١٩٧٠) للإنفاق العسكري، علاوة على أن النظام الحاكم في كوريا الجنوبية يتشابه كثيرًا مع نظيره في مصر ما بعد عام ١٩٥٢ (Ikram, 2018). لقد ميزت الكتابات حول تجربة النمور الآسيوية وخاصة كوريا الجنوبية ثلاثة محاور أساسية؛ ارتفاع معدلات الاستثمار لزيادة النمو الاقتصادي، الإنتاج للتصدير، ودور قَوِيٍّ للدولة في التنمية. ربما تكون الصين قد تماثلت مع غيرها من النمور الآسيوية ولكنها تفوق ما أنجزته أي من هذه البلاد. ومن ناحية أخرى، لست مؤيدًا لفكرة التشابه بين نظام الحكم وفلسفة التنمية

(١) عثمان محمد عثمان، التنمية العادلة، النمو الاقتصادي ـ توزيع الدخل ـمشكلة الفقر، دار روابط، ٢٠١٦.

(٢) عثمان محمد عثمان، الاقتصاد السياسى لمعجزة الصين، دار روابط، ٢٠٢١.

في كل من كوريا الجنوبية ومصر. بل إن طبيعة استراتيجية التنمية وفلسفتها في الصين كانت أقرب إلى ما تبنته مصر في الستينيات من القرن العشرين. وبينما نجحت الصين في إحداث تحول مؤسسى عميق وانتقلت إلى اقتصاد السوق، ظلت مصر تراوح حول شعارات الحماية الاجتماعية وتدخل الدولة الشديد في النشاط الاقتصادي، التي سادت منذ الستينيات رغم الحديث عن 'الانفتاح' وتشجيع القطاع الخاص. أصبحت الصين تُوصَفُ من قِبَلِ كثيرين بأنها رأسمالية دولة (حتى لو أصر قادتها بأنها «اشتراكية ذات خصائص صينية»). ولكن منذ أن تركت مصر الاشتراكية من غير المعلن صراحة ماهية فلسفة التنمية، ولا يمكن لأحد تحديد هوية النظام الاقتصادي في مصر (أشرف العربى، ٢٠٢٣). لقد مَثَّل التحول الفكرى والمؤسسى السَلِسُ الضلع الثانى لمعجزة الصين، وكانت الحيرة والخلاف على دور الدولة والقطاع الخاص أحد جوانب معضلة التنمية في مصر. وكانت هذه المسألة موضوع البحث في الفصل الخامس في دراستنا الحالية.

محتويات الدراسة. من هنا استهدف بحثنا الحالى محاولة استكشاف عناصر 'معجزة' الصين والدروس المستفادة من تجربتها ومقارنتها مع التجربة المصرية منذ الخمسينيات و'معضلة' التنمية التي استعصت على الوصول إلى الانطلاق واستدامة النمو وتقليل حدة الفقر. وكى يَبِينَ الفرق الشاسع بين المعجزة (الصين) والمعضلة (مصر) بَدَأْتُ برصد الحالة الراهنة في البلدين على مستوى متوسط دخل الفرد في الصين بالمقارنة بمثيله في مصر، وعلى مستوى الإنجاز في التنمية البشرية ومؤشرات تحسن المعيشة. كان هذا موضوع الفصل الأول.

ولعل المسألة التي أثارت كثيرًا من اهتمامى هو مدى التشابه في نقطة البداية للخروج من مصيدة التخلف والفقر بعد تحقيق الاستقلال السياسى في الخمسينيات. صحيح أن الصين أعلنت تبنيها الشيوعية، بينما كان شعار النظام في مصر هو حتمية الحل الاشتراكى، ولكن اخترت فحص عنصرين أساسيين في استراتيجية التنمية في البلدين: الاستفادة من فائض العمالة الزراعية، واكتساب الدفعة القوية للتصنيع الثقيل. في الفصل الثانى ظهر أن تفاعل العوامل الاقتصادية ساهم في استفادة الصين من «نظرية آرثر لويس» في فائض العمالة ومن ثم انخفاض أجورها للانتقال إلى المدن

والعمل في الصناعة. على النقيض من ذلك انعكست قوانين الإصلاح الزراعى في مصر في تغيير البنية الاجتماعية في الريف وإزاحة عوامل الطرد وعدم تغير الأجور النسبية في الريف والحضر. من ناحية أخرى أدرك البلدان أهمية التراكم الرأسمالى (الدفعة القوية) والاستثمار في التصنيع الثقيل. كان نجاح الصين أفضل نسبيًا من مصر. ولكن مستغربًا أن يختار البلدان صناعات عالية الكثافة الرأسمالية رغم توفر العمالة في بلد زراعى فقير. كانت تجربة التنمية في مصر والصين في الخمسينيات والستينيات موضوع الفصل الثانى.

إنتقل الفصل الثالث إلى دراسة التحول الجوهرى في توجهات التنمية في البلدين في السبعينيات. كان «الإصلاح والانفتاح» منذ ١٩٧٨ بداية تحقيق معجزة الصين. لقد كُتِبَ الكثير عما جرى في الصين وكيف حققته، وأنه يمثل نموذجًا وربما وَصْفَةً لكيفية إنجاز التنمية. وبصفة مبدئية ـ كما يرى خبراء ـ فإن الخطوات التي اتبعتها الصين وغيرها من دول شرق آسيا هي تمامًا ما يلزم عمله؛ الاستثمار لزيادة النمو ـ والإنتاج للتصدير، وتشجيع «ظهور» قطاع خاص ديناميكى قادر ليس فقط على حفز النمو وإنما توليد فرص العمل كذلك. وفي نفس الوقت، يلزم تكثيف الاستثمار في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. وتلعب السياسات الدافعة لعجلة النمو الاقتصادي والتنمية الدور الأساسي، الذي يمكن مضاهاته بمرونة في دول أخرى (Dercon, 2022).

أيقونة المعجزة في الصين هي تسارع وارتفاع معدل النمو الاقتصادي[١]. حققت الصين معدل نمو بلغ حوالى ١٠٪ في المتوسط سنويًا خلال الفترة من ١٩٧٨ (بداية الانفتاح) حتى ٢٠٠٠. شهد العقد التالى مزيدًا من التفوق. وبلغ معدل النمو خلال العقد الأول من الألفية الجديدة مستوى يفوق ما تحقق في ٢٢ سنة سابقة. وانعكس ذلك أيضًا على نصيب الفرد في الدخل القومي الذي زاد من معدل ٨٪ قبل ٢٠٠١ إلى حوالى ١٠٪ حتى ٢٠١٠. بصفة عامة زاد متوسط نصيب الفرد الصينى من الناتج

(١) إعْتُبِرَ تحقيق نمو بنسبة ٧ ـ ٨٪ سنويًا لفترة ممتدة (٢٠ ـ ٢٥ سنة) هو من قبيل المعجزة الاقتصادية (معجزة النمو).

الإجمالى بمعدل سنوى ٨,٨٪ خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ٢٠١٠، ليبلغ دخل الفرد في ٢٠١٠ خمس عشر ضعف مستواه في ١٩٧٨. في مصر كان معدل النمو الاقتصادي متقلب من فترة لأخرى ويدور حول ٤٪ في المتوسط خلال أربعين سنة، ولم ترتفع نسبة الزيادة في متوسط دخل الفرد عن ٢٪ خلال تلك السنوات.

ويستفيض الفصل الثالث في فحص العوامل المحققة لمعجزة النمو ـ إرتفاع معدل الاستثمار وزيادة الإنتاجية ـ والتغير المصاحب في هيكل الإنتاج والعمالة، ومقارنتها مع الحالة المصرية التي عانت من قصور هذه العوامل عن الإمكانيات الكامنة potential ومسئولية السياسات عنها (حقيقة انخفاض معدل الادخار، وأسباب الاعتماد الزائد على الخارج).

ويُخَصَّصُ الفصل الرابع للضلع الثالث لمعجزة الصين (التخلص تقريبًا من مشكلة الفقر، وخروج ما يقرب من ٨٠٠ مليون صيني من وأدة الفقر)، ومعضلة استدامته في مصر، التي لا تتمكن من تخفيض جوهرى في نسبة الفقراء من السكان، رغم الجهود المبذولة والموارد المخصصة للحماية الاجتماعية. ولعل المقارنة بين معجزة التخلص من براثن الفقر في الصين ومعضلة استمراره وزيادته في مصر تكشف عن العلاقة القوية بين تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل الفقر ودور السياسات في ضمان استفادة الفقراء من منافع النمو حينما تتزايد معدلاته.

وبعد أن أشرت من قبل إلى محتوى الفصل الخامس وتركيزه على تقسيم الأدوار بين الخاص والعام في المشاركة في عملية التنمية، والتحول في آلية تخصيص الموارد، حاولت في الفصل السادس التفكير في ماذا بعد؟ ودونما الدخول إلى ثنايا العملية الاقتصادية المتشابكة كان الغرض هو الوقوف على أهم تحدى يواجه استكمال المعجزة (في الصين)، وتفكيك المعضلة في (مصر). كان من السهولة بمكان التعرف على حاجة الصين لعدم الوقوع في ما يعرف بفخ الدخل المتوسط، واستمرار الانتقال إلى مستوى متقدم من التطور التكنولوجى وجنى مكاسبه لتحسن أكثر في مستويات المعيشة. أما في مصر فقد أصبح الاعتماد المتزايد على الخارج وتراكم مديونيتها (المحلية والأجنبية) هاجسًا لصناع السياسة. تتطلب مواجهة التحدى ليس فقط تغيرًا

في توجه السياسات، ولكن أيضًا في إعادة النظر في تقسيم العمل وتوزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص، وتحديد العلاقة بين السوق والخطة. وتمشيًا مع التوجه العالمى ناحية وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة تتوافق مع أهداف الألفية لم تكن مصادفة أن تنشر البلدان «رؤية ٢٠٣٠». تعكس وثيقة الصين اتساقها مع ما أنجزته وما تتطلع إليه في أن تصبح «دولة عصرية، متناغمة وخلاقة، ومرتفعة الدخل». وعلى الجانب الآخر كانت استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠ بالغة الطموح ولا تتوافق مع التحديات التي تواجهها البلاد منذ ٢٠١١ ـ وربما قبل ذلك. ورغم محاولة تحديث الاستراتيجية فلا يبدو أن الوثيقة المحُدَّثة تعكس التوقعات الممكنة حول الأوضاع الاقتصادية على النحو الذي تضمنه التقرير الأخير لصندوق النقد الدولى، وهو ما ينبغي أن يكون محلًا للحوار الوطنى القائم. لقد انتهت التطورات إلى الوضع الراهن الذي تجاوز رؤية ٢٠٣٠. وفي الأجل القصير تكمن فائدة الاتفاق الأخير مع صندوق النقد في العمل على تحقيق وتنفيذ البرنامج الذي يتضمنه. وفي المستقبل متوسط وطويل الأجل علينا ـ لتفكيك معضلة التنمية ـ حسم الاختيار بين فلسفة ودروس معجزة الصين وشرق آسيا وبين وصفة وروشتة 'توافق واشنجتون' برعاية الصندوق.

القاهرة في يناير ٢٠٢٣ **حمى الله مصر**

١
مستوى المعيشة ونوعية الحياة

١.١ متوسط دخل الفرد

جرت الأعراف في الدراسات والتقارير، بل وفي الممارسات التطبيقية، على استخدام مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى (أو ما يشار إليه كثيرًا «بالدخل القومي») كمقياس لمستوى المعيشة. ومن الدارج كذلك أن يُقَسِّمَ البنك الدولى دول العالم إلى مجموعات حسب مستوى الدخل بين مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة (نامية). ووفقًا لهذا المؤشر فإن كلًا من مصر والصين تقعان ضمن مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط. والواقع أن الصين كانت ـ وربما لا زالت ـ تعتبر نفسها دولة نامية، استنادًا إلى معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. ينطبق نفس القول على مصر التي تُعَدُّ حسب تقارير البنك الدولى ضمن مجموعة الدول متوسطة الدخل. ولكن المقارنة بين البلدين تُفْصِحُ بوضوح عما يمكن لبلد نامى أن ينجزه. قارن بين إنجاز الصين في مضمار التنمية (سواء معدل النمو الاقتصادي، كما سنبين فيما بعد، أو متوسط دخل الفرد) وبين مصر، التي تزامنت بداية جهود التنمية فيها مع الصين (في منتصف الخمسينيات). لقد قُدِّرَ أن متوسط دخل الفرد في الصين في ٢٠٢١ بلغ ١٢٥٥٦ دولار بالمقارنة بحوالى ٣٧٠٠ دولار لكل مصرى. أنظر الجدول ١ ـ ١. ويعنى هذا أن دخل الفرد الصينى (في المتوسط) يبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف دخل المصرى. وطالما أن حديثنا يركز على مستوى المعيشة فإن إعادة تقدير قيم الدخل باستبعاد تأثير مستوى الزيادة في الأسعار، من خلال حساب القوة الشرائية المعادلة للعملات، تصبح ذات دلالة هامة. فكما يظهر من الجدول يمثل دخل الفرد الصينى حوالى ١٤٥٪ فقط من دخل

المصرى. غير أن الفروق بين المعجزة والمعضلة تكمن في التغير عبر الزمن عند المقارنة النسبية بين مستوى الدخل في البلدين. كانت نسبة زيادة متوسط دخل الفرد المصرى ١,٦٪ سنويًا، بينما بلغ المعدل في الصين ٨,٠٪، في ٢٠٢١. وكما يبين الشكل (١ ـ ١) كان متوسط دخل الفرد في مصر أعلى من نظيره في الصين حتى عام ٢٠١٠. يستحق ذلك وحده التأمل وإمعان النظر في التجربتين الصينية والمصرية.

المعضلة السكانية. وعلى الرغم من ضخامة حجم الاقتصاد الصينى وعدد السكان فإن زيادة متوسط دخل الفرد تعكس الإنجاز المزدوج الذي يتمثل في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من ناحية وتراجع نسب الزيادة السكانية من ناحية أخرى. ففى الوقت الذي اتجهت فيه معدلات الزيادة السكانية في الصين إلى الانخفاض المستمر لم تشهد مثيلتها في مصر تراجعًا يُذْكَر. إنخفض معدل نمو السكان في الصين من حوالى ٢٪ في الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٨ إلى ١,٣٪ خلال المرحلة الأولى من الانطلاق الاقتصادي، ثم إلى نصف في المائة فقط في القرن الواحد وعشرين. بينما في المقابل لم تنخفض نسبة الزيادة الطبيعية للسكان في مصر سوى من ٢,٩٪ في ٨٧ ـ ١٩٨٨ إلى متوسط يتذبذب سنويًا حول ٢,٢ ـ ٢,٤٪ حتى تعداد السكان في ٢٠١٦. لو كانت قد وُضِعَت سياسة سكانية فعالة في مصر لما اتسع الفارق في متوسط دخل الفرد بين الصين ومصر على هذا النحو.

جدول ١ ـ ١: متوسط دخل الفرد في الصين ومصر

	م. دخل الفرد (دولار جارى)		م. دخل الفرد (دولار معادل)		معدل النمو٪
السنة	٢٠١٠	٢٠٢١	٢٠١٠	٢٠٢١	٢٠٢١ـ٢٠١٠
الصين	٤٥٥٠	١٢٥٥٦	٨٨٨٥	١٩٣٣٨	٨,٠١٠,١
مصر	٢٥١٠	٣٦٩٩	٩٠٣٣	١٢٧٠٦	١,٦٣,٠

المصدر The world Bank, world development indicators

ولعل ما يكشف مضمون معضلة التنمية في مصر هو غياب العلاقة الإيجابية بين مستوى التنمية والنمو السكانى. وهناك عاملان مؤثران في تفسير هذه العلاقة: ١ـ معدلات الخصوبة، فهى التي تحدد بشكل أساسى نسبة التغير في عدد السكان؛ ٢ـ ومع تحقق التنمية تتجه الخصوبة إلى الانخفاض. ومعنى ذلك أنه مع تفاعل هذين المؤشرين نتوقع انخفاض معدلات نمو السكان عندما تحقق البلد نموًا اقتصاديًا ملموسًا.

الشكل ١ ـ ١ متوسط دخل الفرد في الصين ومصر، ومعدلات النمو ١٩٦١ ـ ٢٠٢٠

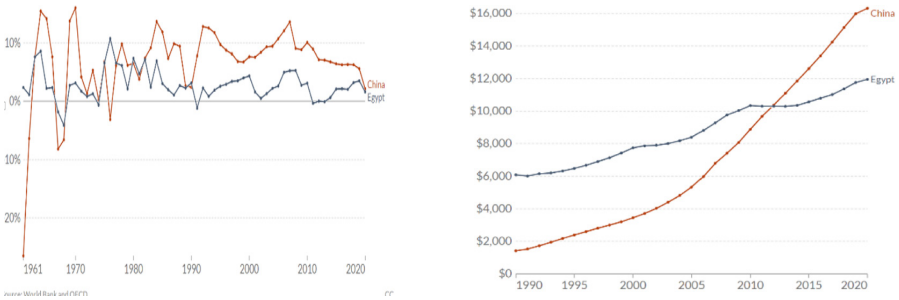

المصدر **our world in data**

الشكل ١ ـ ٢: توقعات معدلات نمو السكان في مصر والصين

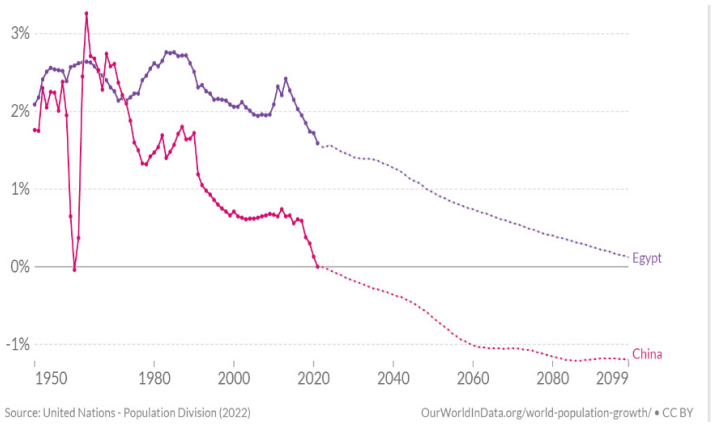

المصدر **our world in data**

فحسب المؤشرات الموثوقة تظهر طبيعة هذه العلاقة في الشكل ١ ـ ٣. فقد تراجعت معدلات نمو السكان في الدول الأكثر تقدمًا (من ١٪ في الخمسينيات إلى أقل من ٠,٢٪ حاليًا)، بينما لم تشهد الدول الأقل نموًا (حسب تصنيف البنك الدولى) انخفاضًا يُعْتَدُّ به في النمو السكانى (ما زالت تتراوح حول ٢,٥٪ وتتراجع ببطء)، بالمقارنة مع الدول منخفضة الدخل. وربما تدخل مصر ضمن هذه المجموعة حيث انخفض معدل نمو السكان ولكنه ليس بالصورة التي تبين أن تنمية قد تحققت بوتيرة سريعة (كما سنبين لاحقًا). وكما هو واضح تعكس معدلات الخصوبة في كل من مصر والصين العلاقة الإيجابية بين النمو الاقتصادي والسكانى وتأثير السياسات. على الرغم أن معدل الخصوبة في مصر كان سبعة أطفال لكل امرأة في ١٩٥٠ وانخفض إلى ثلاثة فقط حاليًا، فإن هذا التراجع كان أقل من الانخفاض في المتوسط العالمى فضلًا عن أن المعدل كان في مصر أعلى دائما منه في الصين (الشكل ١ ـ ٤).

١ـ٢ مستوى التنمية البشرية

لم يَعُدْ منذ أول التسعينيات يُكْتَفَى باستخدام دخل الفرد كمقياس لمستوى الرفاه (المعيشة) ولا الاعتداد به لتعريف نوعية الحياة. وظهر مفهوم التنمية البشرية ودليلها الذي صاغه البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ويشمل إلى جانب متوسط دخل الفرد، مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد (كمقياس للأحوال الصحية)، وكذلك مؤشرات حالة التعليم (معرفة القراءة والكتابة، وسنوات التمدرس، وغيرها). إن الإنجاز الذي حققته الصين في نطاق التنمية البشرية لا يقل عن معجزتها الاقتصادية، بل لا شك أنه عامل مهم في تحقيقها. وكما ذكرنا، فوفقًا لتصنيف البنك الدولى تقع الصين في منتصف مجموعة الدول متوسطة الدخل. وتتوافق جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مع هذا التصنيف. بل إن الصين في مستوى أفضل من المتوسطات العالمية في كثير من مؤشرات التنمية البشرية، وهي تفوق كذلك ما حققته مصر في هذا المجال. وفقًا للتقرير الدولى للتنمية البشرية الذي أصدره مؤخرًا البرنامج الإنمائى (سبتمبر ٢٠٢٢) وصلت قيمة دليل التنمية البشرية في الصين إلى ٠,٧٦٨

ويقع ترتيبها في المرتبة ٧٩ من بين ١٩١ دولة اشتمل عليها التقرير. في المقابل بلغت قيمة الدليل في مصر ٠,٧٣١ وكان موقعها في المرتبة ٩٧ (أنظر الجدول ١ ـ ٢).

الشكل ١ ـ ٣ معدل نمو السكان حسب مستوى التنمية

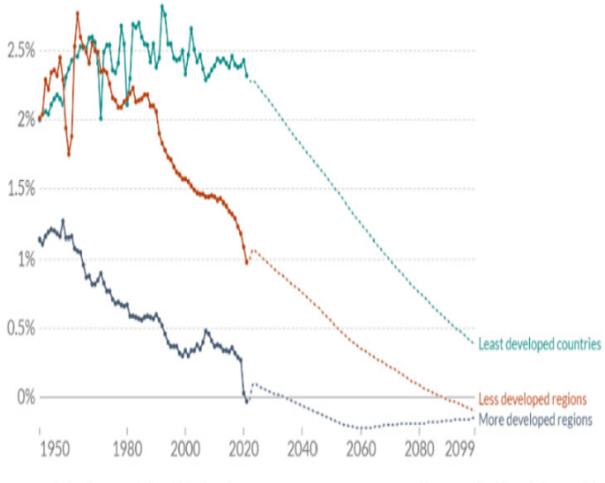

الشكل ١ ـ ٤ معدل الخصوبة لكل امرأة

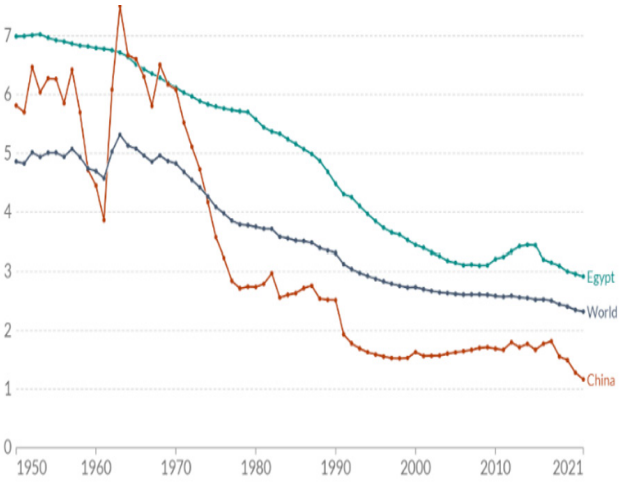

المصدر **our world in data**

ومثلما كان الحال بالنسبة لمتوسط الدخل فإن مستوى التنمية البشرية قبل ٢٠١٠ كان أعلى في مصر منه في الصين. ولكن لأن التحسن في مناحى التنمية فاق في الصين ما كانت تحققه مصر فقد زادت قيمة دليل التنمية البشرية عن نظيرتها في مصر منذ. ومن ثم فقد حَسَّنَت الصين موقعها بتسع عشر مكانًا بينما تحسن موقع مصر بثلاثة عشر مكانًا. وكما يكشف الجدول (١ ـ ٢) والشكل (١ ـ ٥) كان التغير في متوسط النمو السنوى في دليل التنمية البشرية أعلى منذ ١٩٩٠ في الصين منه في مصر. بلغ متوسط نسبة التحسن السنوى في مستوى التنمية البشرية خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٢١ في الصين ضعف مثيلتها في مصر تقريبًا (٥ , ١٪ مقابل ٨ , ٠٪).

الشكل (١ ـ ٥) تطور دليل التنمية البشرية في مصر والصين

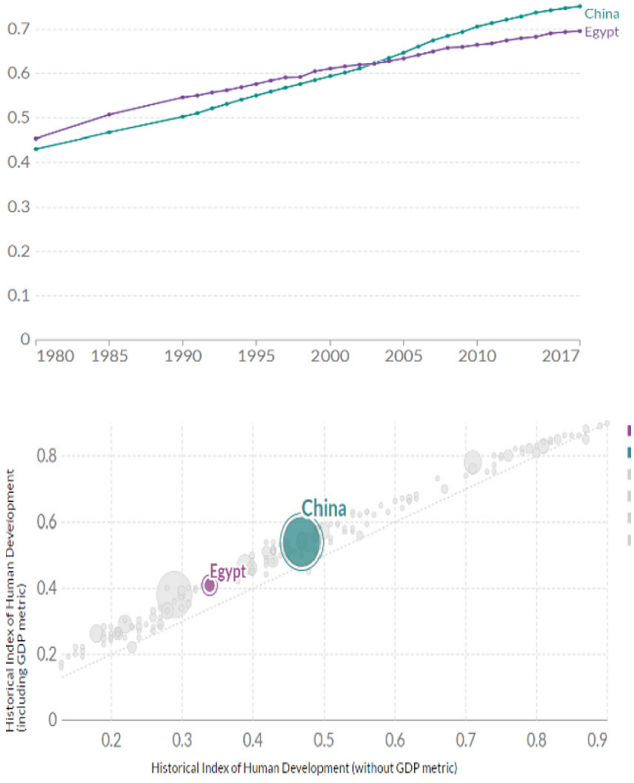

المصدر our world in data

جدول (١ ـ ٢) التغير في مستوى التنمية البشرية: ١٩٩٠ ـ ٢٠٢١

	دليل التنمية البشرية			التغير في الترتيب ١٥ ـ ٢٠٢١	متوسط التغير السنوي ٪		
	قيمة الدليل						
	الترتيب	١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠	٢٠١٠ ـ ٢٠٢١		١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠	٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠	١٩٩٠ ـ ٢٠٢١
مصر	٩٧	٠,٥٧٢	٠,٦٣٣	٠,٦٧٥	٠,٧٣١	١٣	١,٠٢	٠,٦٤	٠,٧٩
الصين	٧٩	٠,٤٨٤	٠,٥٨٤	٠,٦٩١	٠,٧٦٨	١٩	١,٩	٠,٩٧	١,٥

المصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية، ٢١/ ٢٠٢٢

وضع صحى أفضل في الصين

ولعله مما يُبَيِّنُ أن التحسن في مكونات التنمية البشرية الأخرى غير متوسط الدخل (أي الصحة والتعليم) كان في الصين أفضل من مصر أن قيمة الدليل بدون مؤشر الدخل أعلى في الصين منه في مصر، كما يظهر في الشكل (١ ـ ٥) أعلاه. ويرجع ذلك إلى أن العمر المتوقع عند الميلاد life expectancy كان دائمًا أعلى في الصين عن مصر (أنظر الشكل ١ ـ ٦). بلغ العمر المتوقع في الصين ٧٨,٢ سنة بالمقارنة مع ٧٠,٢ سنة في مصر. ولا شك أن ارتفاع العمر في الصين عنه في مصر يعكس صورة الأحوال الصحية في البلدين. فكما يظهر من مجموعة الأشكال أدناه إنخفض معدل وفيات الأطفال بشدة في مصر منذ ١٩٦٠، ولكنه كان ولا يزال أعلى من مثيله في الصين. وكذلك فإن نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم ظلت مرتفعة، بل إن نسبة الأطفال ناقصى الوزن أو الذين يعانون سوء التغذية ارتفعت عن غير المعتاد. أنظر الشكل ١ ـ ٧.

الشكل ١ ـ ٦ العمر المتوقع عند الميلاد

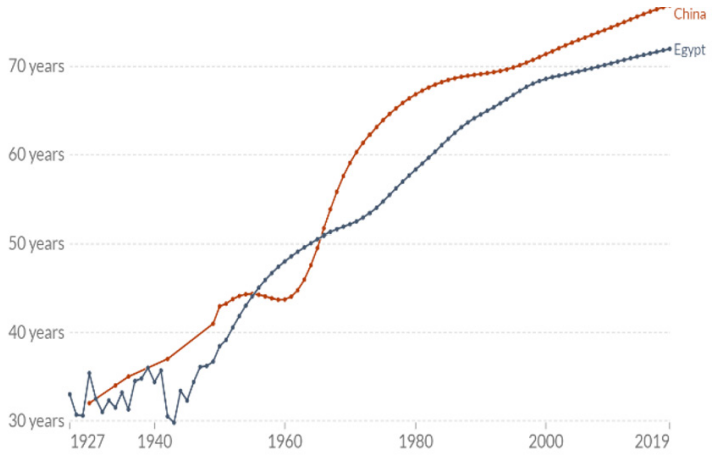

المصدر our world in data

ومن المثير للتأمل أن أفضلية كافة المؤشرات الصحية في الصين عنها في مصر لا ترتبط بحجم الإنفاق على الخدمات الصحية. فخلال العقدين الأخيرين تراوح إجمالى الإنفاق على الصحة حول ٥٪ من الناتج المحلي في مصر، بالمقارنة بحوالى ٤٪ في الصين. وحتى عندما زاد هذا الإنفاق خلال العقد الثانى من الألفية إلى متوسط ٥٪ في الصين، شهد متوسط النسبة في مصر ارتفاعًا إلى أكثر من ٥٪ (الشكل ١ ـ ٨). ولكن من المهم ملاحظة أنه رغم أن إجمالى الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج الإجمالى كان أعلى في مصر عنه في الصين (باستثناء ٢٠١٩)، فإن قسطًا كبيرًا من هذا الإنفاق تتولاه الدولة في الصين. إن نسبة الإنفاق العام على الصحة إلى الناتج المحلي تبلغ في الصين ضعف مثيلتها في مصر (٣٪ مقابل ٥ , ١٪ تقريبًا). وأصبح نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة أعلى في الصين عنه في مصر (الشكل ١ ـ ٨).

إن المنادين بإصلاح نظام الرعاية الصحية في مصر يطالبون بزيادة الاعتمادات المخصصة للانفاق على الصحة التزامًا بمواد الدستور. والمقصود بطبيعة الحال هو الإنفاق العام. ولكن السؤال سيثور عما إذا كانت الزيادة المستهدفة في مخصصات الموازنة العامة ستؤدى إلى تقليل العبء من على كاهل الأُسَر والإنفاق الخاص.

في مصر تتحمل الأسرة حوالى ٦٠٪ من الإنفاق على الصحة من ميزانيتها الخاصة، وهي ضعف النسبة التي تتحملها الأسرة الصينية (الشكل ١ ـ ١٠). هل ينجح نظام شامل للتأمين الصحى في ظل احتكار كبار الأطباء ـ وربما صغارهم ـ للعلاج في العيادات والمراكز الخاصة، وفي ظل نقص أعداد الأطباء وهيئات التمريض وضعف البنية الأساسية اللازمة؟

الشكل ١ ـ ٧ بعض مؤشرات الأحوال الصحية (our world in data)

الشكل 1-7-أ معدل وفيات الرضع

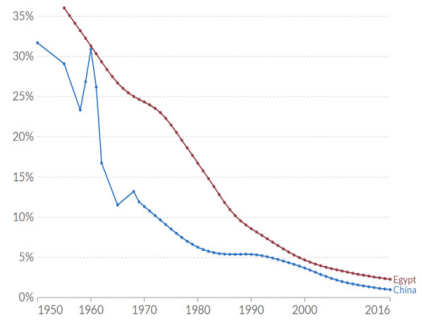

الشكل 1-7-ب نسبة السكان بسوء التغذية

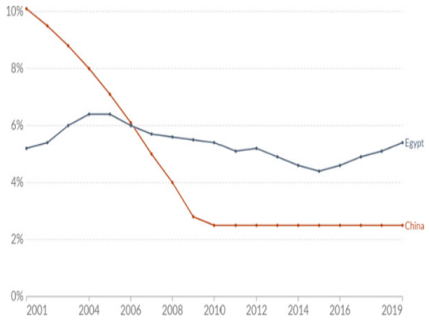

الشكل 1-7-ج نسبة الأطفال ناقصى الوزن والمقزمين

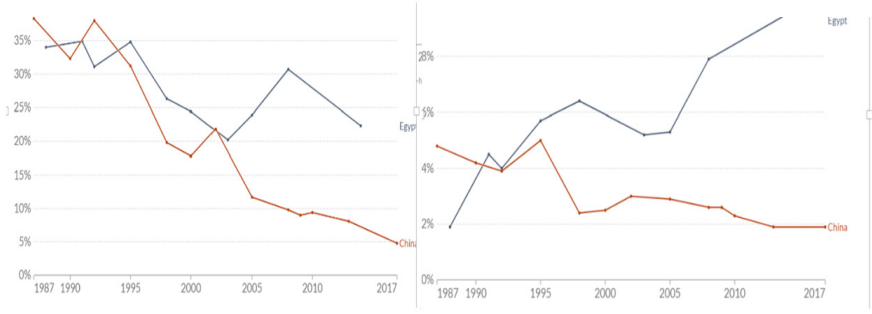

المصدر our world in data

الشكل ١ ـ ٨ مؤشرات الإنفاق على الصحة

نسبة الإنفاق العام على الصحة (%من الناتج)

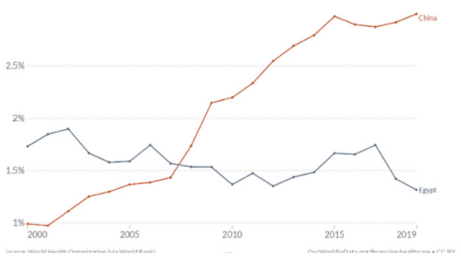

إجمالى الإنفاق على الصحة (%من الناتج)

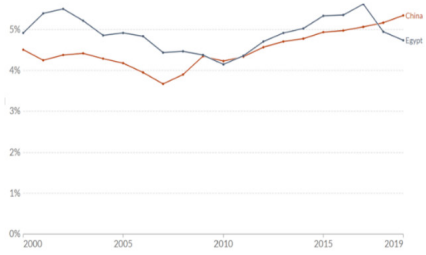

الإنفاق العام الصحى كنسبة من إجمالى الإنفاق الصحى

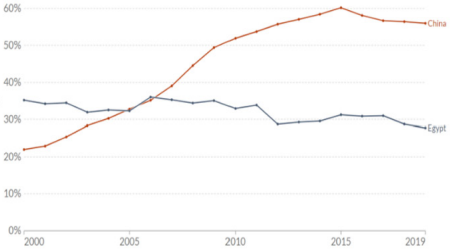

الإنفاق على الصحة لكل فرد

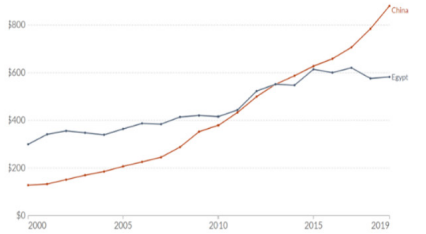

الشكل١ ـ ٩ عدد الأطباء للألف مواطن

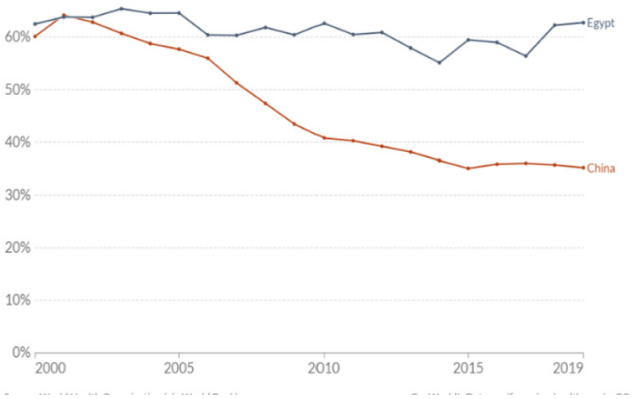

الشكل ١ ـ ١٠: نسبة الإنفاق على الصحة من الميزانية الفردية

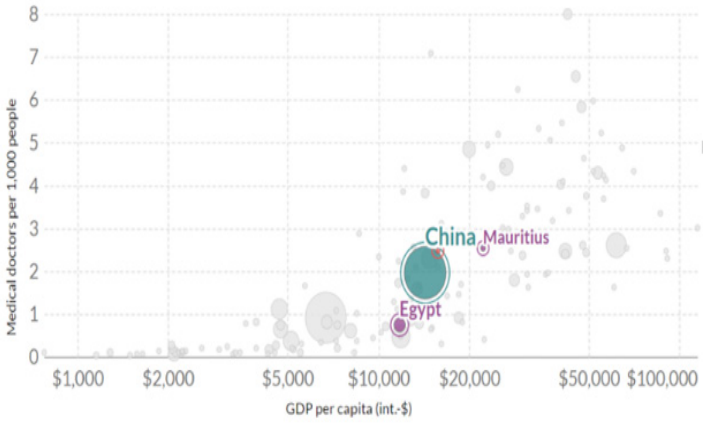

المصدر our world in data

أزمة مستمرة في منظومة التعليم في مصر. تحتل مؤشرات التعليم واكتساب المعارف مكان الصدارة ووزنًا ترجيحيًا مرتفعًا في تحديد مستوى التنمية البشرية. ولعله من المتفق عليه في فكر التنمية وفي الممارسات التطبيقية أن تراكم رأس المال البشري لا يقل أهمية عن الاستثمار في الأصول المادية، كالمعدات والآلات والمنشآت والبنية الأساسية. ويبدو أن نظم التعليم تواجه أزمات مستحكمة على مستوى العديد من مناطق وبلدان العالم. والواقع أن الفشل في توفير تعليم «احتوائى، وعادل، وجيد» للكافة يضع البلد على محفة الفشل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في التعليم (الهدف الرابع من أهداف الألفية) وباقى الأهداف التي ترتبط به. إن أبرز عناصر أزمة ضَعْفِ التعليم في الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل تكمن في مشكلة الأمية. وتشير البيانات إلى أن أكثر من نصف أطفال العالم لا يعرفون القراءة والكتابة (أميون) في سن العاشرة، ولا يمتلكون أي مهارات مطلوبة في سوق العمل.

وكانت مشكلة الأمية في مصر ولا زالت مما يعيب نظام التعليم في الماضى القريب والبعيد، كما أنها نتاج لضعف جهود التنمية الفعالة وتعوق تواصلها في آن معًا. وكما يظهر من الشكل ١ ـ ١١، فإنه رغم زيادة نسبة القراءة والكتابة من حوالى

٤٠٪ من السكان (فوق سن ١٤ سنة) في السبعينيات إلى حوالى ٧٥٪ في ٢٠١٥ فإنها أقل كثيرًا مما حققته الصين، التي اقتربت فيها النسبة من ٩٥٪. وتعجز الجهود المبذولة للتخلص من الأمية لأن التدفق إلى مخزونها لم يتوقف بسبب استمرار ظاهرة التساقط drop-out والخروج من مرحلة الدراسة الابتدائية أو الإعدادية قبل إنهائها. ورغم انخفاض عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي (وخاصة الفتيات) فما زالت نسبة من لا يستكملون هذه المرحلة مرتفعة نسبيًا.

ومن ناحية أخرى، يُكْمِلُ مؤشر عدد سنوات التمدرس years of schooling مكون التعليم في دليل التنمية البشرية. وكما هو مقصود يقيس المؤشر مدى الإنجاز التراكمى لنظام التعليم، إذ يبين نسبة السكان فوق سن ٢٥ سنة الذين حصلوا على تعليم نظامى. ويظهر من الشكل ١ ـ ١٢ تزايد عدد السنوات في كل من الصين ومصر، غير أن السكان الكبار (٢٥ سنة فأكبر) من الصينين حصلوا على عدد سنين تعليم أكثر من نظرائهم في مصر.

الشكل ١ ـ ١١ ـ أ نسبة من يعرفون القراءة والكتابة

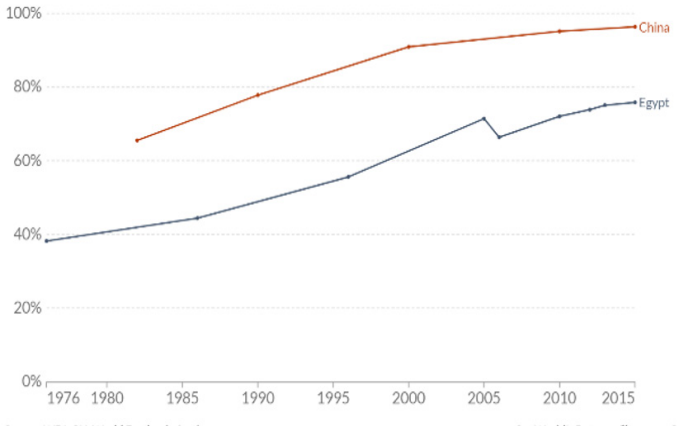

المصدر **our world in data**

الشكل١ ـ ١١ ـ ب الأطفال في سن الابتدائى وغير ملتحقين

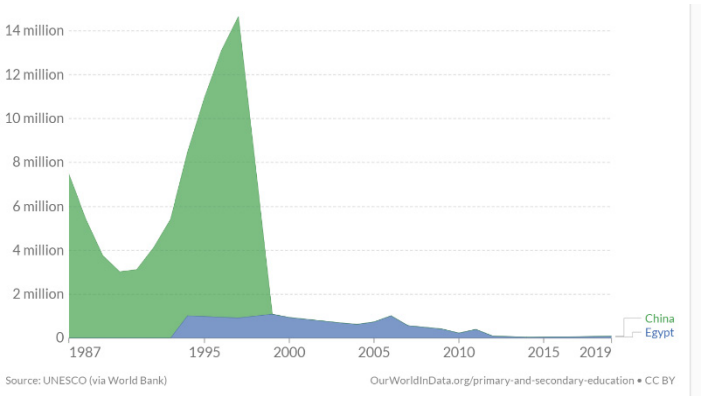

المصدر our world in data

الشكل ١ ـ ١٢ عدد سنوات التمدرس

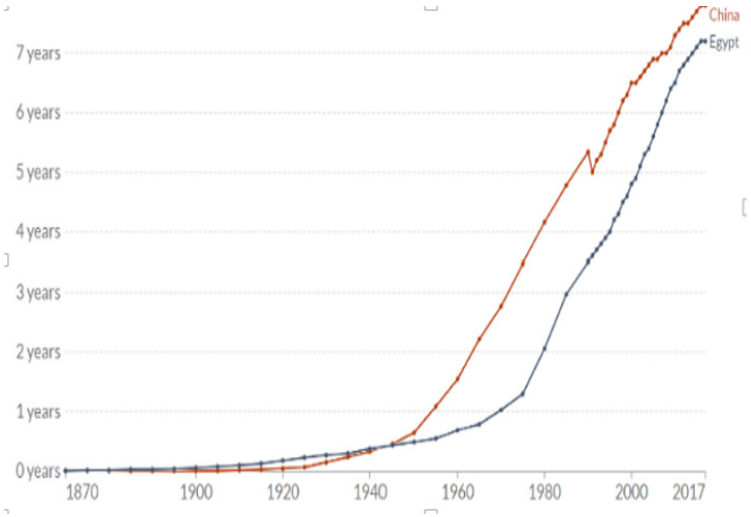

المصدر our world in data

إن تقييم منظومة التعليم وارتباطها بالعملية التنموية يقتضى الذهاب إلى أبعد من مجرد النظر إلى مؤشرات أهداف القضاء على الأمية والحصول على عدد من

السنوات في التعليم. وتفصح المقارنة بين بنية النظام التعليمى ومراحله في كل من مصر والصين عن عدد من الخصائص الهامة. فمن ناحية، يبدو واضحًا الاهتمام في الصين بالتعليم منذ فترة بعيدة ولكنه اهتمام بالتعليم المتوسط. فعلى الرغم من أن نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوى تزايدت باستمرار في البلدين وكانت أعلى في مصر حتى نهاية القرن العشرين فقد فاق معدل الزيادة في الصين نظيره في مصر، لتصبح نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوى في الصين أعلى منها في مصر خلال العقد الأخير. ومن ناحية أخرى، لم يبدأ الاهتمام بالتعليم العالى في الصين إلاَّ مؤخرًا. ومن ثم ظلت نسبة الالتحاق بالتعليم العالى في مصر أعلى منها في الصين حتى ٢٠١٠. ولا شك أن التعليم في الصين كان يخدم متطلبات التنمية، وليس الحصول على شهادة جامعية. وتعكس نسبة السكان (٢٥ سنة فأكبر) الذين التحقوا بالتعليم الثانوى فقط ولم ينضموا للتعليم العالى تلك السياسة. ويبدو أن الحراك الاجتماعي قد ارتبط في مصر بالحصول على شهادة جامعية بينما كان لصيقًا في الصين باحتياجات سوق العمل. فكما يبين الشكل ١ ـ ١٣ ـ د أخذت النسبة من السكان التي أكملت التعليم العالى في الارتفاع باستمرار في مصر (رغم أنها لم تبلغ أكثر من ٦٪) بينما لم تتجاوز نصف هذه النسبة في الصين. كما يبرز الاهتمام في الصين بالتعليم المتوسط (قبل العالى) من ارتفاع نسبة السكان في التعليم الثانوى من حوالى ٢٠٪ في ١٩٧٠ إلى أكثر من ٥٠٪ في ٢٠٢٠. ويتوقع أن تستمر في الزيادة إلى ٦٥٪ فى ٢٠٥٠. وبينما لن تزيد نسبة السكان فوق الثانوى عن ٥ ـ ٦٪ في الصين، يتوقع أن تبلغ ٢٠٪ في مصر (الشكل ١ ـ ١٣ ـ ح). وهكذا أصبحت استدامة التنمية هي المصدر لزيادة فرص العمل، وكذلك احتاجت التغيرات الهيكلية وزيادة الإنتاجية إلى تعليم عالى جيد. وفي هذا لم تكتف الصين بتطوير نظامها التعليمى المحلي ولكنها انفتحت على جامعات العالم. ولعله من الملاحظ ظهور أعداد من الطلبة الصينيين في كثير من أروقة الجامعات الأمريكية المرموقة.أنظر الشكل ١ ـ ١٤.

الشكل ١ ـ ١٤ نسبة الطلاب الدارسين في الخارج

المصدر our world in data

لقد أحرزت مصر تقدمًا في تحسين النتائج الأساسية في القطاع الصحي والتعليمي، كجزء من أهدافها لتعزيز رأس المال البشري. على مدى العقدين الماضيين وتماشيا مع التطورات العالمية، ارتفع متوسط العمر المتوقع من ٦٧ إلى ٧٠,٢ سنة، وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٦١,٥ إلى ٢١,٥ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود، وهناك تحسن كبير في نتائج صحة الطفل، ويرجع ذلك جزئيًا إلى ارتفاع مستويات التطعيمات المقدمة لهم.

على الرغم من الإنجازات الجيدة في النتائج الصحية الأساسية، لا يزال سوء التغذية والتقزم يمثلان تحديًا كبيرًا. يوجد في مصر ٢,١ مليون طفل قزم و هو أكبر عدد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي في المركز الثاني عشر من حيث أكبر عدد الأقزام ضمن السكان في العالم. بالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج التغذية ضعيفة، ولم تتحسن بشكل كبير بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٤. تحول العبء الرئيسي من الأمراض المعدية إلى الأمراض غير المعدية، ولم يتكيف النظام الصحي بعد مع هذا التحول الوبائي. في عام ٢٠١٩، شكلت الأمراض غير المعدية ٨٥,٦٪ من جميع الوفيات في مصر، وهي أعلى من نسبة الوفيات بسبب الأمراض الغير معدية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة ٧٨,٥٪، وأعلى بكثير من المتوسط بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض بنسبة ٦٤,١٪ (World Bank, public expenditure review).

الشكل ١ ـ ١٣ معدلات الالتحاق فوق التعليم الأساسي

الشكل 1-13-أ معدل الالتحاق في التعليم الثانوى

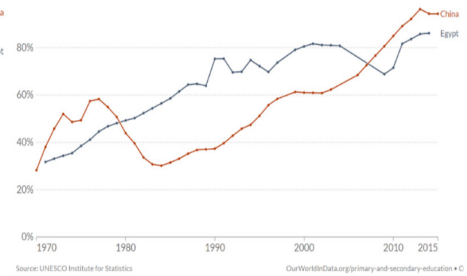

الشكل 1-13-ب معدل الالتحاق في التعليم العالى

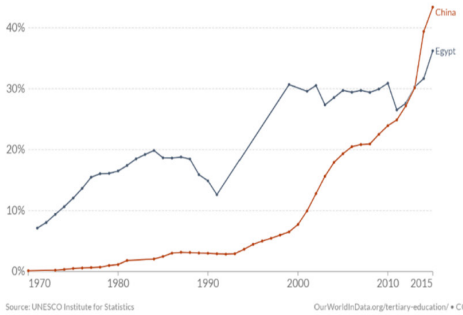

الشكل 1-13ج نسبة السكان الحاصلين على تعليم ثانوى فقط

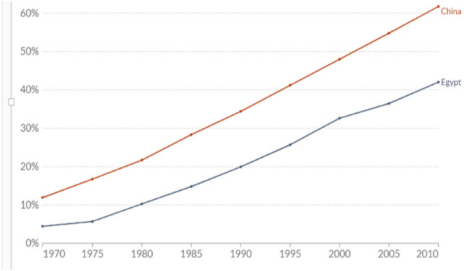

الشكل 1-13-د نسبة السكان الذين أكملوا التعليم العالى

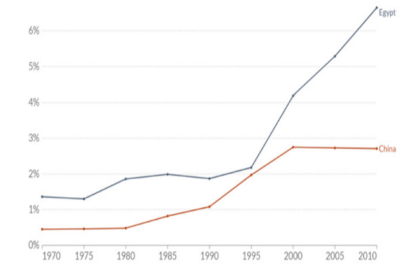

الشكل ١ ـ ١٣ ـ ح توزيع السكان حسب مراحل التعليم في الصين (يمين) ومصر (يسار)

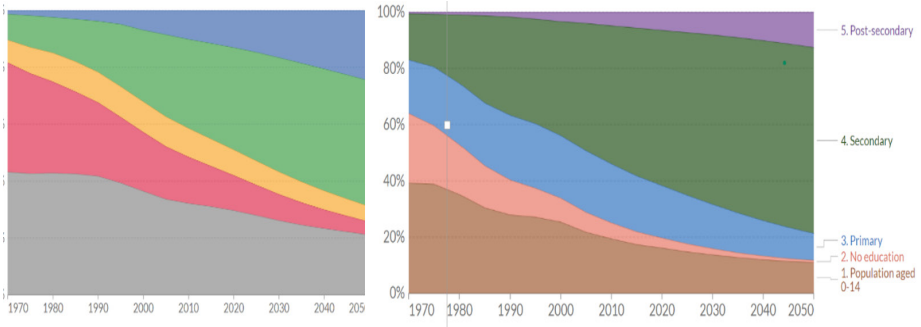

المصدر our world in data

معضلة الإنفاق الاجتماعي: كفاءة وجودة رأس المال البشرى. كما هو الحال في الصحة، لم يك ضعف إنجاز منظومة التعليم ومظاهر اختلالها بسبب قصور الاعتمادات المالية التي تقتطعها مصر من مواردها والمخصصة للتعليم. فكما يبين الشكل ١ ـ ١٥ كانت النفقات الحكومية على التعليم تتراوح سنويًا بين ٤ ـ ٥٪ من الناتج الإجمالى، وهي تزيد بالتالى عما تخصصه الحكومة في الصين للتعليم، رغم أن هذه الأخيرة ارتفعت من مجرد ١,٥٪ في أول السبعينيات إلى أقل من ٤٪ في السنوات الأخيرة. ومع ذلك فإن جملة الإنفاق الحكومى على التعليم في مصر ليست فقط أقل من مثيلتها في الدول المحيطة، ولكنها انخفضت في ٢٠٢٠ عن مستواها في ٢٠١٦.

عاد البنك الدولى مجددًا لإعداد تقرير «مراجعة الإنفاق العام»، وتكررت فيه رؤية أوضاع الإنفاق على رأس المال البشرى. لا يقتصر ضعف أداء منظومة التعليم في مصر على مجموعة المؤشرات السابقة التي تتعلق بنسب الالتحاق وعدد سنوات التعليم وغيرها ولكن تبرز عدم كفاءة النظام في المستوى المتراجع لمخرجاته. وتكشف الأشكال التالية مدى تفوق التلاميذ الصينيين على نظرائهم من المصريين وخاصة في الرياضيات والعلوم. أما مستوى التعليم فهو قريب من المستوى العالمي في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، ولكن نسبة كبيرة من الأطفال لا يلتحقون بالتعليم قبل المراحل الابتدائية أو الثانوية، ويبلغ معدل الالتحاق الصافي الإجمالي ٧٥٪، وهي نتيجة لسياسات تعميم التعليم. كما حققت مصر تقدمًا هائلًا في توسيع نطاق الحصول علي التعليم العالي على مدى العقود الخمسة الماضية، حيث زادت نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم العالي من ٧٪ إلى ٣٩٪ بين عامي ١٩٧٢ و٢٠١٨. و كانت الزيادة في الالتحاق بالتعليم العالي بشكل خاص بين الإناث، وذلك أدى إلى القضاء على الفجوة بين الجنسين في التعليم العالي.

على الرغم من هذا التقدم، كما يشير التقرير، لا تزال هناك أوجه قصور كبيرة تتجلى في ضَعْفِ التعلم. تقرير فقر التعلم يوضح أن ٧٠٪ من الطلاب غير قادرين على قراءة وفهم نص مناسب لعمرهم ما بين ١٠ و١٣، وتصنف مصر من أقل عشر بلدان بُنَاءً على النسبة المئوية للطلاب الذين يصلون إلى المعيار الدولي المنخفض

في الرياضيات والعلوم الدولية (مقياس تسجيل TIMSS). على الرغم من التوسع الكبير في العقد الماضي، فإن مصر لا تحقق أداءً جيدًا بين معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلق بما تنتجه و تقدمه في مجال البحث العلمى عند مقارنتها بكثرة عدد سكانها، على الرغم من ارتفاع الإنفاق على البحث العلمي والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ويثير البعض التخوف من أن الاتجاه للإنفاق العام هو انخفاض الانفاق علي القطاعات الاجتماعية (الشكل ١ ـ ١٨)، مما يؤدي إلى ضعف الاستثمار في رأس المال البشري وعدم الرضا عن الخدمات العامة. إن الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي منخفض حسب المعايير الدولية، حيث انخفض الانفاق بالقيمة الحقيقية على الرغم من تطلعات البلاد ـ كما هو موضح في الدستور ـ للوصول إلى مستويات كافية من الإنفاق على التنمية البشرية. وقد أثر ذلك بشدة على الخدمات والنتائج الاجتماعية. أما في التعليم، يؤثر النقص في عدد المعلمين والفصول الدراسية علي جودة بيئة التعلم في مستويات ما قبل المرحلة الجامعية، في حين أن التسجيل المتزايد في التعليم العالي لا يقابله التمويل الكافي لدعم الجامعات العامة الحكومية ودعم البحث العلمى. كما أن ضآلة الإنفاق العام على الصحة تعتبر حاجزًا عن الوصول إلى الخدمات الصحية. واختارت نسبة كبيرة من الفقراء عدم طلب الحصول علي رعاية صحية لأنهم غير قادرين على تحمل نفقاتها.

وفيما يتعلق بالإنفاق الحكومي المتضائل والمتقلص على التعليم والقطاع الصحي فقد أدى إلى زياده العبء المالي الكبير الذي يقع على الأُسَرِ. أنظر الشكل ١ـ١٨ . إن القدرة محدودة على تحمل أبناء الأسر تكاليف حضور البرامج من خلال أحد مقدمي الخدمة مجانًا، أو أولئك القادرين على تأمين واحدة من الأماكن العامة القليلة المتاحة.

الشكل ١ ـ ١٥ إجمالى الإنفاق الحكومى على التعليم

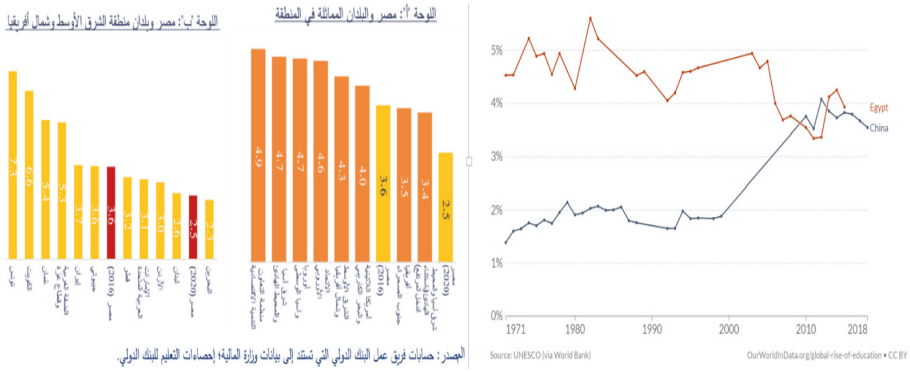

المصدر: حسابات فريق عمل البنك الدولي التي تستند إلى بيانات وزارة المالية؛ إحصاءات التعليم للبنك الدولي.

الشكل ١ ـ ١٦ نسبة التعليم الخاص

الشكل 1-16-أ نسبة التعليم الابتدائى الخاص.

الشكل 1-16-ب نسبة التعليم العالى الخاص

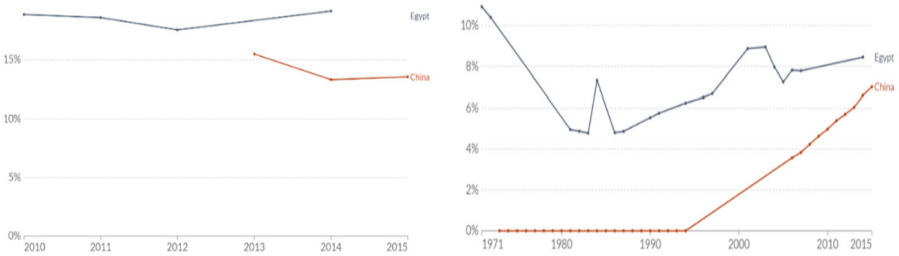

المصدر our world in data

على الرغم من أن التعليم العالي العام مجاني، إلا أن الأسر تساهم بنسبة ٥٨ ٪ من إجمالي الإنفاق على التعليم. فضلًا عن ارتفاع نسبة التعليم الخاص، سواء في الابتدائى أو العالى بالمقارنة مع الصين. وتختلف حصة إنفاق الأسر على التعليم العالي بشكل كبير عبر الشرائح الخُمْسية للاستهلاك، مع أُسَرٍ من خلفيات محرومة أو فقيرة تسجل أطفالها في التعليم العالي بمعدلات أقل بكثير من العائلات الأخرى، وذلك بسبب القيود المالية وانخفاض توقعات الأطفال، والتصورات السلبية حول فوائد التعليم العالي. ومع ذلك، هناك اختلاف بسيط بين الشرائح الخُمسية للدخل

من حيث التسجيل في المؤسسات العامة/ الخاصة (الشكل ١ ـ ١٦). ويمكن تفسير ذلك من خلال التمويلات المحدودة من المؤسسات الخاصة في مصر، وبالذات الجامعات الخاصة.

الشكل 1–17 مؤشرات جودة مخرجات التعليم

الشكل 1–17–أ متوسط نتائج التَعَلُّم

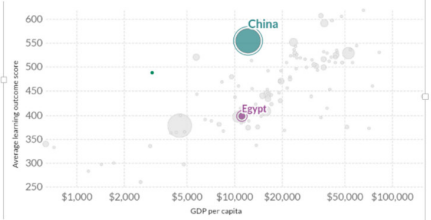

الشكل 1–17–ب مستوى التعلم حتى الثانوى فى الرياضيات والعلوم

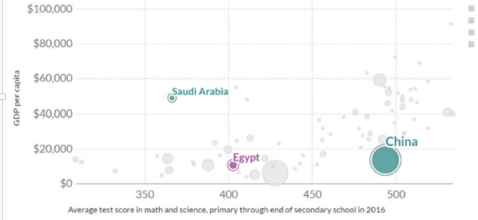

الشكل 1–17–ج نسبة الطلاب عند الحدين الأدنى والأعلى للإنجاز

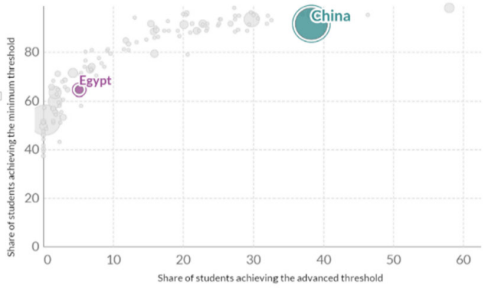

الشكل ١ ـ ١٨ ـ ب الإنفاق على التعليم العالى حسب الفئات الاجتماعية

Figure ES38. Spending on tertiary education by consumption quintile (% of out of household spending)

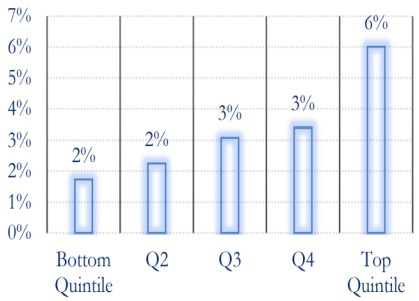

Figure ES39. Spending on tertiary education by consumption quintile (% of education spending)

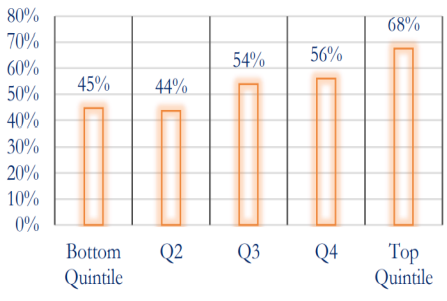

الشكل ١ ـ ١٨ ـ أ الإنفاق العام: الاجتماعي وغير الاجتماعي

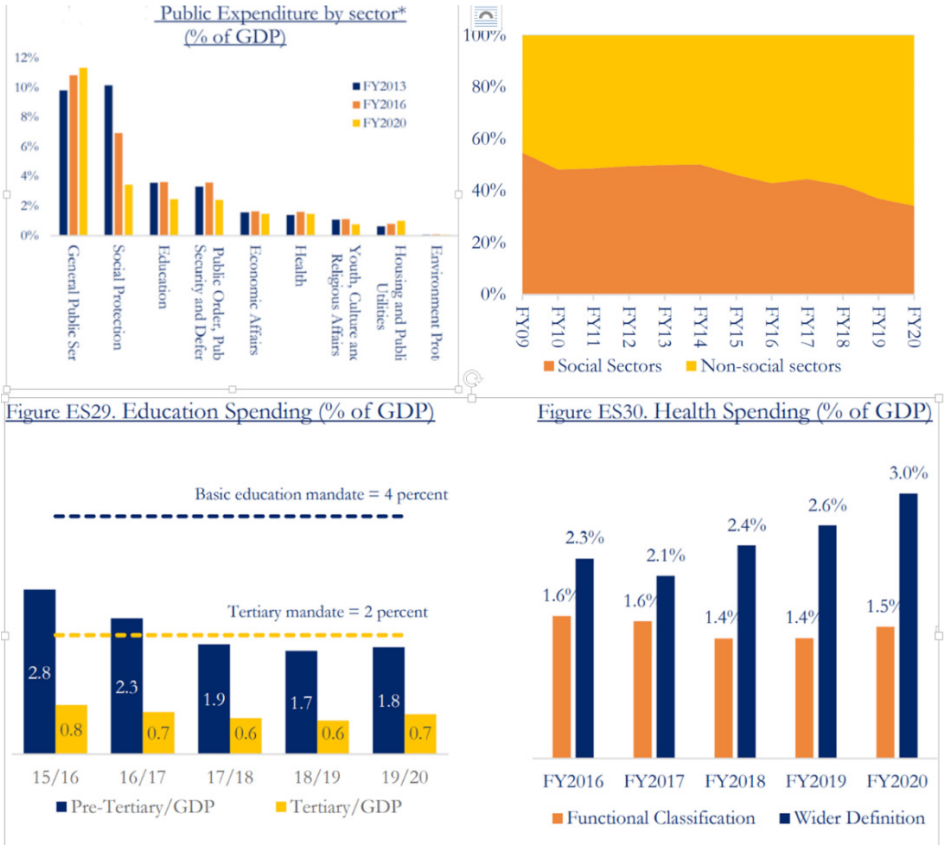

المصدر **World Bank, public expenditure review**

٢
الصين الشيوعية ومصر الاشتراكية (١٩٥٠-١٩٧٠)

عندما قامت الثورة في الصين في ١٩٤٩ وفي مصر ١٩٥٢ كان البلدان يعانيان الفقر والتخلف والرجعية. وقد عملت قيادة الثورتين فور استيلائهما على مقاليد الحكم ليس فقط على تحقيق الاستقلال الوطنى ولكن أيضًا ـ وربما في المقام الأول ـ على القضاء على تلك الأمراض الاقتصادية والاجتماعية المستعصية. ولكن كان ثمة فارق شاسع في طبيعة القيادة الثورية في كل من البلدين، انعكس بوضوح على مسارهما فيما بعد على كافة الأصعدة. قاد الثورة في الصين الحزب الشيوعى الذي أعلن قيام جمهورية الصين الشعبية وفق أسس عقيدة ماركسية صريحة. ومنذ البداية واجه الحزب معضلة بناء النظام الشيوعى في اقتصاد زراعى متخلف وغياب طبقة البروليتاريا الصناعية. ومن ثم ارتبط التقدم الاقتصادي بسرعة إعداد برامج التصنيع وكهربة البلاد. في مصر ـ بعدها بسنوات قليلة ـ تمكنت نخبة ضباط الجيش الشباب في تنظيم ما عرف «بالضباط الأحرار» من الإطاحة بالحكم الملكى. كان الباعث الرئيسى هو تخليص البلاد من فساد القصر الملكى وأعوانه ومن الاحتلال البريطاني. ولأن القوى الداعمة للنظام الملكى (وربما فساده أيضًا) تمثلت في فئة الاقطاعيين من كبار ملاك الأراضى، ولمحاولة اكتساب تأييد شعبى واسع ـ في مجتمع ريفى ـ كان أسرع قرارات «مجلس قيادة الثورة» هو إصدار قانون الإصلاح الزراعى في سبتمبر ١٩٥٢، بعد ستة أسابيع فقط من حركة الضباط الأحرار.

وهكذا، على ضوء بدايات الثورتين يمكن القول بأن التصنيع كان هو وجهة النظام الجديد في الصين الذي لم يواجه مشكلة ملكية الأراضى الزراعية بعد إخضاعها

لنظام الكولوخوزات على غرار النمط السوفيتى. ولقد أدى تفاعل العلاقة بين السكان الريفيين الفقراء والموارد الزراعية المحدودة ـ وخاصة الأرض ـ إلى هجرة واسعة في ظل ما عُرِفَ في الأدبيات الاقتصادية بنموذج آرثر لويس (Lewis, 1954) في «فائض العمالة» surplus labor. تركت ديناميكيات عمل النموذج أثارًا بالغة على النمو الاقتصادي والتنمية في الصين سواء خلال المراحل الأولى في الخمسينيات والستينيات، أو فيما بعد مرحلة التحول طبقًا لهذا النموذج. في المقابل، بينما لا يبدو أن فرضية وجود فائض عمل في الزراعة المصرية قد تأكدت فإن إعلان وتطبيق الإصلاح الزراعى كان له انعكاسات سياسية واجتماعية مباشرة، ولكنه لم يفتح الباب أمام الفرص الاقتصادية التي ينطوى عليها انطباق نموذج آرثر لويس.

سيركز هذا القسم فقط على مناقشة المحورين الأساسيين الذين تحكما في منهج ورؤية التقدم الاقتصادي والاجتماعي خلال المراحل الأولى للثورتين؛ الاستفادة من فائض العمل الزراعى من ناحية، والدفعة القوية والاستثمار في التصنيع الثقيل من ناحية أخرى.

٢ـ١ الإصلاح الزراعى وفائض العمالة في الريف

٢ ـ ١ ـ ١ نموذج 'آرثر لويس' في استخدام فائض العمالة. تمتعت الصين ومصر بميزة نسبية في الأنشطة كثيفة العمالة. كانت الصين أكثر بلاد العالم سكانًا، إذ بلغ عدد سكانها في ١٩٧٨ ما يقارب البليون فرد، انخرط ثلاثة أرباعهم في القطاع الزراعى وعانى أكثرهم من البطالة. كانت مساحة الأرض القابلة للزراعة أقل من الهكتار لكل عامل زراعى، تمثل ١٠٪ من المتوسط العالمى. كانت مشكلة البطالة المقنعة في القطاع الزراعى والزيادة المحتملة في الإنتاجية من خلال انتقال العمالة من الزراعة إلى القطاع غير الزراعى تمثل حالة صريحة لنموذج آرثر لويس في التنمية. كما إعْتُبِرَت مصر كذلك مثالًا للحالة الكلاسيكية لاقتصاد يتسم بوجود بطالة واسعة في الزراعة. وصلت بعض التقديرات إلى معدل للبطالة يتراوح بين ٢٠٪ إلى ٥٠٪، رغم أن المفاهيم وأساليب التقدير كانت إما غائبة أو غير كافية. «لقد أدى النمو السكانى إلى تحول بطئ من اقتصاد يعانى نقص العمالة مع نهاية ١٩٠٠ إلى حالة

فائض العمالة. ففى منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين أصبح ذلك الاستنتاج يقينيًا؛ مصر دولة كثيفة السكان. فنتيجة زيادة السكان إلى حوالى ١٦ مليون فرد في ١٩٣٧ (بنسبة زيادة ٢٥٪ خلال عقدين) واستمرارها في الارتفاع إلى مستويات أعلى فيما بعد الحرب العالمية الثانية إرتفعت نسبة العامل/ أرض من ٠,٣٦ فدان في ١٩١٧ إلى ٠,٥٩ في ١٩٣٧ (Mabro, 1974). ولكن ظهرت من ناحية أخرى دلالات تشير إلي النقيض من ذلك. الواقع أن مناقشة مشكلة البطالة في الزراعة تهتم بالباعث الاقتصادي الذي يزيد العائد علي الاقتصاد عندما يتم سحب العمالة الزائدة من قطاع الزراعة، وتوفير عمل منتج لها في قطاعات أخرى. والقاعدة هي أنه عندما يتزايد باستمرار عدد المشتغلين علي مساحة محددة، ستتجه الإنتاجية الحدية للعامل الإضافي إلى الانخفاض حتى تبلغ الصفر. لقد افترض النموذج أن الدولة النامية تتسم بالاقتصاد ثنائى القطاعات؛ قطاع زراعى تقليدى إلى جانب قطاع صناعى حديث نسبيًا. وطالما أن إنتاجية العمل شديدة الانخفاض في المناطق الزراعية التقليدية فلن يترتب على هجرة الناس من المناطق الريفية أية تأثير على الناتج الكلي. على الوجه المقابل يتطور القطاع الصناعى الرأسمالى من خلال تشغيل العمالة الوافدة من قطاع الكفاف غير الرأسمالى. يضمن وجود 'فائض العمالة" في القطاع الزراعى عدم ارتفاع الأجور في غمار عملية النمو السريع للقطاع الحديث، لأن عرض العمل المتاح للقطاع الحديث يكون أكبر من الطلب عند مستوى الأجر السائد. وتعنى زيادة الناتج الكلي عن الأجور زيادة الأرباح التي تؤول إلى المالك. ويمكن تعبئتها لتمويل عملية التصنيع.

خلال الخمس وعشرين سنة الأولى من الإصلاح الاقتصادي في الصين سارت عملية التنمية وفقًا لديناميكية نموذج لويس. انتقل فائض العمالة إلى الأنشطة الريفية غير الزراعية التي تمت في عدد كبير من الشركات في القرى والبلدات. في ١٩٩٠ بلغت العمالة الريفية غير الزراعية حوالى ١٠٩ ملايين، تمثل ٢٣٪ من إجمالى قوة العمل الريفية. زاد العدد إلى ١٨٥ مليونًا تمثل ٣٨٪ من قوة العمل الريفية. ومنذ بداية التسعينيات، مع زيادة قوة الدفع لعملية التحضر والنمو أخذ المزارعون في الانتقال إلى المدن للعمل في الصناعة والتشييد والخدمات. في ٢٠٠٤ كان عدد

العمال المهاجرين إلى المدن قد ارتفع إلى ما يزيد على المائة مليون (Garnaut & Song 2006).

انتقال فائض العمالة من القطاع الزراعى إلى العمل في الأنشطة الحديثة ذات الإنتاجية المرتفعة نسبيًا هو ما أدى ـ إلى جانب العوامل الأخرى ـ إلى زيادة الناتج الإجمالى بمعدلات سريعة ومرتفعة. كانت تلك التنقلية وفق 'نموذج لويس' أحد مصادر النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من الميزة النسبية التي انطوى عليها وجود فائض العمالة. لا شك أن التعويل على أساسيات هذا النموذج يساعد ليس فقط على فهم بداية وتطور عملية التنمية في الصين، ولكن سيفصح كذلك عن العوامل التي تحكم احتمالات استمرار معجزة النمو في مراحلها المتقدمة، كما سنرى فيما بعد.

إلى جانب تأثير انتقال فائض العمل الزراعى على النمو الاقتصادي، ولعله أهم جوانب التغير الهيكلى في الاقتصاد، فإن له انعكاسات هامة على مستويات الأجور وعلى عملية التحضر urbanization. يبين (Naughton, 2018) أن الصين شهدت تغيرات عميقة في سوق العمل. عبر عدة عقود من الزمن، إنعكس عرض العمل الوافر في الريف، نتيجة ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان، والهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر في أن العمالة غير الماهرة بقيت متوفرة ومتاحة وغير قابلة للاستنزاف، وأن أجورها بالتالى ظلت ضئيلة وبطيئة الزيادة. إن نمط تغير أجور العمالة غير الماهرة من مرحلة جمود نسبى لفترة طويلة إلى مرحلة الزيادة بوتيرة عالية دفعت كثيرًا من الاقتصاديين إلى الاعتقاد في أن الصين عبرت أو اقتربت من 'نقطة التحول' على النحو الذي تضمنه 'نموذج لويس'. تستمد عملية التحول ـ في هذا النموذج ـ منطقها من أن الاقتصاد الفقير (النامى!) لديه مخزون كبير من فائض العمالة غير المُسْتَغَلَّةِ في المناطق الريفية. في المراحل الأولى للتنمية تستطيع الصناعة الحديثة والخدمات الحضرية أن تستخدم العمالة الريفية بأجور ثابتة. ورغم ذلك ستأتى فترة من عملية التنمية يتم عندها استنزاف العرض الفائض من العمالة، وتصبح زيادة الأجور حتمية لسحب مزيد من العمالة الزراعية (يصبح عرض العمل أقل مرونة).

الشكل ٢ ـ ١ التغير في أجور العمال المهاجرين وعمال الشركات العامة في الصين (٪)

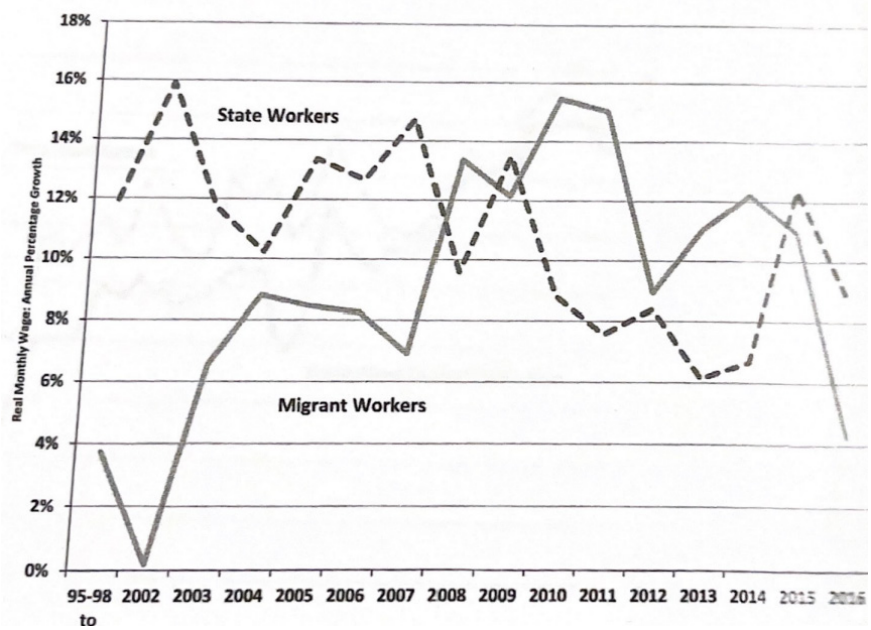

المصدر: **Naughton, 2018**

وفقًا للنموذج الأساسي عند 'لويس' تعكس هذه التغيرات الظروف المتغيرة في الاقتصاد الريفى؛ حيث تصبح الزراعة أكثر إنتاجًا بينما يهاجر شباب العمال القرى ويختفى (أو يقل كثيرًا) فائض العمالة الذي يرغب في الانتقال إلى المدن ومناطق التصدير. الواقع أن هذه التغيرات تحدث في كل التجارب الناجحة في الدول النامية، مثلما حدثت في الصين. وقد أدت التغيرات في القوى العاملة إلى تغيرات هيكلية أوسع في الاقتصاد الصينى.

٢-١-٢ معضلة الإصلاح الزراعى والبطالة الزراعية في مصر

فرضية فائض العمالة. توصل Mead, 1967، من خلال مناقشة مستفيضة لمدخلات النشاط الزراعي في مصر، إلى أنه ليس هناك ما يشكل برهانًا أو حتى يؤيد

الافتراض بأن الإنتاجية الحدية للعامل قد انخفضت إلي الصفر في الزراعة المصرية، كما فحص التقديرات لوجود عمالة زائدة في الزراعة ليخلص إلي أن الدراسة تقدم تأييدًا لمن يقدرون أنه توجد نسبة ضئيلة (أو لا توجد على الإطلاق) من فائض قوة العمل الزراعية في مصر. والأكثر من هذا فإنه على ضوء الثبات النسبي للأجور الحقيقية (وهو ما قد نتوقعه عند وجود فائض ملموس في قوة العمل الزراعية)، تؤكد دراسة هانسن (التي يشير إليها ميد) أن هذا الاستقرار النسبي في الأجور الحقيقية في الزراعة ليس دليلا– في حد ذاته على وجود بطالة مقنعة، وسيادة أجر الكفاف. ولكن هناك من ناحية أخرى من يرى العكس. يشير (Ikram, 2018) إلى استخلاص هام توصل إليه الاقتصادي المرموق Charles Issawi مؤداه أن الإنتاج الزراعى (في ذاك الوقت) كان يمكن تحقيقه بواسطة نصف العمالة الريفية الموجودة، حتى بدون تغير في أساليب الإنتاج أو تنظيم العملية الزراعية. ومن ثم فهو يقدر أن نصف سكان الريف حينذاك يمثلون «فائضًا».

لقد كان واضحا أن عملية التحضر وتوسع التشغيل في القطاعات غير الزراعية قد استمرت بمعدلات سريعة خلال السنوات الأولى من عقد الستينيات. ولكن إلي أي حد تم ذلك، هي مسألة تخضع للحدس والتخمين، وربما ساعدت البيانات التي كانت متاحة في إظهار بعض المؤشرات المهمة. فخلال الفترة ٤٧ ـ ١٩٦٠ زادت العمالة غير الزراعية بمعدل ٢,٨٪ سنويا، وقد ارتفع المعدل إلي ٤,٥٪ خلال سنوات الستينيات، مما أدى إلى استيعاب كل الزيادة في الداخلين الجدد إلى قوة العمل، وبقاء العمالة الزراعية ثابتة نسبياُ. إن غياب البطالة المقنعة ـ في تعريفها المحدد بوصول الإنتاجية الحدية إلى الصفر ـ لا يعنى بالضرورة أنه لا يوجد فائض عمالة في الزراعة. فنظام الزراعة المصرية يتسم بازدواجية هيكله. ويشير مابرو إلى أن الدلائل على وجود فائض من العمالة العائلية في مصر مثيرة للجدل. فهو يرجح ـ على عكس ما تقول به النظرية الدارجة ـ أن الزراعة لم يكن لديها دائماَ احتياطى كبير من العمالة (الزائدة عن الحاجة)، كما في حالة اقتصاد يتسم بفائض العمالة، وعرض غير محدود للعمالة، كما في حالة الصين. إن تنظيم الزراعة المصرية لا يمُكّن من استيعاب للعمالة غير المنتجة، ويميل إلى خلق بطالة مفتوحة (صريحة) عندما يفشل

الطلب على العمل في تحقيق توازن السوق عند مستوى أجر الكفاف. ويثير التحليل أمرين على قدر كبير من الأهمية: انسحاب فائض العمالة من الزراعة، الذي تولده باستمرار الزيادة السكانية، وكذلك استيعاب هذا الفائض (من العمالة) في قطاعات ومجالات أخرى في الاقتصاد. ويصل مابرو Mabro إلى أن محددات الهجرة لا يلزم ربطها بتفاوتات الأجور بين الحضر والريف واحتمالات الحصول على فرصة عمل. وفي كثير من الأحوال، تلعب العوامل الطاردة من الزراعة إلى جانب مرونة «القطاع غير الرسمى» الدور الأساسي في عملية الهجرة. كما يرى من ناحية أخرى أن الزراعة ساهمت بقدر محدود في استيعاب العمالة الجديدة، وذلك بسبب محدودية الموارد (الأرض)، طبيعة النظام الزراعى، انخفاض الإنتاجية، واستخدام تكنولوجيا كثيفة العمل في المزارع العائلية. لم يوفر التصنيع الحل المطلوب، فعلى الرغم من المعدلات العالية للتراكم الرأسمالى، ونمو الإنتاج، فإن عدد فرص العمل التي تولدت كل سنة ـ وبقيت لفترة طويلة ـ كانت محدودة. لقد ابتعدت مصر عن النموذج الذي احتذته الدول المتقدمة: فقد انتقلت مصر من مرحلة هيمنة قطاع الزراعة مباشرة إلى المرحلة الثالثة، التي أصبح فيها نصيب قطاع الخدمات (القطاع الثالث) كبيرًا للغاية، بينما تخطت المرحلة الانتقالية الطويلة التي يفوق فيها النمو الصناعى نظيره في قطاع الخدمات. وبهذا المعنى فإن الاقتصاد المصرى ابتعد عن نموذج آرثر لويس، حيث يتم إعادة توزيع المشتغلين (العمالة) من الزراعة إلى الصناعة، ويمكن إعادة استيعاب البطالة من الريف (تم ذلك في الخدمات). والحقيقة أن إعادة توزيع (تسكين) العمالة في اقتصاد لديه فائض عمالة، هي ـ إلى حد كبير ـ تحويل بؤر الفقر، ونقص التشغيل والإنتاجية المنخفضة في قطاع أو منطقة جغرافية إلى قطاع أو منطقة أخرى، تعانى نفس المساوئ.

فائض العمالة: الأجور والتصنيع والتحضر. في غمار مناقشة هانسن لشروط نجاح سياسة تشجيع «الصناعة الوليدة»، وضرورة الزيادة المحدودة في الأجر النقدي، يعاود التذكير بما أدت إليه تقديرات معدلات التشغيل والأجور والأسعار من الاستنتاج باتجاه حصة الأجور في الدخل الصناعى إلى الانخفاض المتواصل، من حوالى ٧٠٪ في ١٩٣٩ إلى ٤٠٪ في ١٩٥٢، إلى أكثر قليلا من ٣١٪ في ١٩٦٠.

وكان يتوقع أنه ربما تكون قد تراجعت النسبة في ١٩٦١، ثم أخذت في الزيادة في ٦١/ ١٩٦٢ إلى ما يقرب من ٣٥٪، ولكنها مع ذلك بقيت شديدة الانخفاض وفقا لأية معايير معروفة. من الواضح أن انخفاض حصة العمالة والتغير البطىء في الأجور النقدية مرتبطان، ووراءهما سبب مشترك في شروط تحديد الأجور. فوفقا للنظرية الدراجة، في الدول النامية كثيفة السكان، التي تعانى من البطالة المقنعة في الزراعة، يمكن للتوسع الصناعى أن يتحقق دون أن تصحبه أية زيادة ـ وربما زيادة بسيطة ـ في الأجور النقدية (وفقًا لنظرية آرثر لويس) وتميل الدخول المنخفضة للعمالة الزراعية إلى تثبيت مستوى الأجور النقدية في الصناعة عند مستوى منخفض أيضا وقد يؤدى التوسع السريع في العمالة الصناعية إلى زيادة محددة في الأجور النقدية في الزراعة، ولكن طالما بقى احتياطى العمالة في الزراعة (وفي الخدمات العامة)، فستبقى الأجور الصناعية عند مستواها المنخفض، وقد ترتفع- في أحسن الأحوال- ببطء شديد.

قد يكون من المشكوك فيه أن تنطبق نظرية فائض العمالة الزراعية، والعرض غير المحدد للعمل على مصر، على الرغم من أن أنصار هذه النظرية كثيرًا ما يشيرون إلى مصر كحالة نمطية لهذه النظرية. إذ تشير الدلائل المتاحة إلى وجود فائض العمالة الزراعية فقط في بعض المواسم الزراعية (فائض موسمى) بينما لا يمكن تعويل التوسع الصناعى على وجود هذا الفائض الموسمى (اللّهم إلا في بعض الصناعات القائمة على هذا التغير الموسمى في العمالة). ومع هذا فإن عرض العمل كان كبيراً. فمع الزيادة السكانية بنسبة ٢,٥ ـ ٣٪، وركود العمالة الزراعية كان من الضرورى أن تتوسع الأنشطة الحضرية حتى يمكن باضطراد استيعاب الزيادة السنوية في المعروض من العمالة. وبينما توسعت قطاعات الحكومة، والنقل، والتشييد بالفعل خلال الخمسينيات ومنتصف الستينيات، لم تَقْدِر الصناعة على توظيف الزيادة المتبقية في قوة العمل. في ٥٧/ ١٩٥٨ كان هناك بطالة صريحة (مفتوحة) في المناطق الريفية والحضرية، على حد سواء (تقدر بحوالى ٧٪ في المدن الكبرى، ٥٪ في المدن الإقليمية، و٣٪ في القرى).

وأخذًا في الاعتبار وجود بطالة مقنعة (under employment) في الزراعة، فقد

يبدو مثيرًا للاستغراب ارتفاع الفارق بين متوسطات الأجور في الزراعة والصناعة، حيث بلغ متوسط الأجر في الصناعة في ١٩٥٩ أكثر من ثلاثة أمثال المتوسط في الزراعة (Mead,1967). وعلى ضوء هذا الارتفاع الظاهر في الأجور الصناعية بالمقارنة مع الأجور الزراعية، كان مستغربا أن هذه الحقيقة لم تدفع كثيرًا من قوة العمل الزراعية إلى المدن الكبيرة، على أمل أن يطالهم الحظ ويجدون فرصة عمل في قطاع الصناعة. ولعل الأكثر مدعاة للاستغراب كانت الزيادة الملحوظة في فترة ٥٠ ـ ١٩٥٤، التي ارتفعت خلالها الأجور الصناعية بالنسبة لزيادة الأسعار، والأجور الزراعية. لم يجد Mead تفسيرًا مقنعًا لأنه عندما يوجد فائض عمالة غير ماهرة، تقبل في مجملها بالعمل عند مستوى الأجر الحقيقى السائد، يكون من الصعب فهم قيام أصحال الأعمال بزيادة الأجور الحقيقة بنسبة تفوق ٤٠٪، على النحو الذي تم في تلك الفترة. ارتفعت الإنتاجية الحقيقية للعامل خلال الفترة التالية ٥٤ ـ ١٩٦٠ بنسبة ٢٠٪ تقريبا. وعند مراعاة بطء ارتفاع الأسعار، تكون قيمة إنتاج العامل قد ارتفعت بنسبة ٣٣٪. ومع ذلك فقد زادت معدلات الأجور خلال هذه الفترة بنسبة محدودة (تقترب من الزيادة في الرقم القياسى لأسعار المستهلك) مما أدى إلى انخفاض واضح في نصيب الأجور من القيمة المضافة (انظر الجدول ٢ , ١).

في مواجهة انخفاض نسبة الأجور إلى القيمة المضافة يثور التساؤل عما حدث بالنسبة للأرباح، وما إذا كانت قد أعيد استثمارها بواسطة الشركات للتوسع في رؤوس أموالها، أم تم توزيعها كعائد على الأسهم. يشير ميد إلى أنه في ١٩٥٤ ـ كانت نسبة التوزيعات في الأرباح حوالى ٦٠٪، ارتفعت إلى ٨٠٪ في ١٩٥٩. ومؤدى هذا أن جانبًا كبيرًا من الأرباح الصناعية التي تحققت نتيجة انخفاض تكلفة العمالة، وارتفاع الأسعار، قد تم استحواذ أصحاب رؤوس الأموال عليه في صورة توزيعات على الأسهم. ويرجع ميد هذا السلوك إلى خوف أصحاب الشركات من احتمالات التأميم، وأيضا إلى أن هذا السلوك ـ في حد ذاته ـ كان أحد دوافع الحكومة إلى الإسراع بالتأميم للحصول على مصدر لتمويل الموازنة الحكومية.

إلى أي مدى كان يمكن للصناعة أن تساعد في حل مشكلة الزيادة السكانية؟ على الرغم من الارتفاع الملحوظ في الإنتاج الصناعى، فإن العمالة الإضافية في هذا القطاع

لم تستوعب سوى أقل من ١٥٪ من الزيادة في أعداد السكان الذكور (البالغين) خلال الفترة ٤٧-١٩٦٠. كان التوقع حينذاك أنه لن يحدث تغير ملحوظ في قدرة الصناعة على استيعاب قوة العمل المتزايدة. لم تتوفر إذن الشروط التي اقتضتها نظرية آرثر لويس لتحقق نتائج العرض غير المحدود للعمالة الزراعية في مصر. ومن ثم لم يشهد القطاع الريفى انتقالًا واسعًا للعمالة إلى الصناعة، لأنه لم تكن عملية التصنيع بالحجم أو العمق الذي يسمح باستيعاب الفائض في العمالة الزراعية إن وجدت، أو حتى من بعض المشتغلين في المناطق الريفية ذوى الإنتاجية والأجر الأقل.

الإصلاح الزراعى يجهض تبعات فائض العمل. ثمة اتفاق واسع بين من تناولوا قوانين الإصلاح الزراعى في مصر على أنه يجب فهم قرار الثوار الشباب باعتباره كان في البداية عملًا سياسيًا. كان الهدف المباشر هو تقليص نفوذ كبار الملاك، وَهُمُ الداعم القوى للنظام القديم، والقضاء على مصدر خطير لمعارضة الثورة. ومن ثم أعطيت الأسبقية لتلك القوانين على أية إجراءات بديلة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. ولكن مهما كانت غلبة الدوافع السياسية فلا يجب التغافل عن الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لقانون تحديد الملكية الزراعية (Mabro, 1974). ومع ذلك، تتفاوت وجهات النظر حول موقع ذلك الإجراء في تصور القيادة الجديدة للإصلاح. لا شك أن الهدف كان تصحيح اختلال ملكية الأرض الزراعية، الذي مَثَّلَ مظهرًا خطيرًا لمشكلة الفقر المتزايد، والمرض «المالثوسى» للكثافة السكانية في الريف. يضيف مابرو أن تحديد الملكية اعْتُبِرَ عنصرًا ضمن حزمة «التنمية» التي اشتملت على التصنيع واستصلاح الأراضى. بالنسبة له، كان الإصلاح الزراعى يُفْتَرَضُ أن يؤدى إلى تحول رأس المال الخاص من سوق الأراضى إلى الصناعة، كما سيؤدي استصلاح الأراضى إلى زيادة المساحات الزراعية الممكن توزيعها على الفلاحين. لا شك أن «الثوار لم ينطلقوا من فلسفة سياسية أو اقتصادية محددة عند توليهم مسئولية الحكم، ولكن قراراتهم تبين أن تحسين الأوضاع الاقتصادية كان على رأس مهمتهم. كما كانوا مقتنعين أن الإجراءات السياسية هي الوسيلة الفعالة لتحقيق تلك الغاية. وقد استهدف أول قراراتهم ـ الإصلاح الزراعى ـ السيطرة على أكبر جانب من الاقتصاد والمجتمع المصرى» (Ikram, 2018).

في ١٩٥٢ وقبل تطبيق قوانين تحديد الملكية كان أقل من نصف في المائة (٤٠,٠٪) من الاقطاعيين يملكون ٣٤٪ من الأراضى الزراعية، بينما حوالى ٩٥٪ يملكون نسبة مماثلة فقط. ومع ذلك كان الغرض التوزيعى لقانون تحديد الملكية ـ على أهميته ـ ثانويًا. من ناحية كان الأثر التوزيعى محدودًا لأنه لم تكن هناك مساحات كافية لإعادة توزيعها للوفاء باحتياجات كافة المستأجرين وعمال الزراعة الذين لا يملكون أي أرض. وقد قدر البعض أن سلسلة قوانين تحديد الملكية غطت فقط ١٦٪ من المساحات المزروعة، تم توزيع ١٣٪ من تلك الأراضى على حوالى ١٠٪ من الأسر الريفية (Waterbury, 1983). ولهذا هناك من يرى أن الإصلاح الزراعى في حد ذاته لم يؤد إلى إعادة توزيع جوهرية للملكية، وأن الغرض من قانون ١٩٥٢ كان ـ فوق كل شيء ـ سياسيًا. يتفق مابرو مع تلك النظرة، إذ يرى أن «تحديد الملكية استهدف تغييرًا محدودًا في هيكل توزيع الثروة واستفادت منه الشريحة العليا للفئات منخفضة الدخل». وهكذا، فإن النتيجة كانت إزاحة طبقة كبار الملاك، وزيادة حجم وثراء فئة متوسطى الملكية. أي أن قوانين الملكية غيرت ميزان القوة السياسية من الإقطاعيين إلى «الكولاك». بعد قانون ١٩٥٢، على الرغم من أن نصيب ٩٤٪ من الملاك زاد فقط إلى ٣٨٪ من مساحة الأرض، إنخفض نصيب ٤٠,٠٪ (وهم كبار الإقطاعيين) إلى ٣٠٪. وفي ١٩٦٤ أدت سلسلة قوانين الإصلاح الجديدة إلى ارتفاع نسبة الفئة الأولى إلى ٥٥٪ بينما انخفض نصيب الملاك الكبار (٣٠,٠٪) إلى ١٣٪، كما اختفت تمامًا فئة كبار الإقطاعيين التي كانت تمتلك ٢٠٪ من مساحة الأراضى قبل ١٩٥٢ (Ikram, 2018).

الأكثر من هذا، يشير Ikram إلى أنه إلى جانب كسر شوكة الملاك الكبار فقد كان للسلاح الاقتصادي للإصلاح الزراعى أثران سياسيان إضافيان؛ من ناحية، ضمان دعم وولاء الفلاحين للثورة. لقد «ساعد توزيع الأرض على خلق طبقة تدين بالفضل للثورة، وأصبح لديها حافز لدعمها». ومن ناحية أخرى، كانت الثورة تستهدف تحويل رأس المال من الزراعة إلى الصناعة. ولم يتحقق ذلك الهدف لأن النخب الصناعية ومُلَّاك الأراضى كانت متداخلة. «كان ١٢٠٠٠ من أُسَرِ المُلَّاكِ الكبار الذين يستحوزون على نصف الأراضى الزراعية بينها ١١٠٠٠ أسرة تحوز ٤٠٪ من

أسهم الشركات. وقد أحجم هؤلاء عن الاستثمار في الشركات الصناعية خوفًا من تأميمها مثلما تم مصادرة أراضيهم». الواقع أن رؤوس الأموال لم تتدفق إلى الصناعة وإنما إلى شقق سكنية لذوى الدخل المرتفع، ومن بين ٤٥ مليون جنيه خرجت من الزراعة نتيجة بيع أراضى كبار الملاك تم استثمار ٦ مليون فقط في الصناعة وتوجه الباقى إلى العقارات.

جدول ٢ ـ ١ : نصيب الأجور في القيمة المضافة

	الأجور (م.جنيه)	القيمةالمضافة (م.ج)	النسبة (٪)
١٩٤٧	٢١,٠	٥٤,٢	٣٩
١٩٥٠	٢٢,٧	٥٧,٧	٣٩
١٩٥٤	٢٩,٥	٧٤,٩	٣٩
١٩٥٨	٣٣,٧	١٠٨,٤	٣١
١٩٦٠	٤٢,٢	١٣٦,١	٣١

المصدر: **Mead, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, Homewood,1967**

خلاصة الأمر أن القرار المبكر الذي اتخذه ثوار يوليو بالإصلاح الزراعى وتضمن بصفة أساسية تحديد ملكية الأراضى كان مدفوعًا بالعوامل السياسية لتفعيل أحد الأهداف الستة وهو «القضاء على الإقطاع». لا شك أنه كان لقوانين الإصلاح الزراعى تبعات مهمة على هيكل توزيع الملكية والتركيب الاجتماعي بخلق شريحة في الفئة الدنيا والوسطى من الطبقة المتوسطة الريفية وعمال الزراعة. على الرغم من ذلك يرى عدد من الكتاب أنه إلى جانب الهدف السياسى كان «ثمة جوانب غير اقتصادية هامة للإصلاح الزراعى. لقد كان بمثابة أداة لبث رسالة لجموع الشعب وأن الإصلاح، من خلال إعادة توزيع أراضى الملاك الكبار إلى الفلاحين، أول وسيلة وإجراء معنوى قوى للتقرب من جموع الفلاحين». ويبدو أن ذلك كان صحيحًا إلى الحد الذي قضى أو كاد على العوامل الطاردة لفائض العمل والمتعطلين ولم يسمح بهجرة واسعة لهم إلى الحضر. بعبارة أخرى، أدت العوامل السياسية والاجتماعية

إلى تعطيل عمل نظرية آرثر لويس في فائض العمالة على عكس ما جرى في الحالة الصينية. وقد استمر هذا التأثير ربما إلى الآن على النحو الذي يبينه الشكل ٢,٢ لتطور نسبة السكان في الحضر في البلدين.

الشكل ٢ ـ ٢ تطور الحضر في الصين ومصر

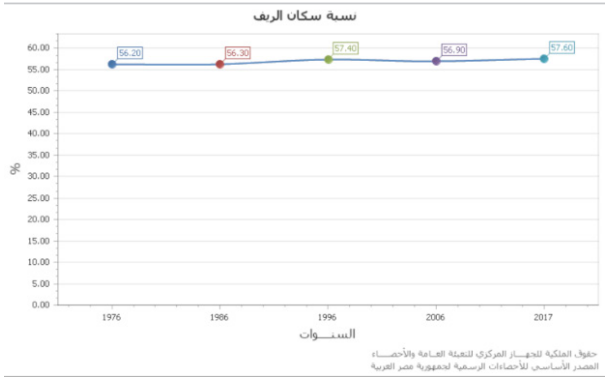

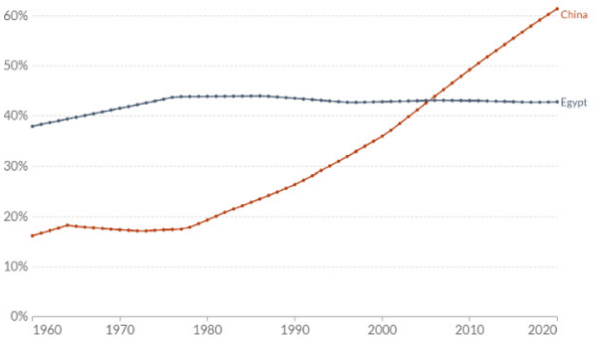

المصدر our world in data المصدر الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء

٢.٢ استراتيجية الدفعة القوية والتصنيع الثقيل

٢ ـ ٢ ـ ١ الاستثمار والتصنيع في الصين. بعد قيام جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر ١٩٤٩ خرج الاقتصاد الصينى من إطاره التقليدى وغَيَّر توجهاته. أدار قادة الصين الجدد ظهرهم لاقتصاد «المعاش» الأُسَرِى التقليدى وقرروا وضع الأساس

لتنمية تقوم على التصنيع الاشتراكى الواسع من خلال التدخل الحكومى المباشر. اتجهت الصين في ذلك نحو الاتحاد السوفيتى واتخذته نموذجًا وشريكًا تجاريًا رئيسيًا ومصدرًا للتكنولوجيا. اعتنقت الصين تلك الرؤية للاشتراكية لمدة ثلاثين عامًا. لقد اتسمت تلك الفترة، منذ تولى الحزب الشيوعى الصينى السلطة حتى بدء عملية الإصلاح بعد موت 'ماو تسى تونج'، بموجة تلو أخرى من التغير الثورى العنيف والحاد. قامت تلك الرؤية على عدة أعمدة أساسية. من الناحية الاقتصادية تبنت استراتيجية 'الدفعة القوية' وتكثيف معدلات الاستثمار والتصنيع الثقيل. من الناحية المؤسسية، استخدمت نظام التخطيط المركزي، وعالميًا خرجت الصين على النظام العالمى واحتضنت النموذج السوفيتى. ومن الناحية الفكرية، شهدت حقبة 'ماو تسى تونج' التحول عن الرومانسية الأيديولوجية إلى واقع مغاير.

الدفعة القوية. اتبعت الصين استراتيجية للتنمية الاقتصادية توصف عادة بالتصنيع عن طريق «**الدفعة القوية**[1]» Big Push، التي اقتضت زيادة الاستثمار عامة وإعطاء أولوية للصناعة الثقيلة. قامت استراتيجية الدفعة القوية على الاستثمار الكثيف في الصناعة الثقيلة. ارتفعت الاستثمارات الكلية، التي كانت تقوم بها الحكومة بالكامل تقريبًا، إلى ما يقرب من ربع الدخل القومي بعد ١٩٤٩. منذ الخمسينيات، تزايدت معدلات الاستثمار (كنسبة من الناتج الإجمالى) عالميًا وحتى في الدول الفقيرة إلى متوسط ٢٠٪. في الصين، التي كانت حينذاك (عام ١٩٥٤) بلدًا فقيرًا، بلغ معدل الاستثمار ٢٦٪ من الناتج الإجمالى. استمر معدل الاستثمار في الزيادة حتى بلغ ما يقرب من ٤٠٪ عند منتصف السبعينيات.

وفوق ذلك تم تخصيص معظم الاستثمارات للصناعة، ولم يكن مستغربًا في ضوء ذلك تحقيق معدل نمو مرتفع في قطاعات الصناعة. وبين ١٩٥٢ و١٩٧٨ زاد الناتج الصناعى بمعدل سنوى بلغ ١١,٥٪. ومن ثم قفزت مساهمة الصناعة في الناتج الكلي باضطراد خلال تلك الفترة من ١٨٪ إلى ٤٤٪، بينما انخفض نصيب

(١) يقصد بالدفعة القوية زيادة قوة الدفع في الاقتصاد لتحقيق معدلات نمو سريعة ومتصاعدة لفترة كافية لانطلاق التنمية بعدها بوتيرة عالية. واشْتُقَّتْ هذه المشابهة من انطلاق الطائرة على مَدْرَجِ المطار بسرعة كبيرة ومتزايدة تصل إلى أقصاها قبل أن تصعد إلى عنان السماء.

الزراعة من ٥١٪ إلى ٢٨٪. ظهرت في تلك الفترة صناعات جديدة مثل إنتاج معدات توليد الكهرباء، الأسمدة الصناعية، ووسائل النقل. لقد انطلق الاقتصاد الصينى خلال الخمسينيات، وبدا أن استراتيجية الدفعة القوية كانت فَعَّالة، وأن الحكومة تمكنت من تعبئة الموارد المالية وغيرها اللازمة لتمويل الاستثمار المضطرد.

التصنيع الثقيل. أعطيت أولوية مطلقة لتخصيص أكبر استثمارات ممكنة للصناعة الثقيلة. وذهب أكثر من ٨٠٪ من الاستثمارات الصناعية للاستثمار في الصناعة الثقيلة. تجاهل المخططون القطاعات كثيفة العمالة، التي كانت تلائم أعداد الصينيين الكبيرة، وسعوا بدلًا من ذلك إلى ضخ الموارد في مصانع كثيفة رأس المال تنتج المعدات والآلات والكيماويات. كان إعطاء الأولوية للتصنيع الثقيل ـ اقتداءً بالنموذج السوفيتى ـ اختيارًا خاطئًا. في ١٩٤٩ كان الاقتصاد الصينى ضئيل الحجم (حوالى عشرة بلايين دولار أمريكى)، ويعتمد أساسًا على الزراعة التي تسهم بحوالى ٧٠٪ من إجمالى الناتج القومي. كان المشتغلون في قطاع الزراعة- ومعظمهم فلاحين، يمثلون ٨٠ ـ ٩٠٪ من السكان، ويعانون الفقر. لم تكن الصناعة الثقيلة تولد سوى ٨٪ من الناتج القومي (Clifford, 2017). كان التركيز على الصناعة الثقيلة في ذلك الوقت متعارضًا مع واقع الصين. فالصناعة كثيفة رأس المال الذي كانت الصين تفتقر إليه وضآلة الفائض الاقتصادي، استوجب الاعتماد على استيراد المعدات بينما تفتقر الصين كذلك إلى موارد النقد الأجنبى. ولأن الصين لم تتمكن من الاعتماد على تحويل الفائض الاقتصادي من القطاع الريفى المتخلف فقد اضطرت الصناعة إلى استخدام إيراداتها الذاتية في تحقيق التراكم الرأسمالى لزيادة النمو. ولهذا الغرض لجأت السياسة الاقتصادية (الماكرو) إلى تجاهل آليات السوق و'تشويه' الأسعار النسبية للمنتجات ولعوامل الإنتاج[1].

إنجازات ونقائص استراتيجية التنمية (الاشتراكية). لا شك أن استراتيجية الدفعة القوية كانت فعالة في تحقيق معدل استثمار مرتفع ومتزايد، وأثمرت عملية

(١) جرت محاباة الصناعة الثقيلة بالعمل على تخفيض تكلفة مدخلات الإنتاج من خلال القروض منخفضة الفائدة ومعدلات أجور منخفضة ومستلزمات إنتاج وطاقة رخيصة. وفي ذات الوقت حددت أسعار مصطنعة منخفضة للمنتجات الزراعية والغذائية لدعم سكان الحضر والمشتغلين في الصناعات الثقيلة.

تصنيع ذاتية الانطلاق. أنجزت الصين في ذلك الوقت وضع أساس للصناعة الثقيلة ونجحت في الفطام من اعتمادها على التكنولوجيا والمساعدات السوفيتية. كان ذلك بمثابة قاعدة للنمو السريع اللاحق للاقتصاد الصينى. ولكن الصين بقيت بعد انتهاء تلك المرحلة دولة من الدول النامية. بعد ٢٥ سنة من اعتبار إنتاج الصلب بمثابة الرمز لاستراتيجية التنمية، كانت الصين تنتج ٢٢ مليون طن من منتجات الصلب النهائية في ١٩٧٨، أي خمسين رطلًا لكل فرد. ولغرض المقارنة، تسجل الدول المتقدمة ١٠٠٠ رطل لكل فرد. وفي الصين ذاتها، في ٢٠١٥ بلغ متوسط إنتاج الصلب لكل فرد ١٨٠٠ رطل. لقد نجحت استراتيجية التنمية في الصين في بدء عملية التغير الهيكلى الضرورية للنمو، ولكنها عجزت عن حفز الانطلاق لإمكانيات الصين. حققت الصين خلال الفترة بين ١٩٥٢ و١٩٧٨ معدل نمو اقتصادى بلغ ٦٪ في المتوسط، وهو بغير شك كان معدلًا سريعًا.

كما لا يجب أن يغيب عن دراسة تلك الفترة ما أنجزته في مجال الاستثمار في رأس المال البشرى. زادت كثيرًا الموارد المخصصة للصحة والتعليم خلال الفترة الاشتراكية، وأصبح الشعب الصينى في نهايتها أفضل صحيًا وأحسن تعليمًا. نتيجة الإنفاق المتزايد على التنمية البشرية ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد إلى ٦٠ سنة خلال السبعينيات بعد أن كان ٥٠ سنة في ١٩٥٧ (كان العمر المتوقع عند مستوى ٣٠ سنة في أول القرن العشرين). وعلى الرغم من أن الثورة الثقافية جمدت نظام التعليم لعدة سنوات فقد توسع التعليم الأساسي وانخفضت الأمية. أكثر من ثلثى الصينيين أصبحوا غير أميين، كما انتشرت بينهم المهارات الصناعية والحرفية (Naughton, 2018).

ليست مسألة احتمال المبالغة في نسبة النمو الاقتصادي التي حققتها الصين خلال المرحلة الاشتراكية هي ما تستحق المراجعة، وإنما قد يأخذ البعض على استراتيجية الدفعة القوية والتصنيع الثقيل عدة أمور جوهرية. من ناحية، كان في الاهتمام الزائد بالتنمية الصناعية إهمال للاستهلاك. فخلال الفترة برمتها، زاد التراكم الرأسمالى الإجمالى بنسبة ٨,٤٪ في المتوسط سنويًا، حتى أصبح في ١٩٧٨ ثمانية أضعاف قيمته في ١٩٥٢. ولكن الاستهلاك العائلى زاد بنسبة ٤,٣٪ سنويًا، وتضاعف ثلاث

مرات فقط خلال نفس المرحلة. وعندما يدخل في الحسبان الزيادة السكانية، سنرى أن استهلاك الفرد كان يزيد بنسبة ٢,٣٪ في المتوسط سنويًا، كما تباينت النسبة بين أهل الريف والحضر. بصفة عامة كان متوسط استهلاك الفرد في الحضر في ١٩٧٨ ضعف استهلاكه في ١٩٥٢، بينما لم يرتفع استهلاك الفرد في الريف سوى بنسبة ٥٨٪ خلال نفس الفترة. لم يكن ذلك إنجازًا ملموسًا بمعنى الكلمة خلال أكثر من ربع قرن.

من ناحية أخرى، تُنْتَقَدُ استراتيجية التنمية إذا لم توفر فرص عمل كافية لاستيعاب القوة العاملة وتقضى على البطالة. ولأن الصناعة الصينية كانت كثيفة الاستخدام لرأس المال، ولم تنل الخدمات حظها من التنمية، كان الطلب محدودًا على العمالة. فخلال تلك المرحلة بطولها، زادت قوة العمل الكلية بحوالى ١٩١ مليون (من ٢٠٧ إلى ٣٩٨ مليونًا)، ولكن نمو الصناعات الحديثة وقطاعات الخدمات لم يستوعب سوى ٣٧٪ من تلك الزيادة. زادت قوة العمل الزراعية بمعدل ٢٪ سنويًا خلال تلك الفترة، مما أدى إلى زيادتها في ١٩٧٨ بنسبة ٧٠٪ عنها في ١٩٥٢، في الوقت الذي لم يشهد زيادة في مساحة الأرض المزروعة.

من ناحية ثالثة، كان الاستثمار الصناعى كثيف رأس المال وشديد الطلب على التكنولوجيا. كانت المصانع ضخمة ومعقدة ويستغرق إنشاؤها عدة مراحل، مما انعكس على ارتفاع تكلفتها وحبس رؤوس الأموال لفترات طويلة قبل بداية الإنتاج. كان من نتيجة ذلك اتجاه معدل نمو الصناعة إلى التراجع (بينما وصل إلى متوسط ١٧٪ في السنة خلال ٥٢ ـ ١٩٥٧، انخفض إلى ٨٪ في الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٨) (Naughton, 2018). هكذا يرى البعض أن استراتيجية الصين الصناعية كانت طموحة بأكثر مما ينبغى. أدى التركيز على الصناعة الثقيلة كثيفة الاستخدام لرأس المال والتكنولوجيا، وإهمال صناعة السلع الاستهلاكية الخفيفة كثيفة العمالة، إلى ضخ الموارد الضئيلة المتاحة في مشروعات ضخمة دون استغلال الفرص لإقامة مشروعات سهلة وبسيطة نسبيًا. لا ينسى هؤلاء أن الاستراتيجية قد وضعت أساسًا للصناعة الثقيلة المهمة، ولكنهم ينتقدون استخدام الأصول بكفاءة منخفضة.

٢ ـ ٢ ـ ٢ الثورة والاشتراكية والتصنيع في مصر. يرى البعض أن الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ شهدت عودة النظام الاقتصادي المصرى لصورته في ظل تجربة محمد على عندما كانت الحكومة مسئولة بالكامل عن النمو الاقتصادي في البلاد. كما أن التجربة المصرية كثيرة الشبه مع حالة الصين، وإن لم تنل حظًا من النجاح مثلها. في الواقع، انطوت التجربتان على سياسات متشابهة: التركيز على دور قطاع الصناعة التحويلية في اقتصاد ريفى، التدخل في أسواق عناصر الإنتاج والسلع، التحكم في الموارد الوطنية ـ خاصة الاستثمار ـ ووضع أنشطة التصدير والاستيراد تحت سيطرة الدولة.

زيادة الاستثمار والتصنيع منذ الخمسينيات. تحتاج التنمية للاستثمار، وكما تشير الإحصاءات زادت نسبة الاستثمار إلى الناتج الإجمالى. ويظهر أن معدل الاستثمار، الذي كان يدور حول ٧ ـ ٨٪ خلال الثلاثينيات، ارتفع إلى ١٣ ـ ١٤٪ خلال النصف الثانى من الأربعينيات والنصف الأول من الخمسينيات (Hansen and Marzouk, 1965). هل شهدت بدايات التوجه نحو التنمية في أول الخمسينيات ما عرف بالدفعة القوية للاستثمار على النحو الذي عرضناه في حالة الصين؟ ربما تكون الإجابة السريعة أن الاستثمار زاد بوضوح خلال الفترة ٢/ ١٩٥٣ ـ ٦٩/ ١٩٧٠، ولكنه لم يحافظ على الاستدامة والزخم طوال الفترة وما بعدها. وكما يسجل Mabro, 1974 فقد بقى معدل الاستثمار ثابتًا نسبيًا خلال الخمسينيات، مع تقلبات بسيطة حول ١٣,٥ ـ ١٤,٠٪. ثم شهدت السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية زيادة ملحوظة حتى ٢٠٪ في ٣/ ١٩٦٤. وبدأ إجمالى الاستثمار الثابت في التراجع في ٤/ ١٩٦٥، وهي السنة النهائية للخطة، وانخفض إلى مستوى ١١,٥٪ في ٧/ ١٩٦٨، وظل راكدًا حول١١ أو ١٢٪ حتى نهاية العقد. وربما يكون قد تراجع أكثر من ذلك خلال السنوات الأولى من السبعينيات. وهكذا، ربما لا يجوز القفز إلى الاستنتاج بنجاح استراتيجية الدفعة القوية في مصر على النحو الذي تطلبته اقتصاديات النمو في الدول النامية.

الاهتمام بالصناعة. لم يتوقف اهتمام ثورة يوليو ١٩٥٢ بالتنمية الاقتصادية عند التوسع في المساحات المزروعة وتوزيع ملكية الأراضى فقط، ولكن الإجراءات التي اتخذتها حكومة الثورة في سنواتها الأولى تبين أنه كان لها أهداف أخرى.

كان في مقدمة الأهداف تنويع الهيكل الاقتصادي، بصفة خاصة من خلال التصنيع (Mabro, 1974).

على الرغم من ذلك، إنعكس تصميم الحكومة على تحقيق هدف التغير الهيكلى في التطور المؤسسى الذي بدأ مبكرًا بإنشاء المجلس الدائم للإنتاج. برز نشاط المجلس الذي أنشئ في ١٩٥٣ وكان فعالًا في زيادة الطاقة الإنتاجية وهيكل قطاع الصناعة. ارتفعت استثماراته من ٣٨ مليون جنيه في ١٩٥٣ إلى ٦٦ مليون في ١٩٥٦، وكان معظمها في الصناعة والكهرباء والنقل. وكما يظهر الجدول ٣,٢ فقد استحوزت البنية الأساسية على النصيب الأوفر من ميزانية المجلس، كما كان اهتمام الثورة واضحًا باستصلاح الأراضى والكهرباء، التي اعتبرت مطلبًا لعملية التصنيع. كان نصيب الصناعة متواضعًا في البداية ولكنه تزايد كثيرًا بعد ذلك. غير أن أهمية المجلس للتصنيع تكمن كذلك في اختيار المشروعات التي أعطت اهتمامًا خاصًا لصناعات السلع الرأسمالية والوسيطة (Mabro, 1974). في ١٩٥٨ تفاوضت الحكومة على عدة قروض لتمويل الاستثمارات الصناعية مع ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديموقراطية والبنك الدولى واليابان وآخرين. وكان أكبر القروض التي جرى التعاقد عليها مع الاتحاد السوفيتى في يناير ١٩٥٨ وقيمته ٧٠٠ مليون روبل. في ديسمبر ١٩٥٨ طلب الرئيس عبد الناصر من وزارة الصناعة إنجاز أهداف خطتها الخمسية في ثلاث سنوات فقط. وفي يوليو ١٩٦٠ أعلنت لجنة التخطيط القومي الخطة العشرية التي تضمنت خطتين خمسيتين. وفي سبيل تحقيق أهداف الثورة في الكفاية والعدل برز ما تصورته الحكومة من مواقف القطاع الخاص لتعويق الخطة الخمسية كما ظهرت خلال سنتها الأولى وبدأت الموجة تلو الأخرى للتأميم. في ١٩٦٤ كانت السيطرة كاملة للحكومة على عملية اتخاذ القرارات الصناعية بالإضافة إلى كافة القطاعات باستثناء الإسكان وخدمات المهنيين وملكية الأراضى ومنافذ تجارة التجزئة الصغيرة (Maurice Girgis, 1977).

لا شك أن الصناعة ـ في ظل الاشتراكية ـ شهدت إنجازًا واضحًا في الحجم والهيكل. يُقَسِّمُ Maurice Girgis سنوات عقدى الخمسينيات والستينيات إلى ثلاث فترات. شملت الفترة الأولى السنوات منذ ١٩٥٠ حتى بداية الخطة الخمسية الأولى في

١٩٦٠. ارتفعت القيمة المضافة الصناعية وزادت العمالة الصناعية بمعدل يفوق الزيادة السكانية (٨, ٢٪ مقابل ٥, ٢٪). وكما يظهر من جدول ٢, ٤ ارتفعت إنتاجية العامل ومعها متوسط دخل الفرد. تغطى الفترة الثانية سنوات الخطة الخمسية الأولى. خلال تلك السنوات استحوز القطاع الصناعى على الأولوية في الاستثمار. وتم كذلك عقد عدد من الاتفاقيات مع الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية. لقد زودت الاتفاقيات المشروعات الصناعية بالمعدات الرأسمالية الضرورية والمواد الخام والمساعدة الفنية. زادت القيمة المضافة الصناعية بمعدل مشهود بلغ ٣, ٨٪ سنويًا. دخل الاقتصاد في السنتين الأولتين من الفترة الثالثة ٦٥/ ١٩٦٦ إلى ٦٧/ ١٩٦٨ في منعطف مسدود. إنخفض النمو الصناعى إلى ٢٪ فقط خلال ٦٥/ ١٩٦٦ بالمقارنة مع ٦, ١٠٪ خلال السنة السابقة، وتراجع بنسبة ٨, ٥٪ في ٦٦/ ١٩٦٧ نتيجة زيادة الطاقات العاطلة. والغريب كذلك هو انخفاض عمالة الصناعة التحويلية من نسبة زيادة قدرها ١٢٪ في ٦٥/ ١٩٦٦ إلى ٨٪ في ٦٦/ ١٩٦٧ وانخفاض بنسبة ـ ١, ٠٪ في ٦٨/ ١٩٦٩.

الجدول ٢ ـ ٣ الميزانية التنموية للمجلس الدائم (٪)

القطاع	٤/ ١٩٥٥	٥/ ١٩٥٦
الرى والصرف	٢٣	١٣
الزراعة	١٠	٥
استصلاح الأراضى	١٥	١٧
السد العالى	–	٥
الصناعة (شاملة البترول والتعدين)	٧	١٥
الكهرباء	١٧	١٩
النقل	٢٧	٢٥
أخرى	١	١
الإجمالى	١٠٠	١٠٠

المصدر: Robert Mabro, The Egyptian Economy, Clarendon, 1974

بصفة عامة، نتيجة التركيز الشديد عليه، فاق نمو قطاع الصناعة التحويلية خلال عقدى الخمسينيات والستينيات نمو الناتج المحلي الإجمالى وكافة قطاعات النشاط

الأخرى، باستثناء الكهرباء. ومن ثم، ارتفعت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الإجمالى من ٧٪ في ١٩٥٠ إلى ٢٣٪ في ١٩٦٥، ولكنها تراجعت كثيرًا في ١٩٧٠ نتيجة التطورات الاقتصادية والسياسية منذ حرب ١٩٦٧.

الجدول ٢ ـ ٤ معدلات التغير في بعض المؤشرات الاقتصادية (٪)

	١٩٥٠-١٩٦٠	١٩٦٠/٥٩-١٩٦٥/٦٤	١٩٦٥/٦٥-١٩٧٠/٧١
القيمة المضافة الصناعية	٦,٦	٨,٣	٤,٧
العمالة الصناعية	٢,٨	٦,٥	٢,٢
القيمة المضافة لكل عامل.	٣,١	١,٩	٢,٥
الناتج المحلي الإجمالى	٥,٥	٥,٥	٢,٩
متوسط دخل الفرد	٢,٧	٢,٧	٠,٥

المصدر: Maurice Girgis, Industrialization and Trade in Egypt, Killer Studien, 1977

الواقع، كما يلاحظ Maurice Girgis، أن معظم الزيادة تحققت خلال سنوات الخمسينيات. فبينما ارتفع نصيب الصناعة بنسبة ٣٪ في المتوسط سنويًا خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٧٠ كانت نسبة الزيادة ٥٪ سنويًا خلال الخمسينيات بالمقارنة بنسبة ٠,٥٪ سنويًا خلال الستينيات (Girgis, 1977).

يلخص مابرو التغير في نمط الاستثمارات الذي كان وراء التغير الهيكلى في دور الصناعة. وكما يظهر من الجدول ٢,٥ تغير تكوين الاستثمارات تغيرًا ملموسًا بين السنوات الأولى للثورة، عندما كان دور الحكومة ـ رغم تزايده تدريجيًا ـ محدودًا، وسنوات ما بعد حرب السويس، عندما بدأ ناصر في تنفيذ «مشروعاته الأساسية» (Mabro, 1974). لعل أبرز التطورات هي الزيادة المطردة في الاستثمارات التي حظى بها قطاعا الزراعة والصناعة، إلى جانب الكهرباء والنقل (شاملًا قناة السويس). وعلى الرغم من أن نصيب قطاع الصناعة من الاستثمارات الإجمالية كان الأكبر دائمًا من كافة القطاعات فإن زيادته لم تكن ملموسة بين ١٩٥٢ و ١٩٦٥. لا شك أن نصيب الصناعة كان كبيرًا نسبيًا (٥,٢٢٪) خلال السنوات الثلاث الأولى بعد الثورة، مما يعكس الاهتمام بالتصنيع. ولكن في رأى مابرو أنه من الخطأ افتراض حدوث تغير

جوهرى في نمط الاستثمار في ظل الخطة الثلاثية أو الخمسية. وهو يشير إلى أن السمة المثيرة هي زيادة نصيب الصناعة بعد ١٩٦٥. ويرجع ذلك إلى انتهاء السد العالى وتراجع استثمارات قطاع النقل (Mabro, 1974).

نمط التغير الهيكلى في الصناعة المصرية. في غمار عملية التصنيع التي شهدها عقدا الخمسينيات والستينيات وزيادة استثمارات قطاع الصناعة ونصيبه في الناتج المحلي الإجمالى، شهد القطاع تغيرًا واضحًا في هيكل الأنشطة الصناعية. ويميز Girgis بين ثلاثة أنماط من الصناعات. كان متوسط معدلات نمو صناعة السلع الاستهلاكية (الصناعات المبكرة) قريبًا من مثيلها للإجمالى العام (٥ ـ ٦٪) خلال فترة الخمسينيات. ولكن يستثنى من ذلك صناعات النسيج، والمعدنية الأساسية (مجمع الحديد والصلب في حلوان)، والورق (راكتا في الاسكندرية)، التي حصلت على قدر كبير من دعم الحكومة في نهاية الخمسينيات.

الجدول ٢ ـ ٥ توزيع الاستثمارات القطاعية ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ (٪)

متوسط السنوات	الزراعة	الصناعة	الكهرباء	النقل وق. السويس	الإسكان	الخدمات	أخرى
٥٢ ـ ١٩٥٧	١١,٤	٢٣,٨	٦,٠	١٤,٧	٣٢,٥	٩,٨	١,٨
٥٨ ـ ١٩٦٠	١٤,٩	٢٥,٧	٤,٠	١٨,٨	٢٣,١	١٢,٢	١,٤
٦١ ـ ١٩٦٥	٢٣,٤	٢٦,٦	٧,٤	٢٩,٣	٢٠,٧	٢٠,٠	٢,٦
٦٦ ـ ١٩٦٨	٢١,٨	٢٧,٤	١٧,١	٢٣,٤	١٢,٣	٦,٣	١,٥
/٦٨ ١٩٦٩	١٩,٧	٢٩,٥	٩,٣	٢٠,٢	١٣,٦	٦,٢	١,٥
/٦٩ ١٩٧٠	١٧,٣	٣٤,٨	٧,٧	٢٠,٠	١٠,٢	٨,٢	١,٨

المصدر: **Robert Mabro, The Egyptian Economy, Clarendon, 1974**

كان نمط التغير الهيكلى في الستينيات مغايرًا، حيث وجهت الحكومة تركيزها على التوسع في أنشطة السلع الوسيطة والرأسمالية. نمت صناعة المنسوجات بنسبة ٨,٠٪ فقط سنويًا، والصناعات الغذائية والمشروبات بنسبة ٥,٣٪، بينما نمت الصناعات الكيماوية بنسبة ٨,١١٪، والمنتجات المعدنية بنسبة ٧,١٢٪، إلخ. وبتطبيق تقسيم Chenery and Taylor يبين موريس جرجس أن الصناعات التقليدية، مثل الغذائية والمنسوجات والجلدية، ارتفعت قليلًا مساهمتها في الناتج الإجمالى من ٢,٥٪ إلى ٦,٣٪ خلال الفترة ١٩٥٠ حتى ١٩٦٧. ولكن نصيبها في إجمالى القيمة المضافة تراجع من ٧٠٪ إلى ٢,٥٩٪. إرتفع متوسط دخل الفرد خلال تلك الفترة من حوالى ١٢٢ دولار إلى ١٨٦ دولار. تشمل مجموعة السلع المتوسطة، التي تتضاعف مساهمتها في الناتج الإجمالى عادة مع ارتفاع متوسط دخل الفرد حتى ٤٠٠ دولار، الصناعات غير المعدنية والمطاط والأخشاب والأثاث والكيماوية والبترولية. وكما كان متوقعًا تضاعف نصيب هذه الصناعات خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٧ من ٢,١٪ إلى ٤,٢٪، وارتفع نصيبها في إجمالى القيمة المضافة الصناعية من حوالى ١٦٪ إلى ٢٣٪. أما مجموعة الصناعات المتقدمة Late industries وتعرف بأنها صناعة السلع الاستهلاكية ـ ذات مرونة الدخل المرتفعة ـ وصناعات السلع الوسيطة والرأسمالية الأساسية، والتي تتطور بسرعة عند منتصف طريق التصنيع وحين يفوق مستوى دخل الفرد ٣٥٠ دولار. تشمل هذه المجموعة صناعات الملابس والطباعة والمعادن الأساسية والورق والمعدنية. لقد تجاوزت هذه الصناعات في مصر النمط العالمى الدارج (المألوف). فعندما بلغ متوسط دخل الفرد حوالى ٣٠٠ دولار تضاعف نصيب صناعات هذه المجموعة في الناتج الإجمالى من أقل من ١٪ في ١٩٥٠ إلى حوالى ٢٪ في ١٩٦٧، وزاد نصيبها في إجمالي القيمة المضافة الصناعية من حوالى ١٣٪ إلى ١٨٪، وساهمت بحوالي خُمْسِ الزيادة في إجمالي القيمة المضافة. ويشير جرجس صراحة إلى أن تلك الزيادة تعود إلى إصرار الحكومة على تحقيق تطور سريع في الصناعة الثقيلة. وكان من المتوقع أن يستمر نصيب صناعات هذه المجموعة في الزيادة بمقدار ثلاث نقاط مئوية عن مثيلها بالنسبة للصناعات الوسيطة، لو كانت قد استمرت عملية التنمية بمعدلاتها السابقة.

صناعة كثيفة رأس المال. تمثلت إحدى معضلات عملية التنمية الصناعية في اختيار مشروعات وطرق إنتاج كثيفة رأس المال. وعندما نفترض أن عناصر الإنتاج هي العمل ورأس المال سيثور السؤال عن نمط التوليف بين العنصرين ونمط الكثافة الرأسمالية في غمار عملية التصنيع والتنمية. تشير دراسات متعددة إلى أنه بينما زاد الانتاج الصناعى الكلي خلال الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٦٠ لم تزد العمالة في نفس الاتجاه ولكن ارتفعت معدلات نمو رأس المال بشدة. كان ذلك يعنى ارتفاع الكثافة الرأسمالية خلال تلك الفترة. بعد انخفاض الكثافة الرأسمالية (رأس المال لكل عامل) في الفترة ١٩٣٧ ـ ١٩٤٧، تضاعفت قيمتها خلال الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٦٠ لأن معظم الاستثمارات كانت إلى حد كبير في مشروعات كثيفة رأس المال. ومع ذلك يلاحظ هانسن ومرزوق أن الكثافة ظلت منخفضة في الصناعة المصرية. في ١٩٦٠ قدرت بحوالى ٧٠٠ ـ ٨٠٠ جنيه للعامل في الصناعة ككل، و١٥٠٠ جنيه للمشتغل في المنشآت التي يعمل بها ١٠ عمال أو أكثر. بالمقارنة مع الدول الصناعية مثل السويد بلغت الكثافة في قطاع الصناعة التحويلية ما يعادل ٣٠٠٠ جنيه لكل مشتغل. ومع ذلك ثمة شك في أنه في نهاية الخمسينيات كان هناك قدر كبير من الطاقة العاطلة في بعض الصناعات. لقد أصبح هيكل الإنتاج أكثر كثافة رأسمالية، إذ تضاعف متوسط الكثافة الرأسمالية. وزاد نصيب المشروعات الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية في القيمة المضافة الإجمالية من ١٩٪ في ١٩٥٤ إلى حوالى ٢٠٪ في ١٩٥٦ وإلى حوالى ٣٦٪ في ٦٥/ ١٩٦٦ و٣٣,٢٪ في ٦٩/ ١٩٧٠. لقد كان يكمن وراء زخم عملية التصنيع تركيز الحكومة على إنشاء صناعات جديدة ذات تكنولوجيا عالية الكثافة الرأسمالية. كانت تلك تشمل الحديد والصلب وتكرير البترول والكيماوية والأسمنت والورق وغيرها. يرجع ذلك إلى استيراد تكنولوجيا أجنبية مرتفعة مُعَامِل رأس المال للناتج (Hansen and Marzouk, 1965).

العمالة الصناعية. زاد عدد المشتغلين في الصناعة بمعدل أكبر من نسبة الزيادة في عدد السكان، وكذلك نسبة السكان النشطين اقتصاديًا. ارتفعت نسبة المشتغلين في الصناعة من ٨,٧٪ في ١٩٤٧ إلى ١٠٪ في ١٩٦٠. ويقدر Hansen and Marzouk أن نسبة الزيادة في العمالة الصناعية بلغت ٤٠٪ خلال تلك الفترة. ولكن زيادة كبيرة

حدثت في السنتين الأوليين من الستينيات (٦٠/ ١٩٦١ و٦٢/ ١٩٦٣). إن نسبة الزيادة (١٦٪) في أعداد المشتغلين في الصناعة التي شهدتها السنتان، لا تعكس زيادة مباشرة في مدخلات العمل لأن ساعات العمل كانت قد خُفِّضَتْ من ٤٨ ساعة في الأسبوع إلى ٤٢ ساعة في ١٩٦١. إرتبطت تلك التطورات بتغيرات سوق العمل، كما انعكست على الأجور ونصيب العمالة في القيمة المضافة. فوفقًا للنظرية المعروفة، في الدول النامية كثيفة السكان، لا تحدث أي زيادة ـ أو زيادة ضئيلة ـ في الأجور النقدية، حيث تميل الدخول المنخفضة للمشتغلين في الزراعة لتثبيت مستوى الأجور النقدية في الصناعة عند مستويات منخفضة كذلك. قد يؤدى التوسع في العمالة الصناعية إلى زيادة نسبية في الأجور الزراعية. ولكن طالما بقى احتياطي عمالة في الزراعة والخدمات العامة ستظل الأجور الصناعية عند مستوى منخفض، وربما ترتفع ببطء.

كما أشرنا من قبل، يتشكك Hansen and Marzouk في انطباق نظرية فائض العمل في الزراعة على الحالة المصرية، وربما يكون هناك فائض موسمى في الزراعة، ومن ثم فهما يريان أن التوسع الصناعى لا يمكن أن يقوم على الافتراض بوجود الفائض الموسمى. ومع ذلك، لأن عرض العمل كان كبيرًا، لم تتمكن الصناعة من استيعاب كل الزيادة في قوة العمل. ويقدران أنه في ١٩٥٨/٥٧ كانت هناك بطالة صريحة في الريف والحضر على حد سواء (٧٪ في المدن الكبيرة، ٥٪ في الصغيرة، ٣٪ في القرى). ولهذا فإنه حتى التأميم في ١٩٦١ لم تكن ثمة محاولات حكومية مذكورة لتحسين الأجور. وبدلًا من تحسين مستوى الأجور الحقيقية عن طريق رفع الأجور النقدية، عملت الحكومة على بقاء الأجور النقدية منخفضة مع الحفاظ على انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية.

إنعكس انخفاض مستوى الأجور على نصيب العمالة في القيمة المضافة الصناعية. انخفض نصيب العمالة، أي الأجور والمرتبات، من ٧٠٪ في ١٩٣٩ إلى ٤٠٪ في ١٩٥٢ وفي ١٩٦٠ انخفض إلى أكثر قليلًا من ٣٠٪. وعلى الرغم من أن أحداث ٦١/ ١٩٦٢ ربما تكون قد أدت إلى زيادة هذه النسبة إلى ٣٥٪، فمن الواضح أن نصيب العمالة كان منخفضًا بكل المعايير. قد يكتسب التغير في التوزيع

لصالح الأرباح أهميته من زاوية عملية التنمية، لأنه يعنى إمكانية زيادة ضخ الأرباح في الشركات الصناعية واستثمارات أكبر، ليس بأرقام مطلقة وإنما كنسبة من القيمة المضافة. وكما يشير Hansen and Marzouk لم تعمل تلك الآلية سوى على نطاق محدود بسبب سياسة حساب توزيع الأرباح في الشركات الكبيرة وخاصة الشركات الخاصة.

٢ ـ ٢ ـ ٢ ـ ٢ النمو الاقتصادي والتغير الهيكلى. يُعَدُّ ما سبق تمهيدًا وافيًا لاستعراض التطورات بدءً من استصلاح الأراضى حتى التصنيع، التي تعكس الجهود للتأثير على الإنجاز في الأجلين القصير والبعيد، ومحاولة الإسراع بالتنمية الاقتصادية. ونُعْنَى في هذا القسم بالنمو الاقتصادي (الزيادة في الناتج المحلي الإجمالى) وما انطوى عليه من تغير هيكلى ودور الاستثمار، خاصة في القطاع الصناعى، في تحقيق ذلك التغير. وكما يشير مابرو تعتبر دراسة التغير الهيكلى في مصر ضرورية للوقوف على مدى إنجاز البلاد خلال العقود السابقة، إذ أن تنويع الاقتصاد كان مسألة قديمة وهدفًا واضحًا للسياسة الحكومية. ويتساءل عما إذا كان التغير الهيكلى الذي شهدته مصر خلال عقدى الخمسينيات والستينيات يعكس التنوع المستهدف في الاقتصاد (Robert Mabro, 1974).

النمو الاقتصادي. يمكن إيجاز تطور معدلات النمو الاقتصادي في عدة ملاحظات أساسية. من ناحية، ثمة تباين بين الأرقام الرسمية لمعدلات النمو الاقتصادي وبين التقديرات الخاصة. تشير التقديرات الرسمية إلى أن متوسط معدلات النمو الحقيقية (مقدرة بالأسعار الثابتة) بلغت ٤,٤٪ خلال عقد الخمسينيات، و٥٪ خلال الستينيات. ولكن متوسط النمو السنوي خلال فترة الخطة الخمسية (٥٩/ ١٩٦٠ ـ ٤/ ١٩٦٥) كان حوالى ٤,٦٪، ومن ثم فإن متوسط النمو السنوي خلال السنوات الخمس التالية كان ٣,٥٪ تقريبًا. ولكن مابرو يميل إلى قبول أرقام Hansen and Mead التي تقدر معدل النمو السنوي عند ٣,٨٪ فقط خلال فترة الخمسينيات، و٥,٥٪ خلال سنوات الخطة. واستنادً إلى تلك التعديلات يقدر مابرو أن متوسط معدل النمو خلال النصف الثانى من الستينيات كان ٣,٣٪ فقط.

من ناحية أخرى، اتسمت معدلات النمو خلال تلك الفترة بالتقلب، وهي الظاهرة التي سنشير إليها أيضًا عند تناول الفترات اللاحقة. فبينما تشير البيانات الرسمية إلى نمو سريع بين ٢/ ١٩٥٣ و٤/ ١٩٥٥ فإن تقديرات هانسن ـ ميد تشير إلى ركود خلال تلك السنوات. ويعود ذلك أساسًا إلى انخفاض أسعار القطن. وعلى الجانب الآخر يقدر هانسن وميد عودة انتعاش بسيط في ٥/ ١٩٥٦ و٦/ ١٩٥٧، ولكن البيانات الرسمية تشير إلى تراجع مستوى الناتج الحقيقى. ثمة اتفاق على ارتفاع معدلات النمو بعد حرب السويس لمدة سبع أو ثمان سنوات حتى ٣/ ١٩٦٤. وبعد هذه السنة إنخفض معدل النمو باستمرار من ٨,٧٪ في ٣/ ١٩٦٤ إلى ـ ١٪ في ٧/ ١٩٦٨. ووفقًا للبيانات الرسمية عاد التحسن لفترة قصيرة خلال السنتين التاليتين. ولعله من المثير ملاحظة ما أشار إليه مابرو من أن تقلب النمو الاقتصادي وانخفاضه في بعض السنوات لا يعود إلى الخطة أو الحرب الإسرائيلية-العربية. ذلك أن معدلات نمو مرتفعة كانت قد تحققت قبل بدء الخطة وفي بعض سنواتها. ولكن الخطة واجهت الصعوبات في سنتها الأولى وانهيار محصول القطن في الثانية، مما انعكس على معدلات النمو. وبالمثل لم تكن حرب ١٩٦٧ سببًا مُنْشِأً لانخفاض النمو الذي كان قد بدأ في التراجع قبل ذلك بسنوات لأسباب مختلفة. ولكن الحرب لاشك فاقمت الوضع (Robert Mabro, 1974).

التغير الهيكلى. في ظل الاهتمام بالزراعة والصناعة على النحو الذي أشرنا إليه تغيرت مساهمة القطاعات في زيادة الإنتاج والدخل القومي. وكما هو متوقع كانت مساهمة الصناعة والكهرباء أكبر من مساهمة الزراعة خلال الفترة ٢/ ١٩٥٣ ـ ٥٩/ ١٩٦٠. ومثلت الصناعة والزراعة معاً حوالى نصف الزيادة في الناتج القومي خلال تلك الفترة. لكن الأمر المثير يظهر خلال الستينيات التي شهدت ارتفاع مساهمة قطاعات الخدمات بنسبة ٤٧٪ في زيادة الناتج المحلي الإجمالى. لقد أسهم قطاع الخدمات الذي يشار إليه بالخدمات الأخرى ويشمل الحكومة (ثُلُث الزيادة). وبقى قطاع الصناعة (باستبعاد الكهرباء) عند نفس نسبة مساهمته؛ حوالى ٢٣٪. لقد شهد الناتج الصناعى نموًا متواصلًا حتى ٣/ ١٩٦٤، ولكن التراجع في ٤/ ١٩٦٥ عندما بدأت معدلات النمو الاقتصادي والنمو الصناعى في الانخفاض إلى أن حققت

معدلات سالبة في ٧/ ١٩٦٨. ولا يبدو أن التحسن القصير الذي حدث في السنتين التاليتين قد استمر في أول السبعينيات (Mabro, 1974).

الخلاصة. البَلَدَان ـ مصر والصين ـ بدآ في خمسينيات القرن الماضى ثورة التحرر الوطنى. ورغم أن الصين لم يكن قد تحقق الاعتراف بها دوليًا بعد فقد شاركت في مؤتمر باندونج (إبريل ١٩٥٥) الذي كان نواة حركة عدم الانحياز. ارتبطت الثورتان بأهداف تحقيق التقدم الاقتصادي. كان اقتصاد البلدين زراعيًا متخلفًا. إنطلقت الصين من أيديولوجية ماركسية صريحة بقيادة حزب شيوعى منظم وقوى، بينما لم يكن لدى حركة الضباط الأحرار التي قامت «بالثورة» ضد النظام الملكى في مصر أيديولوجية محددة أو فلسفة سابقة للحكم. أَثّرَ ذلك الأساس فيما تَلَى من استراتيجيات وسياسات. إتجهت الصين لبناء الشيوعية والتحالف مع الاتحاد السوفيتى. إنعكس ذلك الاختيار الأيديولوجى مباشرة في الاهتمام الكبير بالتصنيع وكهربة البلاد. ومن ثم أدى الموقف السياسى من الزراعة وطبقة الفلاحين إلى أن وجدت الآليات الاقتصادية طريقها تلقائيًا لتحقق نظرية آرثر لويس في فائض العمالة، والفكر التنموى المبكر لضرورة إحداث الدفعة القوية وزيادة الادخار والاستثمار. شهدت الخمسينيات والستينيات تغيرات ملحوظة في حجم وهيكل الاقتصاد والمجتمع الصينى. كانت للأيديولوجية الغائبة والموقف السياسى لنخبة ثوار يوليو في مصر انعكاسات مغايرة. اتجه الاهتمام مبكرًا للزراعة ـ ثم الرى ـ وبدأ بالتخلص من «الإقطاع»، كبار ملاك الأراضى الزراعية، وتوزيع الأراضى على الفلاحين. تركت قوانين الإصلاح الزراعى تأثيرًا بالغًا على توازن الموارد (الأرض) والسكان من ناحية، وعلى آلية تحول الفائض الاقتصادي إلى التصنيع من ناحية أخرى. فيما يبدو أزاح التغير في البنية الريفية العوامل الطاردة لفائض العمالة ـ إن وجد ـ ولم تتوسع حركة التحضر أبدًا، على العكس من حالة الصين. كما نكص الرأسماليون المصريون عن التجاوب مع محاولات الحكومة لتشجيع الاستثمار في الصناعة، ليس فقط لأن معظمهم كان أيضًا من الملاك الكبار للأرض الزراعية وربما أيضًا لأن أحد أهداف ثورة يوليو أخذ في التوجه ناحية القضاء على سيطرة رأس المال.

تماثلت جهود التنمية المبكرة في البلدين في الدور المتعاظم للحكومة، رغم

تشجيع الحكومة المصرية في البداية للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي. وبعد أن كان ذلك الدور يستند إلى طبيعة النظام السياسى الشمولى في الصين فإنه انطلق في مصر من الحاجة إلى ضرورة حفز عملية التنمية خلال الخمسينيات ثم اتخذ منحى يتبنى الاشتراكية في الستينيات. وفي الحالتين احتل التصنيع موقعًا محوريًا في الاستثمار والإنتاج والعمالة. ولكن الإنجاز كان متباينًا في البلدين. وكما يظهر من البيانات بدأ في الصين وضع الأساس لما عُرِف بتجربة النمور الأسيوية في ارتفاع معدل الاستثمار، الذي بلغ حوالى ٢٦٪ من الناتج الإجمالى خلال الخمسينيات، قفز إلى أكثر من ٤٠٪ في الفترات التالية. ورغم تزايد المعدل في مصر فقد تراوح حول ١٣ ـ ١٤٪ فقط في الخمسينيات. وكان مستغربًا رغم التذبذب المستمر تراجعه إلى ما يقرب من ١١ ـ ١٢٪ في الستينيات. ورغم استحواز الصناعة على اهتمام البلدين استوعبت الصناعة في الصين معظم الاستثمارات، بينما لم تحصل في مصر سوى على حوالى ٥ , ٢٢٪ من إجمالي الاستثمارات. إنعكس ذلك على معدلات نمو القيمة المضافة الصناعية التي بلغت ١٧٪ في المتوسط خلال الخمسينيات، بالمقارنة مع حوالى ٨٪ في مصر. وحتى عندما تراجع نمو الصناعة في الصين في السبعينيات إلى ٨٪ تدهور نظيره في مصر إلى ٢٪. أدى كل ذلك إلى تغير مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد، حيث زادت في الصين من ١٨٪ من الناتج الإجمالى إلى حوالى ٤٤٪ في الفترة ٥٠ ـ ١٩٧٠. ورغم زيادة نسبة مساهمة قطاع الصناعة بصورة واضحة في مصر فقد ظلت محدودة، إذ ارتفعت من ٧٪ في الخمسينيات بثلاثة أضعاف إلى ٢٣٪ في الستينيات.

وفوق كل ذلك، رغم التفاوت في مستويات الإنجاز فقد تماثلت استراتيجية التصنيع في البلدين بتفضيل التصنيع الثقيل، واختيار مشروعات ذات كثافة رأسمالية مرتفعة، رغم وفرة العمالة وأجورها المنخفضة. وربما يكون ذلك بسبب تأثر البلدين بالنموذج السوفيتى. وحينما تخلصت الصين من أسس هذا النموذج وبدأت انفتاحها على التكنولوجيا المتقدمة أصبحت مصنع العالم. بينما ظلت مصر ـ رغم انفتاحها ـ تواجه معضلة التنمية على النحو الذي سنتاوله في الجزء التالى.

٣
الإصلاح والانفتاح، المعجزة والمعضلة

ليست صدفة تاريخية أن تشهد كل من الصين ومصر، وكثير غيرهما من الدول فيما عرف بالعالم الثالث، خلال خمسينيات القرن الفائت حركة التحرر والاستقلال الوطنى. لا شك أن ذلك كان مما تمخضت عنه تطورات ما بعد الحرب العالمية الثانية. ورغم أن الصين اختارت منذ بداية ثورتها وقيام جمهورية الصين الشعبية الطريق إلى الشيوعية بينما واصلت مصر اتباعها اقتصاد السوق والمشروع الخاص، سرعان ما تبنت التحول إلى الاشتراكية (حتى ولو لم تكن ماركسية[١]). واجه البلدان خلال الخمسينيات والستينيات أحداثًا داخلية وخارجية متباينة أثرت على برامج وسياسات تستهدف تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وربما قد يظهر من الفصل السابق أن إنجاز الصين كان أفضل نسبيًا مما تحقق في مصر، ولكن ما تعرضت له الصين في ظل ما عرف بالثورة الثقافية قد عرقل مسيرتها إلى حد كبير. وفي مصر لم تكتمل خطتها الخمسية الطموحة الأولى (النصف الأول من الستينيات) بسبب حربها في اليمن ثم توقفت عملية التنمية تمامًا بعد الحرب مع إسرائيل.

مع تغير الظروف والأحداث في البلدين وفي العالم عَرَّجَا في السبعينيات على طريق مغاير، أطلق عليه ـ ربما محض صدفة ـ «الإصلاح والانفتاح» ـ باللغة الصينية: (gaige kaifang) «جيج كايفان». تضمنت ورقة أكتوبر في مصر، التي قدمها الرئيس

(١) تضمن الميثاق الوطنى الذي أعلنه الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٩/ ٥/ ١٩٦٢ ما أطلق عليه «حتمية الحل الاشتراكى». وقد ثار في ذلك الوقت الجدل حول ما إذا كانت اشتراكية عربية أم تطبيق عربى للاشتراكية. وكان الجدل محاولة لتمييزها عن الماركسية ونموذج الاتحاد السوفيتى.

السادات إلى مجلس الشعب في إبريل ١٩٧٤، إطارًا لاستراتيجية جديدة لخصها مسمى 'الانفتاح' (open-door). شهدت الصين في ظل ذلك التحول ما عرف «بالمعجزة»، ولكن مصر واجهت «معضلة» لم تمكنها من تحقيق انطلاقة ثابتة نحو التقدم والتنمية. تمثلت المعجزة في الصين ليس فقط في ارتفاع معدل نمو اقتصادى وإنما كذلك في التغير الهيكلى والتغير المؤسسى. كانت الصين واضحة في اختيارها. في مصر لم تتحق استدامة النمو، وتراوحت السياسات بين دور الدولة والقطاع الخاص وبين قوى السوق والتدخل الحكومى.

١.٣ تسارع معدلات النمو الاقتصادي

٣ ـ ١ ـ ١ أيقونة المعجزة في الصين. منذ أن أسس سيمون كوزنتس ومن بعده اللورد كينز لحسابات الدخل القومي أصبح معدل 'النمو الاقتصادي' هو أيقونة الأوضاع الاقتصادية ومؤشرها الأساسي لقياس التقدم الاقتصادي ومداه. والنمو الاقتصادي يعنى ببساطة الزيادة في إجمالى السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد أي بلد خلال فترة زمنية محددة. ويقاس هذا الإنتاج بواسطة ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالى، أي القيمة المضافة للاقتصاد. وفقًا للنظرية الاقتصادية يزيد الناتج عندما: ١) يقوم المجتمع بعمل تراكم في رأس المال العينى اللازم حتى يتمكن العمال من زيادة الإنتاج، و ٢) ينجح المجتمع في رفع إنتاجية أفراده من خلال ضخ استثمارات كافية في رأس المال البشرى (خاصة في الصحة والتعليم)، و ٣) تصبح التكنولوجيا أكثر تطورًا وتركيبًا واستخدامًا، بالاعتماد على عمالة أفضل تعليمًا وتأهيلًا ومزودة بالمعدات والألات الحديثة.

وقد تباينت حظوظ الاقتصادات المختلفة في تحقيق معدلات النمو خلال الفترات الزمنية المختلفة. ولكن ـ كما سبقت الإشارة ـ إِعْتُبِرَ تحقيق نمو بنسبة ٧ ـ ٨٪ سنويًا لفترة ممتدة (٢٠ ـ ٢٥ سنة) هو من قبيل المعجزة الاقتصادية (معجزة النمو). واستحقت بلدان شرق آسيا صفة النمور الآسيوية عندما كانت السَبَّاقَةُ إلى تحقيق ذلك الإنجاز. وها هي الصين تحقق معجزتها الخاصة منذ آخر السبعينيات. أشرنا من قبل إلى أن الصين حققت معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٧٨. ولكن

عجلة النمو دارت بسرعة فائقة بعد بدء عملية الإصلاح في ١٩٧٨. كما أن نسبة الزيادة السكانية أخذت في الانخفاض في ذات الفترة، مما انعكس في ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي بمعدلات عالية. ارتفع معدل النمو الاقتصادي من متوسط سنوى ٦٪ قبل ١٩٧٨ إلى حوالى ١٠٪ سنويًا في الفترة ١٩٧٨ ـ ٢٠٠٠. إنخفضت في نفس الوقت نسبة الزيادة السكانية من ٩ , ١٪ في السنة إلى ٣ , ١٪. كان من نتائج ذلك مضاعفة معدل نمو متوسط دخل الفرد ليقفز من ١ , ٤٪ إلى ٣ , ٨٪ سنويًا.

رغم أن الانجاز كان مشهودًا حتى نهاية القرن (سنة ٢٠٠٠) فقد شهد العقد التالى مزيدًا من التفوق. كانت الصين في قلب فترة ازدهار الاقتصاد العالمى (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧)، واستطاعت تجنب أثار الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩. في ٢٠١٠ كانت قد عادت إلى مستوى معدلات النمو قبل الأزمة. ونتيجة لذلك بلغ معدل النمو خلال العقد الأول من الألفية الجديدة مستوى يفوق ما تحقق في ٢٢ سنة سابقة. وانعكس ذلك أيضًا على نصيب الفرد في الدخل القومي الذي زاد من معدل ٣ , ٨٪ قبل ٢٠٠١ إلى ٩ , ٩٪ حتى ٢٠١٠. تلك الزيادة السنوية الهائلة في متوسط دخل الفرد كانت مدهشة وغير مسبوقة على الإطلاق. بصفة عامة زاد متوسط نصيب الفرد الصينى من الناتج الإجمالى بمعدل سنوى ٨ , ٨٪ خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ٢٠١٠، ليبلغ دخل الفرد في ٢٠١٠ خمس عشر ضعف مستواه في ١٩٧٨. تباطأ النمو منذ ٢٠١٠ مما أدى إلى تراجع نسبة الزيادة السنوية في متوسط دخل الفرد إلى ٦٪ خلال الفترة ٢٠١٠–٢٠٢١ (وخاصة في ظل وباء كورونا). استحق هذا الإنجاز وَصْفَ النمو المعجزة، أو معجزة النمو. ربما يوحى وصف النمو الاقتصادي في الصين بالمعجزة بأن ما تحقق هو من الغيبيات أو نتيجة عوامل وراء الطبيعة والمنطق. ولعل ما يستحق التفكير المتأنى ـ خاصة من جانب الاقتصاديين المحترفين ـ هو أن التطور الاقتصادي الذي شهدته الصين جاء حسب أسس نظرية النمو (Solow Robert مثلًا) وقواعد اقتصاديات التنمية (Arther Lewis مثلًا) التي صاغها علماء الاقتصاد المشهورين ـ خاصة في الغرب.

٣ ـ ١ ـ ٢ معدلات النمو الاقتصادي في مصر ضعيفة ومتقلبة. من المعتاد أن يتصدر

خبر النمو الاقتصادي قائمة النشرات والتقارير الرسمية والإعلامية عن الأحوال الاقتصادية، كما أن الهدف الأساسي لخطط التنمية يتمثل ـ دائما ـ في رفع معدلات نمو الدخل القومي (ومتوسط دخل الفرد) بما يساعد على زيادة فرص العمل، وتحسين جودة الخدمات وتحسين مستوى معيشة غالبية السكان. قصة مصر مع النمو الاقتصادي غريبة. وخلال العقدين الأخيرين تزايد الاهتمام ليس بخلق وتوليد النمو ولكن بتوزيع عوائده، وأصبحت تهمة عدم استفادة غالبية المصريين من النمو معلقة على صدر الأداء الاقتصادي، بما ينزع عن زيادة الناتج (النمو) أهميته أصلًا. وانصرف الجدل إلى أولوية مسألة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية على رفع معدلات النمو، بينما بقيت أسئلة أهم بعيدة عن التناول البحثى الموضوعى. لماذا لم يتمكن الاقتصاد المصرى ـ طوال العقود الماضية، وفي ظل تغير النظم والسياسات الاقتصادية ـ من اكتساب الدفعة القوية (big push)، والوصول لمرحلة الانطلاق؟ لماذا لم تملك مصر قوة الدفع الذاتية، واعتمدت على الخارج لتعويض فجوة الموارد؟

تكشف البيانات أن النمو في الاقتصاد المصري اتسم بخاصتين، يتوافق عليهما كل من كتب عن اقتصاد مصر: من ناحية لم يتمكن الاقتصاد المصري خلال عقود متصلة من تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومضطردة لفترة طويلة، ومن ناحية أخرى شهدت تطورات النمو تقلبات بين الارتفاع والتراجع. ففى السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية شهد الاقتصاد المصري نموًا سريعًا بسبب حالة الرواج العالمى، والتعافى من ويلات الحرب. ويُقَدَّرُ أن معدل النمو الاقتصادي بلغ في المتوسط ٥٪ سنويا. ثم تباطأ المعدل إلى حوالى ٢٪ في السنوات ٥٢ ـ ١٩٥٥. وفيما بعد حرب السويس أخذ النمو الاقتصادي منحنى متصاعدًا وحقق مستوى ٦٪ سنويًا. ونتيجة للفشل في تحقيق الدفعة القوية لم يتحسن مستوى دخل الفرد. كان متوسط دخل الفرد في ١٩٥٢ هو ذاته في ١٩١٤ (حوالى ٤٥ جنيه بأسعار سنة ١٩٥٤)، أي أن كل مصرى (في المتوسط) لم يكن في ١٩٥٢ أفضل من حاله في ١٩١٤ (Ikram, 2018). وتظهر السمتان الواضحتان لطبيعة النمو الاقتصادي كذلك في الفترة الطويلة التالية، حيث بلغ متوسط معدل النمو حوالى ٤,٧٪ سنويا، مع تقلبات شديدة أيضا (أنظر الشكل ٣ ـ ١).

من ذلك الواقع تبنت خطة التنمية الخمسية الخامسة (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧) هدفًا أساسيًا لحفز النمو الاقتصادي، كغيرها من الخطط السابقة. من البداية المتواضعة في ٠١ ـ ٢٠٠٣ تصاعدت معدلات النمو الاقتصادي حتى بلغت أكثر من ٧٪ في ٢٠٠٨/٧. ومع ذلك عادت إلى التباطؤ بسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨ وما بعدها)، وانخفض معدل النمو في السنوات الأولى من الخطة الخمسية السادسة (٠٧ ـ ٢٠١٢). كان المعدل المستهدف في الخطة ٥ , ٧٪، ولكن المُحَقَّقَ بعد تجاوز الأزمة بدأ في الارتفاع من حوالي ٤٪ إلى أكثر من ٥٪ فى٠٩/ ٢٠١٠. كان العقد الثانى من الألفية مثالًا لما تتركه الأحداث السياسية الداخلية والخارجية من تأثير على مسار التطور الاقتصادي والاجتماعي في مصر. فَقَدَ الاقتصاد قوة الزخم التي كان قد اكتسبها خلال سنوات النصف الثانى من العقد الأول للألفية، وعودتها بعد الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨. ولم تتجاوز معدلات النمو مستوى ٣ ـ ٤٪ سنويًا خلال ما يمكن وصفه بعقد التنمية الضائع، كما سنتاوله لاحقًا.

الشكل ٣ ـ ١ قيمة الناتج الإجمالى ومعدلات نموه في مصر

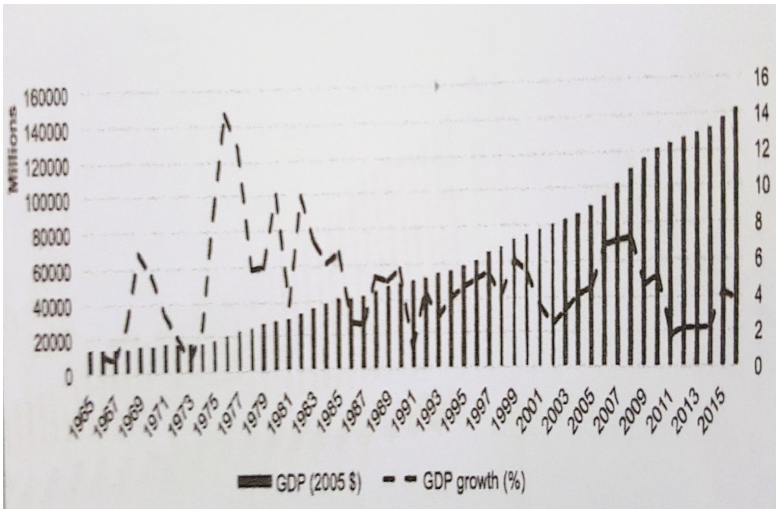

المصدر Ikram, The Political Economy of Reform in Egypt, AUC, 2018

الشكل ٣ ـ ٢ معدلات الزيادة في متوسط دخل الفرد في مصر

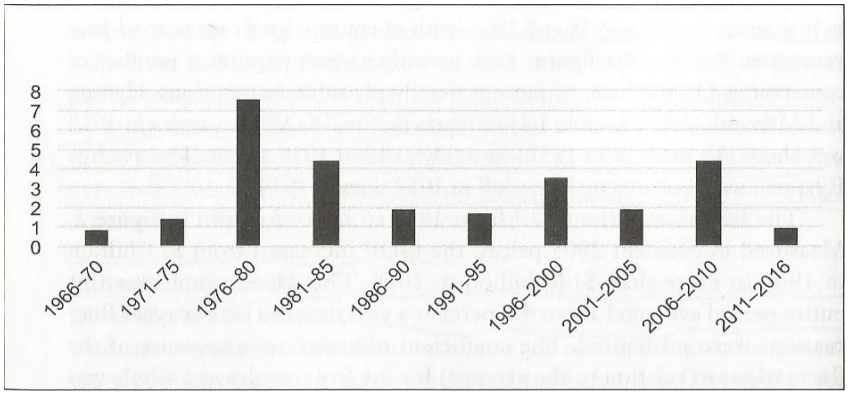

المصدر: **Ikram, The Political Economy of Reform in Egypt, AUC, 2018**

٣ـ٢ الاستثمار محرك النمو

٣ ـ ٢ ـ ١ معدلات الاستثمار المرتفعة في الصين. يعتبر الاستثمار العنصر الرئيسى والشرط الضرورى لتحقيق النمو السريع في الصين، كما كان في مراحل سابقة في دول شرق آسيا. ويكمن جانب كبير من إجابة السؤال عن سبب ذلك النمو السريع في ارتفاع «معدل الاستثمار»، أي نسبة الاستثمار إلى ن م إ. نعرف أنه منذ الأربعينيات وحتى الستينيات كانت اقتصاديات النمو والتنمية تقرر أن الاستثمار هو المفتاح للنمو. وأشار اقتصاديو التنمية إلى أن الخطوة الأولى في التنمية تتمثل في زيادة الاستثمار من ٥٪ من الدخل القومي إلى ١٥٪ أو أكثر. كان أبسط نموذج لبيان العلاقة بين الاستثمار والنمو هو نموذج هارود ـ دومار (Harrod-Domar)، الذي يشمل فقط رأس المال الثابت كمصدر للنمو. كان النموذج منطقيًا فقط في حالة وفرة العمالة اللازمة لتشغيل الاستثمارات الجديدة بدون زيادة التكلفة. فمثلًا عندما يكون هناك فائض عمالة في المناطق الريفية وتتطلع لاستغلال فرص العمل المتولدة في القطاعات الحديثة عندئذ تزيد الاستثمارات بغير معاناة من انطباق قاعدة «تناقص الغلة» أي العائد. في ظل مثل تلك الظروف يكون الاستثمار هو المحدد الوحيد لمعدل النمو.

يرتبط النمو السريع في الصين بالجهود القوية التي بذلتها خلال ما يزيد على ٣٥ سنة مضت. والغريب حقًا هو أنه منذ هجرت الصين استراتيجية «الدفعة القوية» للتنمية الاشتراكية، ارتفع معدل الاستثمار بوضوح. الواقع أن معدل الاستثمار المرتفع هو العنصر الرئيسى المباشر وراء النمو الاقتصادي السريع في الصين (Naughton, 2018). يبين الشكل (٣,٣) الاستثمارات الإجمالية ومكوناتها الأساسية (رأس المال الثابت والمخزون). في نهاية السبعينيات كان معدل الاستثمار قد بلغ بالفعل ٣٠٪ من ن م إ، واستمر عند ذلك المستوى خلال الثمانينيات. زاد المعدل خلال التسعينيات ثم قفز مع بداية القرن الجديد. بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ ظل الاستثمار الثابت حول ٢٩ ـ ٣٠٪ من الناتج. ولكن كان لافتًا للنظر ارتفاع معدل الاستثمار بشدة إلى مستويات غير مسبوقة في أعقاب الأزمة المالية العالمية. أطلقت الحكومة الصينية برنامج التحفيز المالي مما دفع الاستثمار الثابت إلى مستوى ٤٣ ـ ٤٥٪ من ن م إ، وبقى عنده حتى ٢٠٢١.

يعكس ارتفاع الاستثمار إلى هذا الحد في الصين عددًا من أسس عمل اقتصاد السوق. من ناحية، تُعَدُّ المدخرات مرتفعة، إذ أن القطاع العائلى وقطاع الأعمال الخاص المحلي والأجنبى والحكومة يسهمون جميعًا في توفير الادخار مما يُمَكِّنُ من تمويل الاستثمار. من ناحية أخرى، فإن فرص الاستثمار كانت متاحة بوفرة. غير أنه لا يقل أهمية من ناحية ثالثة، أن أحد أسباب ارتفاع معدل الاستثمار يرجع إلى أن الحكومة الصينية تنظر إلى الاستثمار باعتباره مفتاح النمو، وأن النمو يمثل أكثر أهدافها أهمية. ومن ثم تبنت سلسلة من السياسات التي تحافظ على ارتفاع الاستثمار. من بين تلك السياسات العمل على تخفيض تكلفة الأموال المُسْتَثْمَرَةِ، عن طريق الدعم وتسهيل التمويل، وتأجيل التكلفة وتشجيع المستثمرين من خلال إعفائهم من تكاليف حماية البيئة والأرض والطاقة. والربط بين الأهداف والمزايا على مستوى المحليات.

الشكل ٣ ـ ٣: معدلات الاستثمار كنسبة من الناتج الإجمالى في الصين (٪)

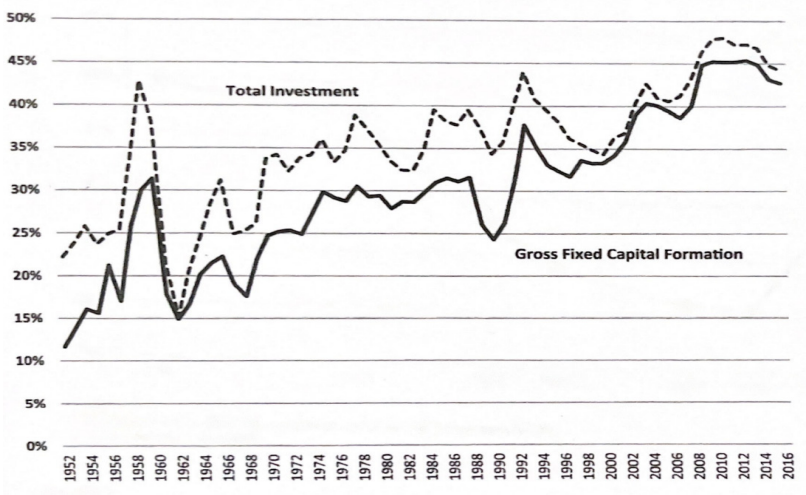

المصدر: **Naughton, The Chinese Economy, MIT, 2018**

٣ ـ ٢ ـ ٢ معضلة تمويل التنمية وانخفاض الادخار في مصر. تزايد التدخل الحكومى من خلال تمصير وتأميم البنوك وشركات التأمين في ١٩٦١، ولكنه كان قد بدأ قبل ذلك بخمس سنوات. وربما كان الأكثر أهمية من زاوية تدفق الائتمان من الاستحواز على المؤسسات الائتمانية هو «تأميم» الاستثمار والادخار الذي تم من خلال النمو السريع في نصيب الحكومة في كليهما خلال العقد السابق على التأميمات. أصبح ٩٠٪ من الاستثمارات في يد الحكومة، وبلغ الادخار العام بمعناه الواسع ٥٠ ـ ٦٠٪ من إجمالى الادخار المحلي (Hansen and Marzouk, 1965). أشرنا من قبل إلى أن الادخار المحلي كان يتراوح حول ١٢٪ من إجمالى الدخل القومي خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان يتقلب سنويًا ما بين ١٠ ـ ١٣٪. كان ذلك يعنى، كما يستخلص هانسن ومرزوق، أن الزيادة في معدل الاستثمار كانت تُمَوَّلُ عن طريق الاقتراض الخارجى، الذي ارتفع من أقل من ١٪ في ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠ إلى ٤ , ٦٪ من الدخل القومي في ٦٢/ ١٩٦٣.

ظل الادخار العام ثابتًا نسبيًا كقيمة مطلقة حتى نهاية الخمسينيات عندما بلغ ٦٪

من الناتج الإجمالى. وأخذ بعد ذلك في الانخفاض كقيمة مطلقة وكنسبة من الناتج إلى ٢٪ فقط. وارتبط ذلك بسياسات الموازنة العامة، حيث توسع الإنفاق العام كما زاد صافي الدخل العام الجارى. وكما يلاحظ هانسن ومرزوق فإن زيادة الضرائب إلى جانب الزيادة في الإيرادات نتيجة تأميم قناة السويس أدت إلى ارتفاع صافى إيرادات الموازنة عن الإنفاق العام حتى ٥٨/ ١٩٥٩. شهدت السنوات اللاحقة تغيرًا متواضعًا في صافى الدخل الجارى للموازنة، مما سمح بالكاد بثبات نسبته إلى الناتج الإجمالى. ومع الزيادة الكبيرة في نصيب الاستهلاك العام بعد ٦١/ ١٩٦٢ إنخفض الادخار العام في ٦٢/ ١٩٦٣ إلى أقل من نصف قيمته في ٥٧/ ١٩٥٨.

بالنسبة للادخار الخاص فإنه كما تقرر النظرية يرتبط بالدخل الخاص المتاح disposable income وليس الناتج الإجمالى. وكما يسجل هانسن ومرزوق فقد استقر نصيب الدخل الخاص المتاح عند ٨١٪ من إجمالى الدخل القومي، وارتفع إجمالي الادخار الخاص كنسبة من الدخل المتاح من ٩٪ في ٤٨/ ١٩٥٠ إلى ١٢ ـ ١٣٪ في ٦٢/ ١٩٦٣. ولكن عندما قام هانسن ومرزوق بإجراء بعض التعديلات لأخذ الأرباح الموزعة في الشركات الخاصة والمؤممة في الاعتبار توصلا إلى تقدير إجمالي الادخار العائلى عند ٧٪ في ٦٢/ ١٩٦٣ وهو نفس المعدل في الفترة ٤٨ ـ ١٩٥٠، بما يشير إلى ثبات الميل للادخار للقطاع العائلى.

ويرى 'مابرو' أن السمة المقلقة في الإنجاز التنموى المصرى تتمثل في الفشل في رفع معدل الادخار. ويتفق مابرو ـ من ناحية أخرى ـ مع هانسن ومرزوق في أن سلوك الادخار الكلي في مصر يعكس إلى حد كبير السياسة الحكومية. ويميز بين فترتين: الأولى من ١٩٥٢ إلى أول الستينيات، والأخرى ما بعد ذلك. في الفترة الأولى بقى معدلا الادخار والاستثمار ثابتين نسبيًا رغم أن معدل الاستثمار كان أعلى قليلًا من مستواه قبل الثورة بسبب الارتفاع في الاستثمارات الحكومية. إتسمت تلك الفترة بوجود فارق ضئيل بين معدلى الاستثمار والادخار، مما انطوى على عجز في ميزان المدفوعات يعادل تلك الفجوة. الفترة الثانية كانت مغايرة لسابقاتها من عدة وجوه. تضمن تنفيذ الخطة الخمسية ارتفاع معدل الاستثمار نتيجة زيادة الاستثمارات العامة. كان التأميم أداة مناسبة (!!) لتحويل مصدر هام

للادخار الخاص إلى الدولة، ووفر إمكانية ارتفاع معدل الاستثمار باعتبار أن الميل للادخار عند الحكومة أعلى منه للرأسماليين. من وجهة نظر التنمية الاقتصادية كان سلبيًا أن يفسح الاستثمار الطريق للاستهلاك العام. إنخفض معدل الاستثمار تدريجيًا من ١٩,٧٪ في ٣/ ١٩٦٤ إلى ١٤,٥٪ في ٦/ ١٩٦٧. وعلى الرغم من الزيادة الملموسة في نسبة الضرائب غير المباشرة، التي ارتفعت من ٧,٩٪ إلى ١٢,١٪ من الناتج الإجمالى في السنتين المشار إليهما، وكذلك الزيادة في الضرائب المباشرة، فشل معدل الادخار في الارتفاع بأكثر من ١٪. بعد حرب ٦٧ ارتفع نصيب الاستهلاك العام إلى ٢٤,١٪ في ٦٩/ ١٩٧٠، بسبب الزيادة في الإنفاق العسكرى، وانخفض معدل الاستثمار إلى ١١ ـ ١٢٪. ورغم استمرار زيادة معدل الضرائب غير المباشرة في نهاية الفترة، إنخفض معدل الادخار لأقل من ١٠٪. يفسر 'مابرو' تلك التطورات بعدة عوامل. من ناحية، طموح أهداف التنمية الاقتصادية التي تضمنت الاستثمارات الضخمة في مشروعات بطيئة العائد مثل السد العالى والصناعة الثقيلة. وكانت هناك رغبة في تحقيق الأهداف بغير التضحية بنمو الاستهلاك الخاص. من ناحية أخرى، ظهر الفائض في قوة العمل المتعلمة. وقد تطلب العمل على تخفيف الضغط الذي ترتب على ذلك زيادة الاستهلاك العام. ومن ناحية ثالثة، تبرز الصراعات السياسية ـ ابتداءً من حرب اليمن حتى حرب ٦٧ التي تركت عبئًا ثقيلًا على موارد البلاد (Mabro, 1974).

العلاقة بين النمو الاقتصادي ومصادره ليست خطية، ومن قبيل التبسيط غير المفيد القول بأن انخفاض النمو يعود فقط إلى انخفاض معدل الاستثمار نتيجة انخفاض معدل الادخار المحلي وضعف تدفق استثمارات خارجية. إن تعميم افتراض انخفاض معدل الادخار لا يفصح عن أسباب انخفاض المعدل الإجمالى، ولا عن خصائص مكوناته، ولا عن زيادة الادخار عن الاستثمار في بعض السنوات بما يعنى نقص فرص ومجالات الاستثمار عن استغلال المدخرات المتاحة، وكأن مصر تصدر رأس المال للخارج. ويجازف Ikram ـ على حد قوله ـ بإيجاز أسباب عجز الاقتصاد المصرى عن تحقيق النمو الممكن في استخلاص واضح: «لم يكن معدل الاستثمار كافيًا لتوسع الاقتصاد بمعدل يسمح بالتشغيل الكامل لقوة العمل،

وكان معدل المدخرات المحلية أقل من معدل الاستثمار الغير كافى أصلا»،.. وحال القصور المؤسسى دون زيادة الإنتاجية لتعويض نقص الاستثمارات. هذه الخلاصة العامة ليست محلا للخلاف بين المحللين الاقتصاديين. وسيتفق الجميع على ضرورة رفع معدل الادخار الإجمالى إلى مستوى يقابل معدل الاستثمار المرغوب.

لعله من نافلة القول في اقتصاديات التنمية أن العنصر الرئيسى المحدد لنمو الناتج المحلي الإجمالى في مصر ـ كغيرها في البلدان النامية ـ هو التراكم الرأسمالى. وكما هو معروف يتم تمويل هذا التراكم (الاستثمار العينى) من خلال المدخرات المحلية أو المصادر الأجنبية. وتؤثر السياسة الاقتصادية (المالية والنقدية وسياسة الصرف الأجنبى والتجارة الخارجية) في تدفق الموارد من خلال المصْدَرَين على حد سواء. وقد رأينا في (عثمان، ٢٠١٦) أن من يقبلون بتفاوت توزيع الدخل يستمدون قناعتهم من ارتفاع الميل للادخار عند الأغنياء، ومن ثم توظيف المدخرات في إحداث التراكم الرأسمالى والنمو الاقتصادي. وبغض النظر عن القبول أو الرفض لهذا الاقتناع فإن السياسات الحكومية التي تؤثر في قرارات من يدخر ومن يقوم بالاستثمار تلعب في النهاية دورًا ما في تحديد معدل النمو الاقتصادي وتوزيع عوائده على المشاركين في النشاط الاقتصادي. ويقودنا فحص مؤشرات معدلات الاستثمار على ضوء معدلات النمو الاقتصادي في الفترات الزمنية المتتابعة إلى عدد من الملاحظات الجوهرية. أولًا: أن التقلبات الظاهرة في معدلات الاستثمار (نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الاجمالى) ارتبطت بتغيرات معدل النمو الاقتصادي من فترة لأخرى. والواقع أن التغيرات الحادة أحيانا في معدل الاستثمار تعود إلى مدى توفر المدخرات المحلية وحجم الموارد الأجنبية التي تتدفق على الاقتصاد المصرى. لا شك أن هذه التغيرات تأثرت بالسياسة العامة للدولة (الاشتراكية في مقابل الانفتاح أو اقتصاد السوق)، والأوضاع السياسية الإقليمية والدولية (القدرة على الحصول على مساعدات ومعونات أم قروض واستثمارات خارجية). ثانيًا: تفاوتت معدلات الاستثمار من مستوى متوسط (٢٠ ـ ١٧) في بعض الفترات إلى مستوى مرتفع نسبيًا (٣٥ ٪) في منتصف السبعينيات وأواخر الثمانينيات. ورغم أن المدخرات المحلية، وقد بلغت ٢٠٪ من الناتج المحلي، كانت تمثل النسبة الغالبة في تمويل الاستثمارات

المحلية، فإن الفجوة بينهما تم تغطيتها بواسطة الموارد الخارجية. وكما يظهر من الشكل (٣-٤) كان معدل الاستثمار أعلى دائمًا من معدل الادخار المحلي.

والواقع أنه بينما قد يظهر أن معدل الادخار المحلي منخفض نسبيًا، فهو لا يعكس القدرة الادخارية الفعلية للقطاع الخاص المصرى (القطاع العائلى، قطاع الأعمال الخاص). لقد تذبذب معدل الادخار الخاص خلال أربعة عقود من ١٠٪ إلى ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالى، وتأثر الاستهلاك الخاص (ومن ثم الادخار) بموقف المدخرات الحكومية (إن وجدت) أو العجز في الموازنة العامة، أي أن هناك علاقة ارتباط عكسى قوية بين الادخار الخاص وادخار الحكومة (مصفوفة الادخار والاستثمار). وأشارت دراسة للبنك الدولى إلى أن الادخار الخاص انخفض بحوالى ٦٣ قرشًا مقابل زيادة ادخار الحكومة بجنيه واحد. في هذه الحالة تثور قاعدة «المزاحمة» من الحكومة للقطاع الخاص (Ikram, 2006). ولما كان قد وُجِدَ أن الإصلاح المالي الذي ينطوى على زيادة معدل الفائدة الحقيقية لن يكون ذا تأثير فعلى على الادخار الخاص، فإن السياسة المالية (الإنفاق والإيرادات في الموازنة) تبدو أكثر تأثيرًا على الأداء الاقتصادي، خاصة أن الاستثمارات الحكومية كانت تمثل في بعض الفترات النسبة الأكبر في الاستثمارات الكلية. يميل معظم الاقتصاديين الذين يتناولون بالتحليل تطورات الاقتصاد المصرى إلى الاستنتاج بانخفاض معدل الاستثمار عن المعدل المطلوب للارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي وزيادة إنتاجية العمل. ويعزوا هؤلاء انخفاض الاستثمار إلى انخفاض معدل الادخار المحلي[١]. الواقع أن هذا الاستنتاج غير دقيق، وخاصة فيما يتعلق بالشق الثانى منه.

(١) من المتفق عليه أن الإسراع بمعدل النمو يتطلب زيادة الاستثمار ورفع الإنتاجية. ويكتسب الأخير أهميته من أنه إذا تعذرت زيادة الإنتاجية ستتحقق زيادة الناتج المحلي فقط من خلال الزيادة في العمالة ورأس المال. وفي مصر، يتوقع أن تزيد قوة العمل بنسبة ٣٪ سنويًا. ووفقًا لتقديرات مشتقة من تقدير معاملات دالة كوب ـ دوجلاس، تتراوح حصة العمل حول ٠,٤، أي أن مساهمة عنصر العمل في زيادة الناتج ستبلغ ١,٢٪ سنويًا. أما باقى النمو فسيأتى من معدل زيادة التراكم الرأسمالى)صافى الاستثمار) الذي تبلغ مساهمته ٠,٦ ويحتاج معدل نمو اقتصادى في حدود ٧٪ سنويًا إلى تحقيق زيادة في الاستثمار الحقيقى بنسبة تتراوح حول ١٠٪ سنويًا. وهي ضعف نسبة الزيادة الفعلية خلال العقدين الأخيرين Ikram, 2006.

ويتضح الأمر إذا ما عُدنا إلى بعض أسس وقواعد الميزانية القومية (والحسابات القومية). المعادلة الصحيحة دائمًا ـ على مستوى الاقتصاد ككل ـ أن: الاستثمار = الادخار. والصحيح أيضًا أن:

الادخار الكلي = ادخار القطاع العائلى + ادخار قطاع الأعمال (الخاص والعام) + فائض (– عجز) الموازنة العام + الادخار الأجنبى (عجز الحساب الجارى في ميزان المدفوعات).

وتشير بيانات الاستثمار والادخار إلى بعض الحقائق المهمة. من ناحية، هناك علاقة ارتباط واضحة ومنطقية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل الاستثمار. كما سبق القول، فعندما بلغ معدل النمو الاقتصادي أقصاه في ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨، كان معدل الاستثمار مرتفعًا (٢٢٪ في المتوسط). من ناحية أخرى، يمول الادخار المحلي أكثر من ثلاثة أرباع الاستثمار، (بل تصل النسبة في بعض السنوات إلى أكثر من (٨٠٪). من ناحية ثالثة ـ وهو الأهم ـ تبدو القدرة الادخارية (الادخار الكامن) في الاقتصاد المصرى أكبر من الادخار الفعلى. وكما تُبين المعادلة (المتساوية) أعلاه، يبلغ ادخار القطاع العائلى وقطاعات الأعمال أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالى. وهذه النسبة غير قليلة. والحقيقة المالية الواضحة هي أنه بدلًا من أن تضيف الحكومة (كطرف اقتصادى) مزيدًا من الموارد لتمويل الاستثمارات العامة، تقوم بمزاحمة القطاعات غير الحكومية والسحب من الادخار الوطنى لتغطية عجز الموازنة (جدول ٣ ـ ١). وربما يصبح الأمر مقبولًا ـ بدرجة ما ـ لو أن عجز الموازنة العامة يرجع إلى الإنفاق الاستثمارى للحكومة، ولكنه يعود في جانب كبير منه إلى الاستخدامات الجارية. من هذا المنطلق تصبح كفاءة إدارة المالية العامة، وتخفيض عجز الموازنة، أمرًا بالغ الخطورة، ليس فقط لإمكان رفع معدل الادخار المحلي، ولكن أيضًا لإزاحة الضغوط التضخمية التي تؤدى إلى ارتفاع الأسعار مما يضر الفقراء وذوى الدخل المحدود بصفة خاصة. وفضلا عن ذلك، يمكن القول بأن انخفاض معدل الاستثمار لا يعود إلى انخفاض معدل الادخار (المحلي)، إذ أن هذه المتساوية بين الادخار والاستثمار ـ وفقًا لأسلوب إعداد الحسابات القومية ـ لا تأخذ في الحسبان مفهوم الادخار القومي (الذي يضيف إلى الادخار المحلي الإجمالى صافى تحويلات المصريين العاملين في الخارج). لقد فاقت قيمة «الادخار القومي» في بعض السنوات قيمة الاستثمارات المنفذة (وتساوت معها في سنوات أخرى) وهو ما كان ينعكس في فائض في ميزان المدفوعات

الكلي، الذي بلغ، على سبيل المثال، ما يزيد على ٥ مليار دولار سنويًا في ٢٠٠٦ـ٢٠٠٨، وساعد على ارتفاع رصيد الاحتياطيات الدولية. إن في هذا إشارة واضحة إلى عدم توفر فرص استثمارية كافية لاستخدام الموارد المتاحة للاقتصاد المصرى ولم يكن نقص المدخرات هو القيد على حجم التراكم.

عجز الموازنة يستنزف المدخرات. إن انخفاض معدل الادخار ـ كما يقال ـ هو مجرد حقيقة رقمية (حسابية) وليست ظاهرة اقتصادية. وتطبيق معادلة التوازن على بيانات السنوات الأخيرة يشير إلى الصورة التي يظهرها الجدول (٣ ـ ١). ما يلفت النظر، ويتضح من الجدول المشار إليه:

➢ أن معدل الادخار الكلي ليس بالانخفاض الوارد في التقارير. ومما له انعكاس على أهداف السياسة المالية هو تأثير عجز الموازنة على نسبة مدخرات كل من القطاع العائلى وقطاع الأعمال الخاص. الواقع أن عجز الموازنة يسحب من مجموع هذه المدخرات، ومن الادخار الأجنبى (عجز الحساب الجارى في ميزان المدفوعات). منذ أن تم إعداد ومراجعة «الميزانية القومية» فقد تبين ان معدل الادخار غير الحكومى (أي للقطاع العائلى والخاص) يتراوح حول ٢٠٪. وكلما اتجه عجز الموازنة نحو الانخفاض ارتفع معدل الادخار المحلي.

الشكل ٣ ـ ٤ معدلات الادخار والاستثمار في مصر ١٩٦٥ ـ ٢٠١٦

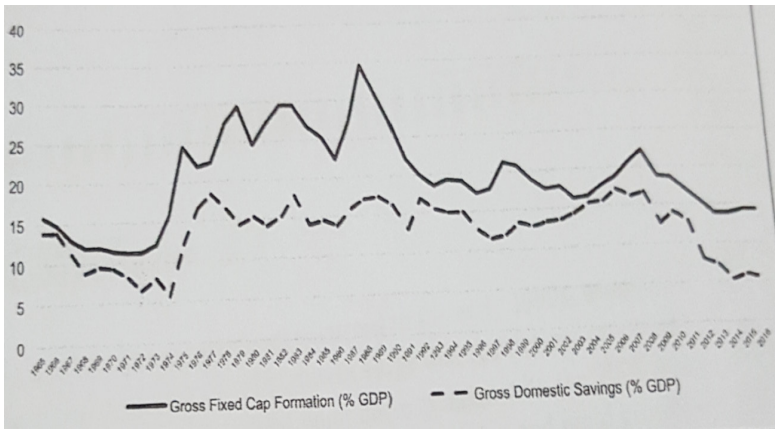

المصدر: Khaled Ikram.World Bank LD

الشكل ٣ ـ ٥ تطور معدل الاستثمار والادخار والفجوة

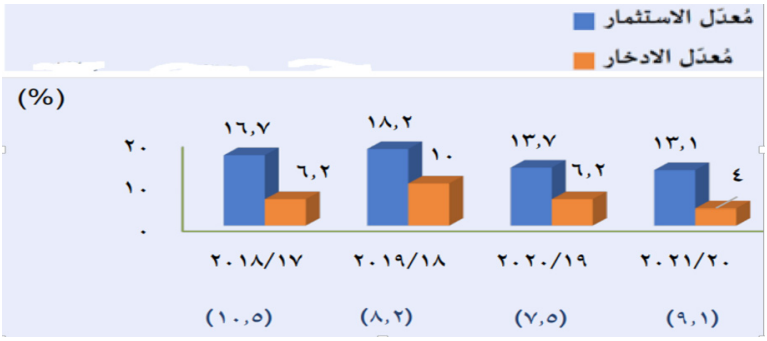

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

أن الادخار الأجنبى لا زال يمثل نسبة كبيرة من تمويل الاستثمار المحلي (وهو ما تعكسه الفجوة الكبيرة والمتزايدة، حتى مع تدقيق تقديراتها، على النحو الوارد في الجدول).

جدول ٣ ـ ١ مصادر تمويل الاستثمار في مصر (٢٠٠٦/ ٥ ـ ٢٠١٣/ ١٢)

السنة	معدل النمو الاقتصادي ٪	معدل الاستثمار ٪	مصادر الادخار المحلي (نسبة من الناتج المحلي)			
			الإجمالى غيرالحكومى	عجز الموازنة (-)		الادخار الخارجي
٢٠٠٦/٥	٦,٨	١٨,٧	١٧,١	٢٥,٣	٨,٢	١,٦
٢٠٠٧/٦	٧,١	٢٢,٢	١٨,٣	٢٥,٧	٧,٤	٣,٨
٢٠٠٨/٧	٧,٢	٢٢,٨	١٦,٨	٢٣,٦	٦,٨	٦,٠
٢٠٠٩/٨	٤,٧	١٩,٢	١٢,٤	١٩,٣	٦,٩	٦,٨
٢٠١٠/٩	٥,١	١٩,٥	١٤,١	٢٢,٢	٨,١	٥,٤
٢٠١١/١٠	٢,٦	١٧,١	٩,٠	١٨,٧	٩,٧	٤,١
٢٠١٢/١١	٢,٢	١٦,٢	٨,٢	١٨,٨	١٠,٦	٨,٠
٢٠١٣/١٢	٢,١	١٤,٣	٧,٩	٢٠,٨	١٢,٩	٦,٤

المصدر: تقارير متابعة الخطة عن سنوات مختلفة

لعل أهم اهداف السياسة المالية ومسئولياتها كان هو تخفيض عجز الموازنة إلى أدنى حد ممكن، أو حتى توازنها. ولو افترضنا جدلًا أن عجز الموازنة كان في ٢٠١٣/١٢ حول ٤ ـ ٥٪ وليس ١٣٪ لكان معدل الادخار المحلي قد بلغ حوالى ١٧٪، وهو ماكان سيُخَفِّضُ فجوة الموارد الخارجية إلى ٣٪ فقط (وليس ٧٪) ويمكن زيادة معدل الاستثمار إلى أكثر من ٢٠٪ (وليس ١٤٪)، ومن ثم عدم انكماش الاقتصاد إلى حوالى ٢٪، وإمكان رفع معدل النمو إلى أكثر من ضعف المعدل المحقق فعليًا. إذن إنخفاض النمو والاستثمار ليس نتيجة انخفاض نسبة ادخار الأطراف المُعَوّلُ عليها عدم إنفاق كل الدخل المتاح (القطاع العائلى وقطاع الأعمال)، وإنما تجاوز الحكومة حدود الانضباط المالي وزيادة نفقاتها بكثير عما تحققه من إيرادات. تلك هي المشكلة!

تبدلت الصورة تمامًا في أعقاب أحداث واضطرابات ٢٠١١، وهي الفترة التي أرى أنها بمثابة عقد التنمية الضائع. مع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بصورة مترديةخلال هذه الفترة انخفض ادخار القطاع العائلى والخاص. وبسبب استمرار زيادة عجز الموازنة العامة تفاقمت درجة الاعتماد على الموارد الأجنبية، إذ أخذ العجز في الحساب الجارى لميزان المدفوعات في الارتفاع. وتفاقم الوضع بصورة دراميتيكية نتيجة جائحة كورونا، وتراجعت كافة المؤشرات الاقتصادية وكاد الناتج الإجمالى يفى فقط بالإنفاق الاستهلاكي وتدنت نسبة الادخار الخاص إلى حوالى ١٠٪، في ٢٠٢١/٢٠. أنظر الجدول ٣ ـ ٢.

عمليًا، بسبب الزيادة السكانية وسياسة الدعم على نطاق واسع استمر الطلب الاستهلاكي في التوسع، مما تطلب واردات أكثر وكذلك تقلص فائض السلع الممكن تصديرها، وخاصة البترول. كما لم يمكن استمرار تزايد تدفق الموارد الأجنبية. لا يفلح في مواجهة هذه الصورة المُرَكّبَةُ مجرد الإيصاء بضرورة العمل على رفع معدل الادخار الإجمالى. الأوقع أن تعمل الحكومة على إعادة هيكلة الموازنة العامة لسد العجز. لقد انعكست سياسة استرضاء الناس، آنيًا على حساب زيادة الدخل في المستقبل، في زيادة الإنفاق الحكومى، فضلا عن انخفاض كفاءة الإنفاق من ناحية وضآلة إيراداتها من ناحية أخرى. لقد كان الإنفاق العام يزيد ـ

بالأسعار الثابتة ـ بنسبة ٤,٤٪ في المتوسط سنويًا في الفترة ١٩٦٥ ـ ٢٠١٦، وهي نسبة تفوق معدل زيادة السكان. وعلى الجانب الآخر لم تتم محاولة تعبئة الموارد المحلية، وكان تغير الضرائب ـ بصفة خاصة الضرائب على الدخل ـ هامشيًا. بلغت نسبة الإيرادات الضريبية ١٤,٨٪ من ن م إ في ١٩٥٢ و ١٤,٤٪ في ١٩٦٥. ورغم ارتفاعها إلى ٢٦٪ في ١٩٨٢ فقد تراجعت إلى حوالى ١٦٪ في ٢٠١٦. بصفة عامة، كان متوسط الضرائب الإجمالية خلال الفترة بأكملها ١٦,٢٪ من ن م إ. وكانت الضرائب غير المباشرة ـ على الإنتاج، الاستهلاك، الواردات، رسوم الدمغة وغيرها ـ تمثل ثلثى الإيرادات الكلية من الضرائب، و٣٠٪ من ضريبة الأرباح، بينما لم تقدم ضريبة الدخل على الأشخاص سوى ٧٪ من جملة الإيرادات الضريبية.

الثلاثية المستحيلة والاعتماد على الخارج. إن فشل (عجز) الاقتصاد المصرى عن استغلال إمكانياته الكامنة يعود إلى سبب رئيسى يتجسد في الضغوط المكثفة باستمرار من أجل زيادة الإنفاق الاستهلاكي العام، بينما لا يتم تعبئة الموارد المحلية بدرجة كافية. ويشير Ikram إلى أن مصر تواجه ما يطلق عليه «مثلث الاستحالة»، حينما تتعارض الأهداف. إذ يمكن لواضعى السياسة اختيار اثنين فقط من سياسات: تسريع نمو الناتج، وأفضلية الاستهلاك على الادخار، والاستغناء عن الموارد الخارجية. إن عدم القدرة ـ أو الرغبة ـ في الحصول على إيرادات من الموارد المحلية استدعت بدورها لجوء الحكومات المتعاقبة إلى التعويل على المصادر الريعية الخارجية والموارد الأجنبية، مما تسبب في هشاشة مصر أمام الضغوط الأجنبية (Ikram, 2018).

جدول ٣ ـ ٢ الاستثمار ومصادر تمويله: ١٣/ ٢٠١٤ ـ ٢٠/ ٢٠٢١
(نسبة من الناتج المحلي الإجمالى ٪)

السنة	معدل الاستثمار	معدل الادخار المحلي			الادخار الخارجي
		الكلي	العائلي والخاص	عجز الموازنة	
٢٠١٤/١٣	١٣,٨	٥,٢	١٧,٢	١٢,٠	٨,٦
٢٠١٥/١٤	١٤,٣	٥,٨	١٧,٢	١١,٤	٨,٥
٢٠١٦/١٥	١٥,٠	٥,٥	١٨,٠	١٢,٥	٩,٦
٢٠١٧/١٦	١٥,٣	١,٨	١٢,٧	١٠,٩	١٣,٥
٢٠١٨/١٧	١٦,٧	٦,٢	١٥,٩	٩,٧	١٠,٥
٢٠١٩/١٨	١٨,٣	١٠,١	١٨,٢	٨,١	٨,٣
٢٠٢٠/١٩	١٣,٨	٦,٢	١٤,٢	٨,٠	٧,٦
٢٠٢١/٢٠	١٢,٢	٣,٠	١٠,٤	٧,٤	٩,٢

المصدر: وزارة المالية، النشرة الإحصائية، أعداد مختلفة

لا شك في اتفاق كثيرين مع هذا الرأي. بل إن البعض قد يصل في توصيف مثل تلك الأحوال بالتبعية لهذه الدول والمؤسسات (العيسوى، الاقتصاد المصرى + العيسوى، عشرة رسائل). الواقع أن التجربة منذ ١٩٥٢ تظهر تأثير القوى الأجنبية على مسيرة التنمية في مصر. كان التأثير يأتى عن طريق الأموال، و/ أو النصائح الفنية، التي تقدمها حكومات أجنبية أو مؤسسات مالية دولية أو مؤسسات تمويل تجارية. كان بوسع المسئولين المصريين أن يكونوا أكثر حرية في اتخاذ القرارات الاقتصادية (التنموية)، وهو ما يجب أن يتمسكوا به في الحاضر وفي المستقبل، إذا ما عملوا على اتخاذ إجراءات جادة نحو تعبئة الموارد المحلية وتجنب السياسات المحبطة للتوسع في التصدير. ولكن ـ رغم ذلك ـ يجب الوصول إلى توافق حول المعايير والمفاهيم التي تُبْنَى على أساسها السياسات. هل كان الاعتماد على الموارد الأجنبية أكبر مما يجب؟ وهل كان مفيدًا للاقتصاد أم ضارًا؟ لماذا نعتبر ما أطلق عليها سياسة الانفتاح انكشافًا أمام الأسواق العالمية، واندماجًا غير مرغوب في النظام العالمى؟ هناك في

الواقع تضارب بين استنتاجات متباينة يصل إليها البعض. إذ بينما يرى العيسوى مثلا أنه من «الواضح أن النمو الاقتصادي قد ارتبط بالتدفقات من الموارد الخارجية»، و«أن الاتجاه العام في معظم سنوات الفترة ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٣ كان الاعتماد على الادخار الأجنبى في تمويل جانب من الاستثمار المحلي الإجمالى، نتيجة انخفاض الادخار المحلي، يشير في موضع آخر إلى أن «سبب تواضع الادخار المحلي هو المستوى المرتفع لاعتماد الاقتصاد المصرى على الخارج، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطنى منكشفًا». بل يرى «من المفارقات أنه بينما كانت حركة الموارد الخارجية ترسم اتجاهًا عامًا صاعدًا، كانت حركة معدل نمو ن م إ الحقيقى ترسم اتجاهًا عامًا هابطًا خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٤. كما تأكد من قياس معامل الارتباط (بقيمة ـ ٦ , ٠) بين معدل النمو الاقتصادي وبين إجمالى موارد النقد الأجنبى أن هذا المعامل سلبى. مؤدى مثل هذا الاستخلاص هو حتمية العمل على تقليص الاعتماد على المصادر الأجنبية في تمويل الاستثمار، ليس فقط لأنه يرهن البلاد للتبعية لقوى خارجية وإنما لأنه كذلك يؤثر سلبًا على مستوى النمو الاقتصادي. كيف يمكن عندئذ سد الفجوة التي يرصدها الشكل (٣ , ٤)، كما أشرنا من قبل؟

حتى في ظل المزاحمة الحكومية، لاحظ Ikram أنه حتى عام ٢٠٠٠ ـ وربما بعد ذلك ـ أصبحت مجالات التوسع الاقتصادي وخلق فرص عمل منتج أقل من السابق. إذ لم يعد بمقدور قطاع الزراعة إستيعاب أعداد مذكورة من العمال، وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع العام الذي يعانى من تكدس العمال (والبطالة المقنعة). كما أن أسواق العمل في الدول العربية النفطية لم تعد تطلب المزيد من العمالة. (قد تشبعت بالعمالة الوافدة ومن بينها المصريين). ويعنى هذا أن خلق فرص عمل إضافية كبيرة لابد أن يتم في القطاع الخاص غير الزراعى. من المتوقع أن يؤثر التغير في هيكل العمالة وفي «إنتاجية» العمل في القطاعات المختلفة في محددات ومقاييس الفقر: معدل النمو وتوزيع الدخل في آن واحد. فكما هو معروف يتوقف معدل النمو الاقتصادي على زيادة معدل العمالة وإنتاجية العمل، كما أن التغير في الهيكل القطاعى للعمالة ومستوى الانتاجية سينطوى على تحسين نمط توزيع الدخل. والواقع أن الهيكل القطاعى للاقتصاد المصرى بقى مستقرًا إلى حد كبير، غير أن اختلاف معدلات

النمو فيما بين قطاعات النشاط إنعكس في ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الصناعة إلى أكثر من ثلث الناتج المحلي، وانخفاض مساهمة الزراعة إلى أقل من خُمس الناتج. وصاحب ذلك انخفاض ضئيل في نسبة العمالة الزراعية مقابل زيادة ضئيلة أيضًا في قطاعات الصناعة والخدمات الإنتاجية. وفضلًا عن ذلك لم تنعكس تنقلية العمالة بين القطاعات في ارتفاع ملموس في المتوسط العام «لإنتاجية» العامل، وهو مايُظْهر غياب تغير هيكلى حقيقى في الاقتصاد المصرى سواء على مستوى النمط القطاعى للعمالة، أو في ارتفاع نسبة الإنتاج/ عامل داخل القطاعات .Khair El.Din and El-Laithy, 2006

٣.٣ إنتاجية الاستثمار والانتاجية الكلية

٣ ـ ٣ ـ ١ كفاءة استخدام عوامل الإنتاج في الصين. في النموذج البسيط الذي يفسر النمو الاقتصادي بدلالة متغير وحيد هو معدل الاستثمار تتحدد العلاقة بينهما من خلال ما يعرف بالمعامل الحدى لرأس المال/ الناتج، ويقصد به عدد وحدات رأس المال اللازمة لزيادة الناتج بوحدة واحدة. تبين خبرة التنمية في اقتصادات مختلفة أن قيمة هذا المعامل تتراوح بين ثلاثة وستة. لكن الخبرة المكتسبة تشير إلى أنه إذا صح الافتراض بثبات قيمة المعامل في الأجل القصير فالواقع أن اختلاف مستويات النمو بين الدول المختلفة وبين فترات زمنية مختلفة لا تتسق مع تلك الفرضية. البديل لذلك هو أن نعتبر معامل رأس المال/ الناتج كمتغير يعكس، فضلًا عن أنه يقيس كفاءة استخدام (إنتاجية) رأس المال. من هنا كلما كان المعامل منخفضًا كان ذلك أفضل. وفقًا للبيانات المسجلة يقدر المعامل بحوالى ٤ ـ ٣ في الدول متوسطة الدخل. بالنسبة للاقتصاد الأمريكى الذي حقق في الفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠١٢ معدلًا للنمو بلغ ٨ , ١٪ فقط، كانت الاستثمارات الخاصة في التشييد والآلات ٨ , ١٠٪ من ن م إ، وهو ما يعنى أن معامل رأس المال/ الناتج كان يبلغ ٦. يبين الجدول ٣ , ٣ تغير المعامل عبر فترة زمنية طويلة ويشير إلى أن الصين استخدمت استثماراتها بكفاءة نسبية. كان المعامل خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ٢٠٠٠ يبلغ ٢ , ٣، وهو أقل من مثيله في الدول ذات الدخل المتوسط. وعندما ارتفع معدل الاستثمار خلال العقد الأول من

القرن الجديد (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠)، ارتفع معامل رأس المال قليلًا، ولكنه ظل أقل من المتوسط العالمى. ارتفع معامل رأس المال بوضوح إلى ٦ خلال السنوات ٢٠١٠ ـ ٢٠١٦. كان الارتفاع بعد ٢٠١٠ شديدًا وغير مسبوق حتى خلال فترة الإصلاح. ورغم أن الارتفاع التدريجى في معامل رأس المال نتيجة لا يمكن تحاشيها مع نضج الاقتصاد، إلاَّ أن تلك الزيادة السريعة في الصين تعود إلى التغير في الأوضاع، واقتراب مرحلة معجزة النمو من نهايتها، وصعوبة تبنى استراتيجية جديدة للنمو. لا شك أن أحد مزايا قياس المعامل الحدى لرأس المال/ الناتج أنه يعطى مؤشرًا سريعًا وبسيطًا على إنتاجية الاستثمار.

في غمار مناقشة علاقة النمو الاقتصادي بمعدل الاستثمار أشرنا لإنتاجية مُدْخَلٍ (عنصر) واحد هو رأس المال. يمكن في بعض الدراسات تناول «إنتاجية العمل»، إذا اقتصرت المقارنة على الناتج وعنصر العمل وحده. ولكن الذهاب بالتحليل إلى مدى أرحب يأخذ في الاعتبار حقيقة أن الناتج يتحقق باستخدام عدة مُدْخَلات (عوامل إنتاج) مختلفة. من خلال ما يعرف ب «دالة الإنتاج» (production function) نرى أن الناتج الاجمالى دالة في (أي يعتمد على) المدخلات من أ) رأس المال، ب) العمل، ج) رأس المال البشرى. وتمكننا دراسة دالة الإنتاج من تحديد مساهمة الزيادة في عوامل (مدخلات) الإنتاج في زيادة الناتج. بعبارة أخرى، كم من النمو يعود إلى زيادة العمالة، وما نسبة مساهمة رأس المال (العينى والبشرى) في النمو، وهكذا. وبعدما نعرف مساهمة عوامل الإنتاج في النمو سيتبقى لدينا مُكَوِّنُ لا يرجع إلى هذه العناصر نطلق عليه 'المتبقى' (غير المُفَسَّرِ)، ويُعْتَبَرُ مقياسًا للانتاجية الكلية للعوامل (total factor productivity)، أي كم من النمو يعود إلى الاستخدام المنتج ـ الكفؤ ـ لعوامل الإنتاج بما قد يفوق أثر الزيادة الكمية في (مدخلات) عوامل الإنتاج. إن إنتاجية العوامل أو ما يطلق عليه العنصر المتبقى ـ كما سبقت الإشارة ـ يقيس إنتاجية كل عناصر الإنتاج مجتمعة، وليس عنصرًا واحدًا مثل معامل رأس المال في نموذج هارود ـ دومار أو انتاجية العمل وحده. من المعتاد أن تُقْرَنَ إنتاجية العوامل بالتقدم التكنولوجى، ولكن في هذا تبسيط مخل. هناك ثلاثة مكونات هامة للانتاجية الكلية (Naughton, 2018):

● التقدم التكنولوجى عندما تستخدم أساليب إنتاج جديدة تقلل من استخدام مدخلات الإنتاج

● التقدم المؤسسى والتنظيمى عندما تطبق نظم حوافز وإدارة تشجع العمالة الذكية.

● إعادة تخصيص العوامل عندما ينتقل العمال من قطاع إلى آخر أو شركة إلى غيرها حيث تكون الإنتاجية أعلى.

على ضوء هذه الأسباب لزيادة إنتاجية العوامل يرصد 'نوجتون' حقيقة إنجاز الصين الاقتصادي منذ ما بعد ١٩٤٩. واضح من جدول ـ ٣٣ أن نمو المدخلات كان معقولًا فيما بين ١٩٥٢ و ١٩٧٨، ولكن بعد ١٩٥٧ كان تغير الإنتاجية كارثيًا إذ انخفضت بنسبة ٥ , ٠٪ سنويًا. ولهذا كان الناتج في ١٩٧٨ أقل بنسبة ١٠٪ لأى من انتاجية العوامل مما بلغته في ١٩٥٧. في بداية مرحلة الإصلاح حقق نمو الانتاجية الكلية وتيرة عالية بمعدل بلغ ٤٪ سنويًا، تمثل حوالى ثلث النمو الكلي، وذلك في الوقت الذي تسارع فيه التراكم الرأسمالى. كانت كافة عوامل النمو تزيد بمعدلات مرتفعة بعد ١٩٧٨. ارتفع رأس المال بنسبة ١٠٪ سنويًا، وزادت العمالة ورأس المال البشرى بنسبة ٢٪ و ٧ , ٢٪ على التوالى سنويًا.

إكتمال معجزة النمو. تُعَرَّف معجزة النمو ـ كما أشرنا ـ بأنها فترة نمو سريع ومستدام عبر عشرين سنة أو أكثر. وتشترك معجزات النمو في سمة عامة: النمو المرتفع في كل مدخلات الإنتاج؛ أي زيادة العمالة ورأس المال (المادى والبشرى) إلى جانب زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. ومن الملاحظ أن الاقتصادات التي حققت معجزة النمو قامت بتوفير الشروط والظروف الاقتصادية التي سمحت بنمو المدخلات من عوامل الإنتاج على امتداد عدة عقود. لكن صورة المعجزة لا تكتمل بغير التعمق في مضمون الانتاجية الكلية. يقتطف 'ناجتون' قول Krugman «الإنتاجية ليست كل شيء، ولكنها في الأجل الطويل هي كل شيء». المؤكد أنه في المراحل الأولى للتنمية لا يمكن التعويل على الانتاجية وحدها. بعبارة أخرى لم تجد دولة فقيرة مهربًا من الفقر بالاعتماد على تحسن الانتاجية. لا يمكن تصور شيء من هذا. فقط من خلال تعبئة العمالة ورأس المال الثابت الإضافى يمكن للدولة أن تبدأ عملية التنمية. كما ليس بمقدور أي اقتصاد أن يصل إلى أقصى إنتاجية قبل فترة يتم خلالها

تراكم رأس المال وبناء المؤسسات. نمو الانتاجية يأتى ليكمل عملية التراكم، ولكنه ليس المحرك الرئيسى لها. وفي هذا تتشابه الصين مع خبرات معجزة النمو السابقة.

٣ ـ ٣ ـ ٢ ضَعْف إنتاجية الاستثمار وضآلة الإنتاجية الكلية في مصر. تتجلى أحد مظاهر معضلة النمو في الاقتصاد المصرى في أنه اعتمد ـ في معظم الأحوال، إن لم يكن في جميع الأحوال ـ على الكم (زيادة عوامل الإنتاج) دون الكيف (زيادة الإنتاجية). ولم تجد كافة الدراسات التي اهتمت بتلك المسألة أثرًا مذكورًا لمساهمة إنتاجية عوامل الإنتاج في زيادة النمو الاقتصادي. وكما أوضح (Ikarm, 2018) فإن معظم النمو الاقتصادي الذي تحقق في مصر خلال نصف القرن يرجع إلى إضافة أعداد أكبر من المشتغلين وحجم أكبر من رأس المال، ولم تسهم إنتاجية العوامل (TFP) سوى بنسبة ضئيلة للغاية. ويشير إلى أن بعض الدراسات بينت أنه خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ٢٠٠٠ ساهم التراكم الرأسمالى بمقدار ثلثى النمو في ن م إ، ويرجع الثلث الباقى إلى العمالة. استمرار ذلك التوجه إنعكس في زيادة الكثافة الرأسمالية للاقتصاد المصرى. والحقيقة هي أن مساهمة إنتاجية العوامل كانت سالبة في كثير من الأوقات، وبينما يبدو أن تلك المساهمة قد بلغت حوالى ١٤٪ من النمو في الفترة ٧٥ ـ ١٩٨٠، فإن الاتجاه السائد خلال السنوات الماضية استقر عند غياب أو سلبية مساهمة الإنتاجية في تحقيق النمو. وتؤكد دراسة لصندوق النقد الدولى على أنه على المدى الطويل (١٩٦١ ـ ٢٠٠٤) لم تزد مساهمة إنتاجية العوامل عن ٩٪ , ٠ من نمو الناتج. هنا تكمن الحكاية المركبة (المعقدة) للنمو الاقتصادي في مصر، التي قد تشبه ـ بشكل ما ـ حلقة خبيثة، وليس «دورة ثراء». إذ تختلف خبرة مصر مع إنتاجية عوامل الإنتاج عما حققته الدول سريعة النمو الاقتصادي، مثل كوريا حيث ساهم التراكم الرأسمالى (خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٥) بنسبة ٤٠٪ من النمو الاقتصادي، وزيادة العمالة بنسبة ٣٠٪، بينما كانت مساهمة الزيادة في الإنتاجية حوالى ٣٠٪ أيضا.

وينطبق نفس الحال على الصين ومجموعة دول شرق آسيا (Ikram, 2018). وكما يكشف نموذج النمو عند «سولو» R. Solow، فإنه ما لم يتمكن الاقتصاد المصرى من زيادة الإنتاجية بدرجة ملموسة يصبح ضروريًا رفع معدلات الاستثمار والادخار وجودة الموارد البشرية، إلى ما قد لا يكون ممكنًا. الواقع أن أحد متطلبات زيادة الإنتاجية وتوفير فرص عمل منتجة تكمن في حد ذاتها في زيادة الاستثمارات العينية.

وتقدر بعض الدراسات أن معدلات الاستثمار والادخار المطلوبة لرفع الإنتاجية والنمو ـ في ظل سيناربوهات مختلفة ـ قد تزيد على ضعف ما تحققه مصر بالفعل.

٣ ـ ٤ التغير الهيكلى

٣ ـ ٤ ـ ١ تطور هيكلة الاقتصاد الصينى. تقرر نظرية التنمية أن النمو لا يعنى مجرد التوسع كميًا في الإنتاج بل يصحبه الكثير من التغيرات الهيكلية التي تعيد تشكيل الاقتصاد. لقد شهدت الصين عددًا من هذه التغيرات التي تماثل ما حدث في غالبية الدول النامية، ولكن البعض منها اكتسب سمات مميزة تحدد المدى الذي ستبلغه التنمية في المستقبل. كانت الزراعة هي النشاط السائد في جميع البلاد عندما بدأت عملية التنمية. وفي المراحل الأولى من التنمية كان الفلاحون يمثلون غالبية قوة العمل، وكان معظم القيمة المضافة يتولد في الزراعة. ومع تقدم التنمية يحدث نمط معتاد من التغير الهيكلى، حيث يصاحب النمو الاقتصادي الانتقال من اقتصاد تهيمن عليه الزراعة إلى اقتصاد صناعى متنوع.

جدول ٣ ـ ٣ معدل النمو الاقتصادي والانتاجية في الصين (٪)

الفترة	زيادة الناتج المحلي	رأس المال الثابت	العمالة	رأس المال البشري	الإنتاجية الكلية للعوامل
١٩٥٢–١٩٧٨ وخلالها:	٤,٤٪	٥,٨٪	١,٩٪	٢,٥٪	٠,٥٪
١٩٥٢–١٩٥٧	٦,٥٪	١,٩٪	١,٢٪	١,٧٪	٤,٧٪
١٩٥٧–١٩٧٨	٣,٩٪	٦,٧٪	٢,٠٪	٢,٧٪	-٠,٥٪
١٩٧٨–٢٠٠٥ وخلالها:	٩,٥٪	٩,٦٪	١,٩٪	٢,٧٪	٣,٨٪
١٩٧٨–١٩٩٥	١٠,٢٪	٨,٩٪	٢,٣٪	٣,٢٪	٤,٠٪
١٩٩٥–٢٠٠٥	٩,١٪	١١,٥٪	١,٠٪	١,٧٪	٣,٢٪

المصدر Naughton, The Chinese Economy, MIT, 2018

يمكن النظر إلى التغير الهيكلى من خلال تغير نسبة مساهمة كل من قطاعات النشاط الرئيسية الثلاثة (الأَوَّلِي كالزراعة، الثانوى كالصناعة، الثالث مثل الخدمات) في الناتج الإجمالى. يكفى أن نقصر اهتمامنا على نمط التغير الذي حدث في هيكل الناتج الإجمالى، لنرصد ما أشار إليه المحللون من التمييز بين مراحل ثلاث للتغير الهيكلى في الصين منذ ١٩٧٨. ففى غضون ما يمكن اعتباره «مرحلة الانتعاش» من ١٩٧٨ حتى ١٩٩١ (يطلق عليها البعض مرحلة التعافى) كان التغير الهيكلى محدودًا، لأن الزراعة والخدمات تنامت في معظم سنوات تلك الفترة بمعدلات سريعة. شهدت المرحلة الثانية عملية «التصنيع السريع»، التي بدأت بعد تجديد الإصلاح الاقتصادي في ١٩٩١ وامتدت حتى ٢٠١٢. ونتيجة للارتباط بالسوق العالمية ارتفع بشدة نصيب الصناعة في الناتج الإجمالى من ٣٢٪ في ١٩٩٠ إلى ٤٧٪ في ٢٠١٢. الواقع أن عملية التصنيع كانت مؤثرة إلى الحد الذي انخفضت معه مساهمة قطاع الخدمات، الذي يُتَوَقَّعُ عادة أن تزيد مساهمته في اقتصاد نامٍ كالاقتصاد الصينى في تلك المرحلة. انخفضت حصة قطاع الخدمات بمقدار ثلاث نقاط مئوية خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٦، قبل أن يعاود نموه المتواضع. ولكن استمرت نسبة قطاع الزراعة إلى ن م إ في الانخفاض ـ كما هو مُتَوَقَّع ـ من ٣١٪ في ١٩٩١ إلى٩٪ في ٢٠١٢. كانت المرحلة الثالثة، هي فترة «ما بعد التصنيع». استقرت نسبة الصناعة في ن م إ عند ٤٧٪ خلال السنوات ٢٠١٢ ـ ٢٠١٦، وزادت مساهمة قطاع الخدمات بنسبة ضئيلة (٥ , ١ نقطة مئوية). ورغم أن هذا التطور كان مغايرًا لما سبقه في مرحلة التصنيع السريع إلا أنه لم يكن مؤشرًا كافيًا على انتقال الاقتصاد الصينى إلى اقتصاد يقوده قطاع الخدمات. لقد ظل هذا القطاع متخلف نسبيًا. يفسر البعض ذلك بتركز الإصلاح الاقتصادي على قطاعات الإنتاج السلعى. ففى قطاعى الزراعة والصناعة كان الاعتماد على قوى السوق، وهيمنة القطاع الخاص، بينما احتكرت الحكومة غالبية أنشطة الخدمات عالية المهارات بما فيها قطاعات المال والصحة والتعليم.

لا شك في ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الصناعة. ولكن مراعاة أن القطاع يشمل التعدين واستخراج البترول والمرافق، تستوجب ـ عندالمقارنة مع اقتصادات أخرى ـ التركيز على الصناعة التحويلية وحدها. في ٢٠١٠ كان قطاع الصناعة

التحويلية يمثل حوالى ثلث ن م إ في الصين بالمقارنة بنسبة ٢٢٪ فقط في الدول ذات الدخل المتوسط. قليلة هي البلاد التي بلغت فيها الصناعة التحويلية المستوى المرتفع الذي حققته الصين. لقد ارتبط ارتفاع الوزن النسبي للصناعة التحويلية في الاقتصاد الصينى ببزوغها كمصنع للعالم. وظهر بوضوح أن العولمة بَدَّلَتْ بعض أنماط التغير الهيكلى. ولأن الصين برزت كموقع مُفَضَّلٍ في العالم لأنواع معينة من الصناعات.

الشكل ٣ ـ ٥ معدل النمو في إنتاجية العامل في مصر والصين

المصدر our world in data

وكمركز لعناقيد الصناعة الآسيوية، فقد توقع البعض استمرار توسع قطاع الصناعة التحويلية لأمد طويل أبعد مما لو لم تكن قد اندمجت في الصناعة العالمية (Naughton, 2018).

التغيرات الهيكلية في مساهمة قوة العمل. تملك الصين قوة عمل ضخمة، إذ يبلغ عدد السكان النشطين اقتصاديًا ما يقرب من ٨٠٠ مليون فرد. هناك نسبة كبيرة جدًا من هؤلاء في سن العمل، وتشارك نسبة كبيرة من أولئك في القوى العاملة. الواقع

أن قوة العمل شهدت تغيرات هيكلية شديدة في الفترات المختلفة للتنمية في الصين. وقد جرت تلك التغيرات في ظل ضغوط شديدة على قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل، وكان نمو القطاع الاقتصادي الحديث لاستيعاب العمالة هو المحدد الأساسي لقدرة الاقتصاد على التحول. في نهاية مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيًا في ١٩٧٨، كانت القوى العاملة تعكس الحقيقة المزدوجة للصين كدولة 'متخلفة' من ناحية، والتشوهات التي فرضتها النظم الإدارية بسبب التمييز بين الريف والحضر، من ناحية أخرى. في ذلك الوقت، اشتغل حوالى ٧١٪ من قوة العمل في الزراعة (بلغ نصيب الريف ككل ٧٦٪ من قوة العمل). ومن خلال النمط التقليدى للتغير الهيكلى انخفضت نسبة العمالة الزراعية منذ بداية الإصلاح لأقل من ٥٠٪ لأول مرة في ٢٠٠٤. وصل الانخفاض المطلق في أعداد المشتغلين بالزراعة إلى ٣٩١ مليونًا في ١٩٩١، واستمر في التراجع حتى بلغ ٣٥٣ مليونًا في نهاية ٢٠٠٤. في ٢٠١٦ كانت نسبة العمالة الزراعية قد تدنت إلى ٢٨٪ فقط. لم تعد غالبية المشتغلين عمالًا زراعيين، كما لم تصبح الصين اقتصادًا زراعيًا (Naughton, 2018).

مع هجرة العمال من الزراعة ارتفعت نسبة العمالة في الصناعة والخدمات باضطراد حتى ٢٠١٢. بدأ نمو قطاع الخدمات بطيئًا وتدريجيًا. كانت نسبة العمالة في هذا القطاع لا تزيد على ١٢٪ في ١٩٧٨. ولا شك أن ذلك يعود إلى أن التنمية الاشتراكية أهملت الاستثمار في قطاع الخدمات وكانت متحيزة ضد مقدمى الخدمات من الأفراد. ولكن مع التحول إلى السوق شهدت الخدمات تقدمًا ظاهرًا، وارتفعت العمالة تدريجيًا في هذا القطاع حتى بلغت نسبتها ٣٦٪ في ٢٠١٢، ثم تسارعت بوضوح بعد ذلك إلى ٤٣,٥٪ في ٢٠١٦. ما زالت تلك النسبة منخفضة ـ من وجهة نظر البعض ـ بالمقارنة مع مثيلتها في الدول متوسطة الدخل، حيث يعمل نصف القوى العاملة في قطاعات الخدمات.

الشكل ٣ ـ ٦ هيكل الناتج الإجمالى في الصين (٪)

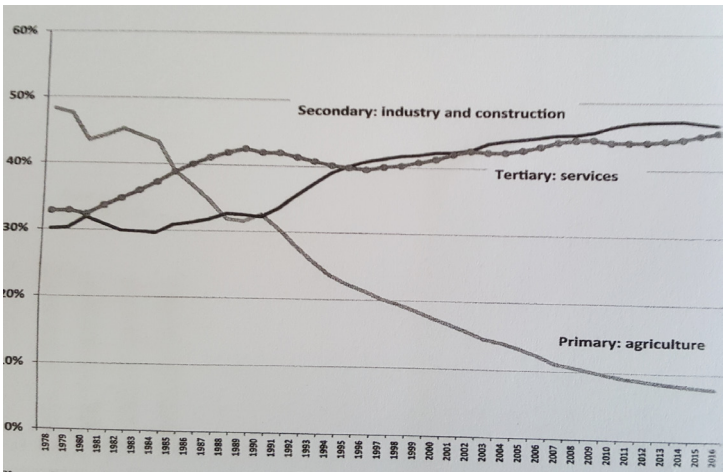

المصدر: Naughton, The Chinese Economy, MIT, 2018

لأسباب متعددة يعتبر البعض أن عام ٢٠١٢ كان نقطة تحول في الصين. توقف نمو العمالة الصناعية، وفي الفترة ٢٠١٢ ـ ٢٠١٦ تخلصت الصناعة من حوالى ٩ ملايين عامل، واضطردت زيادة العمالة في الخدمات. تندرج تلك التغيرات تحت مظلة أنماط التنمية التقليدية. لقد تخلصت الصين من التشوهات التي كرسها نظام الاقتصاد المدار، وبدأت عملية واسعة للتنمية الحضرية والتصنيع. وبعد ٢٠١٢، انتقل النمو في فرص العمل الحضرية من الصناعة إلى قطاع الخدمات (Naughton, 2018). صاحب التغير الهيكلى العميق في العمالة التحول المؤسسى في نظام التوظيف، وربما يكون انعكاسًا له. لقد خضعت العمالة لضوابط وقيود شديدة في ظل نظام ماو تسى تونج، وتوقفت الهجرة من الريف إلى الحضر بعد الستينيات، وحصل سكان الحضر على وضع متميز. تراجعت بشدة كل مؤشرات الحراك (التنقلية) في الحضر شاملة حراك العمالة. وفرضت الحكومة قيودًا حادة على التوظيف: منذ أوائل الستينيات وظفت الدولة ٩٥٪ من خريجى المدارس الثانوية والكليات، ولم تسمح للشركات باتخاذ قرارات التوظيف والفصل. كانت الدولة تحدد وظيفة العامل ليبقى فيها مدى العمر. لم يكن مسموحًا بطرد المشتغلين ولا يُقْبَلُ منهم الاستقالة كذلك.

اختلف ذلك عن النظام المتبع في الاتحاد السوفيتى، الذي كان نادرًا ما يقوم بطرد العمالة اليدوية ولكن كان مسموحًا لهم بترك العمل. عندما بدأ التحول الاقتصادي في الصين بعد ١٩٧٨ كان يُنْظَرُ إلى القيود الشديدة على النظام كمعوق وعقبة على طريق الإصلاح المتدرج وأبطأت تفعيل قوى السوق. نتيجة لذلك كان التغير بطيئًا في البداية. أُدْخِلَت بعض المرونة على هامش النظام بتطبيق أسلوب العقود الخمسية مع العاملين التي أصبحت تجدد تلقائيًا. واقعيًا زاد عدد العاملين في الدولة (الشركات العامة، وحدات الخدمات العامة، الوظائف الحكومية) من ٧٥ مليونًا في ١٩٧٨ إلى ١١٢ مليونًا في ١٩٩٦. أي أنه بعد ١٨ سنة من الإصلاح كانت الدولة تستوعب غالبية المشتغلين في الحضر، كما كانت الشركات العامة هي التي ولدت معظم الزيادة في العمالة والإنتاج. أطلق البعض على استراتيجية تلك المرحلة: 'الإصلاح دون أن يخسر أحد'، لأن العمالة كانت محمية ولأن تطبيق قواعد السوق على الإنتاج السلعى لم يكن قد انتقل إلى سوق العمل. مع منتصف التسعينيات بدأ الهيكل المؤسسى في التغير جوهريًا، إذ أخذت الشركات العامة في التخلص من العمالة الزائدة، تحت ضغط المنافسة المتزايدة. وتظهر البيانات الانخفاض الهائل في أعداد المشتغلين في شركات الدولة بعد ١٩٩٦. وإذا كان هناك شيء في تجربة التحول في الصين يشبه الانفجار الضخم فهو ذلك الخروج الاختيارى للعمال وتقليص حجم القطاع العام.

الشكل ٣ ـ ٧ التغير الهيكلى في العمالة

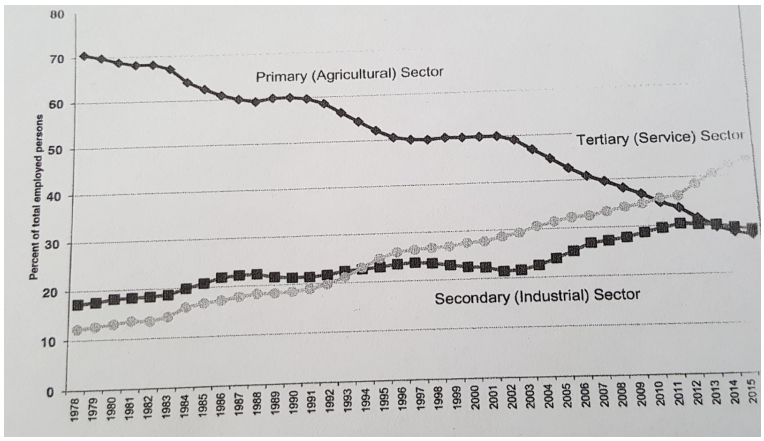

المصدر: **Naughton, The Chinese Economy, MIT, 2018**

٣ ـ ٤ ـ ٢ تغير مُشَوَّهُ في بنية الاقتصاد المصرى. إن السؤال الجوهرى الذي يواجه الاقتصاديين (خبراء ومسئولين) هو التعرف على المصادر التي يمكنها حفز النمو السريع. لم يتطلب الأمر كثير تمحيص لإدراك أن زيادة الناتج القومي تقتضى في مصر ـ كما في كل البلاد الصاعدة اقتصاديًا ـ رفع معدل نمو قطاع الصناعة التحويلية، وحفز التصدير. لا شك أن الاقتصاد المصري قد شهد تغيرًا هيكليًا في الفترة الممتدة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٠. إنخفضت مساهمة قطاع الزراعة إلى النصف، من ٢٩٪ إلى ١٥٪ من الناتج المحلي. وزادت في المقابل حصة قطاع الصناعة من ٢٧٪ إلى ٣٩٪.

ولكن في الواقع يرجع قسط كبير من تلك الزيادة إلى ارتفاع مساهمة إنتاج البترول. أما قطاع الخدمات فقد بقي عند نفس المستوى رغم ارتفاع وانخفاض نسبة مساهمته في الناتج وتغير مكوناته من فترة لأخرى. كما توضح مراجعة مؤشرات الآداء عبر الفترة الطويلة الممتدة ١٩٦٥ ـ ٢٠٠٠ أن أهم معوقات النمو في مصر كان موقف ميزان المدفوعات، وبدا واضحًا أن إجابة السؤال تقضى ـ من ثم ـ بتفعيل استراتيجية تستند على التصدير، وخصوصًا من الصادرات الصناعية. في قول آخر كانت قضية التنمية الرئيسية هي النظر في إعادة وجهة الاستراتيجية نحو «حفز الصادرات» Ikram, 2018.

كذلك فإنه على الرغم من الجهود المبذولة، من خلال التنسيق بين السياسات، لتحقيق أهداف خطة التنمية بزيادة معدل نمو الناتج من قطاع الصناعة التحويلية لأكثر من ١٠٪، فقد ظلت نسبة مساهمته في الناتج متواضعة، ولم ترتفع عن مستوى الخُمْس (١٩ ـ ٢٠٪). كما لم يرتفع معدل نمو الصناعة التحويلية (غير تكرير البترول) سوى من ٢,٤٪ إلى ٥٪ في ٠٩/ ٢٠١٠. ولعله من الأمور التي تستحق البحث عدم استجابة المستثمرين لمبادرات وزارة الصناعة مثل تحمل تكلفة التأمينات عن كل فرصة عمل يوفرونها في محافظات الصعيد. ولكن على الجانب الآخر تمثلت الطفرة التصديرية في السلع غير البترولية التي زادت من ٨,٢ مليار دولار إلى نحو ١٢

مليار دولار، أي بنسبة زيادة ٤٥٪. في ٠٩/ ٢٠١٠ شكلت الصادرات غير البترولية نحو٥٧٪ من جملة الصادرات (رغم انخفاضها من أكثر من ١٤ مليار دولار في ٠٨/ ٢٠٠٩ إلى ١٣,٦ مليار دولار في ٠٩/ ٢٠١٠). وربما يعود ذلك إلى زيادة مخصصات دعم الصادرات من ٥٠٠ مليون جنيه في ميزانية ٠٣/ ٢٠٠٤ إلى حوالى ٦ مليار جنيه في ٠٩/ ٢٠١٠. كما أن المجموعة الوزارية الاقتصادية قد تبنت سياسة سعر الصرف المرن، بعد تخفيض قيمة الجنيه في مارس ٢٠٠٣. وهذه بعض أمثلة على الانتقال إلى مستوى تنسيق السياسات الماكرو اقتصادية.

من منظور المفهوم التقليدى للتنمية الاقتصادية لم يحقق النمو أيًا من شروطها الجوهرية، وعلى رأسها الاستمرار والاضطراد من ناحية وتَرَافُقِه مع التغير الهيكلى في البنية الاقتصادية، من ناحية أخرى، كما بينته الفقرات السابقة. يمكن تفسير هذا القصور من خلال البحث في ما يُعْرَفُ بمصادر النمو، أي عوامل زيادة الناتج والدخل. ونعرف أن نماذج النمو تُمَيِّزُ بين زيادة كمية عوامل الإنتاج (الأرض، العمالة، ورأس المال)، وكفاءة استخدام هذه العوامل (زيادة إنتاجيتها). وترتبط الأخيرة بارتفاع مستوى تعليم ومهارة الأيدى العاملة، وتطور التكنولوجيا والبحوث التطبيقية والإدارة.

النمو والتشغيل. في اقتصاد دولة نامية يُعَدُّ التشغيل والعمل هو السبيل الأساسي للحصول على دخل وزيادته. وفي الاقتصادات المختلفة ـ سواء المتقدمة أو النامية ـ لا ترتهن زيادة الناتج (والدخل) بالضرورة بزيادة العمالة وارتفاع أجور المشتغلين. ومن هنا تثور أهمية العناية بدفع عجلة النمو الاقتصادي في اتجاه زيادة التشغيل المنتج لقوة العمل باعتباره القناة الرئيسية لتحسين توزيع الدخل وتقليل الفقر. كثيرة هي الدراسات والتقارير التي تناولت قضية العمالة ومشكلة البطالة في مصر. وتعددت الطروحات التي تناولت جوانب هذه المسألة عبر فترة تزيد عن نصف قرن علي النحو الذي أشرنا اليه من قبل (عند مناقشة فرضية أرثر لويس عن فائض العمالة).

الشكل ٣ ـ ٨ التغير في هيكل الاقتصاد المصرى ١٩٦٥ ـ ٢٠١٦

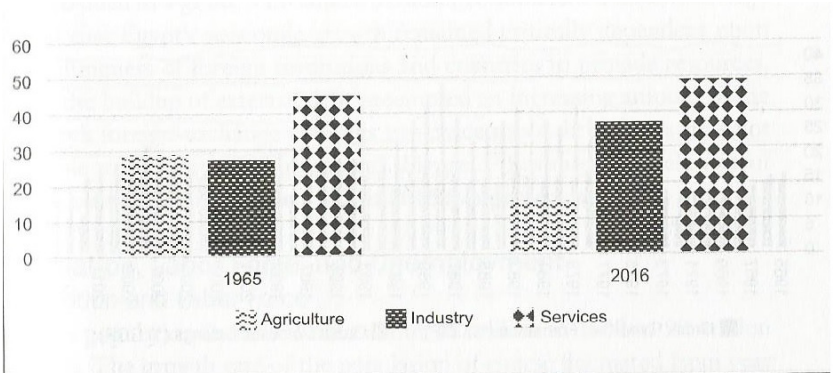

المصدر: Ikram, The Political Economy of Reform in Egypt, AUC, 2018

في العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة يظهر التقسيم الزمنى الذي أجراه سمير رضوان، علي قدر ملموس من الدقة والتقييم المفيد. لقد وصف (Hansen and Radwan, 1982) هذه العلاقة علي النحو التالي:

١ ـ فترة الستينيات: استيعاب فائض العمالة

٢ ـ الفترة ٧٥ ـ ١٩٨٥: النمو غير المولد لفرص عمل واسعة

٣ ـ الفترة ٨٥ ـ ١٩٩٥: (وربما استمرت حتى نهاية القرن): النمو البطىء وارتفاع نسبة البطالة

٤ ـ العقد الأول من القرن الواحد والعشرين: نمو جيد وتراجع في البطالة

٥ ـ العقد الثانى من القرن الواحد والعشرين: تراجع النمو وزيادة البطالة

سبق أن أشرنا إلى أن فترة الستينيات قد شهدت معدل نمو يتراوح حول ٥ ـ ٦٪ سنوياً، وقد اصطحب هذا النمو ارتفاع في الطلب على العمل الذي أدى اليه برنامج الحكومة لتشغيل الخريجين، واقترب الاقتصاد ـ في تلك المرحلة ـ من حالة التشغيل الكامل، دون حدوث التضخم المدفوع بزيادة التكلفة (الأجور) (وفقا لرضوان حدث انتقال للعمالة من الزراعة إلي قطاع التشييد في الريف والحضر وهو ما أدى في نفس

الوقت إلى هجرة داخلية من الريف إلى الحضر، أدت إلي تعويض النقص في فرص العمل الزراعية خلال الفترة ٦٠ ـ ١٩٧٦).

في عقد النمو الكبير (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) الذي زاد فيه الدخل القومي بمعدل سنوى ٨٪ في المتوسط اختلفت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بدرجة كبيرة، ولم تكن التغيرات الهيكلية التي حدثت في صالح العمالة. لقد تركزت زيادة الناتج في القطاعات المحلية non-tradable وخاصة التشييد والخدمات المالية الناشئة، وهي بطبيعتها لا تولد فرص عمل كثيرة. وربما يرجع عجز النمو الاقتصادي المرتفع عن توليد زيادة مماثلة في الطلب علي العمل إلى إعتبارين مرتبطين. فمن ناحية آلت نسبة كبيرة من الزيادة في الموارد إلي الحكومة، مما انعكس في زيادة إنفاقها (الجارى والاستثمارى) دون الحرص علي مراعاة «عنصر العمل» وفرص التشغيل التي يوفرها هذا الإنفاق، فضلًا عن أن الزيادة في تدفق الموارد الخارجية والمحلية أدى إلي ارتفاع ملحوظ في الأسعار، ومن ثم الضغط على سعر الجنيه، وأصبح الاعتماد على الواردات من المعدات والآلات أرخص من تشغيل أيدى عاملة، وبرزت ظاهرة ارتفاع الكثافة الرأسمالية للمشروعات الاستثمارية العامة والخاصة علي حد سواء. وعلى الرغم من ارتفاع الأجور ـ نتيجة لهجرة العمالة إلي بلدان الخليج ـ فقد انعكست زيادة الكثافة الرأسمالية في تغير معامل رأس المال/ العمل بنسبة ١٠٪ سنوياُ خلال عقد السبعينات. وربما يكون النقص في العمالة الماهرة لمواكبة الميكنة وخاصة في قطاع الصناعة مسئولاُ عن عدم عودة التوازن (حسب نموذج سولو كما أشرنا من قبل)، وهو ما يكون قد انطوى علي زيادة التفاوت بين مستويات دخل عوامل الانتاج، وكذلك بين مستويات أجور المشتغلين.

أما الاعتبار الثاني فيتعلق بسياسة التشغيل الحكومية، فمع زيادة إيرادات الموازنة العامة توسعت الحكومة في التوظيف وزاد عدد المشتغلين في قطاع الخدمات الحكومية (الجهاز الإدارى والهيئات الخدمية العامة، والإدارة المحلية) مع استبعاد العاملين في الشركات العامة ـ بمعدل يفوق الزيادة في أي قطاع آخر، وبلغت نسبة المشتغلين في الحكومة حوالى خمس إجمالي عدد المشتغلين في الاقتصاد ككل في سنة ١٩٨٦. ولكن الأخطر من هذا كان تأثير سياسة الأجور والمرتبات الحكومية

علي مستوى ومعدلات الأجور في الاقتصاد القومي برمته. لقد أصبح الأجر والمزايا التي يحصل عليها خريجو منظومة التعليم من العمل في القطاع الحكومى بمثابة الحد الأدنى الذي يقبل به أي باحث عن عمل في القطاع الخاص (ولا شك أن هذا الاعتبار قد أدى إلى جمود سوق العمل والأجور) وارتفاع تكلفة العمل، لتصب من جديد في نطاق الاعتبار الأول). ضاع هذا الزخم مع تراجع ايرادات الدولة والاقتصاد مع انخفاض أسعار البترول وما ترتب عليه من آثار متداخلة، وبدأت البطالة في الزيادة.

عاد الاقتصاد المصرى إلي وتيرة أبطأ في النمو منذ منتصف الثمانينات، واستمر انخفاض معدل النمو الاقتصادي حتى السنوات الأولي من القرن الواحد وعشرين. وعلي الرغم من استعادة قطاع الصناعة التحويلية تحقيق معدلات نمو معقولة، إلا أنه سرعان ما فقد قدرته التنافسية وعاني من تراجع الصادرات وارتفاع التكلفة، وارتفعت نسبة البطالة إلى أكثر من ١٠٪ (سواء حسب بيانات بحث العمالة بالعينة في ١٩٩٣ أو تعداد السكان في ١٩٨٦). وإلى جانب ظهور حالة البطالة الجزئية underemployment في المناطق الريفية، وخاصة في الزراعة، والتشييد (نتيجة عودة أعداد كبيرة من المصريين العاملين بالخارج) وتباطؤ النشاط في القطاعات الريفية غير الزراعية، أصبح القطاع غير النظامي informal الذي يستوعب حوالي ٢٠٪ من العمالة عاجزاُ عن الاستمرار في استيعاب الزيادة في قوة العمل. وجدير بالملاحظة أن الضغوط التضخمية التي تراكمت خلال الفترة السابقة قد تآكلت معها الزيادة في الأجور الحقيقية التي حدثت في فترة الرواج، وقد تدهورت أحوال المعيشة وارتفعت نسبة الفقر (كما سنرى فيما بعد). لقد تعرض الاقتصاد المصرى إلى لطمتين شديدتين خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي: الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في شرق آسيا، ثم الكارثة الإرهابية في الأقصر (يوليو ونوفمبر١٩٩٧). وفي هذه الفترة حالت أيضا مشكلة السيولة دون عودة سريعة (أو قوية) للنشاط الاقتصادي وزيادة فرص العمل.

رغم بداية القرن الجديد والاقتصاد المصرى لازال يحقق معدلات ضعيفة للنمو الاقتصادي، فقد أمكنه ـ بعد إعداد والبدء في تنفيذ الجيل الثاني للإصلاح المالي ـ من العودة إلى الارتفاع بمعدلات النمو، وزيادة فرص التشغيل، والتمهيد

لمرحلة الانطلاق في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وإلى جانب التحسن التدريجي في مؤشرات التوزيع والفقر، وتراجع نسبة البطالة، فقد ظهرت حالة نقص العرض من العمالة الماهرة عن احتياج التوسعات في الاستمرار أو المشاريع الجديدة. ربما نستطيع الوصول من هذا الاستعراض التاريخي إلي بعض ملامح العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة، ولكن Ikram يخلص من مراجعته للكتابات التي قامت بتحليل أعمق لطبيعة هذه العلاقة، إلي أن محتوى وتكوين نمو الناتج أكثر أهمية من معدل النمو، وأنه على الرغم من استمرار حالة التباين (عدم التوافق) في المهارات بين العرض والطلب على العمل، فهو ليس المسئول عن البطالة في الاقتصاد المصرى، ولا هي كذلك مشكلة عدم مرونة (جمود) الأجور. فقد انخفضت الأجور الحقيقية ـ سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص ـ بعد فترة الانتعاش الاقتصادي في أوائل الثمانينات ـ وأشار Ikram إلي عدد من الدراسات التي خلصت إلي أن السبب الرئيسي للبطالة في مصر يكمن في نقص الطلب على العمل (عدم كفاية) نتيجة لاتسام النمو الاقتصادي بارتفاع الكثافة الرأسمالية (خلال فترة النمو المرتفع). وتشير إلي هذه السمة كثير من التقديرات «لمرونة العمل بالنسبة للانتاج» وخاصة في الصناعة المصرية؛ التي انخفضت فيها هذه المرونة من ٤٣٪ في ١٩٧٥ إلى ٠,٢٨ في ١٩٩٢. كما قدر رضوان أن مرونة العمل بالنسبة للإنتاج على مستوى الاقتصاد ككل كانت حوالى ٠,٦١ وبلغت ٠,٧٤ في قطاع الصناعة التحويلية، خلال السنوات ١٩٨٣ ـ ١٩٩٥. وفي دراسة للبنك الدولى قدرت المرونة بحوالى ٠,٤٧ على مستوى الاقتصاد ككل على امتداد الفترة ٦٠ ـ ١٩٩٠، ارتفعت إلي ٠,٦٤ خلال عقد التسعينيات. وتقل تقديرات وزارة التخطيط عن ذلك (٥٠٪) في النصف الثاني من التسعينيات، ويصل التباين في تقديرات مرونة العمل/ الانتاج إلي حد انخفاضها في الصناعة التحويلية إلي ١٢٪ خلال سنوات النصف الأول من التسعينيات. إن مؤدى مثل هذا التقدير أن زيادة الإنتاج بما قيمته حوالى مليون جنيه يخلق فقط ثمان فرص عمل. وإذا كانت مرونة العمل للإنتاج قد ارتفعت مع استمرار ارتفاع الكثافة الرأسمالية، فربما أصبح ارتفاع معدل النمو الاقتصادي لا يقود إلى التوسع في فرص العمل المطلوبة؛ بما ينطوى عليه ذلك من انعاسكات، ليس فحسب

على نسبة البطالة، ولكن أيضا أجور المشتغلين وتوزيع الدخل بين عوامل الانتاج وبين الفئات الاجتماعية (راجع Ikram, 2005).

٣ـ٥ مساهمة مكونات الطلب الكلي في النمو (دور السياسة الماكرو اقتصادية)

من المعروف منذ أن وُضِعَ نظام الحسابات القومية أنه يتم قياس الناتج المحلي الإجمالى في أي اقتصاد بواسطة أحد سبيلين أو بهما معًا: تقدير قيمة ما أنتجه كل من عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض، الإدارة)، أي جانب 'العرض'، أو تقدير مساهمة كل من بنود/ عناصر الإنفاق على الناتج (وهي الاستهلاك العام والخاص، الاستثمار، وصافى الصادرات) وهو ما يعرف بالطلب الكلي (الفعال). الواضح أن قسطًا كبيرًا من المناقشة أعلاه اشتمل على عرض وتحليل دور العمالة والتراكم الرأسمالى والإنتاجية في النمو الاقتصادي والتغير الهيكلى. ولكن يمكن كذلك أن نفحص جانب الإنفاق (الطلب) على الناتج لتحليل ليس فقط مساهمة مكونات الإنفاق في تحقيق النمو ولكن أيضًا التعرف على اتجاه التغير في المستقبل وانعكاساته على معدلات النمو.

٣ ـ ٥ ـ ١ الاستثمار وليس الاستهلاك في الصين. يمكن تتبع المسار الذي اتخذته مكونات الطلب ومساهمتها في النمو في الصين كما يظهر في الشكل ٣ ـ ٩. وتشير البيانات إلى استقرار مساهمة الطلب الاستهلاكي في النمو الاقتصادي عبر فترة زمنية طويلة، عند ٤ ـ ٥ نقاط مئوية وإن كانت قد قفزت أحيانًا إلى ٦ نقاط. أما الملاحظة الجديرة بالتركيز فهى تتعلق بما لعبه الاستثمار الثابت من دور رئيسى في النمو الاقتصادي السريع، كما أسلفنا. ويظهر ذلك بوضوح عندما بلغ معدل النمو أقصاه (١٤٪) في ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧، إذ ارتفعت مساهمة الاستثمار من أقل من ٤ نقاط إلى ما يزيد على ٦ نقاط مئوية. بل إنه في ٢٠٠٩ قفزت مساهمة الاستثمار في نمو الناتج إلى ٨ نقاط كاملة. كان الوضع مغايرًا بالنسبة لمساهمة صافى الصادرات، التي كانت ملموسة في ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧ ولكنها أصبحت سالبة في ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠. ومنذ ٢٠١١ تقلبت مساهمة صافى الصادرات حول الصفر، وانخفضت مساهمة الاستثمار. لقد ظلت مساهمة الاستهلاك مستقرة ولكنها لم ترتفع إلى الحد الذي

يعوض تراجع مساهمة الاستثمار إلى أقل من ٣ نقاط مئوية في ٢٠١٥. لا شك أن تطور مكونات الطلب الكلي يعكس طبيعة محددات النمو الاقتصادي المعجزة.

تُعَدُّ السياسة الاقتصادية الكلية (الماكرو اقتصادية) الفاعلة عنصرًا أساسيًا في التنمية الناجحة. وكان الشائع أن التخطيط الاشتراكى يستند إلى قرارات إدارية من السلطات المركزية تتصل بالاقتصاد الجزئى (المايكرو). ولكن الصين ـ منذ بدء التحول والإصلاح الاقتصادي ـ استخدمت أدوات السياسة الماكرو اقتصادية (الكينزية والسوبر كينزية) بطريقة مُنَسَّقَةٍ لحفز النمو بأسرع ما يمكن، ومواجهة اتجاه النمو للتباطؤ فيما بعد مرحلة المعجزة. السياسة الماكرو اقتصادية الجيدة هي التي تضمن التشغيل الكامل للموارد واستقرار الأسعار، أي تحقيق النمو مع انخفاض التضخم. وطالما أن تحقيق الهدفين أمر بديهى ومتفق عليه بين الاقتصاديين بصفة عامة، فمن السهل تمييز السياسة الاقتصادية عندما تكون سليمة. ولكن عندما تسوء الأمور يصبح من الصعب تصحيح السياسة الماكرو اقتصادية. لدى واضع السياسة أدوات محدودة: السياسة النقدية، السياسة المالية، وأحيانًا سياسة سعر الصرف. هل يفصح الإنجاز الماكرو اقتصادى في الصين عن تحقيق هدفى التشغيل الكامل واستقرار الأسعار؟ يؤكد Naughton أن ذلك قد تم بالفعل، مع أهمية الأخذ في الحسبان ظروف الاقتصاد النامى في مرحلة تحول. الإدارة الماكرو اقتصادية الكفؤ ليست سهلة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق. عدم استقرار الاقتصاد الكلي في فترات التحول في شرق أوروبا والاتحاد السوفييتى السابق أدى إلى التضخم الجامح ثم الركود الاقتصادي الشديد. العكس في الصين كان صحيحًا، إذ تخطت كل المعوقات للإدارة الكلية للموارد. تمكنت من محاصرة الدورات الخطيرة للضغوط التضخمية التي تراكمت لأكثر من مرة حتى منتصف التسعينيات. انتقلت إلى نظام جديد 'لاستهداف التضخم' بعد ١٩٩٧. أصبح التضخم أقل تقلبًا وأكثر انخفاضًا من الفترات السابقة. انخفض متوسط معدل التضخم من ١٠,١٪ (١٩٨٣ ـ ١٩٩٦) إلى ٢,٠٪ فقط (١٩٩٧ ـ ٢٠١٦)، كما تراجع الانحراف المعيارى لمعدل التضخم الشهرى من ٧,٨ نقطة مئوية إلى ٢,٤ نقطة مئوية. وهكذا أمكن القول أن نظام السياسة الماكرو اقتصادية بعد ١٩٧٨ نجح بصفة عامة في تهيئة

المناخ للتضخم الهَيِّنِ. الوضع بالنسبة للتشغيل الكامل أكثر تعقيدًا. كما هو واضح، معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة تظهر مدى نجاح السياسة الماكرو اقتصادية في تهيئة ودعم النمو. ولم تعان الصين أي ركود منذ ١٩٩٠، بل إنه حتى أزمة ٢٠٠٨ العالمية لم تؤثر سلبيًا على الاقتصاد الصينى سوى لفترة قصيرة. من هذا المنطلق، «كان الإنجاز الماكرو اقتصادى بارعًا ورائعًا على المدى البعيد». تحقق النمو السريع والتشغيل الكامل للموارد مع تضخم بسيط، خاصة بعد ١٩٩٧ [١]. الواقع أنه يجب النظر إلى «التشغيل الكامل» باعتباره إنجازًا ديناميكيًا تحقق في ظل تطور مستمر في قدرة النظام الاقتصادي على استغلال موارده، وليس مجرد نجاح 'ساكن' في تقليل معدل البطالة. في الفترة الأخيرة، انخفض سريعًا معدل زيادة القوى العاملة بينما ظل الطلب على العمل مرتفعًا، ولم يعد هناك احتياطى عمالة غير مستخدمة. ربما لن تمثل البطالة مشكلة حادة، ولكن صانع السياسة الماكرو اقتصادية ربما يواجه تحدى حتمية الاختيار بين التضخم والبطالة؛ المعضلة الدائمة في النظرية الاقتصادية.

نجحت الصين في تطويع أدوات السياسة الماكرو اقتصادية للمتطلبات المتزايدة للتحول للسوق. لا شك أن النمو السريع واستقرار الأسعار يعودان إلى نجاعة وكفاءة السياسة الماكرو اقتصادية. وعمومًا فقد جرى التحول من اقتصاد الأوامر بأقل مستوى للتضخم لأقصر فترات ممكنة. إلى حد ما استفاد صناع السياسة من الظروف المواتية في الاقتصاد الصينى نتيجة لنجاح الإصلاح الاقتصادي. كما أن التحسن المضطرد في استخدام الموارد، خصوصًا العمالة، وَلَّدَ مثل تلك الظروف. وبعبارة أخرى، لا يجوز النظر إلى نجاح السياسة الماكرو اقتصادية في الصين بمعزل عن نجاح برنامج الإصلاح والتحول إلى السوق، بل باعتباره عنصرًا متممًا له.

(١) في ظل نموذج التنمية شهدت بداية التحول في ٧٨ ـ ١٩٨٢ عدم الاستغلال الكامل للموارد، مثل فائض عمالة ريفية وبطالة مقنعة في بعض المدن. كما أن البطالة الصريحة زادت بحدة في ٩٨ ـ ٢٠٠٢. ولكنها انخفضت بشدة بعد ذلك.

الشكل ٣ ـ ٩ مكونات نمو الناتج في الصين (جانب الطلب الكلي) (٪)

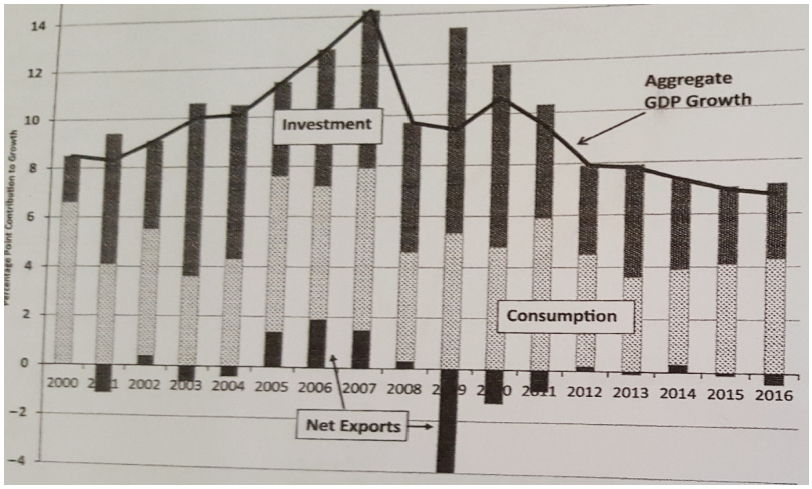

المصدر: Naughton, The Chinese Economy, MIT, 2018

٣ ـ ٥ ـ ٢ مصر تنتج وتستورد لتستهلك. باعتبار أن أحد أهم أهداف التنمية هو زيادة الاستهلاك الحالى أو في المستقبل، يُعَدُّ مفيدًا قياس التغير في «الاستهلاك الحقيقى للفرد»، كمؤشر للعائد على الفرد من النمو الاقتصادي خلال فترة معينة. من البيانات المتاحة يظهر أن الاستهلاك الحقيقى للفرد قد ارتفع بمعدل أقل في الستينيات عن معدل الزيادة في الفترة السابقة. ففى المتوسط بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الاستهلاك حوالى ١ , ٢٪. (وربما يكون المعدل أقل من ذلك، حوالى ٦ , ١٪)، وقد تحققت معظم الزيادة قبل ١٩٦٣ أو ١٩٦٤.

ورغم ما قد تعكسه هذه البيانات من ضعف التحسن في مستوى معيشة المواطنين، فالحقيقة أن زيادة الاستهلاك شهدت قفزة هائلة في ظل سياسة الانفتاح. فقد ارتفعت نسبة الاستهلاك من ٦٣٪ من الناتج الإجمالى في ١٩٧٣ إلى ٧٥٪ في ١٩٧٥. وتضاعفت الواردات ثلاثة أضعاف خلال السنتين المذكورتين من ١٠٪ إلى ٣٠٪ من الناتج الإجمالى (وزادت قيمتها بأربعة أضعاف). ومثلت واردات السلع الاستهلاكية النسبة الغالبة وخاصة السلع الغذائية والمعمرة. وتفسر تلك القفزة بالزيادة المفاجئة في مصادر النقد الأجنبى بعد إزالة القيود التي كانت مفروضة عليه قبل ١٩٧٣. ظلت

نسبة الواردات خلال السنوات الأربع السابقة قبل الانفتاح مستقرة تقريبًا حول ١٨٪ من الناتج الإجمالى، تضاعفت لأكثر من ٣٧٪ في ١٩٧٤، وواصلت الزيادة حتى بلغت ٥٠٪ تقريبًا في ١٩٨١. ورغم زيادة الصادرات فقد قفز العجز الخارجى في ميزان السلع والخدمات من ٥ ـ ٦٪ من الناتج الإجمالى في المتوسط خلال ٧٠ ـ ١٩٧٣ إلى ١٧٪ في ١٩٧٤ و ٢١٪ في ١٩٧٥. وحتى ١٩٨١ تقلبت نسبة العجز الخارجى حول ١١ ـ ١٩٪ من الناتج الإحمالى. كان مُحَتَّمًا أن يتم سد ذلك العجز بالاستدانة الخارجية. ونتيجة لذلك أصبح الدين الخارجى في نهاية حكم الرئيس السادات عشر أضعاف قيمته في ١٩٧٠. إرتفع من ١,٨ بليون دولار إلى ٢٢ بليون دولار.

كانت زيادة الاستهلاك ـ كما أوضحنا من قبل ـ على حساب تحقيق تراكم رأسمالى يضمن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة متوسط دخل الفرد. ولا تكمن المشكلة في متوسط استهلاك الفرد، ولكن يضاعف منها الاستهلاك العام أيضًا. ربما يعود التناقض الشكلى والظاهرى إلى النظر إلى الاستهلاك الكلي مرة باعتباره جزءًا من الإنتاج (جانب العرض)، وأخرى كمكون ضمن عناصر الطلب الكلي. بعبارة أوضح، يؤدى النمو الاقتصادي (الزيادة في الناتج الإجمالى) إلى زيادة دخل الأفراد ومن ثم استهلاكهم. وعلى الجانب الآخر يتنافس الاستهلاك مع الادخار (الامتناع عن الاستهلاك) والاستثمار والصادرات. هذه العلاقة المركبة تقع في صميم إدارة الطلب الكلي ومجمل السياسة الماكرو اقتصادية. من هذا المنطلق، ليس مستغربًا أن يوجز Ikram إجابته على سؤال يتصل بأسباب عدم قدرة الاقتصاد المصرى على الإنجاز الذي توفره إمكانياته الكامنة، ليرجع ذلك إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي. من ناحية يرصد زيادة الإنفاق الاستهلاكي العام في الفترة ١٩٦٥ ـ ٢٠١٦ بمعدل ٤,٤٪ في المتوسط سنويًا. وهو ضعف نسبة الزيادة السكانية. من ناحية أخرى، يشير إلى أراء عدد من الاقتصاديين الذين لاحظوا أن استرضاء المواطنين كان وراء العمل على توفير السلع وأشكال الدعم المختلفة، مجانية التعليم والرعاية الصحية، ضمان التوظف، زيادة الأجور والحوافز... إلخ. وكذلك، لم ترغب الحكومات في زيادة الضرائب، وعجزت عن تعبئة الموارد من الشركات العامة.

وهكذا أدت الزيادة السكانية وسياسة الدعم على نطاق واسع إلى استمرار ارتفاع الطلب الاستهلاكي، مما انعكس بدوره في تزايد الواردات من ناحية وتناقص السلع الممكن تصديرها وخاصة البترول من ناحية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، كان «لكرم الأجانب» حدود ولم يكن ممكنًا للمساعدات الأجنبية سد فجوة الموارد. ما بين ١٩٨٠ و ٢٠١٥ انخفضت المساعدات الاقتصادية الأمريكية (كانت أكبر الدول المانحة) من ٨١٥ مليون دولار إلى ٢٥٠ مليون. وإنخفضت نسبة صادرات السلع والخدمات من ١٧٪ من الناتج الإجمالى في ١٩٦٥ إلى ١٤٪ في ٢٠١٥، بينما ارتفعت نسبة الواردات من ٢١ إلى ٢٣٪ خلال نفس الفترة. كانت الزيادة الانفجارية في الاستهلاك وانعكاساتها السلبية على كافة المؤشرات الاقتصادية محلًا لجدل واسع بعد تبنى سياسة الانفتاح. وكان النظام حريصًا على عدم اتخاذ أي إجراء من شأنه تقييد الاستهلاك، وترسخت تلك السياسة منذ مظاهرات الخبز في أوائل ١٩٧٧. ويذكر Ikram أنه حينما حاول دكتور عبد العزيز حجازى إقناع الرئيس السادات بضرورة إبطاء الفورة الاستهلاكية على أساس أن الإجراءات التي يجب اتخاذها لكبح الاستهلاك المتزايد ستؤدى إلى ارتفاع الاستثمار والدخل مما سيؤدي بدوره إلى استدامة زيادة الاستهلاك لاحقًا. كان رفض السادات قاطعًا وعلق ساخرًا «يعنى بكرة، في المشمش». كانت السياسة البديلة التي تبناها الحكم تتمثل في السعي للحصول على مساعدات خارجية، لأن موقف الاقتصاد السياسى كان ـ واستمر ـ انعكاسًا لمصالح مجموعات تفضل الاستهلاك على الادخار والاستيراد على التصدير. ليس هناك سبب يجعل الاستثمار الإجمالى أقل في وجود المساعدات الأجنبية منه في حالة غياب تلك المساعدات. وعندما تقصر الموارد الذاتية لمصر بالإضافة إلى المساعدات الخارجية الكبيرة عن تحقيق استثمارات كافية يثور السؤال عن الجهود اللازمة لتعبئة المدخرات المحلية ودعم الاستقلال الاقتصادي. خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠١٦ تراوح معدل الادخار المحلي حول ١٣,٥٪ من الناتج الإجمالى، مما يعكس تفضيلات صناع القرار بالاهتمام بالاستهلاك أكثر من الادخار. كما أن صادرات السلع والخدمات تراوحت خلال تلك الفترة حول ٢١٪ من الناتج الإجمالى بالمقارنة مع ٢٩٪ للواردات من السلع والخدمات، الأمر الذي

جعل المستفيدين من الاستيراد هم الأقوى وليس المعنيون بالتصدير. في بلد لم يكن به أي مليونيرات في ١٩٧٠، أصبح هناك أكثر من سبعة عشرة ألفًا في ١٩٨٠. في حينه علق الكاتب محمد حسنين هيكل على استنزاف العملات الصعبة في استيراد السلع الكمالية الباذخة بقوله مصر لم تنتقل من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، وإنما من 'الماركت' إلى سوبر ماركت، free-market economy vs super market (Ikram, 2018), p. 220.

إستمر هذا الخلل الجوهرى حتى بعد المأساة الإرهابية التي اغتالت الرئيس السادات وخلال حكم الرئيس مبارك. زاد نسبيًا معدل الادخار إلى ١٤,٣٪ (وهو أعلى من متوسط الخمسين سنة ١٩٦٥ ـ ٢٠١٦ كما أشرنا أعلاه) ولكنه ظل أقل من معدل الاستثمار، مما اضطر مصر إلى الاقتراض بكثافة لتغطية العجز في الميزان الخارجي الذي ارتفع في المتوسط إلى ٦,٧٪ من الناتج الإجمالى. ونتيجة لذلك قفز الدين الخارجي من ١٩ بليون دولار في ١٩٨٠ إلى ٣٦,٥ بليون دولار فى٢٠١٠. كانت تلك الزيادة على الرغم من حزمة الإعفاءات وإعادة الجدولة بما قيمته ٥,٧ بليون دولار في ١٩٨٨/٨٧، وحوالى ٢٠ بليون دولار في ٩١ ـ ١٩٩٣ (Ikram, p.272).

جدول رقم ٣ ـ ٤ الرقم القياسى للزيادة في اجمالى الاستهلاك ونصيب الفرد ١٩٥٢-١٩٧٠

السنة	إجمالى الاستهلاك العائلى	السكان	تكلفة المعيشة	نصيب الفرد	معدل النمو
١٩٥٣/٥٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
١٩٥٧/٥٦	١٢٥	١١١	١٠١	١١١	٢,٦٤
١٩٦١/٦٠	١٥٩	١٢١	١٠٣	١٢٨	٣,٧٨
١٩٦٧/٦٦	٢٦١	١٤٠	١٣٣	١٤٠	١,٤٥
١٩٧٠/٦٩	٣١٢	١٥٦	١٤٠	١٤٣	٠,٦٦

المصدر: مأخوذ من مابرو ـ ص ٢١٤، الذي اعتمد على تقارير وزارة التخطيط، البنك المركزي والجهاز المركزي للاحصاء

عقد التنمية الضائع. تفاقمت الأوضاع بعد أحداث يناير ٢٠١١ وما تبعها من اضطرابات. وتدهورت كافة المؤشرات التي استخدمناها للتعبير عن إحدى المعضلات الهيكلية التي استعصت على الاقتصاد المصرى. أخذ النمو الاقتصادي في الانكماش إلى مستوى ٢,٢٪ وأقل من ٣٪ قبل ثورة ٢٠١٣، ورغم تحسنه نسبيًا في السنوات التالية عاد إلى التراجع في ظل جائحة كورونا (متوسط ٣,٥٪ سنويًا). وبطبيعة الحال، لم يشهد الدخل الفردى الحقيقى أي زيادة (الشكل ٣ـ١٠). ومن ثم بقيت زيادة الاستهلاك هي المكون الرئيسى للنمو الاقتصادي. وهكذا، ففي محاولة لشراء الشعبية وعدم استعداء الناس بإلغاء المزايا التي يحصلون عليها عن طريق الإنفاق العام ارتفع الاستهلاك العام بنسبة ٥٪ سنويًا في المتوسط خلال الفترة ١٠ ـ ٢٠١٥، وهو أعلى من معدل النمو الاقتصادي (٢,٧٪) في نفس الفترة، وأعلى من متوسط الزيادة السنوية في الاستهلاك العام خلال السنوات الخمس السابقة (٢,٣٪). كما انعكس الوضع العام في تدهور معدل الادخار من ١١٪ إلى ٥,٧٪ بين السنتين، وانخفضت الصادرات من ١٧٪ إلى ١٢٪، وارتفعت الواردات من ٢٠,٧٪ إلى ٢٢,٣٪ من الناتج الإجمالى، وتراجع احتياطي النقد الأجنبي إلى النصف (من ٣٥ بليون دولار إلى ١٧ بليون دولار). وزاد عجز الموازنة إلى ١٢,٣٪، ومن ثم ارتفع معدل التضخم إلى ١٥,٥٪ (في أغسطس ٢٠١٦)، وقفز الدين العام من ٧٠٪ من الناتج الإجمالى إلى ٩٥٪ تقريبًا (كان الدين المحلي يمثل ٨٧٪ والدين الخارجي ٨٪). أنظر الجدول ٣ ـ ٥.

تواصل هذا الاتجاه حتى السنوات الأخيرة ٢٠ ـ ٢٠٢٢. وكما يظهر في الشكل ٣ـ١١:

- استمر تصاعد الدور الأساسي للاستهلاك النهائي في دفع حركة النمو الاقتصادي خلال عامي ١٧/ ٢٠١٨ و ١٨/ ٢٠١٩ حيث تراوحت نسبة مساهمته في نمو الناتج حول ٢٠٪؛ بل إن نسبة زيادة الاستهلاك العائلى فاقت معدل نمو الناتج الإجمالى في آخر سنتين (٥,٩٪ مقابل ٣,٥٪).
- انخفاض مساهمة الإنفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي من ٤٥,٣٪ عام

٢٠١٨/١٧ إلى ٣٩,٣٪ عام ٢٠١٩/١٨، بنقص قدره ست نقاط مئوية، بل إن مساهمته انخفضت بمعدل ٨,٣٪ و ١,٠٪ في السنتين الأخيرتين.

● تراجع مساهمة صافى التغير في الصادرات من ٣٩,٣ ٪ إلى ٢٢,٢٪ خلال عامي ٢٠١٩/١٨ و ٢٠٢٠/١٩. تحول مساهمة صافى التغير في الصادرات في النمو الاقتصادي من قيمة موجبة إلى قيمة سالبة خلال العامين الأخيرين.

الشكل ٣ ـ ١٠ تغير متوسط دخل الفرد والاستهلاك

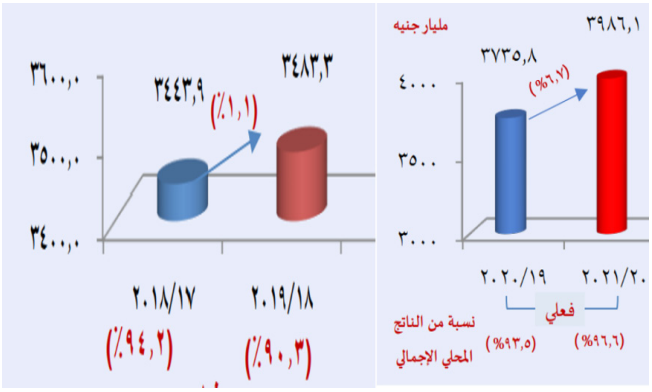

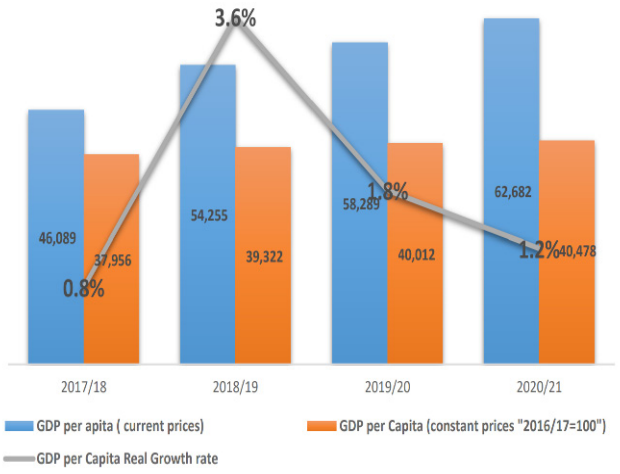

المصدر تقارير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

الشكل ٣ ـ ١١ مصادر النمو الاقتصادي

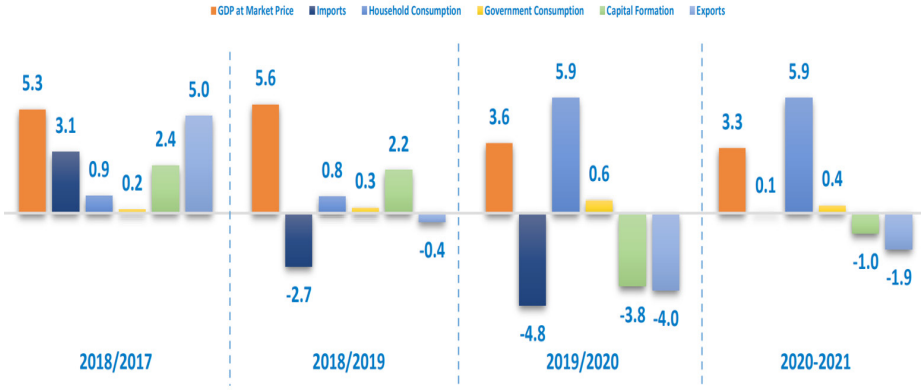

المصدر وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

المثير للاستغراب تَعَمُّق المعضلة وتحول الموارد من الادخار إلى الاستهلاك، والزيادة في نسبة الواردات واستنزاف احتياطي النقد الأجنبي، وزيادة مخصصات الدعم السلعى، وترافق كل هذا مع ارتفاع نسبة الفقر إلى٨ ,٢٧٪ من السكان في ٢٠١٥، وارتفاع نسبة البطالة من ١٠٪ في ٢٠١٠ إلى ٤ ,١٣٪ من قوة العمل في ٢٠١٤. إن هذه الصورة السلبية للأوضاع الاقتصادية في مصر إنعكاس للاختلالات الهيكلية في الاقتصاد من ناحية، وعدم القدرة ـ أو الرغبة ـ من جانب صناع القرار على التعامل معها بجدية وحسم، من ناحية أخرى. ويحول دون الإقدام على التفكير في سبل تفكيك هذه المعضلة ليس فقط تغير أسس الاقتصاد السياسى في الداخل ولكن أيضًا سرعة وفجائية التغيرات الإقليمية والدولية. ومما سبق عرضه يمكن أن نوجز الاختلالات الهيكلية التي تستوجب العلاج في:

أولًا، الاختلالات الماكرو اقتصادية، المالية والنقدية. وتتمثل في:

- المغالاة (عدم واقعية) في سعر الصرف مما يضعف تنافسية الصادرات، ويشجع الواردات ويستنفذ بالتالى موارد النقد الأجنبي.

- ارتفاع عجز الموازنة العامة، الذي يرجع إلى ضعف نظام الضرائب إلى جانب ارتفاع الدعم، فضلًا عن ارتفاع فاتورة الأجور (Ikram, 2018).

الجدول ٣ـ ٥ معدلات نمو الموارد والاستخدامات الكلية في مصر ٢٠١١ ـ ٢٠١٩

(بالاسعار الثابتة)(%)

البيان / السنة	12/11	13/12	14/13	15/14	16/15	17/16	18/17	19/18	20/19
مجموع الموارد	**4.3**	**1.9**	**2.4**	**3.7**	**3.1**	**13.9**	**6.5**	**2.2**	**-0.9**
الموارد									
الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج	2.2	2.2	2.9	3.4	2.3	3.6	5.3	5.1	2.5
صافي الضرائب غير المباشرة	1.7	4.2	3.0	-39.3					
الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	2.2	2.2	2.9	4.4	4.3	4.2	5.3	5.6	3.6
الواردات من السلع و الخدمات	10.8	0.6	0.1	1.0	-2.2	52.5	10.6	-8.9	-17.9
مجموع الاستخدامات	**4.3**	**1.9**	**2.4**	**3.7**	**3.1**	**13.9**	**6.5**	**2.2**	**-0.9**
الاستخدامات									
الاستهلاك النهائي الخاص	6.5	3.3	4.4	3.1	4.7	6.1	1.0	1.0	7.3
الاستهلاك النهائي الحكومي	3.1	2.2	8.4	7.0	3.9	2.5	1.7	2.8	6.7
مجموع الاستهلاك النهائي	6.0	3.2	4.9	3.6	4.6	5.6	1.1	1.1	7.2
الاستثمار	-3.2	-7.8	1.4	11.6	13.0	12.2	16.9	14.1	-20.9
جملة الإنفاق علي الاستثمار	5.8	-8.4	1.7	8.6	11.2	11.3	15.7	12.9	-20.9
الصادرات من السلع و الخدمات	-2.3	4.5	-10.9	-0.04	-15.0	72.2	31.6	-2.2	-21.7

المصدر النشرة الشهرية، وزارة المالية

ثانيًا، قصور دعوات وبرامج تشجيع الاستثمار والقيام بالأعمال. وقد ناقشنا تطور معدلات الاستثمار العام والخاص من قبل. كما نعرف أن ثمة إجراءات اتخذتها الحكومة للتعامل مع مسألة دعم الطاقة منذ ٢٠١٤، أو تخفيض وتعويم الجنيه في مارس ونوفمبر ٢٠١٦. ولكن المشكلة أن الاختلالات الهيكلية لا تفلح معها الحلول الجزئية.

٦.٣ العلاقات الاقتصادية الدولية

ليس الحجم الضخم للسكان ولا المساحة الهائلة للأرض وإنما التنمية والانفتاح على العالم والاندماج في ديناميكية السوق العالمية هي التي جعلت العالم يعتمد على الصين. وعلى النقيض، أدت عدم استدامة النمو وقصور السياسات الاقتصادية إلى تزايد اعتماد الاقتصاد المصرى على العالم.

خلال أكثر من أربعة عقود تحولت الصين من اقتصاد مغلق ومعزول ومتخلف إلى ثانى أكبر اقتصاد في العالم وأكبر'تاجر' عالمى. في الأربعينات من القرن الماضى كان الوضع النسبي للصين في العالم قد تدهور بشدة عبر أكثر من قرن من الزمان. ويبين الشكل ٣ ـ ١٢ تغير متوسط دخل الفرد في الصين مقارنة بالمتوسط العالمى. فبعد أن كان مقاربًا للمتوسط العالمى (في عام ١٧٠٠) أصبح أقل من ٤٠٪ منه في ١٩١٣، وحوالى ٢٠٪ فقط في الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢ (Naughton, 2018). وكما يظهر في الشكل بدأت النسبة في الارتفاع منذ بداية التحول الاقتصادي في ١٩٧٨، على النحو الذي أوضحناه في بداية هذه الدراسة. الاقتصاد الصينى أصبح ثانى أكبر اقتصاد في العالم بعد الاقتصاد الأمريكي. لقد بلغ الناتج الصينى ١٤,٣ تريليون دولار (تمثل ١٦,٣٪ من الناتج العالمى) بينما يقدر الناتج الأمريكي بحوالي ٢١,٤ تريليون دولار (بنسبة ٢٤,٤٪ من ناتج العالم) الشكل ٣ ـ ١٣. وعندما يتم تعديل قيم الناتج بدلالة القوة الشرائية للعملة في البلدين، تصبح قيمة الناتج الصينى ٢٥,٤ تريليون دولار معادل بالمقارنة مع ٢٠,٥ تريليون دولار للاقتصاد الأمريكي. ومن ثم يصبح اقتصاد الصين هو أكبر اقتصاد في العالم، بنسبة ١٨٪ ويكون الاقتصاد الأمريكي هو الثانى بنسبة ١٥٪ فقط من الاقتصاد العالمى. أصبحت الصين أكبر مُصَدِّر في ٢٠٠٩، وأضخم شريك تجارى عالمى (يُصَدِّرُ ويستورد) منذ ٢٠١٢، متفوقة بذلك على ألمانيا والولايات المتحدة على التوالى. حققت الصين درجة 'انفتاح' غير مسبوقة بالنسبة لاقتصاد دولة في حجم قارة. بلغ حجم تجارة الصين الخارجية (الصادرات والواردات) ذروته في ٢٠٠٦، ليمثل حوالى ثلثى قيمة الناتج المحلي الإجمالى، وهي نسبة كانت تزيد كثيرًا حينذاك عن مثيلتها في الولايات المتحدة (٢١٪) واليابان (٢٨٪) والهند (٣٢٪). ورغم أن التجارة الدولية تراجع نصيبها في الناتج الإجمالى في الصين منذ ٢٠٠٦، بينما استمرت في الزيادة في الهند واليابان، فليس هناك أدنى شك في أنها ظلت أكثر القطاعات ديناميكية في تحقيق معجزة النمو والحداثة (Naughton, 2018).

الشكل ٣ ـ ١٢ نسبة متوسط دخل الفرد الصينى إلى المتوسط العالمى

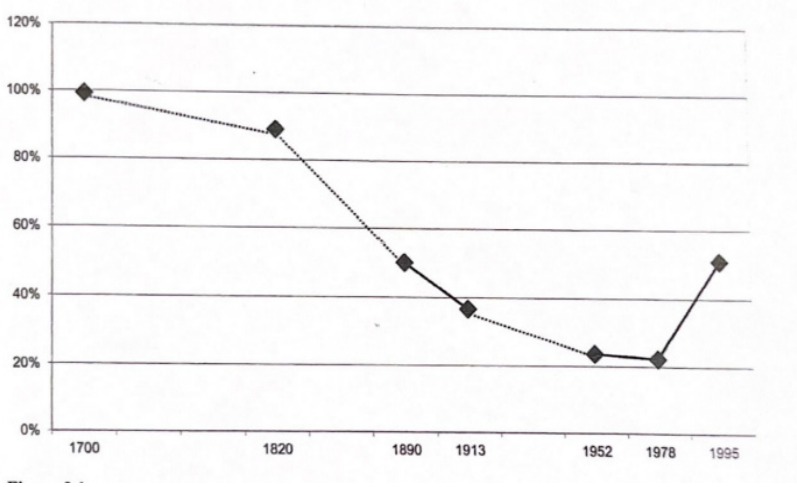

المصدر Naughton, The Chinese Economy, MIT, 2018

لقد استهدفنا من العرض السابق ليس بيان الحجم النسبي وضخامة الاقتصاد الصينى (بما يملكه من عدد هائل من السكان ومساحة شاسعة من الأرض)، وإنما ما استطاع التحول إلى اقتصاد السوق والانفتاح على العالم أن يحققه من النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والتقدم التكنولوجى. من الجدول ٣ ـ ٦ كانت الصين قبل الانفتاح (في ١٩٧٨) تُصَدِّر ما نسبته ٤,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالى. بينما كانت الصادرات المصرية تبلغ آنذاك حوالى خُمْس الناتج الإجمالى. إرتفعت النسبة في الصين بأربعة أضعاف في السنوات الأخيرة، ولكنها انخفضت في مصر إلى حوالى ١١٪ فقط. ويظهر مدى انفتاح الصين كذلك في حجم وارداتها، التي كانت تبلغ أيضًا حوالى ٥٪ من الناتج الإجمالى في ١٩٧٨، قفزت إلى أكثر من ١٧٪ في ٢٠٢١. كان الانفتاح في الصين لحساب الإنتاج والتصنيع للتصدير، وتحول عجز الحساب الجارى إلى فائض جيد. لقد ارتفع فائض الحساب الجارى من ٢٣٨ مليار دولار في ٢٠١٠ إلى ٣١٧ مليار في ٢٠٢١. على غير ما جرى في الصين تزايدت الواردات المصرية مع زيادة الإنتاج والاستهلاك (رغم ثبات نسبتها تقريبًا إلى الناتج المحلي الإجمالى) ومن ثم زادت فجوة الموارد والحاجة إلى الاقتراض والاستدانة على

النحو الذي بَيَّنْتُه من قبل، إذ زاد عجز الحساب الجارى لميزان المدفوعات من ٥ , ٤ مليار دولار في ٢٠١٠ إلى٢ , ١٤ مليار في ٢٠٢١. وعلى الرغم من الحجم الهائل للديون الخارجية في الصين فإنها تقدر بحوالي ١٦٪ فقط من الناتج الإجمالى، كما أن عبء خدمة هذه الديون لا يزيد عن ٢ , ٩٪ من صادرات السلع والخدمات، فضلًا عن أن القيمة الحالية للديون تمثل ٧ , ٢٪ فقط من إجمالي الدخل القومي. ولكن في الحالة المصرية يبلغ الدين الخارجي حوالى ٣٧٪ من الناتج الإجمالى، وتمثل القيمة الحالية للديون الأجنبية ٣ , ٢٦٪ من إجمالي الدخل القومي. كما ترتفع خدمة الدين إلى حوالى ٢٢٩٪ من حصيلة صادرات السلع والخدمات.

الشكل ٣ـ١٣ توزيع الناتج العالمى

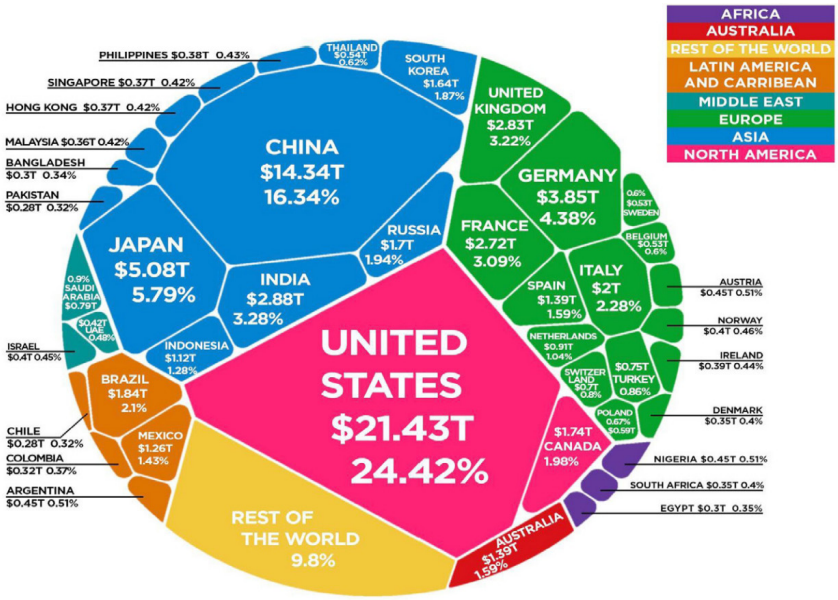

المصدر visualizing the world production

لا تتأكد قوة روابط الاقتصاد الصينى فحسب من خلال تجارتها الخارجية وزيادة صادراتها إلى مختلف دول العالم وخاصة الولايات المتحدة، وإنما كذلك عن طريق تدفق الاستثمار الأجنبي، الذي زاد إلى حوالى ٢٥٣ مليار دولار في ٢٠٢٠، بينما

ارتفع في مصر خلال العقد الأخير من أقل من ٣ مليار دولار إلى أقل من ٦ مليار فقط. والأكثر من هذا، تقدم الصين مساعدات تنمية لبعض الدول النامية ارتفعت من ١٨٣ مليار دولار في ٢٠١٢ إلى متوسط ٦٥٠ مليار سنويًا في السنوات الأخيرة. فضلًا عن أن أكثر من ٣٠٪ من صادرات الصين الصناعية تتكون من صادرات تكنولوجية متقدمة.

الجدول ٣ ـ ٦ مؤشرات التعامل مع العالم (٪من ن م إ، ما لم يذكر غير ذلك)

	الصين					مصر				
	١٩٧٨	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠٢٠	٢٠٢١	١٩٧٨	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠٢٠	٢٠٢١
صادرات السلع والخدمات	٤,٧	٢٥,٥	٢٤,٦	١٨,٥	٢٠,٠	١٩,٩	١٦,٤	١٧,٠	١٣,١	١١,١
واردات السلع والخدمات	٥,١	٢٢,٨	٢٢,١	١٦,١	١٧,٤	٢٤,٣	٢٣,٤	٢٥,٧	٢٠,٣	
تجارة السلع	١٤,١	٤٥,٣	٤٣,٥	٣١,٧	٣٤,١	٥٢,١	٣٥,٣	٣٣,٠	٢٣,٧	٢٥,٥
الدين الخارجي (مليار دولار)	--	١١٤٨	١٤٨١	٢٣٤٩	--	١٢,٩	٤٠,٠	٤٥,٥	١٣١,٦	--
خدمة الدين (٪ من الصادرات)	--	٣,١	٣,٠	٩,٢	٨,٨	١٥,٩	٦,٦	٧,٧	٢٩,٥	٣١,٥
الاستثمار الأجنبى (مليار$)	--	٢٤١,٢	٢٩١,٠	٢٥٣,١	--	٠,٣١٨	٢,٧٩٨	٤,١٩٢	٥,٩	--
ص مساعدات التنمية (مليار$)	(-)	١٨٢	٦٧٠	٦٠٩	--	٢,٧+	١,٨+	٥,٥+	١,٥+	--
تحويلات من الخارج (مليار$)	--	١٧,١	١٨,٠	١٨,٩	--	١,٧٧	١٩,٢٤	١٧,٨٣	٢٩,٦	--
صادرات تكنولوجية (٪ من الصناعية)	--	٣٠,٩	٣١,٦	٣١,٣	--	--	٠,٦٢	٠,٥٣	٢,٧	--

المصدر world development indicators database

٤
مواجهة مشكلة الفقر، الضلع الثالث للمعجزة والمعضلة

يثور جدل متواصل على مستوى اقتصاديات التنمية وممارسات تجاربها حول العلاقة بين النمو الاقتصادي ومستوى معيشة الناس والفقر وتوزيع الدخل. لم تواجه دول المعجزة الاقتصادية في شرق آسيا مشكلة فقر حادة ولكن الصين واجهت تلك الآفة الشائنة. ومع النمو الاقتصادي والإصلاح الهيكلى والمؤسسى مَثَّلَ القضاء على الفقر ضلع المعجزة الثالث. على العكس من ذلك، انعكست عدم استدامة النمو الاقتصادي في مصر على استمرار تردى مشكلة الفقر، والعجز عن الوفاء بأهم أهداف التنمية المستدامة. على الجانب الآخر، واجهت الصين أثار الظاهرة التقليدية لارتفاع مستوى اللامساواة وسوء توزيع الدخل خلال المراحل الأولى من النمو الاقتصادي، بينما لم تكن مشكلة توزيع الدخل هي الأبرز عبر مسار الحراك الاقتصادي في مصر. وسنعرض في هذا الفصل لأحد جوانب «المعجزة» في الصين «والمعضلة» التي تعانى منها مصر.

٤ ـ ١ القضاء على الفقر في الصين. كانت الصين لعقود طويلة واحدة من أكثر البلاد فقرًا، وكان هدفًا مهمًا للسياسة بالنسبة للرئيس 'شى'. وقد تعهد أن يحقق هدفه مع نهاية ٢٠٢٠، قبل الاحتفال بمئوية إنشاء الحزب الشيوعى في يوليو من هذا العام (٢٠٢٢). أوائل ديسمبر ٢٠٢٠ أعلنت الصين نجاحها في إنهاء 'الفقر المدقع' في ربوع البلاد. كان ذلك بمثابة التقاط الأنفاس بعد مشوار طويل. حسب تقدير البنك الدولى، خرج ما يقرب من ٨٠٠ مليون فرد صينى من دائرة الفقر خلال العقود الأربعة الماضية. في ١٩٨١ كان حوالى ٨٨٪ من الشعب الصينى يعانون الفقر المدقع. وفقًا لتقديرات البنك الدولى انخفضت النسبة إلى أقل من ١٪. لم يسبق من

قبل في التاريخ أن يصبح العَوَز والفاقة أقرب ما يكون من نهايته في الصين. حققت الصين المعجزة الاقتصادية بدرجة تفوقت فيها على نظيراتها من دول شرق آسيا. ولكن الوجه الآخر لمعجزة الصين أنها أنجزت طفرة هائلة في الاقتصاد وهي في غمار تغيير مجتمعى عميق. غَيَّرَ المجتمع مساره من نظام اقتصاد اشتراكية الأوامر والتخطيط العينى المركزي إلى الإصلاح بالاتجاه نحو السوق. وبينما نعرض للظاهرة ومؤشراتها سيبقى التحدى أمام الصين هو مواصلة تحسين مستوى المعيشة وتقليل نسبة التفاوت في توزيع الدخل.

خط الفقر الذي يحدد الحد الأدنى لمستوى المعيشة، يبلغ في الصين ٢,٣٠$ في اليوم (بأسعار٢٠١١)، بينما يُعرف البنك الدولى 'الفقير' بأنه الشخص الذي يقل إنفاقه عن ١,٩٠$ في اليوم. في ١٩٧٨، بعد وفاة 'ماو تسى تونج' بقليل، كان حوالى ٩٨٪ من أهل الريف يعانون الفقر المدقع (بالمقاييس الراهنة حاليًا). في ٢٠١٦ انخفضت النسبة إلى أقل من ٥٪. ربما ليس من المستغرب أن يقرن بعض الكتاب الغربيين إنجاز تقليل أو القضاء على الفقر بدور الحكومة الحاسم وتحولها من التخطيط المركزي إلى حرية السوق. ويشيرون في ذلك إلى عملية إلغاء نظام التجميع الزراعى، وإعطاء المزارعين حوافز لزيادة الإنتاج، والسماح للمواطنين بالانتقال عبر البلاد بحثًا عن فرص العمل، وتوسيع نطاق حرية أصحاب الأعمال. كما ساهمت في بناء الطرق والاستثمار في البنية الأساسية، والإنفاق على التعليم، وجذب المستثمرين الأجانب. لقد كان هدفها هو النمو الاقتصادي، وجاء القضاء على الفقر كهدف إضافى مرغوب ومُرَحَّب به ومطلوب. ولكن منهج الحكومة تغير منذ ٢٠١٥، عندما تعهد الرئيس 'شى شين بنج' وطالب بالقضاء على أي أثر للفقر المدقع مع نهاية عام ٢٠٢٠. ومن ثم حاولت الحكومة تشجيع المبادرات الفردية، وحفز الفقراء ومعاونتهم على إيجاد سبل لتحسين دخولهم. وكذلك زادت الحكومة النفقات العامة الموجهة لبرامج مكافحة الفقر. في ٢٠١٩ بلغت نفقات الحكومة المركزية أكثر من ١٢٠ مليار يوان (انظر الشكل ٤ ـ ١). تم القضاء على الفقر في ٨٣٢ 'بلدة'. وأعلن قبل نهاية ٢٠٢٠ إزاحة الفقر من آخر تسع وحدات قروية.

الريف كان الأفقر. إذا كانت الصين قد تفردت بين دول الجنوب النامية بالنجاح في مكافحة الفقر فإنها تتشارك معها جميعًا في أن الفقر كان مُرَكَّزًا في الريف أساسًا.

انتشار الفقر ظاهرة ريفية. ينطبق ذلك تمامًا على الصين، بل إن مكمن نجاح التجربة الصينية هو الريف. كان هناك انخفاض شديد في الفقر في الريف خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٥ في أعقاب الإصلاح المبكر في الاقتصاد الريفي. فوفقًا للتقدير الرسمي 'لخط الفقر' كان ٣١٪ من الفلاحين فقراء في ١٩٧٨ وانخفضت النسبة إلى النصف (١٥٪) فقط في ١٩٨٥. ورغم أن البنك الدولي قدر نسبة الفقر في الريف بأعلى من ذلك، يظل إنجاز تقليل الفقر مشهودًا، بل ويفوق الانخفاض المقدر حسب التقدير الرسمي. فحسب دراسة للبنك انخفضت نسبة الفقر في الريف من ٤٨٪ في ١٩٨٢ إلى ٢٣٪ في ١٩٨٥. لكن الدراسات التي تمت عن الفترة اللاحقة لذلك وثقت ارتفاع نسبة الفقر في ١٩٩٣ عن ١٩٨٩، وكان ٢٥٠ مليون شخص ريفي سنويًا تحت خط دولار واحد في اليوم. في التسعينيات، ومع تحسن أساليب بحوث الاستهلاك وإحصاءات الأسرة، تطابقت تقريبًا التقديرات الرسمية لخط الفقر مع البنك الدولي. في ٢٠١٠ انخفض عدد سكان الريف الذين يقعون تحت خط الفقر إلى ٢٧ مليون فرد فقط. يمثل ذلك انخفاضًا للفقر في الريف بنسبة ٩٠٪ خلال ٢٠ سنة، وهو إنجاز لم يشهده أي بلد في عالمنا المعاصر (عثمان، ٢٠٢١).

الشكل ٤ ـ ١: نسبة الفقراء، وحجم الانفاق لمكافحة الفقر

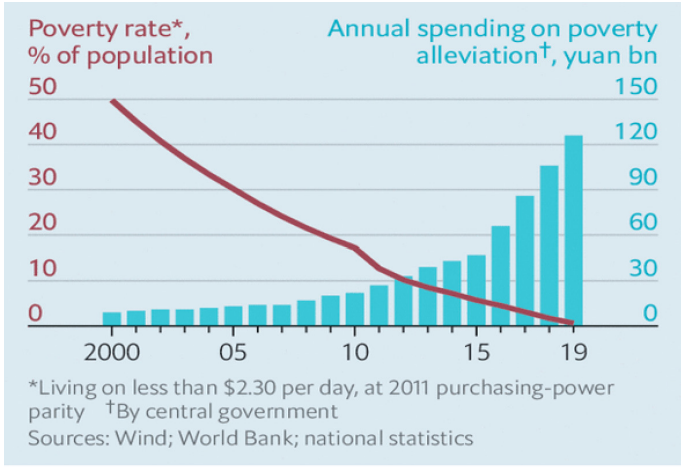

The Economist

المصدر مجلة الإيكونوميست اللندنية

يرى 'نوغتون' أن تحقيق ذلك الإنجاز حفز المسئولين في الصين لاتخاذ خطوتين مهمتين على طريق التخلص من الفقر؛ تبنى قيمة أكبر لخط الفقر بما يعكس ضرورة ارتفاع مستوى المعيشة، والتزام طموح بإنهاء مشكلة الفقر مع نهاية ٢٠٢٠. زيادة خط الفقر انعكس مباشرة في تعديل تقدير عدد الفقراء في ٢٠١٠ ليصبح ١٦٦ مليونًا، وليس ٢٧ مليونًا. (أدت زيادة مقدار خط الفقر إلى الضِّعْف إلى زيادة عدد الفقراء بستة أضعاف. وينطوى ذلك على ظاهرة معروفة تُظْهِرُ أن نسبة غير قليلة من الفقراء يعيشون على إنفاق يقترب من قيمة خط الفقر). إلى جانب ذلك، اتخذ هدف إزالة الفقر شكلًا واضحًا عندما تضمنت الخطة الخمسية الثالثة عشرة هدف تخلص ٥٥ مليون، الذين اعتبروا فقراء في ٢٠١٥، من فقرهم في ٢٠٢٠. قُدِّر في ٢٠١٦ أن هناك ٤٣ مليون ريفى يعيشون تحت خط الفقر. وفقًا للبيانات الرسمية يعنى هذا الرقم أن ٤ , ٤٪ من سكان الريف فقراء.

ما هي الأسباب الاقتصادية وراء الانخفاض الهائل في نسبة الفقر في الريف؟ إنخفض الفقر في الريف بسرعة خلال الثمانينيات بفضل ترابط عدد من التطورات المتزامنة. من ناحية تحسنت كثيرًا معدلات التبادل الزراعية بسبب رفع أسعار سلع التسليم الإجبارى، وتوفير المدخلات الزراعية الحديثة للفلاحين، ومن ناحية أخرى أدى توزيع أراضى التعاونيات/الكوميونات إلى تشجيع المزارعين على ترشيد استخدام المدخلات الزراعية. في مرحلة لاحقة، ومع ضعف نتائج تلك التغيرات تبنت الحكومة سياسات أكثر فاعلية. ففى ١٩٨٦ أنشئ 'مجلس المجموعة القيادية لتقليل الفقر'، الذي بدأ في تنفيذ برنامج الاستهداف الجغرافى لتحديد المناطق الفقيرة. منذ ١٩٩٣ تم تحديد ٥٩٢ (٢٠ ٪) من الوحدات المحلية في الصين كمناطق فقيرة تحتاج لمساعدة خاصة. إستمرت برامج المساعدة لأكثر من ثلاثين عامًا بدأت خلالها الوحدات في الخروج من دائرة الفقر تباعًا. ولعله من المثير للنظر أن برامج الحكومة لمكافحة الفقر كان لها أثر إيجابى، ولكن لا يمكن اعتبارها العنصر الأساسي في الانخفاض الكبير للفقر في الريف. الحقيقة هي أن النمو الاقتصادي عمومًا كان السبب الرئيسى وراء انخفاض نسبة الفقر. كانت هناك ثلاثة عوامل مرتبطة بالسياسات التي حققت الأثر الإيجابى للنمو الاقتصادي وانخفاض

الفقر. من ناحية، ساعدت الزيادة الكبيرة في عدد الوظائف 'خارج المزرعة' وهجرة العمالة الزراعية الأسر الفقيرة. من ناحية أخرى، استفاد الفلاحون الفقراء من التحول في السياسات الزراعية منذ ٢٠٠٣. وثالثًا، وصل الإنفاق الحكومى الاجتماعي إلى الفقراء.

الفقر في الحضر. لفترة طويلة في الماضى عملت السياسات في الصين على عدم زيادة سكان الحضر من خلال تقييد الهجرة الداخلية. وعندما بدأ الانفتاح تحقق معظم النمو الاقتصادي في المدن. ولكن مع ذلك هناك عدد من سكان الحضر كانوا يعيشون على دخل يقل عن قيمة خط الفقر. ورصدت بعض الدراسات أن تكلفة المعيشة في المدينة أعلى في ٢٠٠٢ بنسبة ٤١٪ عن مثيلتها في الريف، ومن ثم استخدمت لتقدير نسبة الفقر قيمة مرتفعة لخط الفقر في الحضر. ومع ذلك قدرت تلك الدراسات أن نسبة الفقر في الحضر لا تزيد على ٥,٠٪ في ٢٠٠١. في دراسة مماثلة استندت إلى قيمة خط الفقر الذي حددها البنك الدولى (١,٢٥$/ يوم) قدرت أن ٤٤,٠٪ من سكان الحضر فقراء في ٢٠٠٧.

لقد لعبت سياسات الإصلاح نفس التأثير على أحوال الناس في الحضر، رغم انخفاض نسبة الفقر كثيرًا عنها في الريف. لعله من المثير للملاحظة أن نسبة الفقراء في وسط المهاجرين إلى المناطق الحضرية تبلغ فقط ١٧,٠٪. لا شك أن ذلك يعود إلى أن دوافع الهجرة هي العمل، وأن غالبيتهم ـ وربما جميعهم ـ في سن العمل، وصحتهم جيدة.

٤ ـ ٢ معضلة استمرار زيادة الفقر في مصر. ثمة جدل متواصل حول تأثير النمو الاقتصادي على الفقر. يرى البعض أن هدف تقليل أو القضاء على الفقر لا يرتبط بالضرورة بزيادة الدخل القومي، ولا أن النمو الاقتصادي يؤدى حتمًا إلى التخلص من مشكلة الفقر. كانت لَدَىَ دائمًا قناعة بأنه من المستحيل تحقيق نجاح يذكر في مكافحة الفقر بغير ارتفاع ملموس في معدل النمو الاقتصادي. زيادة الإنتاج والدخل القومي شرط ضرورى للسير على طريق خروج الكثيرين من براثن الفقر. ما أصبح معروفًا عن التجربة الصينية، كما أشرنا إليها أعلاه، يبرز حقيقة أن النمو يؤدى إلى

تخفيض الفقر، وأن أحد الشواهد البارزة على نجاح الإصلاح الاقتصادي في الصين تعكسه معجزة القضاء على فقر الملايين من الصينيين. وحتى تظهر لنا بوضوح كامل المفارقة بين معجزة الصين ومعضلة مصر في مواجهة مشكلة الفقر يمكن تأمل الشكلين ٤ ـ ٢ و٤ ـ ٣ الذين يلخصان إنجاز الصين على نحو ما أشرنا إليه في القسم السابق، كما يبين عجز مصر عن تقليل تفاقم الفقر عبر الزمن. يهتم القسم الحالى بدراسة هذه المعضلة: حجمها وسماتها وأسبابها وسبل الفكاك من براثنها.

الأولوية لمشكلة الفقر. يكشف تحليل نتائج مسوح الدخل والإنفاق عن أن مشكلة الفقر في مصر ظلت تمثل المشكلة الأصعب والأخطر. في ٢٠٠٥ بلغت نسبة الفقر ١٩,٦٪، بعد أن كانت حوالى ١٦٪ في نهاية القرن الفائت. وارتفعت باستمرار في المسوح اللاحقة. وارتفع عدد «الفقراء» من ١٩,٦ مليون في ٤/ ٢٠٠٥ إلى حوالى ٢٢,٠ مليون في ٨/ ٢٠٠٩. كما يقدر أنه زادت أعداد من يعانون «الفقر المدقع»، أي الذين لم يتمكنوا من الإنفاق على الاحتياجات الأساسية (الطعام/ الغذاء)، إلى أكثر من ٥ مليون مصرى، بعد أن كان عدد هؤلاء في ٤/ ٢٠٠٥ نصف عدد الفقراء المدقعين في ٨/ ٢٠٠٩. وفي الفترة الأخيرة زاد الفقر من ٢٧,٨٪ في ٢٠١٥ إلى ٣٢,٥٪ في ٢٠١٨، أي أن ٣٢ مليون مصري كانوا تحت خط الفقر. وفوق ذلك زاد عدد الفقراء المدقعين إلى ٦,٢٪، أي حوالى ٦ مليون مصري كانوا غير قادرين على الوفاء باحتياجاتهم الأساسية. ويبين الشكل ٤ ـ ٤، والجدول ٤ ـ ١ تغير نسبة الفقر كما قدرتها مسوح الدخل والإنفاق المتتابعة خلال العقدين السابقين.

وكما كان الحال في الصين، ينتشر الفقر في ريف البلاد أكثر من الحضر. واستمرت هذه الظاهرة في كافة الدراسات والمسوح التي جرت لتقدير نسبة الفقر والخصائص السكانية للفقراء. وبينما كان الفقر في الريف يزيد بنسبة ٣٦٪ عنه في الحضر في ٢٠٠٥، أصبحت نسبة الفقراء في ٢٠٢٠ تزيد في الريف بأكثر من ٥٠٪ عنها في الحضر. إن أكثر من ثلثى الفقراء يعيشون في الريف. كما يتركز الفقر في صعيد مصر، وخاصة في ريف الصعيد. وبينما يُقَدَّرُ أن أكثر من ربع سكان ريف الوجه البحرى فقراء، فإن أكثر من نصف سكان ريف الوجه القبلى يكابدون الفقر (Osman & Ellaithy, 2022).

الواقع أن تتبع مقاييس الفقر عبر فترة زمنية طويلة يساعد ليس فقط في فهم أبعاد وخصائص مشكلة الفقر في مصر، ولكن كذلك في الوقوف على العوامل المؤثرة والمُحَدِّدَة لهذه المشكلة. وعلى ضوء الدراسات المتعددة والتقارير المعنية ففي تقديرى أن التعامل مع مشكلة الفقر المقيتة وفك معضلتها المعقدة يشير إلى أربعة محاور أساسية:

- النمو الاقتصادي هو الحل.
- الانضباط المالي ضرورى.
- الدعم النقدي أكفأ.
- الاستهداف الجغرافى أفضل.

النمو الاقتصادي والفقر. فيما يبدو شهد النصف الثانى من التسعينيات انحسارًا نسبيًا للفقر لأول مرة منذ عقد الثمانينيات. وارتبط هذا التراجع ـ في كافة المقاييس المتبعة للفقر ـ بعودة الاقتصاد المصرى في ٩٤/ ١٩٩٥ إلى النمو بمعدلات جيدة، استمرت حتى نهاية سنوات القرن الماضى. ودخل الاقتصاد المصرى في فترة تباطؤ النمو إبتداء من ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، بسبب إنعكاسات العملية الإرهابية في سبتمبر وعدم الإستقرار الذي تبعها في المنطقة ككل. وفي ذات الفترة إصطحب تخفيض قيمة الجنيه عودة معدلات التضخم المحلية إلى الإرتفاع بشدة. وكما تَخْلُصُ دراسة خير الدين والليثى فإن كثيرين ممن تمكنوا من الهروب من مصيدة الفقر في سنوات تسعينيات القرن الفائت قد سقطوا في دائرة الفقر مرة أخرى في منتصف العقد الأول من القرن ٢١.

قد تكون العلاقة الظاهرية بين المتغيرين كافية لتفسير التغيرات في النسبة العامة (أو المقاييس الأخرى) للفقر بين فترة زمنية وأخرى. ولكن يجدر ـ في الحقيقة ـ أن نرصد هذه التغيرات عبر فترات زمنية أقصر (شهر أو ربع سنوية). وبالنسبة ـ كذلك ـ للمناطق الجغرافية أو الفئات الاجتماعية والسكانية.

الشكل ٤ ـ ٢ تطور نسبة الفقراء في الصين ومصر

نسبة الفقر المدقع نسبة السكان تحت خط ٢,٣$ (الأحمر) و٦٥,٣$ (الأخضر)

الشكل ٤ ـ ٣ نسبة الفقراء في مصر والصين (السكان تحت خط الفقر ٢,٣$/ يوم)

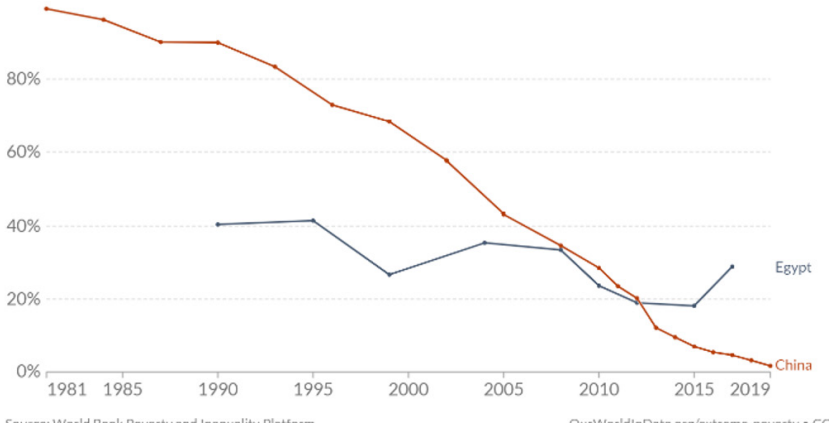

المصدر our world in data

الشكل ٤ ـ ٤ تطور نسبة الفقراء والمدقعين في مصر

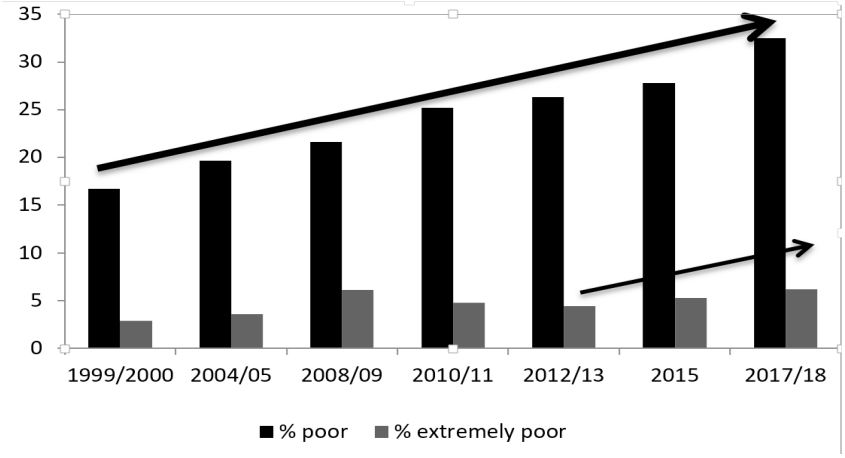

المصدر Osman & Al-Laithy, 2022

الجدول ٤ ـ ١ نسبة الفقراء في الريف والحضر، مصر: ٢٠٠٥-١٩/ ٢٠٢٠

	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٧	١٩/ ٢٠٢٠
الحضر	١٠,١	١١,٠	١٥,٣	١٧,٦	١٦,٧	٢٤,٦	٢٣,٠
الريف	٢٦,٨	٢٨,٩	٣٢,٣	٣٢,٤	٣٦,١	٣٨,٤	٣٤,٨
الجمهورية	١٩,٦	٢١,٦	٢٥,٢	٢٦,٣	٢٧,٨	٣٢,٥	٢٩,٧

المصدر Osman & Al-Laithy, 2022

ويتضح ذلك من إمعان النظر في نتائج البحث التتبعى للمقارنة بين الأحوال في الفترة ٤/ ٢٠٠٥ و ٨/ ٢٠٠٩، بإستخدام مسح شَهْرَىْ فبراير في السنتين أو بإستخدام جملة البيانات من مسوح السنتين ككل (متوسط شهور السنة الإثنى عشرة). سيظهر لنا مباشرة خطأ تعميم الاستنتاجات بالاعتماد على متوسط مؤشرات مقاييس الفقر ـ من دورات المسح الأربعة خلال السنة المالية الواحدة، بينما قد تتباين النتائج حسب بيانات ربع السنوية، التي ربما تعكس بصورة أكثر واقعية التغير في الظروف والسياسات الاقتصادية. إرتفعت نسبة الفقر من ١٩,٦٪ في ٤/ ٢٠٠٥ إلى ٢٢,٠٪ في ٨/ ٢٠٠٩ (كما إرتفعت المقاييس الأخرى مثل مؤشر الفجوة وحِدَّة الفقر).

ولا شك أن إرتفاع نسبة الفقر بهذا الشكل سيثير علامة إستفهام حول تناقض حالة الفقر مع إرتفاع معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ ٤,٦٪ سنويًا في المتوسط خلال نفس الفترة. ولكن ستظهر حقيقة العلاقة الموجبة بين إرتفاع (إنخفاض) نسبة الفقر وانخفاض (إرتفاع) معدل النمو الاقتصادي، حينما نلاحظ أن المؤشرات المستقاة من مسح الربع الأول (إبريل ـ يونيو ٢٠٠٨) تزيد قليلًا عن مثيلتها في المسح التتبعى (فبراير ٢٠٠٨)، ولكن شهد الربع الثانى (يوليو ـ سبتمبر ٢٠٠٨) قفزة واضحة في مؤشرات الفقر ـ وخاصة في الريف. ثم اتجهت نسبة الفقر إلى الانخفاض تدريجيًا مع عودة النمو الاقتصادي إلى التحسن في الفترة التالية مع محاولة إستيعاب صدمة الأزمة العالمية. (غالبًا ستصادفنا نفس الحالة إذا قارنا نتائج نصف العام الثانى ٢٠١٠ مع نظيره في ٢٠٠٩، والنصف الأول من ٢٠١١ مع نظيره في ٢٠١٠ لما شهده عام ٢٠١١ من أحداث جسيمة).

ولعل ما يُبْرِزُ مدى حساسية حالة الفقر وأعداد الفقراء لتغير الأوضاع الاقتصادية هو النظر إلى مؤشرات نسبة الفقر كما تبينها المسوح التتبعية (الشهرية/ الربع سنوية). فوفقًا للمسحين (فبراير ٢٠٠٥ وفبراير ٢٠٠٨) انخفضت نسبة الفقر بحوالى ٢٠٪ خلال هذه الفترة (world bank, 2009)، الجدول ٤ ـ ٢. كان ذلك انعكاسًا واضحًا لارتفاع معدل النمو الاقتصادي، الذي كان قد بلغ أعلى مستوياته خلال السنوات ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨. في المقابل يمكن إرجاع الزيادة في نسبة الفقر المقدرة عن عام ٨/ ٢٠٠٩ ككل إلى ما ترتب على انعكاسات الأزمة المالية العالمية وارتفاع أسعار السلع الغذائية من تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتصاعد معدلات التضخم في مصر. وكما يسجل تقرير البنك الدولى «تعرضت عملية التنمية لضربة قاصمة منذ ٢٠١١. لقد دفع الاقتصاد المصرى ثمنًا باهظًا جراء العنف والإرهاب وعدم الاستقرار السياسى. كان ذلك هو عقد التنمية الضائع. لأول مرة منذ عقود يصبح النمو الاقتصادي سالبًا أو منخفضًا جدًا» (World Bank, 2011). لقد واصلت نسبة الفقر ارتفاعها من ٢,٢٥٪ في ٢٠١١ إلى ٥,٣٢٪ في ٢٠١٨، كما سبقت الإشارة. كانت تلك النتيجة متوقعة بسبب الانخفاض الشديد، بل النسبة السالبة، في معدل الاستهلاك الفردى.

الحقيقة أنه ربما ليس هناك توافق تام على وجود علاقة واضحة بين النمو الاقتصادي السريع وانخفاض نسبة الفقر. وقد أثارت دراسة Osman & El-Laithy المشكلة التي تتضمنها مقارنة إحصاءات الحسابات القومية وبيانات مسوح الدخل والإنفاق. فوفقًا للحسابات القومية ارتفع معدل نمو الناتج الإجمالى الحقيقى بين ٢٠١٥ و ٢٠١٨ بنسبة سنوية بلغت في المتوسط ٦ , ٤٪ كما انخفضت نسبة البطالة من ٨ , ١٢٪ في ٢٠١٥ إلى ٨ , ١١٪ في ٢٠١٧ ثم انخفضت بدرجة أكبر إلى ٥ , ٧٪ في ٢٠١٩. ولكن على الرغم من هذه النتائج الجيدة إنخفض متوسط استهلاك الفرد وزاد الفقر بشدة. وتبين مسوح الأسرة انخفاض متوسط إنفاق الفرد بنسبة ١ , ٥٪ في تلك الفترة. إنظر الشكل ٤ ـ ٥.

مما سبق من استعراض لتطور مقاييس الفقر، ومحاولة ربطها بالتغيرات في مستوى النمو الاقتصادي يمكن أن نسجل ملاحظتين: أن حوالى ثلث المصريين فقراء، إلى جانب أن نسبة غير قليلة من السكان قد تكون معرضة للسقوط في براثن الفقر، عندما يتعرض الاقتصاد لأية «صدمة» داخلية و/ أو خارجية. ومن ناحية ثانية فإن العلاقة الموجبة بين النمو وانخفاض نسبة الفقر قد تشير إلى أن عدم قدرة الإقتصاد المصرى على البقاء على منحنى تصاعد النمو لفترات ممتدة تقف وراء إستمرار إرتفاع نسبة الفقر، رغم بعض التغيرات المحدودة في هذه النسبة.

جدول ٤ ـ ٢ التغير في نسبة الفقر حسب الدورات قصيرة الأمد للمسوح

	فبراير ٢٠٠٥ تتبعى	متوسط ٤/ ٢٠٠٥	فبراير ٢٠٠٨ تتبعى	مســـوح ٢٠٠٨			مسح ٢٠٠٩	متوسط ٨/ ٢٠٠٩
				الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	
الحضر	١٣,٢	١٠,١	٨,٦	٩,٧	١٠,٨	١٠,١	١١,٨	١٠,٥
الريف	٣١,١	٢٦,٨	٢٦,٥	٢٦,٥	٣٤,٠	٣١,٧	٢٦,٩	٢٩,٨
مصر	٢٣,٤	١٩,٦	١٨,٩	١٩,٦	٢٤,٧	٢٣,١	٢٠,٤	٢١,٦

المصدر: world bank, 2009

كغيرى من الباحثين الاقتصادييين المصريين كنت أتابع وأناقش ما يُطْرَحُ من

دراسات وأبحاث حول قضية النمو الاقتصادي وعلاقتها بالتوزيع ومشكلة الفقر. لكن تَوَجَّه اهتمامى المباشر إلى هذه الموضوعات عندما توليت في ١٩٩٣ مسئولية إدارة مشروع التنمية البشرية بمعاونة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى. كان المُنْتَجُ الرئيسى للمشروع هو الإصدار الدورى ل ـ «تقرير التنمية البشرية في مصر». كان تركيز سلسلة التقارير ـ التي استمر إصدارها حتى ٢٠١٠ ـ على مفهوم شامل للتنمية البشرية، التي تعنى توسيع استحقاقات الناس في حياة يعيشونها في صحة وعافية، تعليم ومعارف ذات جودة عالية، ودخل لائق. لقد مَكَّنَنَا العمل في التقرير من قياس مستوى حصول الفئات الاجتماعية المختلفة على هذه الاستحقاقات، دون الاكتفاء بالاعتداد فقط بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. فضلًا عن قياس وتحليل علاقة الارتباط بين هذه المكونات، وخاصة بين زيادة الدخل والفقر والتوزيع. (معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية ـ مصر ١٩٩٦).

الشكل ٤ ـ ٥ متوسط معدلات نمو الناتج الإجمالى وإنفاق الفرد

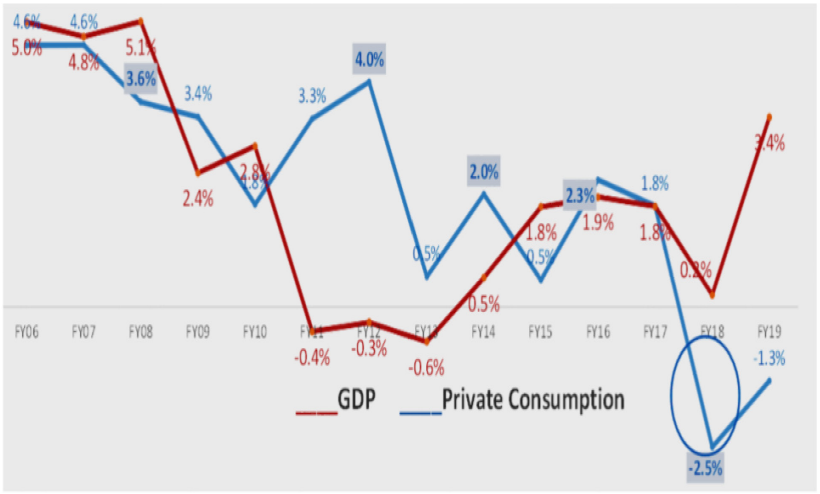

المصدر: **Osman & El-Laithy, 2022**

حَمَلْتُ معى هذه الهموم إلى الوزارة، عندما استلمت حقيبة التخطيط الوزارية، خاصة وأن نسبة الفقراء كانت قد عادت إلى الارتفاع في أول سنوات الألفية، مع

تراجع معدلات النمو الاقتصادي. تقرر الاتفاق مع خبراء الجهاز المركزي للإحصاء على تطوير مسوح الدخل والإنفاق وإجرائها كل سنتين، بدلًا من خمس سنوات. وباستخدام البيانات الكثيفة التي أنتجتها تلك المسوح، تمكن الخبراء المصريون مع نظرائهم في البنك الدولى من إعداد عدة تقارير هامة. يُذْكَرُ من بين إنجازاتها إثنان: فمن ناحية تم اختبار تأثير ارتفاع معدل النمو على نسبة الفقر، وهيكل توزيع الدخل. أثبت التقرير الممتاز الذي أعده البنك الدولى لصالح الوزارة قناعتى الدائمة بأولية الارتفاع بمعلات النمو الاقتصادي. (Ministry of Planning, and World Bank, 2007).

من قراءته لهذا التقرير يرصد (Ikram, 2018) أن النمو الاقتصادي السريع هو الطريق الوحيد المستدام لخروج الناس من (براثن) الفقر. ويبين التقرير أن غالبية الأُسَرْ التي نجحت في التغلب على الفقر خلال الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨ (التي شهدت أعلى معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالى) أصبحت قادرة على تَحَمُّلِ الصدمات والبقاء خارج دائرة الفقر.

الفقر ومستوى المعيشة (الفقر متعدد الأبعاد). لم يعد مستوى الدخل النقدي (الإنفاق الاستهلاكي) للفرد هو المقياس الوحيد لعتبة الفقر (خط الفقر)، ولكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP يضيف إلى هذا المعيار ثلاثة مؤشرات هامة في قياس ما يطلق عليه الفقر متعدد الأبعاد Multi-dimensional poverty index (MDPI) وهي الصحة والتعليم ومستوى المعيشة (living standard). ويبين الجدول ٤ ـ ٣ أن دليل الفقر متعدد الأبعاد أعلى في مصر منه في الصين (أي أن مستوى الفقر متعدد الأبعاد أفضل نسبيًا في الصين)، كما أن نسبة السكان الذين يعانون الفقر وفقًا لهذا المقياس أكبر في مصر (٢ , ٥٪) عن الصين (٩ , ٣٪). ولعله ـ مما يسترعى النظر أن الحرمان من التعليم و/ أو عدم جودته هو أهم عوامل وأسباب الفقر في مصر، تأتى الصحة في المرتبة الثانية، بينما لا يفسر انخفاض مستوى المعيشة إلا نسبة ضئيلة في المسئولية عن الفقر. ويختلف الأمر في الصين، حيث يعتبر البعد الاقتصادي أكبر تأثيرًا في الفقر في الصين. إن انخفاض مستوى المعيشة مسئول بنسبة ٦ , ٢٥٪ عن الفقر في الصين، بالمقارنة بنسبة تقل عن ٧٪ في مصر. ولعل هذا يتفق

مع ما أشرنا إليه من قبل حول أفضلية نظم الخدمات الصحية وجودة التعليم في الصين مقارنة مع مثيلتها في مصر. ولعل ازدواجية نظم توفير هذه الخدمات واضطرار الأسر إلى تحمل جانبًا من تكلفتها يؤدى إلى عدم استفادة بعض العائلات من الخدمات الصحية والتعليمية.

٤ـ٣ ثلاثية النمو، الفقر، وتوزيع الدخل (اللامساواة)

لعله من نافلة القول أن الهدف الأساسي للنمو الاقتصادي هو تحسين نوعية حياة الناس وارتفاع مستوى معيشتهم. زيادة الدخل توفر للمجتمع الفرصة لتقليل الفقر والعوز وزيادة الاستهلاك والرفاه. لكن النمو الاقتصادي لا ينشر ويوزع فوائده تلقائيًا على جميع الناس (المواطنين). ودائمًا كانت العلاقة بين الدخل واللامساواة والفقر ملتبسة ومعقدة سواء على مستوى النظرية أو في الواقع. كما أنه من الصعب تعريف وتحديد المقصود بنوعية الحياة أبعد من مجرد مستوى الدخل. ربما تكون الصين أبرز الأمثلة على تعَقُّدِ هذه العلاقة. كما أن نمط توزيع الدخل في مصر ربما لا يمثل العائق لا لحفز النمو ولا مكافحة الفقر.

٤ ـ ٣ ـ ١ تحدى تحسين توزيع الدخل في الصين. في سبتمبر ٢٠٢٠ قال الرئيس 'شى' خلال إحدى زيارته لإحدى المحافظات إن انتهاء الفقر المطلق هو مجرد بداية لمعركة جديدة لتحسين حياة الناس. أصبح الإدراك واضحًا أنه لحفز النمو الاقتصادي على المدى البعيد تحتاج الحكومة بناء طبقة متوسطة كبيرة ومستقرة وتزيد الطلب الاستهلاكي. الواقع أنه طالما تم التغلب على مشكلة وسوأة الفاقة على مستوى الدولة ينبغى التعامل مع المشكلة الأعم للطبقة منخفضة الدخل في اقتصاد يتوسع باضطراد. يتطلب ذلك استخدام مفهوم ديناميكى للفقر النسبي.

لا تخلو الدراسات التي تتناول شئون الاقتصاد والاجتماع والسياسة والسكان (الديموغرافيا) في الصين من الإشارة إلى إنجازها الإعجازى في مكافحة الفقر. غير أن الأمر الأكثر تعقيدًا يتصل بما تشهده الصين من زيادة التفاوتات في الدخل ـ رغم معجزة النمو ـ بين فئات المجتمع وبين مناطق (أقاليم) الصين. في ظل الاقتصاد

الاشتراكى اتسم المجتمع الصينى بصفتين: الازدواجية (ثنائية) الريف والحضر، والمساواة (في انخفاض الدخل). فرغم اتساع الفجوة بين سكان الريف وأهل الحضر (الازدواجية) كان توزيع الدخل يتسم بالمساواة بين سكان كل من القطاعين (عدالة توزيع الفقر) على حدة. في البداية، أدت الإصلاحات في الريف خلال أواخر السبعينيات وأول الثمانينيات إلى تضييق الفجوة بين الريف والحضر (الشكل ٤ ـ ٦). وأصبحت الصين ـ بفضل ذلك ـ أقل ازدواجية، في الوقت الذي استمرت فيه عدالة توزيع الفقر في كل من القطاعين.

الجدول ٤ ـ ٣ مؤشرات دليل الفقر متعدد الأبعاد

	قيمة الدليل	نسبة الفقراء ٪	شدة الحرمان	نسبة	مساهمة أبعاد الفقر	
				الصحة	التعليم	مستوى المعيشة
مصر	٠,٠٢٠	٥,٢	٣٧,٦	٤٠,٠	٥٣,١	٦,٩
الصين	٠,٠١٦	٣,٩	٤١,٤	٣٥,٢	٣٩,٢	٢٥,٦

المصدر UNDP, Multi-dimensional poverty, 2021

في ٨٣-١٩٨٤ ربما كانت الصين الأكثر مساواة في توزيع الدخل، مما كانت عليه حتى في ظل الاشتراكية. لعل أحد مقاييس درجة اللامساواة في توزيع الدخل هو ما يعرف بمؤشر أو 'معامل جيني' .Gini إن مؤشر 'جيني'[1] للامساواة في ١٩٨٣ كان ٢٨ , ٠ مما جعل الصين واحدة من بين أكثر الدول في العالم مساواة في توزيع الدخل. على الرغم من ذلك، بدأت اللامساواة في التزايد باضطراد منذ الثمانينيات

(١) طور هذا المؤشر في ١٩١٢ الاقتصادي الإيطالي.Corrado Gini وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، حيث يؤشر الصفر إلى المساواة الكاملة بينما يشير الواحد إلى الحالة التي يحوذ فيها شخص واحد كل الدخل. في الواقع العملي، تتراوح قيمة معامل جيني لغالبية الدول بين ٢ , ٠ و ٦ , ٠. فالدول الغنية التي تملك نظم رعاية اجتماعية متطورة (الدول الاسكندينافية) تقع عند أدني درجات اللامساواة، بينما تتسم بأعلى نسب سوء توزيع الدخل الدول في إفريقيا وأمريكا اللاتينية. أما متوسط قيمة المعامل لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (متوسطة الدخل والغنية) فتبلغ ٣١ , ٠.

سواء في الريف أو الحضر. ويظهر ذلك بوضوح في الشكل المشار إليه، حيث ارتفع مؤشر 'جيني' سنة بعد أخرى كما نلاحظ أن المؤشر العام للصين أعلى منه للريف والحضر وذلك بسبب اتساع الفجوة بينهما التي أخذت في الزيادة حتى ٠٨-٢٠٠٩. بلغ مؤشر جينى ٤٩ ,٠ في ٢٠٠٩، قبل أن يبدأ في الانخفاض.

كانت سرعة ومقدار الارتفاع في مستوى اللامساواة في الصين غير مسبوقة. وأصبح توزيع الدخل في الصين أكثر سوءًا من الدول متوسطة الدخل. صحيح أنها لم تصل إلى مستوى اللامساواة التي تتسم بها دولة مثل البرازيل (٥٥ ,٠)، ولكنه أكبر من عدد من الدول الآسيوية المهمة مثل الهند (٣٤ ,٠) أو إندونيسيا (٣٨ ,٠) أو حتى البلاد المشهورة بشدة اختلال توزيع الدخل مثل تايلاند (٤٣ ,٠). وربما لا توجد حالة مماثلة لتدهور توزيع الدخل كما حدث في الصين. وهكذا، فخلال عقدين انتقلت الصين من وضع كانت فيه واحدة من أكثر المجتمعات مساواة في توزيع الدخل، لتصبح أكثر سوءًا من الولايات المتحدة (٤١ ,٠ في ٢٠١٠). تغير ذلك الوضع تمامًا منذ ٠٨ ـ ٢٠٠٩، حيث أخذ مؤشر 'جينى' في الانخفاض. وعلى الرغم من أن التحسن في توزيع الدخل لم يكن ملموسًا، لكن أمكن استمراره لعدة سنوات متواصلة (انظر الشكل ٤ ـ ٦).

لاشك أن مسألة نمط توزيع الدخل تحتل مكانًا محوريًا في الجدل حول النموذج الصينى في التنمية بما قد يكون على حساب الإنجاز الضخم الذي حققته الصين على طريق القضاء على الفقر. في أدبيات التنمية تبرز العلاقة الشائكة بين النمو وتوزيع الدخل والفقر. وبينما قد يتوافق كثير من الباحثين حول التأثير الإيجابى للمساواة على النمو الاقتصادي، فإن أثر النمو على تقليل الفقر غير مضمون. ويثار أحيانًا أن عملية التنمية الاقتصادية تؤدى حتمًا إلى زيادة اللامساواة ـ سوء توزيع الدخل ـ في المدى القصير على الأقل.

الشكل ٤ ـ ٦ الدخل الفردى في الريف والحضر في الصين

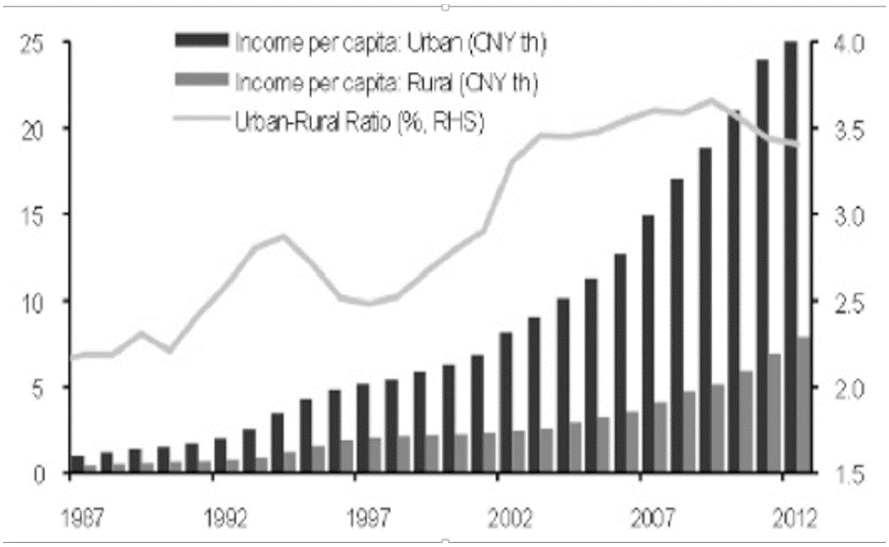

المصدر Naughton, The Chinese Economy, MIT, 2018

كان 'سيمون كوزنتس' Simon Kuznets رائدًا في صياغة تطور العلاقة بين النمو والتوزيع خلال عملية التنمية. لقد رأى أن اللامساواة تزيد في المراحل الأولى من التنمية ثم يتحسن توزيع الدخل في المراحل اللاحقة. كان منطق كوزنتس يستند إلى أن بؤر النمو الاقتصادي الحديثة المتطورة ستولد في البداية دخولًا مرتفعة في مناطق محدودة، بينما يبقى الاقتصاد التقليدى منخفض الدخل. ولكن في مراحل تالية ينتشر النمو في غالبية أرجاء الاقتصاد. يبدو أن المرحلة الأولى من هذه النظرية تَصْدُقُ في حالة الصين، لعوامل ثلاثة: الحجم الضخم للصين وتنوعها الجغرافى مما لم يُمَكِّنْ من سهولة انتشار تأثير النمو؛ الدور الاستقطابى للتجارة الخارجية والاستثمار الذي تركز منطقيًا في المدن الساحلية؛ واستمرار شرعية المؤسسات الاشتراكية. كانت النتيجة هي زيادة التفاوتات واللامساواة لأن الدخول المرتفعة تركزت في المناطق الساحلية سريعة النمو.

هل يتغير اتجاه مسار نمط توزيع الدخل في الصين ويبدأ في التحسن وتقل حدة اللامساواة؟ من منظور التغير الهيكلى الواسع يبدو مؤكدًا أن الصين بلغت المرحلة

التي سوف تشهد التحسن في توزيع الدخل. وفقًا لنموذج 'لويس' Lewis لا تتحسن كثيرًا أجور العمالة غير الماهرة في المرحلة الأولى للتنمية، ليس قبل أن يتم استيعاب فائض العمالة. بعد ذلك، تتحقق نقطة التحول مع توسع القطاعات الصناعية والحضرية، وترتفع بشدة أجور العمالة غير الماهرة. وفي الصين أدى النمو الكبير في أجور المهاجرين خلال الفترة ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٤ إلى استواء معامل 'جيني'. إذا كان نموذج لويس صحيحًا فإن اتجاه تحسن توزيع الدخل سوف يستمر في المستقبل. ولكن من ناحية أخرى، يثور التساؤل حول واقعية تنبؤ كوزنتس بانخفاض اللامساواة مع تقدم مراحل التنمية. صحيح أن معجزة النمو قد أثمرت تحسنًا في توزيع الدخل، بعد تدهوره في البداية، ولكن التحدي يكمن في استدامته لأن المؤشرات في الدول المتقدمة ـ أوروبا والولايات المتحدة ـ تبين عودة زيادة التفاوت واللامساواة في توزيع الدخل.

يشير كل من المسئولين الصينيين والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولى إلى أن النمو الاقتصادي منذ الثمانينيات في الصين انعكس فعليًا في خروج مئات الملايين من دائرة الفقر. كان ذلك إنجازًا مشهودًا. ولكن البعض يرى أن عائد هذا النمو لم يستفد منه الجميع بالتساوى. يشهد على ذلك أن الصين تُعَدّ ـ بأي مقياس ـ واحدة من أكثر المجتمعات سوءًا في توزيع الدخل والثروة. وربما الأكثر أهمية أنه البلد الذي شهد نمو اللامساواة بسرعة شديدة على امتداد عدة عقود. وتبين تقديرات قيمة المؤشر في الصين ـ على اختلافها ـ حقيقتين؛ ارتفاع درجة اللامساواة في توزيع الدخل، وأنها أخذت في الزيادة السريعة حتى ٢٠٠٨ على الأقل. اللامساواة في الصين أكبر منها في كل الدول المتقدمة، وخاصة بلدان آسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية. من ناحية أخرى، بدأ عدم المساواة من مستوى منخفض في الثمانينيات ثم أخذ في الارتفاع بشدة من ١٩٩٠ حتى ٢٠١٠. ثمة ملاحظتان تشير إليهما تقديرات معامل جينى في الصين ومقارنتها مع غيرها من الدول. الأولى تتمثل في اتجاه توزيع الدخل إلى التحسن وانخفاض قيمة مؤشر اللامساواة في السنوات الأخيرة (انظر الشكل ٤ ـ ٧). الثانية هي أن زيادة عدم المساواة خلال العقود الأخيرة ظاهرة عالمية، شملت الكثير من الدول (باستثناء البرازيل تحت قيادة الرئيس لولا دا سيلفا). من

وجهة نظر البعض، تعتبر زيادة عدم المساواة في مراحل النمو المرتفع (مع الانتقال من الزراعة إلى الصناعة) ثم الاتجاه نحو تراجعها (مع التوسع الحضرى وارتفاع مستوى الدخل) ظاهرة طبيعية (عادية) في غالب الدول وليست قاصرة على الصين. مرجعية هؤلاء تستند إلى فكر 'كوزنتس' ومن لحق به من اقتصاديين، الذي رأى أنه في المراحل المبكرة للتنمية يتمكن قليلون من الانخراط في النشاط الاقتصادي المتطور الحديث وتَمَلُّكِ رأس المال أو امتلاك المهارات التي تحقق لهم الارتفاع السريع في مستويات الدخل بينما تبقى غالبية السكان في قطاع الزراعة التقليدية حيث ركود الدخل المنخفض أصلًا. مع اضطراد وتيرة النمو الاقتصادي تزيد أعداد من ينضمون إلى قطاعات الاقتصاد الحديث، وتضيق فجوة الدخل تبعًا لذلك. لا شك أن ما حدث في الصين يمكن تفسيره جزئيًا اعتمادًا على تلك النظرية.

الشكل ٤ ـ ٧ مؤشر معامل جينى في الصين

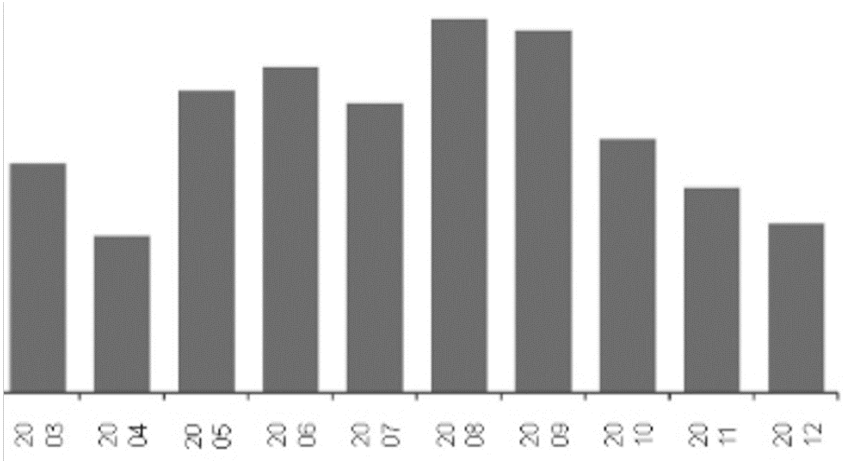

المصدر Naughton, The Chinese Economy, MIT, 2018

لقد أشارت أرقام معامل جينى فيما سبق إلى بلوغه الذروة في ٢٠٠٨ واتجاهه إلى الانخفاض منذ ذلك الوقت. يصدق ذلك أيضًا على شرائح الدخل المختلفة. ففى بداية الألفية ارتفع دخل شريحة الـ٤٠٪ الدنيا من السكان بمعدل أقل من مثيله لشريحة الـ٤٠٪ الأعلى. ولكن منذ ٢٠١٠ بدأ دخل الشرائح الأدنى في الارتفاع

بمعدلات أسرع من مثيله للفئات صاحبة الدخل الأعلى. يرجع ذلك ليس إلى التغيرات الديموجرافية فقط[١]، وإنما للسياسات الحكومية كذلك. كان دور الحكومة واضحًا عندما تضمنت الخطة الخمسية الثانية عشرة (٢٠١١ ـ ٢٠١٥) التأكيد لأول مرة على ضرورة تقليص فجوة توزيع الدخل، من خلال عدد من الإجراءات التي تعمل على تقليل الحوافز للاستثمارات كثيفة رأس المال وتشجيع نمو قطاعات الخدمات كثيفة العمالة. لا شك أن مثل تلك السياسات قد تؤدى إلى تخفيض نمو الدخل من رأس المال وتسريع زيادة الأجور لعموم الصينيين. ومع ذلك يلاحظ Kroeber أن انخفاض معامل جينى منذ ٢٠١٠ لا يعود إلى التحسن في التوزيع الأولى للدخل (بين عوامل الإنتاج) وإنما بسبب الزيادة في الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية.

لا شك أن دخل العائلات زاد بسرعة فائقة منذ ١٩٧٨، وأن الفرد الصينى يتمتع بِحَالٍ أفضل كثيرًا مما كان عليه من أربعين سنة مضت. والأهم أن عدد الفقراء انخفض بشدة. ولكن ـ في نفس الوقت ـ زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل. أصبح المجتمع الصينى يعيش في مستوى أحسن ولديه فقراء أقل، ولكن فجوة اللامساواة اتسعت. إن زيادة التفاوت في الدخل تعنى أن مستوى معيشة الملايين من الأُسَرِ منخفضة الدخل تحسن بدرجة أقل مما كان سيتحقق لو توزع النمو بتكافؤ (Naughton, 2018).

منذ ٢٠٠٩ بدأت اللامساواة في الثبات ثم مالت نحو الانحسار. ويعود هذا الانخفاض إلى التغير الهيكلى الذي شهده الاقتصاد الصينى، الأمر الذي قد يُعَدُّ مثالًا على 'نقطة التحول' التي أشار إليها 'آرثر لويس'. لقد ارتبطت التغيرات الهيكلية بالتحول إلى دعم الأسعار الزراعية والدخل في الريف عامة، فضلًا عن زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية مما انعكس في تحسن مستوى معيشة الفئات الأقل دخلًا. في غمار عملية 'النمو المعجزة' زاد بشدة دخل الأُسَر في الريف والحضر.

(١) تراجع العرض من العمالة الشابة المهاجرة ومن ثم ارتفاع أجورها. وكذلك تزايد المعروض من الباحثين عن وظائف ذات أجور عالية في مجالات الإدارة والمال والتكنولوجيا نتيجة ارتفاع أعداد خريجى الكليات من مليون سنويًا في ٢٠٠٠ إلى أكثر من سبعة ملايين في السنوات الأخيرة. أدى ذلك إلى ارتفاع الأجور في قطاعات الياقات الزرقاء (التشييد والبناء، الصناعة، تجارة التجزئة والزراعة) بمعدلات أسرع منها في قطاعات الياقات البيضاء.

ففى ٢٠١٥ كان متوسط دخل الأسرة ـ الريفية والحضرية ـ عشرة أضعاف ما كان عليه في ١٩٧٨.

● ارتبطت مضاعفة دخل الأُسَر بالسياسات المعنية بالتنمية والتغير الهيكلى. ففى فترة بداية الإصلاح ١٩٧٨ ـ ١٩٨٥، زادت الدخول في الريف بنسبة مرتفعة (حوالى ١٥٪ سنويًا)، وكان ذلك نتيجة السياسات المبكرة للإصلاح الزراعى التي أدت إلى زيادة الدخل من الزراعة فضلًا عن تمكين الريفيين من العمل في أنشطة غير زراعية. في نفس الوقت زاد دخل الأسرة الحضرية بنسبة ٧٪ سنويًا، مما انطوى على تقلص نسبى في فجوة الدخل بين الريف والحضر.

● شهدت الفترة اللاحقة الأطول (١٩٨٥ ـ ٢٠٠٩) نموًا أقل نسبيًا في دخل الريف بلغ حوالى ٥٪ سنويًا، بينما ارتفع الدخل في الحضر بنسبة أعلى بلغت ما يفوق٧٪. وكانت نسبة الزيادة أقل من ذلك في بعض سنوات منتصف تلك الفترة، بسبب ارتفاع وتيرة الخصخصة وتحرير الشركات العامة (آخر التسعينيات).

● منذ ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٥ ارتفع معدل نمو دخل الأسرة الريفية بسرعة ملحوظة (١٠٪ تقريبًا)، وفاق نسبة زيادة دخل الأسرة في الحضر (أقل من ٨٪). هكذا، بعد أن ضاقت فجوة الدخل بين الريف والحضر إلى أدنى مستوياتها عند منتصف الثمانينيات عادت إلى الزيادة خلال العشرين سنة التالية. فقط خلال العقد الأخير استقرت الفجوة ثم بدأت في الانكماش.

٤ ـ ٣ ـ ٢ العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر في مصر. لقد ظلت ثلاثية النمو ـ توزيع الدخل ـ الفقر غامضة وليست محل اتفاق، سواء على مستوى النظرية أو السياسات. ورغم محاولتى فك لغز العلاقة الملتبسة بين أركان هذا المثلث في كتابى « التنمية العادلة: النمو، توزيع الدخل، ومشكلة الفقر»، فلم أتوصل إلى يقين بِأَيِّهَا متغير مستقل (متبوع) وأي منها متغير تابع. ولكن يكفى في سياق المناقشة الحالية، المعنية بتقدير حجم الاقتصاد والتعبير عنه بدلالة الناتج المحلي الإجمالى (ن.م.إ)، أن نعيد التأكيد على أهمية انطلاق النمو الاقتصادي ـ زيادة ن.م.إ. بنسب مرتفعة ـ خاصة في الدول النامية، سواء أمكن تعديل مكوناته أم لا.

ليس هذا لمجرد الخروج من نفق الحيرة. فثمة رأى له وجاهته، يتعلق بمسببات الفقر. إن افتقاد النمو الاحتوائى والعمالة الكافية والأجور المنخفضة ومحدودية الفرص تؤدى إلى الفقر وعدم القدرة على الفكاك منه. كما أن ارتفاع مستوى سوء التوزيع (اللامساواة) يحول دون إمكانية تقليل الفقر لأنه يُعَوِّقُ اضطراد النمو، ولما له من تأثير سلبى على رأس المال البشرى واستغلال المهارات والشرعية المؤسسية والتماسك الاجتماعي. الأكثر من هذا هو أن ضعف الحوكمة لا يؤدى فحسب إلى استمرار الفقر بل ويجعل من الصعب أيضًا تحقيق النمو المواتى للفقراء.

هناك مؤشرات كثيرة على وجود علاقة ارتباط قوية بين النمو الاقتصادي وتخفيض الفقر، وأن ارتفاع متوسط دخل الفرد بنسبة واحد في المائة (١٪) تؤدى إلى زيادة دخل الفقير أيضا بنفس النسبة، وإن كان هذا التصور محلًا للاختلاف لأنه يفترض حُسْنَ توزيع الدخل. على أية حال فإن النمو وحده لا يكفى، وربما لا يستفيد منه الكل بالتساوى. ولكن لا شك أن العوامل العامة لتقليل اللامساواة ترتبط كذلك بالنمو الاحتوائى والاستثمار في البشر، إلى جانب سياسة مالية لإعادة التوزيع، وضمان الحصول على الخدمات الأساسية. لقد اقترح البنك الدولى سياسة «اقتسام الرفاهية»، من خلال ضمان أن يرتفع متوسط دخل الفرد في الفئات الدنيا (أفقر ٤٠٪ من السكان) بنسبة أعلى من نسبة الزيادة في المتوسط القومي لدخل الفرد. كما أن دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى تبين أنه ليس من المُحَتَّم زيادة اللامساواة، فهناك عدة دول اتبعت سياسات تمكنت بفضلها من تقليل اللامساوة مع النمو الاقتصادي القوى، من خلال العمل على استفادة الجميع من عائد النمو، وخاصة الفقراء المدقعين والمهمشين. وإذ تتشابك عناصر الثلاثية، يرى البنك الدولى أنه عندما تصبح الدولة أقل فقرًا كلما أصبحت سياسات تقليل اللامساواة أكثر فاعلية.

كان هناك دائمًا الجدل حول قضية التنمية، وما إذا كانت الاستراتيجية ينبغى أن تركز على النمو أو الفقر أو عدالة التوزيع. وكما أشرنا من قبل فإن تباين وجهات النظر حول التركيز على أي منها يعكس معضلة فكرية وتطبيقية في آن معًا، ذلك لما بين الثلاثة من ارتباط وعلاقة تداخل. ويرى Bourguignon (2004b) أولًا: أن القضاء السريع على الفقر بكل أشكاله يمثل هدفًا ساميًا للتنمية. ثانيًا: يتطلب تخفيض الفقر

المطلق بسرعة المزج بين سياسات تحفيز النمو والتوزيع. ولا شك في أن تناسق سياسات النمو والتوزيع يلعب دورًا هامًا في تقليل الفقر. ولمزيد من الإيضاح يرى (Ravallion, 2014) أن الاهتمام بمسألة اللامساواة وعدالة التوزيع ضرورى لثلاثة أسباب: فمن ناحية، يحدد تقليل اللامساواة أثناء النمو مستوى النمو المطلوب لانخفاض الفقر. من ناحية أخرى، سيترتب على عدم التوزيع العادل لعائد النمو الاقتصادي حصول الفقراء على نصيب ضئيل منه ومن ثم يعوق خروجهم من دائرة الفقر. أما السبب الثالث فيكمن في أن زيادة حدة اللامساواة في غمار عملية النمو تعرقل زخم النمو نفسه مما يحد من سرعة وحجم الانخفاض المأمول في الفقر. ولكن على النقيض من ذلك يعتقد أنصار نظرية «تساقط عوائد النمو» أن ارتفاع دخل الشرائح العليا ـ أصحاب الأعمال، وكبار المستثمرين والمدراء التنفيذيين ـ سَيُزِيدُ من فرص العمل وتحسن الأجور مما سينعكس في انخفاض نسبة الفقراء. ليس هناك ما يؤيد سلامة هذه النظرية. بل إن بعض الدراسات بينت أن الأثر السالب للامساواة على النمو لا يقع إلاّ في الاقتصاد الذي تكون فيه نسبة الفقر مرتفعة. ومن ثم، فإن التركيز على تقليل الفقر أكثر تأثيرًا من الاهتمام بمسألة التوزيع. لقد كنت على الدوام من أنصار الرأي الذي يعتبر أن سوء التوزيع قد لا يمثل مشكلة في حد ذاته، بينما يُعَدُّ الفقر مشكلة المشاكل. ولا يقلل ذلك ـ على أية حال ـ من أن معالجة اللامساواة مهمة لتقليل الفقر.

خلاصة الأمر أنه لفترة طويلة لم يشغل الفقر بال الاقتصاديين، وذلك لسبب بسيط يتمثل في تصورهم الافتراضى بأن انخفاض الفقر سيتحقق تلقائيًا كنتيجة مصاحبة للنمو الاقتصادي. إن النمو الاقتصادي سيؤدي إلى تقليل الفقر عندما يبقى نمط توزيع الدخل على حاله. ولكن إذا ساء توزيع الدخل بشدة أثناء فترة النمو فقد لا ينخفض الفقر وربما يزيد. وفوق ذلك فإنه عند مستوى متواضع للتنمية يُتَوَقَّعُ أن يفوق أثر النمو على تقليل الفقر أثر زيادة نسبة الفقر التي يسببها سوء توزيع الدخل. ومن ثم سيكون من الضرورى في هذه الحالة اتخاذ سياسات لإعادة التوزيع. وكذلك فإنه عندما يتعارض سوء التوزيع مع تقليل الفقر يكون من الأوفق أن تستهدف سياسة مكافحة الفقر تقليل اللامساواة إلى أدنى حد ممكن سياسيًا واجتماعيًا. في هذه الحالة

يجب على الحكومة أن تعمل على زيادة نسبة النمو في دخل الفقراء عن مثيلتها لغير الفقراء. وفي هذا الصدد تلعب سياسة توفير الخدمات العامة دورًا هامًا في انخفاض الفقر. ورغم أن الاستثمار في البنية الأساسية يؤثر بصفة عامة في نسب الفقر، فلا شك أن الاستثمار في التنمية البشرية له أثر في تقليل الفقر يفوق أثر الإنفاق على المرافق والخدمات العامة.

في مصر ضعف النمو الاقتصادي هو المعضلة وليس سوء توزيع الدخل. نتذكر أن أهم ملامح وخصائص عملية النمو الاقتصادي في مصر تمثلت في ظاهرتين. الأولى: أن الاقتصاد المصرى لم يتمكن من المحافظة على تحقيق معدل نمو جيد (مرتفع) لفترة طويلة ممتدة. لم تدُم أي فترة نمو جيد أكثر من ٣–٥ سنوات، يتجه بعدها منحنى النمو إلى الهبوط. وباعتبار أن توزيع الدخل ـ بصفة عامة ـ يتسم بالاستقرار النسبي خلال المدى المتوسط ـ كما سنبين لاحقًا ـ فربما يكون من الصعب اقتران التغير في درجة اللامساواة، أو التباين في توزيع الدخل، بالنمو الاقتصادي وحده، أو اعتباره نتيجة لهذا النمو (أو غيابه). الثانية: أن النمو الاقتصادي ـ وتوزيع الدخل ـ لم يكن مرهونًا بما اقتضته أسس علم الاقتصاد واقتصاديات التنمية، أو بما تبنته شعارات النظم الاقتصادية من أهداف تتعلق «بالنمو مع العدالة». لقد ناقشنا الافتراض بأن الاقتصاد المصرى كان يمكن أن ينطلق إلى طريق التصنيع والنمو السريع، من خلال استغلال «فائض العمالة» (أي عرض العمل غير المحدود)، وانتقال السكان من الريف إلى الحضر (زيادة نسبة التحضر)، مع ماقد ينطوى عليه ذلك من اتجاه توزيع الدخل إلى درجة أكبر من اللامساواة، على نحو ما حدث في الصين. لم يتأكد لنا انطباق شروط نموذج آرثر لويس على الحالة المصرية. ولم تكن تجربة النمو الاقتصادي (الجيد) التي بدأت أواخر الخمسينات محققة لثورة صناعية عميقة ولا مستدامة. وبالمثل عندما رُفِعَت شعارات اشتراكية خلال الستينيات، ارتفعت معدلات النمو نسبيًا، ولم يتغير مع ذلك هيكل توزيع الدخل ـ خاصة في الحضر ـ على عكس ماحدث منذ منتصف السبعينيات، بعد تبنى التحرير الاقتصادي (الانفتاح)، حينما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي وتحسن توزيع الدخل. ولعله قد لاحظنا أن المرحلتين قد شهدتا محافظة «الطبقة المتوسطة» بشقيها الريفى والحضرى ـ على مكاسبها. وكان ذلك ـ بصفة أساسية ـ على حساب «الأغنياء». هل استمر توزيع الدخل على نفس منواله خلال العقود التي تواصل فيها تطبيق برامج «الاصلاح الاقتصادي» منذ

أوائل التسعينيات، وما تأثير السياسات الحكومية على الأداء الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل، والعلاقة بين المتغيرين؟ لقد أشرنا صراحة في عنوان القسم الحالي إلى أن مصر لا تعانى درجة عالية من سوء توزيع الدخل. وربما تكون الظاهرة الوحيدة التي تتميز بها مصر عن الصين هي التحسن النسبي في اللامساواة. ويظهر ذلك جليًا عندما نستخدم مؤشر جينى الذي سبقت الإشارة إليه، كما في الأشكال الواردة أدناه. فبينما كان مؤشر جينى يرتفع باستمرار منذ بداية الإصلاح في الصين ولم يبدأ في التراجع قليلًا سوى في العقد الثانى من الألفية فإن مؤشر جينى في مصر ليس فقط أدنى منه في الصين بل ويكاد يكون مستقرًا.

أشرنا ـ في حينه ـ إلى معامل جينى للتفاوت، عن الفترات التي شهدت تحولات جوهرية في الأداء الاقتصادي وانعكاساته، مثل التغير في توزيع الأصول (الأراضى) في الخمسينيات والستينيات، محاولة التصنيع وزيادة الملكية العامة ودور الحكومة حتى منتصف السبعينيات. وقد اتضح لنا ـ من الدراسات الموثقة (Verme,2014) أن توزيع الدخل قد تحسن (مُعَبرًا عنه بانخفاض متواصل في قيمة معامل جينى من ٠,٤٢ إلى ٠,٣٨) في الفترة من ٥٨/ ١٩٥٩ حتى ٧٤/ ١٩٧٥، ثم شهد تقلبات محدودة في الفترة التالية. وتَغِيب تقديرات معامل جينى للتفاوت على المستوى القومي عن عقد الثمانينات. على ضوء الاهتمام المتزايد بمشكلة الفقر ومسألة توزيع الدخل خلال العقدين الأخيرين تم تطوير مسوح الدخل والانفاق التي يجريها دوريًا الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ومنهجية تبويب وقياس المؤشرات التي اعتمد عليها نخبة الباحثين والمختصين في إجراء دراساتهم المعنية بهذه القضايا. ونستخلص من التقارير التي أعدها فريق عمل من وزارة التخطيط، والجهاز المركزي للإحصاء، والبنك الدولى، وخبراء من الجامعات المصرية أن عقد التسعينيات ربما يكون قد شهد تحسنًا ظاهرًا في توزيع الدخل، خلال نصفه الأول: ثم تراجعًا ملحوظًا في النصف الثانى منه (انخفض معامل جينى وفقًا لدراسة Khair-ELdin and Ellaithy من ٠,٤٥ إلى ٠,٣٥ فيما بين ٩٠/ ١٩٩١ و٩٥/ ١٩٩٦ ثم عاد إلى الارتفاع في ٩٩/ ٢٠٠٠ إلى ٠,٣٦). وبينما تشير تقديرات الليثى إلى نفس الاتجاه العام، تظهر قيم المعامل أقل منها في الدراسة المشتركة مع خير الدين (انخفض المعامل من ٠,٣٧ إلى ٠,٣٢ ثم ارتفع إلى ٠,٣٤ في السنوات المشار إليها على التوالى). كان

العقد الأول من الألفية الجديدة مختلفًا. وقد اتفقت الدراسات، وفقًا لتماثل قيم معامل جينى، على اتجاه مستمر لزيادة درجة المساواة (إنخفاض مستوى اللامساواة) كما يعكسه انخفاض المعامل من فترة لأخرى. وتتطابق نفس الحالة مع الوضع في المناطق الحضرية (الحضر) بينما ارتفعت درجة اللامساواة قليلًا في الريف مع نهاية العقد الأول في الألفية. مع مراعاة الأخذ في الحسبان أن توزيع الدخل (الانفاق الاستهلاكي) أقل تفاوتًا في الريف عنه في الحضر.

الشكل ٤ ـ ٨ تطور معامل جينى في الصين ومصر

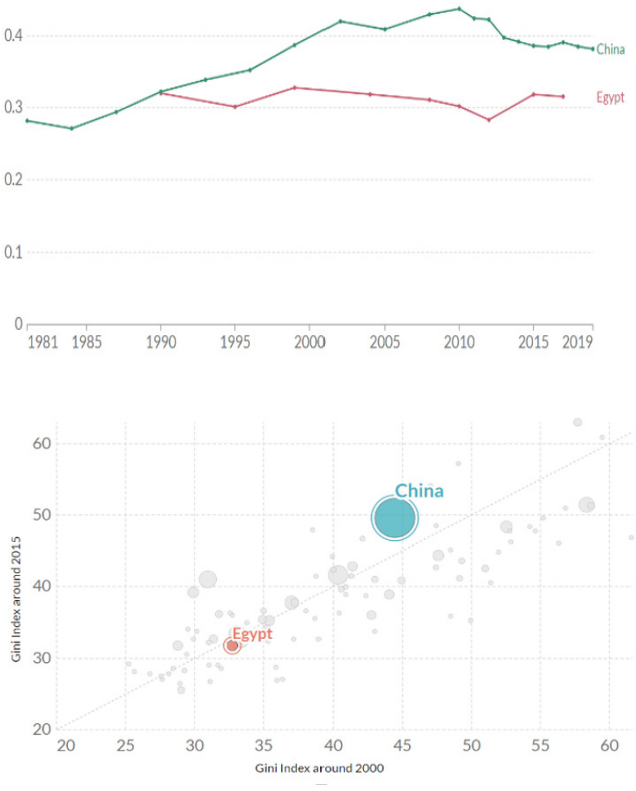

المصدر **our world in data**

ربما كانت صورة توزيع الإنفاق الاستهلاكي الكلي على الشرائح من السكان حسب حصة كل شريحة، أفضل تعبيرًا عن التوازن (الاختلال) في التوزيع، إذ أنها تستند إلى

توزيع جملة ما ينفقه المستهلكون على الفئات الاجتماعية، ومن ثم إمكانية المقارنة بين تغيرات الإنفاق الاستهلاكي الكلي (في إطار علاقته مع تغير معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالى)، وتغيرات الأنصبة النسبية لكل فئة في الفترات الزمنية المختلفة. ويبقى الاختلاف قائمًا بين تقديرات الدراسات المختلفة. ولكن سيتم التركيز ـ مرة أخرى ـ على الاتجاهات العامة للتغير في الأنصبة النسبية للفئات (الاجتماعية). وتتفق الدراسات على أن الفترة التنموية الأولى (٥٨/ ١٩٥٩ ـ ٦٤/ ١٩٦٥) شهدت تحسنًا بسيطًا في نصيب الفئة الأدنى في الريف (٤٠٪ من السكان) على حساب الانخفاض المحدود في نصيب أغنى ١٠٪ منهم. وارتفعت كذلك حصة هذه الفئة (٤٠٪ من السكان) في النصف الأول ثم النصف الثانى من التسعينيات، أيضا على حساب أغنى فئة. (إستمرت زيادة نصيب ٤٠٪ الأدنى إنفاقًا من السكان خلال سنوات العقد الأول من القرن واحد والعشرين، ارتفع كذلك نصيب أدنى خُمْس من السكان، وهي فئة الفقراء تقريبًا) وواصل نصيب هذه الفئة ارتفاعه في السنوات الأخيرة كذلك، على الرغم من تراجع طفيف ترافق مع الأزمة المالية العالمية في ٨/ ٢٠٠٩، وانفجار أحداث ٢٠١١. في المناطق الحضرية بقيت درجة «اللامساواة» في الإنفاق الاستهلاكي العائلى على حالها خلال فترة التنمية الأولى، ثم شهدت تحسنًا نسبيًا في العقد التالى، ولم تتغير حتى التسعينيات، تبعها بعض التراجع خلال نصف العقد الأول من القرن الجديد، ثم تحسنت قليلًا في سنوات نهاية العقد[1]. سنكتفى هنا بالاتجاهات العامة لهذه التغيرات، وما سبق أن حاولنا بيانه من علاقتها وتأثرها بالتغير في معدلات النمو الاقتصادي. ويظهر الشكل ٤-٩ مقارنة التغير في التوزيع النسبي للسكان بين مصر والصين حسب مستوى الدخل الفردى (مقومًا بالأسعار الثابتة). وكما يبين الشكلان تكاد نسبة السكان الفقراء (أقل من ٢,٣ دولار/ يوم) قد تلاشت في الصين، بينما استمرت مرتفعة في مصر. وعلى النقيض من ذلك، يظهر الاختلال في توزيع الدخل النسبي في الصين من القفزة في السكان اللذين يزيد متوسط دخل الفرد عن ١٠٥ دولار/ يوم من غيابها تقريبًا في التسعينيات إلى أكثر من نصف السكان. كما زادت بدرجة طفيفة هذه الفئة في مصر.

(١) بالإشارة إلى نصيب الفئات الاجتماعية في الناتج الإجمالى تظهر مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولى مدى سوء التوزيع في الصين بالمقارنة مع مصر، حيث يبلغ نصيب أفقر ٢٠٪ من السكان في الدخل ٥,١٪ في الصين و٩,٤٪ في مصر في ٢٠١٠.

ولعل ما يجب أن يلفت انتباهنا هو تشابه البلدين في موقع الفئات الوسطى على سلم توزيع الدخل. لقد ارتفعت نسبة السكان اللذين يزيد متوسط دخل الفرد لديهم عن ٢ , ٣ دولار/ يوم من حوالى ٤٠٪ في مصر في ١٩٨١ إلى ٦٠٪ في ٢٠١٩. وفي الصين كذلك زادت هذه الفئة بنسبة ضئيلة للغاية إلى حوالى ٥٠٪ فيما بين السنتين. وهكذا يتضح أن معجزة النمو في الصين انعكست في الخلاص من مأساة الفقر، وتوسع الطبقة المتوسطة. ولكن في نفس الوقت زاد اختلال توزيع الدخل. أما في مصر لم تتحقق استدامة النمو الاقتصادي واستمرت لذلك معضلة زيادة الفقر. ورغم ذلك لم تتضرر على الإطلاق الفئات متوسطة الدخل، وهو ما سنتناوله في القسم التالى.

الشكل ٤ ـ ٩ توزيع السكان حسب مستوى الدخل في مصر (الأعلى) والصين (الأسفل)

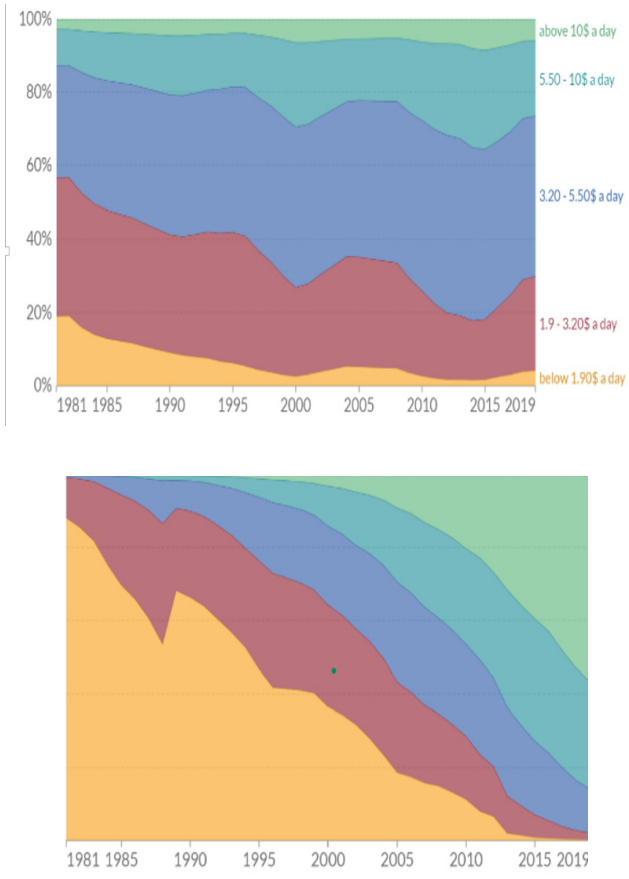

المصدر our world in data

حقيقة ما يُزْعَمُ عن انحسار الطبقة المتوسطة

منذ أن تبلور فكر واقتصاديات التنمية أصبح هدفها العام يتلخص في تحسين مستوى معيشة الناس. وتُعَدُّ المسئولية لأى حكومة هي تحقيق ذلك. ونظرًا لحدة الانقسام الطبقى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ تزايد مطلب وإجراءات إعادة توزيع الدخل والثروة. لا شك أن قرارات الإصلاح الزراعى والتمصير والتأميم والتصنيع وضمان تشغيل الخريجين غيرت نمط التوزيع: توسعت الطبقة المتوسطة، وتحسنت أحوال الفقراء. رَسَّخَتْ سياسات الخمسينيات والستينيات مطلب العدالة الاجتماعية، ومسئولية الحكومة عن توفيرها. لكن لم يبدأ البحث والدراسة في مسألة زيادة الفوارق في الدخل، وأحوال المعيشة إلا بعد تطبيق سياسات الانفتاح. ومنذ ١٩٧٧ بدأت سلسلة أبحاث متتالية حول مقاييس ومؤشرات توزيع الدخل والفقر.

وعلى الرغم من أن الاهتمام بمشكلة الفقر لم يحظ بالتركيز والدراسة إلاَّ في العقدين الأخيرين على الأكثر فقد تصاعدت الإشارات إلى سوء توزيع الدخل وما أطلق عليه انحسار الطبقة المتوسطة منذ منتصف السبعينيات ـ في أعقاب تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادي.كان طبيعيًا أن يرفض الاشتراكيون واليسار عموما سياسة الانفتاح (التحرير الاقتصادي) التي طبقتها الحكومات منذ تبناها الرئيس السادات. وبمناسبة المحاولة الأولى لعلاج الاختلالات المالية والنقدية، والصعوبات الاقتصادية المتراكمة خلال سنوات الحرب مع إسرائيل، وصدور قرارات حكومية متعلقة بالدعم السلعى والأسعار، انفجرت «مظاهرات الغذاء» في يناير ١٩٧٧. أصبح شبح هذه الاحتجاجات الشعبية العنيفة حائلًا دون اقتراح أو تنفيذ سياسات اقتصادية إصلاحية، ودافعًا للحكومات المتتابعة لإعلان تمسكها (التزامها) الدائم «بمراعاة البعد الاجتماعي» في كل برامجها وقراراتها. بحجة الدفاع عن حقوق وأوضاع الفقراء، كان المعارضون للحكومة (والنظام) يرفضون مراجعة وتغيير السياسات الاقتصادية، التي كثيرًا ما يستفيد منها غير الفقراء، وخاصة بعض فئات «الطبقة المتوسطة». وخلال سنوات العقد الأول من الألفية الجديدة تصاعدت الادعاءات حول شدة معاناة الطبقة المتوسطة وشاع وصف أحوالها بالانحسار، والاندثار، وغيرها من الصفات التي أصبحت تعكس درجة عالية من الخلط بين مَنْ هم «فقراء» وبين من ينتمون إلى هذه «الطبقة المتوسطة».

الشكل ٤ ـ ١٠ نصيب الفئات من الدخل في مصر (يمين) والصين (يسار)

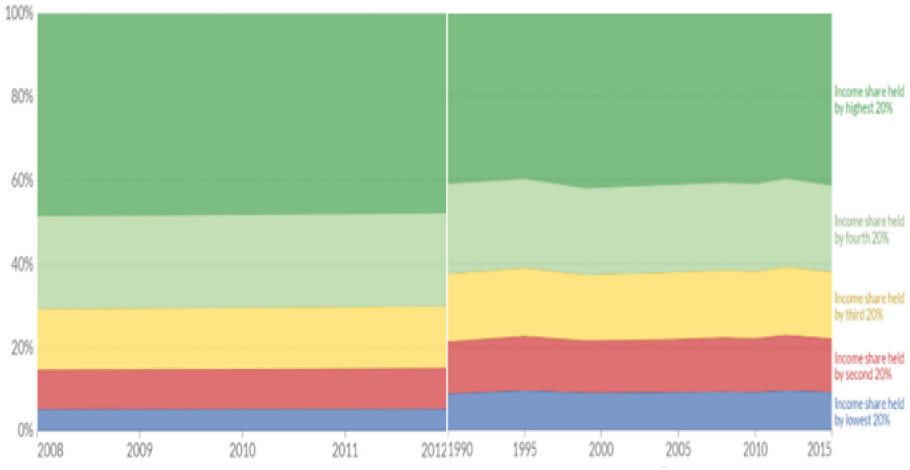

المصدر our world in data

لقد أمكن من خلال مفهوم ومقاييس خط الفقر تحديد حجم وخصائص السكان الفقراء، فهل حاولت دراسات مماثلة تعريف وتحديد الطبقة المتوسطة؟ ربما نجد في الدراسات الاجتماعية أو في نطاق فرع الاجتماع السياسى مناقشة للتركيب الطبقى للمجتمع، والتي تميل في أغلبها إلى تعريف «الطبقة الاجتماعية» من خلال دورها وموقعها في العملية الإنتاجية (إعادة إنتاج القيمة). ولكن بدون الدخول في غمار هذه المناقشة قد نكتفى بتعريف بسيط، لغرض هذه الدراسة. الطبقة المتوسطة «بمعيار موضوعى هي كل أسرة تقع في الوسط بين خَمْس مجموعات من السكان مُرَتَّبَة حسب مستوى الدخل: أعلى ٢٠٪ (الخُمْسُ الخامس) هم فئة الأثرياء، وأدنى ٢٠٪ (الخُمْسُ الأول) هم فقراء، الخُمْسُ الأوسط (الثالث) هم قلب الطبقة المتوسطة، بالإضافة إلى ٢٠٪ أعلى قليلا و ٢٠٪ أدنى قليلا من هذا الخُمْس (المتوسط). (Parker, 2014). مازال حجم الدخل والثروة هما أكثر المعايير ملاءمة لتصنيف المجتمع إلى الطبقات الثلاث، مع وجوب عدم تعليق أهمية كبيرة على المصادر التي يأتى منها الدخل على أساس أن المجتمع المصرى هو أقل إهتمامًا الآن بالسؤال عن مصدر الدخل والثروة منه بالسؤال عن حجمها. واستنادًا إلى معيار

الدخل، تعتبر بعض الدراسات أن الطبقة المتوسطة في مصر تشمل ٣٠٪ التي تقع وسط تقسيم السكان إلى فئات عشرية، ويرى آخرون أنها تشمل ٤٠٪ الوسطى، أي تلك الفئة التي تقع فوق ٤٠٪ من الفقراء وأشباه الفقراء، وتحت ٢٠٪ من الأثرياء وذوى الدخل المرتفع (نميل إلى استخدام هذا التحديد في دراستنا للتطورات في نمط توزيع الدخل (عثمان: التنمية العادلة ـ ٢٠١٦). هناك من يرى أن هذا التقسيم الرقمى الذي يحدد خطًا كميًا واضحًا بين المجموعات من السكان، يبتعد عن المعنى (المغزى) الأعمق لمفهوم الطبقة المتوسطة، ويعتقد الاقتصادي Paul Harrington أنه يمكن تعريف الطبقة المتوسطة ليس اعتمادًا على مستوى الدخل الذي تحصل عليه الأسرة أو الفرد، وإنما من خلال اعتناق الفرد والأسرة لقيم الطبقة المتوسطة المتعلقة بالعمل والتعليم والأسرة، والثقافة. ويشير Herrington إلى أنه «يمكن أن يحصل المرء على دخل منخفض، ولكنه يملك قيم الطبقة المتوسطة». ومن ثم يجوز توسيع نطاق المفهوم كى يشمل سلوك behaving مُمَيِّز لتصرفات أعضاء هذه الطبقة، إذ يعكس هذا السلوك كلًا من قيم الطبقة المتوسطة، ومستوى الدخل الذي يكفى لمواجهة ومساندة اعتناق هذه القيم: الموقف من السكن، التعليم العالى، الثقافة والترفيه والإجازة، استقرار الوظيفة، المشاركة السياسية، مخالطة النظراء (Parker, 2014).

وجدت هذه المعايير المختلفة صداها في الكتابات المصرية منذ عدة سنوات، وخاصة في أعقاب الأحداث السياسية منذ يناير ٢٠١١. واشتملت هذه الكتابات على عدة مقولات ـ افتراضات متباينة ـ يظهر من ضمنها أن تدهور أوضاع الطبقة المتوسطة أدى إلى انفجار ثورة يناير، أن أبناء وشباب الطبقة المتوسطة هم وراء اندلاع الثورة وإشعال فتيلها، أن من بين أهداف الثورة تحقيق العدالة الاجتماعية، إلى جانب القضاء على الفساد والاستبداد السياسى، وأن الثورة «غيرت من طباع المصريين وأخلاقهم أو حتى من أنماط سلوكهم». (جلال امين، نوفمبر ٢٠١٤). قبل أن نتجه نحو التحليل المستند إلى المؤشرات الرقمية، ربما يكون من المفيد أن نشير إلى بعض المقتطفات التي تتداخل حول ما أثير من مقولات. فعلى عكس مايثار حول انكماش الطبقة المتوسطة وتدهور أوضاعها، يرى البعض «أن التغيرات

المهمة.. التي أحدثتها تقلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال الستين عامًا السابقة.. كان لابد أن ينتج عنها نموًا سريعًا في الطبقة الوسطى المصرية لم تعرف مصر مثله، ربما طوال تاريخها كله. وكان لسرعة هذا النمو في حجم الطبقة الوسطى، وطبيعة العوامل التي أدت إليه، آثار مهمة في سلوك هذه الطبقة وطموحاتها ونظرتها للحياة. (جلال أمين، نوفمبر ٢٠١٤).

وباستخدام تقديرات متوسط دخل الأسرة في الطبقات الثلاث يتوصل جلال أمين (٢٠١٣) إلى حدوث قفزة مذهلة حققتها الطبقة الوسطى، التي زاد حجمها بأكثر من ٦ مرات في ٤٠ سنة (٥٢ ـ ١٩٩١)، بالمقارنة بزيادة حجم الطبقة الدنيا بنسبة ٧٥٪ فقط. هذه الزيادة الكبيرة في حجم الطبقة الوسطى لا يمكن تفسيرها في الأساس «بسقوط» أعداد من الطبقة العليا، بل بالأحرى يرجع إلى «صعود» ملحوظ قامت به أعداد غفيرة من أبناء الطبقة الدنيا. كما يرى أن الجانب الذي لا يقل أهمية عن تضخم الحجم، هو الذي يتعلق بتغير «الخصائص». ويعكس هذا التغير مكونات ما يطلق عليه الطبقة الوسطى الجديدة التي تضم ـ مثلها مثل الطبقة الوسطى القديمة ـ المهنين وغالبية تجار الجملة والتجزئة، والشرائح المتوسط والعليا من موظفى الحكومة وأصحاب المصانع المتوسطة والصغيرة، وأصحاب الحيازات الزراعية المتوسطة، والعقارات السكنية الجديدة، كما تضم ـ خلافًا للطبقة القديمة، نسبة من الحرفيين، وكبار موظفى وعمال الشركات العامة والخاصة (جلال أمين، ٢٠١٣).

إستفادت فئات الطبقة المتوسطة في مرحلة «التحول الاشتراكى»، وكذلك استفادت من التحول إلى «الانفتاح». وكما يقول (جلال أمين، يناير ٢٠١٥): انقسم المصريون في موقفهم من الانفتاح الاقتصادي إلى قسمين كبيرين، الأول يتكون من شريحة صغيرة جدًا في أعلى السلم الاجتماعي، رحبت بالانفتاح لما وفره لها من فرص جديدة للتربح وزيادة الثروة. أما الشريحة الواسعة من أصحاب الدخول المحدودة فقد وجدت أمامها أيضًا فرصًا جديدة لزيادة دخلها عن طريق الهجرة إلى دول البترول. القسم الثانى من «المصريين يقع بين المنزلتين لا هو استفاد من التضخم ولا هو مفتون بالسلع الكمالية» والتوسع الاستهلاكي. هذا القسم من المصريين ينتمى إلى الطبقة الوسطى التي يخرج منها «المثقفون». يربط جلال أمين بين موقف

هذه الطبقة، وخاصة المثقفين، وبين التغير في منظومة القيم والثقافة. لقد استطاعت نخبة المثقفين والعشرات من أساتذة الجامعات، والقضاة والمحامين، والمدرسين الحصول على رواتب أعلى بكثير مما كان يمكن أن يحصلوا عليه في مصر، ومن ثم ـ وعلى حد زعمه ـ كان « عامل الجذب» أضعف كثيرًا من «عاجل الطرد»، ويقصد بعامل الجذب ضخامة الرواتب، وبعامل الطرد مختلف الظروف المحبطة التي أنتجتها سياسة الانفتاح، وعلى رأسها كل سمات وسلوكيات وقيم الطبقة المتوسطة.

إذا رتبنا الملايين من الأفراد أو الأسر، حسب معيار معين أو مجموعة من المعايير، كالدخل والثروة، أو مستوى التعليم، أو حجم النفوذ السياسى، أو نوع التطلعات والآمال، أو القيم السائدة... إلخ. سنجد أنه من الممكن تصنيف هذه الملايين إلى طبقات أو شرائح تشترك كلها في خصائص معينة، وكثيرًا ما نجد من الملائم جدًا تبنى ذلك التصنيف العتيد إلى: طبقة عليا وطبقة وسطى وطبقة دنيا. (جلال أمين، ٢٠١٣).

موقع الطبقة المتوسطة على خريطة توزيع الدخل. أشرنا من قبل إلى أن التقديرات المستندة إلى مسوح الإنفاق في السنوات ٥٨/ ١٩٥٩ ـ ٦٤/ ١٩٦٥ و٧٤/ ١٩٧٥ و١٩٨١ تبين توزيعًا عادلًا ومستقرًا نسبيًا equitable and stable للدخل المتاح في كل من الريف والحضر، وإلى أن التوزيع أكثر عدالة (مساواة) في الريف منه في الحضر. ومن ناحية التوزيع حسب الفئات الدخلية، تشير البيانات إلى نفس الاتجاهات، ففي المناطق الريفية ظلت الأنصبة النسبية ثابتة من الناحية العملية، خلال الفترة ٥٨/ ١٩٥٩ ـ ١٩٨٢. أما في الحضر، فقد ارتفعت حصة الخُمْس الأدنى من السكان خلال ٥٨/ ١٩٥٩ حتى ٧٤/ ١٩٧٥، بينما تراجعت حصة العُشِير الأغني (عثمان، ٢٠١٦).

ما هي حقيقة وضع الطبقة المتوسطة؟ هناك دائمًا منهجان في تناول أوضاع الفئات والطبقات الاجتماعية. إما أن نقيس تغير أحوال فئة معينة عبر فترة زمنية محددة، مستوى المعيشة (الدخل، السكن، حيازة أصول) في فترة سابقة بالمقارنة مع الحالة الراهنة. أو إلى جانب قياس *الوضع المطلق يمكن أن نبحث في الوضع*

النسبي للأسرة أو الفئة الاجتماعية من خلال مقارنتها مع غيرها من الشرائح أو الفئات. لنرجع مرة أخرى إلى البيانات والمؤشرات الموثوقة من جهاز الإحصاء، فنرى أنه في ٢٠١٥ كان ٣٢٪ من الأسر تنفق سنويًا من ٢٠ إلى ٣٠ ألف جنيه (تشمل هذه الأسر جانبًا من الفئة التي تقع تحت خط الفقر مباشرة)، وأن ٣٦٪ من الأسر تنفق سنويًا من ٣٠ إلى ٥٠ ألف جنيه (تشمل هذه الفئة قسمًا من الأغنياء). عندما نستخدم العشيرات الأربعة الوسطى (٤٠٪من السكان) في وسط السلم الاجتماعي سنرى أن إنفاق الأسرة يتراوح بين ٣٢ و ٣٧,٥ ألف جنيه سنويًا. والملفت للانتباه أن الطبقة المتوسطة بهذا المفهوم تحصل على ٣٨٪ من إجمالى الإنفاق في الاقتصاد، وهو ما يعنى ـ في الحقيقة ـ أن ارتفاع نصيب أغنى ٢٠٪ من السكان (٣٩٪ من إجمالى الإنفاق) يكون على حساب انخفاض نصيب أفقر ٤٠٪ منهم (٢٣٪ من الإنفاق).

إستمرت هذه الاتجاهات، وخاصة زيادة حصة الفئات الوسطى (الطبقة المتوسطة)، خلال العقدين الأخيرين رغم التطورات الاقتصادية والسياسية العميقة. وكما يبين الجدول ٤,٣ شهد العقد الثانى للألفية الجديدة زيادة أنصبة كافة الفئات العشرية في الإنفاق في الحضر ماعدا أغنى عُشَيْر، ومن ثم انخفضت نسبة إنفاق أغنى ٢٠٪ إلى أفقر ٢٠٪ من ٣,٥ إلى ٤,٧ ضعف. كما ارتفعت حصة ٤٠٪ الوسطى من ٣٥,٦٪ من إجمالي الإنفاق إلى ٣٧,١٪. أيًا كان هذا التحسن محدودًا فهو لايتفق مع الزعم بانحسار الطبقة المتوسطة. الصورة ليست بهذا التحسن في الريف المصرى. لقد انخفضت نسبة أغلب الفئات في الإنفاق، باستثناء أفقر عُشِيْر والخمس الأعلى، أي الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة. لقد تواصل هذا التطور في آخر مسحين. فكما يظهر من الشكل ٤ ـ ١١ تراجعت نسبة أفراد الأسر في فئات الإنفاق المنخفضة، بينما ارتفعت نسبة فئات الطبقة المتوسطة. إن هذه المؤشرات الواضحة تلقى الكثير من ظلال الشك حول حقيقة الشكوى من تقلص الطبقة المتوسطة ومعاناتها المعيشية. وربما يكون من الملائم تفسير هذا التناقض باعتبارين: الأول، أن غالبية الأصوات المسموعة والمرئية والمكتوبة حول تلك المرئيات تصدر عن عناصر تنتمى إلى عائلات من هذه الطبقة. الاعتبار الثانى، وهو الأهم، يرجع إلى النظر إلى مؤشرات نسبية ترتبط بالمقارنة بين مظاهر السلوك وبنود إنفاق الفئات

مرتفعة الدخل وتطلع أُسَرِ الطبقة المتوسطة ـ وخاصة شرائحها العليا ـ إلى الحصول على أوضاع مماثلة.

لاشك أن المغزى الكامن وراء تراجع نسبة الأفراد (والأُسَر) في أدنى سلم توزيع الدخل من إجمالى عدد السكان، وفي نفس الوقت تراجع نصيب الفئة الأغنى من إجمالى الإنفاق (الدخل)، هو النفى التام لفرضية تضاؤل حجم وتدهور أحوال الطبقة المتوسطة، صحيح أن مفهوم الطبقات الاجتماعية غامض، وأكثر تعقيدًا من أن نحصره في فئات الدخل (الإنفاق) الواقعة في وسط جدول توزيع الدخل، ولكن ربما يمكن الاعتماد على المقابلة بين شرائح الدخل التي يتضمنها بحث ميزانية الأسرة من ناحية، والخصائص الوظيفية، والتعليمية، والمهنية لأرباب الأسر من ناحية ثانية، في تحديد موقع هذه الطبقة، وتطور أحوالها المعيشية فضلًا عن حجمها النسبي.

الجدول ٤ ـ ٣ شرائح الإنفاق العشرية ومتوسط نصيب كل فئة في الإنفاق

النسبة المئوية للأفراد	نسبة إنفاق الفئة في الحضر		نسبة إنفاق الفئة في الريف	
	٢٠١١/١٠	٢٠٢٠/١٩	٢٠١١/١٠	٢٠٢٠/١٩
أقل ١٠٪ إنفاقًا	٣,٥٤	٣,٨	٤,٦٢	٤,٧
أقل ٢٠٪ إنفاقًا	٤,٨٢	٥,١	٦,١٠	٦,٠
أقل ٣٠٪ إنفاقًا	٥,٦٥	٥,٩	٦,٩٦	٦,٩
أقل ٤٠٪ إنفاقًا	٦,٣٩	٦,٧	٧,٧٩	٧,٧
أقل ٥٠٪ إنفاقًا	٧,١٥	٧,٤	٨,٦٠	٨,٤
أقل ٦٠٪ إنفاقًا	٨,١٠	٨,٥	٩,٤٠	٩,٣
أقل ٧٠٪ إنفاقًا	٩,٣١	٩,٧	١٠,٤١	١٠,٥
أقل ٨٠٪ إنفاقًا	١١,٠٨	١١,٥	١١,٧١	١١,٩
أقل ٩٠٪ إنفاقًا	١٤,٢٧	١٤,٣	١٣,٧١	١٤,٠
أقل ١٠٠٪ إنفاقًا	٢٩,٦٨	٢٧,٢	٢٠,٧٠	٢٠,٦
نسبة إنفاق أغنى ٢٠٪ إلـى أفقر ٢٠٪	٥,٢٦	٤,٧	٣,٢١	٣,١٣

المصدر الجهاز المركزي للإحصاء

ليس معنى ما سبق أن الطبقة المتوسطة لا تتأذى كغيرها من الصعوبات التي ولدتها الأزمة الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد المصرى، وأن بعضًا من الأسر يسقط إلى شريحة أدنى. ولكن الخطأ هو الخلط بين معاناة الطبقة المتوسطة في مجموعها وبين ما يتعرض له الفقراء ومن ثم التلويح بمخاطر إجراءات الإصلاح الاقتصادي والتخويف من ثورة جياع (فزاعة الفقراء) لن تحدث أبدًا بفضل الله وطيبة أولاد البلد. القلق الحقيقى الذي تعانيه أسر الطبقة المتوسطة يتمثل في أعباء السكن وتعليم الأبناء المتزايدة مع مرور الوقت. وعليها أن تدرك أن فلسفة الإصلاح الاقتصادي تكمن في معاونة الحكومة في إعادة تخصيص الموارد المحدودة إلى الاستثمار في التنمية البشرية، وليس في دعم وهمى يتوزع بدون استهداف جاد.

لعله مما يلفت النظر أن الاهتمام المتزايد في الفترة الأخيرة بمسألة عدالة توزيع الدخل والثروة قد عُنِى كثيرًا بموقف الطبقة المتوسطة ليس على مستوى الاقتصادات الوطنية وحدها بل على المستوى العالمى. وربا يكون مثيرًا أن نلاحظ وجه الشبه بين ما حاولنا بيانه من الوضع النسبي للطبقة الوسطى المصرية وبين ما سجلته بعض الدراسات حول الطبقة المتوسطة على المستوى العالمى وفي الدول البازغة emerging. ففى دراسته عن نمو الدخل بالنسبة للفئات الاجتماعية المختلفة خلال الفترة ١٩٨٨ ـ ٢٠٠٨ توصل Branko Milanovic, 2013، إلى أنه على الرغم من ارتفاع دخل االفئات العليا وأصبحت النخبة أكثر غنىً، فقد تحققت كذلك مكاسب هائلة لما يمكن تسميته الطبقة الوسطى العالمية (المعولمة global)، المكونة بصفة أساسية من الطبقات المتوسطة الصاعدة في الصين والهند. إذ انعكس النمو المرتفع في الدول البازغة، خاصة الصين، في ملء الفئات المتوسطة لفجوة الدخل بين ٢٠٠٠ ـ ٦٠٠٠ دولار (معادل القوة الشرائية). وفي المقابل حققت الفئات الواقعة حول العُشَير الثامن في الدول الغنية أقل معدلات زيادة في الدخل، الأمر الذي قد يفسر زيادة الاحتجاجات حتى في الدول المتقدمة. أنظر Paul Krugman, 2015.

الشكل ٤ ـ ١١ التوزيع النسبي لأفراد الأسر حسب فئات إنفاق الفرد

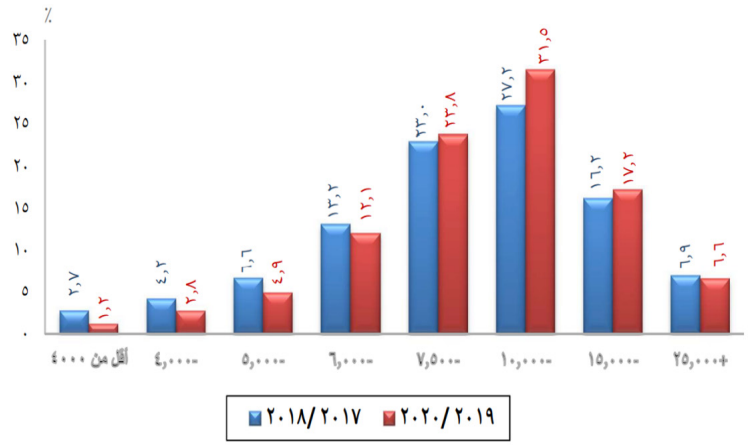

المصدر الجهاز المركزي للإحصاء

توزيع الدخل ليس مسئولًا عن الفقر. على النقيض من طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر لا تتسم العلاقة بين الفقر وتوزيع الدخل (الإنفاق) بالغموض أو الغرابة. وقد قامت دراسة Kheir and El-laithy (2006) بتطبيق منهج تجزيئ decomposition أسباب التغير في الفقر خلال فترة معينة بين النمو والتوزيع[(١)]. بينت الدراسة أنه خلال الفترة ١٩٩٠/ ٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٠٥ تحسن توزيع الإنفاق كثيرًا إلى جانب انخفاض واضح في نسبة الفقر. كشفت عملية التجزيئ عن أن انخفاض الفقر بنسبة ٢,٨ نقطة مئوية بين ١٩٩٥ و٢٠٠٠ تألفت من الانخفاض بمقدار ١,٧ نقطة نتيجة ارتفاع متوسط إنفاق الفرد (أثر النمو)، و١,١ نقطة بسبب تحسن التوزيع (أثر التوزيع). أي أن العامِلَيْنِ أَثَّرَا سويًا في نفس الاتجاه. وكما يشير تقرير البنك الدولى ٢٠١١، أدى الانخفاض في متوسط الإنفاق، أي نمو سالب، إلى ارتفاع الفقر بنسبة ٣,٦٪. خلال ٢٠١١ ـ ٢٠١٣ جرى تعويض تراجع الإنفاق عن طريق تحسن التوزيع مما أدى إلى زيادة الفقر بنسبة محدودة (١,١ نقطة مئوية). كانت

(١) مكون النمو هو الفرق بين نسبتين للفقر عندما يبقى التوزيع ثابتًا. أما مكون إعادة التوزيع فيمثل التغير في نسبة الفقراء عندما يظل متوسط التوزيع على ما هو عليه. كما يقيس عنصر 'المتبقى' التغير في الفقر نتيجة لتفاعل النمو والتوزيع معًا.

تأثيرات النمو والتوزيع ضئيلة في فترة ٢٠١٣ ـ ٢٠١٥، ولكن لأن العامِلَيْنِ أَثَّرَا في نفس الاتجاه ارتفع الفقر ١,٥ نقطة مئوية. أنظر الجدول ٤ ـ ٤. إن انخفاض إنفاق الأسر هو المؤثر الرئيسى على زيادة الفقر خلال العقد الأخير. ومن الضرورى فهم إلى أي مدى يمكن إرجاع التغير في نسبة الفقر إلى التغير في التوزيع تمييزًا له عن النمو في متوسط الإنفاق. وخلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨ عمل النمو والتوزيع في اتجاهين متعارضين، سواء على مستوى الجمهورية أو في الريف والحضر، إذ كانت الزيادة في الفقر نتيجة تراجع متوسط إنفاق الفرد على الرغم من تحسن مستوى اللامساواة. ولكن كان انخفاض الاستهلاك كبيرًا إلى الحد الذي لم يعوض تحسن التوزيع لأنه كان ضئيلًا، على أية حال.

إنضباط المالية العامة ضرورى لمكافحة الفقر

تلعب المالية العامة أدوارًا ثلاثة مترابطة. فَيُعَوَّلُ عليها من ناحية في حفز النمو الاقتصادي، من خلال الإنفاق العام وأدوات تشجيع الاستثمار الخاص، كما تؤثر سياسات الموازنة العامة، من ناحية أخرى، على إعادة توزيع الدخل، من خلال نظام الضرائب وخاصة ضرائب الدخل إلى جانب مخصصات الدعم. ولعل الدور الأهم، ثالثًا، يتمثل في الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي، من خلال ضبط التوازن بين الإيرادات والنفقات، بما يضمن عدم تجاوز عجز الموازنة والدين العام للحدود الآمنة. الواقع أنه من الصعوبة بمكان تحقيق هذه الأهداف مجتمعة، بل إن الفشل في بلوغ أحدها قد يؤدى إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

الجدول ٤ ـ ٤ تأثير النمو وتوزيع الإنفاق على تغير نسبة الفقر

	تأثير النمو	تأثير التوزيع	التغير الفعلى
٢٠٠٥/٤-٢٠٠٠/٩٢	٤,٦	١,٨-	٢,٨
٢٠٠٩/٨-٢٠٠٥/٤	٤,٤	٢,٤-	٢,٠
٢٠١١/١٠-٢٠٠٩/٨	٣,٩	٠,٦	٣,٣
٢٠١٣/١٢-٢٠١١/١٠	٥,١	٤,٣-	١,١
٢٠١٥-٢٠١٣/١٢	٠,٦	٠,٨	١,٤
٢٠١٨/١٧-٢٠١٥	٤,٨	٠,١-	٤,٧

المصدر Osman & El-Laithy, 2022

ولعل ذلك يظهر بوضوح إذا نظرنا إلى تبعات زيادة عجز الموازنة. لقد أدى الارتفاع المتواصل في معدلات التضخم إلى تزايد الاهتمام بما إذا كان تفاقم عجز الموازنة وزيادة الدين العام يقود إلى ارتفاع الأسعار. وفي دراسة قَيِّمَةٍ بينت أمنية حلمى أنه خلال الفترة ٨١/ ١٩٨٢ ـ ٥/ ٢٠٠٦ يرتبط التضخم ليس فقط بعجز الموازنة ولكن بمصادر تمويله أيضًا. وخَلُصَتْ الدراسة إلى أن «تقوية الوضع المالي، عن طريق تخفيض عجز الموازنة وصافى المديونية العامة، والالتزام بمرونة أكبر لسعر الصرف تمثل عوامل هامة لدعم دور السياسة النقدية في كبح جماح الضغوط التضخمية في مصر» (Hanaa KheirEl-Din, What Drives Prices in Egypt AUC, 2009).

ولسنا هنا بصدد إعادة إثبات صحة هذه العلاقة، ولكن بينما نشير إلى الاتجاه العام لمؤشرات التضخم وعجز الموازنة خلال الفترة الطويلة الماضية نهدف إلى بحث انعكاس زيادة الأسعار على الفقر، ومن ثم مسئولية السياسة المالية عن العجز عن تقليل الفقر الذي تعتبره ضمن أهدافها. والواقع ليس في ذلك أي افتئات على السياسة المعلنة من جانب وزارة المالية المصرية. وينص البيان المالي الأخير (٢٠٢٢) صراحة؛ «أخذًا في الاعتبار أولويات الحكومة والتي تعتبر في الوقت نفسه ركائز الموازنة الجديدة وهي أربع ركائز (وزارة المالية، مارس ٢٠٢٢):

- الاستمرار في دفع جهود الحماية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة.
- مساندة ودعم النشاط الإقتصادي خاصة قطاعات الصناعة والتصدير.
- التركيز على دفع أنشطة التنمية البشرية (الصحة والتعليم).
- الحفاظ على استدامة الانضباط المالي والمديونية الحكومية وتحقيق الاستقرار المالي».

الجدول ٤ ـ ٥ معدلات التضخم وعجز الموازنة العامة (نسبة مئوية)

السنة	٢٠٠٧/٦	٢٠٠٨/٧	٢٠١١/١٠	٢٠١٤/١٣	٢٠١٧/١٦	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
عجز الموازنة	٧,٣	٦,٨	٩,٨	١٢,٢	١٠,٩	٨,١	٨,٠
نسبة التضخم	١١,٠	١١,٧	١١,٠	١٠,١	٢٣,٣	١٣,٩	٥,٧

* عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالى

المصدر: وزارة المالية، البيان المالي، سنوات مختلفة.

لبيان العلاقة بين مستوى التضخم وعجز الموازنة يمكن التمييز بين عدة فترات. خلال النصف الثانى من العقد الأول للألفية كان متوسط عجز الموازنة يدور حول ٧٪ من الناتج الإجمالى بينما بلغت نسبة التضخم ١١٪ في المتوسط، باستثناء سنتى الأزمة المالية العالمية. في سنوات العقد الثانى ارتفع متوسط عجز الموازنة إلى حوالى ١١,٠٪ سنويًا ولكن التضخم لم يستقر عند متوسط ١١٪ وإنما قفز إلى أكثر من ٢٠٪ في أعقاب قرار تخفيض قيمة الجنيه في ٢٠١٦. كان لهذه التغيرات في مستوى التضخم وارتفاع الأسعار انعكاسها على نسبة الفقر كما أوضحناها فيما سبق.

لاحظنا أنه نتيجة للنمو الاقتصادي السريع تراجعت نسبة الفقر في ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨، لِتُغَيِّرَ اتجاه الزيادة في الفقر الذي شهدته الفترة السابقة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥). ولكن ذلك الإنجاز سرعان ما ضاع بسبب ارتفاع التضخم الذي ترتب على زيادة أسعار السلع الغذائية أثناء الأزمة العالمية في ٢٠٠٨. وهكذا، فإن الانخفاض المباغت في خضم تسارع التضخم أضاع مكاسب الانخفاض في الفقر خلال فترة النمو الاقتصادي الجيد. ولدراسة تأثير ارتفاع الأسعار (وخاصة أسعار السلع الغذائية) على زيادة الفقر قام World Bank (2011) بتطبيق ألية تجزيئ مصادر التغير في نسبة الفقر (كما أشرنا من قبل ولكن هذه المرة) بين النمو ـ الحقيقى؛ أي باستبعاد أثر التضخم ـ واللامساواة (توزيع الدخل والإنفاق). أي أن المطلوب كان التمييز بين أثر كل من التغير في الدخل/ الإنفاق (أثر النمو)، المساواة/ اللامساواة (أثر التوزيع)، زيادة الأسعار (أثر التضخم).

لقد أكد التقرير الذي استند إلى البيانات المكثفة التي أتاحها الجهاز المركزي للإحصاء من خلال مسوح الدخل والإنفاق أن انخفاض الفقر في غمار فترة النمو السريع تبدل في سنة الأزمة، وأنه بين ٤/ ٢٠٠٥ و ٨/ ٢٠٠٩ زادت بالتالى نسبة الفقر من ١٩,٦٪ إلى ٢٢٪. كانت النتائج ـ في صورة ذلك التغير السريع ـ مفزعة. وكما بيَّنَا من قبل أظهر المسح التتبعى (فبراير ٢٠٠٨) أن الفقر انخفض بنسبة ٢٠٪ عن مستوه في فبراير ٢٠٠٥. وهكذا، فإن الإنجاز الذي تحقق خلال ثلاث سنوات من النمو المرتفع تآكل في نهاية ٢٠٠٨ في خضم ارتفاع أسعار السلع الغذائية والأزمة المالية العالمية. كان لعوامل النمو والتوزيع مساهمة نسبية في تقليل الفقر، ولكن ظهر واضحًا أن الأثر الأكبر جاء بسبب ارتفاع الأسعار. أشار التقرير المشار إليه، أن الفقر زاد بحوالى ٢,٥ نقطة مئوية وقَدَّرَ أن ذلك التغير كان محصلة التفاعل بين العوامل الثلاثة: تراجع الفقر بحوالى نصف نقطة مئوية نتيجة نمو الإنفاق، بالإضافة إلى انخفاض آخر بحوالى نقطة مئوية بسبب تحسن التوزيع، الأثر الإيجابى المزدوج لارتفاع النمو وتحسن التوزيع كان من الممكن أن يؤدى إلى تقليل الفقر بحوالى نقطة ونصف، ولكن لأن ارتفاع التضخم أدى إلى زيادة الفقر بحوالى أربع نقاط مئوية، كان صافى أثر العوامل الثلاثة هو زيادة الفقر بنقطتين ونصف (World Bank, 2011). منذ ٢٠١٦ اتُّخِذَ عدد من الإجراءات، ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتفقت فيه الحكومة مع صندوق النقد الدولى، من أجل السيطرة على عجز الموازنة باعتباره العامل الرئيسى وراء التضخم المتزايد[1]. ومؤخرًا جرى الاتفاق مع الصندوق على برنامج مشابه (IMF, October 2022).

إنعكست الإجراءات التي تم اتخاذها في ارتفاع الرقم القياسى للأسعار بنسبة ٦٣٪ خلال ١٥ ـ ٢٠١٧. ولكن الرقم العام يخفى التفاوت بين الفئات الاجتماعية

(١) تضمنت: تحرير سعر الصرف (تخفيض الجنيه)، تخفيض دعم الطاقة (زيادة أسعارها ثلاث مرات: في ٤ نوفمبر ٢٠١٦ و٢٩ يونيو ٢٠١٧ و ١٦ يونيو ٢٠١٨)، زيادة أسعار الكهرباء (مرتين: ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦ و ١٠ يوليو ٢٠١٧)، تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٣٪ (سبتمبر ٢٠١٦) ثم زيادتها إلى ١٤٪ (يوليو ٢٠١٧)، زيادة سعر مياه الشرب بنسبة ١٠٠٪ (يناير ٢٠١٦ و أغسطس ٢٠١٧ و يونيو ٢٠١٨)، وزيادة رسوم الصرف الصحى بنسة ٧٥٪ من فاتورة استهلاك الماء. أنظر: The Poverty Trap Why Is It Persisting in Egypt? Osman & Al-Laithy,

المختلفة. لقد عانت الفئات الأفقر بدرجة أشد في قدرتها الشرائية مقارنة مع الفئات الأغنى. وكما يبين الشكل ٤ ـ ١٢ ارتفع المستوى العام للأسعار بين ٢٠١٥ و ٢٠١٨ بنسبة ٥٤٪ لأفقر ١٠٪ من السكان، وكذلك للخُمْسِ الأدنى، بينما كانت الزيادة ٤٨٪ فقط بالنسبة لأغنى ١٠٪ من السكان. لقد تآكل متوسط صافى الدخل بسبب زيادة الأسعار خلال الفترة ١٥ ـ ٢٠١٨. وتبين الدراسات أن دخل القطاع العائلى ارتفع سنويًا بنسبة ٣٣٪، خلال تلك الفترة بينما زادت الأسعار بنسبة ٥٩٪. وانطبق هذا التغير على الريف والحضر على حد سواء. ويعنى هذا انخفاض الدخل الحقيقى للسكان (Osman & AL Laithy).

الشكل ٤ ـ ١٢ الرقم القياسى لأسعار المستهلك حسب فئات الإنفاق، ٢٠١٨

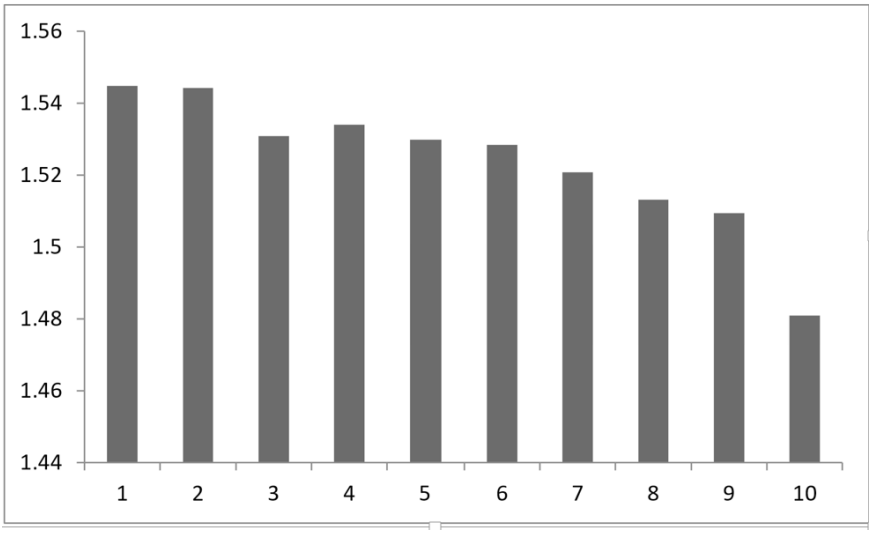

المصدر Osman & Al-Laithy, The Poverty Trap: Why Is It Persisting in Egypt

ويبرز أثر التضخم وارتفاع الأسعار على أحوال الفئات المختلفة باستخدام آلية التجزئ المشر إليها والتي يتضمن نتائجها الجدول ٤ ,٦. وكما يشير الجدول فإن زيادة الفقر خلال الفترة ١٥ ـ ٢٠١٨ ترجع أساسًا إلى ارتفاع التضخم. وفي الحضر كانت نسبة تفوق ٦٠٪ من زيادة الفقر تعود إلى ارتفاع الأسعار. كان الأثر في الريف

أشد. كان من الممكن أن تؤدى زيادة الإنفاق (أثر النمو) إلى تراجع نسبة الفقر بأكثر من أربع نقاط مئوية، لولا أن ارتفاع الأسعار أدى إلى زيادة نسبة الفقر بأكثر من ست نقاط مئوية.

الجدول ٤ ـ ٦ أسباب زيادة الفقر خلال ٢٠١٥ ـ ٢٠١٨ (٪)

	الحضر	الريف	الجمهورية
الفعلي	٧,٩	٢,٣	٤,٧
أثر النمو	١,٥	-٤,٤	-١,٠
أثر التوزيع	١,٧	٠,٤	٠,١
أثر التضخم	٤,٧	٦,٣	٥,٦

المصدر Osman & Al-Laithy,

أهمية الإصلاح المالي وسياسات الاستهداف. لقد لخص Ikram معضلة التنمية في مصر عندما أشار إلى أن «الفشل في إنجاز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية يعود إلى عدم القدرة على تعبئة الموارد اللازمة لبلوغ معدلات استثمار مرتفعة، وفي نفس الوقت، عدم كفاءة نظام للاستهداف للوصول إلى الفقراء». وفي هذا يعنى أن مصر لم تتمكن من تحقيق استدامة النمو الاقتصادي المرتفع ولا التخلص من وأدة الفقر المتزايد. وكما نتفق معه في بيان جوانب المعضلة نشاركه الرأي فيما يتوجب عمله لتفكيك المشكلة. إذ يؤكد أنه «على كلا المحورين، يعتبر الإصلاح المالي محتمًا». وكما سنوضح لاحقًا، تظهر مؤشرات السياسة المالية أن عنصرى الموازنة العامة لا يحققان المرجو من أهداف؛ فالضرائب تمثل عبئًا على كاهل الفقراء، بينما تفيد اعتمادات الدعم غير الفقراء.

لا يبدو أن السياسة المالية كان لها دور إيجابى ملموس في تعبئة الموارد، وحفز الاستثمار والنمو الاقتصادي بصورة مباشرة. وعلى الأقل، فمن زاوية توازن الموارد/ الاستخدامات، كان لِكِبَر حجم الحكومة، وزيادة عجز الموازنة العامة انعكاسات سلبية على الإنفاق الاستهلاكي الخاص (أي لقطاع العائلات) وعلى إجمالى الادخار المحلي لتمويل الاستثمار. وكذلك تبدو النظرة قاصرة عند من يرون أن الحكومة (الاقتصاد المصرى) قد مر بتجربة سياسة «تساقط عوائد النمو»

من خلال النظام الضريبى، الذي يعتمد ـ بصفة أساسية ـ على الضرائب غير المباشرة (على الاستهلاك وعلى الواردات). فهل كان للسياسة المالية تأثير محدد على إعادة توزيع الدخل؟

تشمل الموازنة العامة بعض البنود على جانبى الايرادات والنفقات التي تؤثر بدرجات مختلفة على التوزيع النهائى للدخل، وتحدد ـ من ثم ـ الدخل المتاح للتصرف للفئات المختلفة. ومن البديهى أن يستهدف استخدام عناصر السياسة المالية (وخاصة الضرائب، التحويلات، والدعم السلعى) زيادة درجة المساواة (تقليل التفاوت) في توزيع الدخل (الإنفاق الاستهلاكي)، وربما بصورة صريحة تقليل الفقر. ولهذا الغرض استخدمت شبكة الأمان الاجتماعي(*) موارد كثيرة تزايدت باضطراد. فبينما بلغت النفقات الحكومية ما يزيد على ثلث الناتج المحلي الإجمالى في السنوات الأخيرة من العقد الأول للألفية، مثلت مخصصات الحماية الاجتماعية ما يتراوح حول ١٢٪ من الناتج المحلي. قفزت الاعتمادات المخصصة لبرامج شبكة الأمان الاجتماعي ـ كما أصبح يسجلها الحساب الختامى للموازنة العامة منذ ٢٠٠٥ ـ ليس فقط نتيجة زيادة الإنفاق على البرامج التقليدية مثل إعتمادات معاش الضمان الاجتماعي أو الدعم الغذائى، ولكن أيضًا ظهور بند دعم منتجات الطاقة صريحًا في الموازنة. بلغت نسبة الإنفاق على كافة بنود الإنفاق الاجتماعي (المساعدات الاجتماعية والدعم) حوالى ثلث النفقات الإجمالية في الموازنة.

لقد حاولت الحكومة إعادة هيكلة عناصر النفقات في الموازنة العامة، في الوقت الذي تزايدت فيه مخصصات بند «الدعم والمنح والحماية الاجتماعية». فقد ارتفعت نفقات هذا البند من حوالى ١٥٠ مليار جنيه (٩,٥٪ من الناتج الإجمالى) في ٢٠١٢/١١ إلى ٢٠١ مليار (٧,٤٪ من الناتج) في ٢٠١٦/١٥. ورغم زيادتها إلى ٢٨٧,٥ مليار في ٢٠١٩/١٨ فقد انخفضت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالى

(*) تأتى بنود هذه الشبكة للحماية الاجتماعية ضمن باب رئيسى للمصروفات الحكومية تحت عنوان «الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية»، الذي يشمل إلى جانب دعم السلع التموينية والمنتجات البترولية والكهرباء، برامج دعم تنشيط الصادرات، وتنمية الصعيد، والقروض الميسرة، والمساعدات الاجتماعية مثل المساهمة في صناديق المعاشات، معاش الضمان الاجتماعي ومعاش الطفل، وغيرها.

(٥٪ فقط). ولكن بينما انخفضت القيمة المطلقة لاعتمادات الدعم والحماية الاجتماعية في ١٩/ ٢٠٢٠ و٢٠/ ٢٠٢١ عاودت الارتفاع في السنوات الأخيرة، رغم أنها بقيت أقل من ٠,٤٪ من الناتج. انظر الشكل ٤ ـ ١٣. وبسبب هذه الزيادة فإن ما تعتبره وزارة المالية إعادة هيكلة يعكس اضطرارها إلى الوفاء باعتمادات خدمة الدين، التي ارتفعت نسبتها إلى أكثر من ثلث المصروفات العامة. كما أن الإنفاق على الاستثمارات العامة ارتفع بنسبة كبيرة بأكثر من عشرة نقاط مئوية بين ٢٠١٥ و ٢٠٢٢. نتيجة ذلك انخفضت نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية من ٢٥٪ من إجمالي المصروفات العامة في ٢٠١٥ إلى ١٧٪ في الموازنة الأخيرة (٢٢/ ٢٠٢٣). وتظهر الدلالة الحقيقية لهذا التغير الظاهرى في نسبة مخصصات الدعم والحماية الاجتماعية عندما نقارن بين هيكل الإنفاق الفعلى في ٢٠/ ٢٠٢١ ومثيله في موازنة ٢٢/ ٢٠٢٣. فلأن نسبة الفوائد انخفضت، والاستثمارات لم ترتفع كثيرًا، ظلت نسبة الإنفاق على الدعم ثابتة بين السنتين. الواقع أن السمات التي اتصفت بها النفقات الاجتماعية لعبت دورًا واضحًا سواء في تحديد مدى فعالية هذه النفقات، وتحقيق الهدف من وراء تخصيصها، ومن ثم إمكانية تصحيح نظام الدعم والمساعدات الاجتماعية في المستقبل.

الشكل ٤ ـ ١٣ تطور ونسبة الإنفاق على الدعم والمزايا الاجتماعية

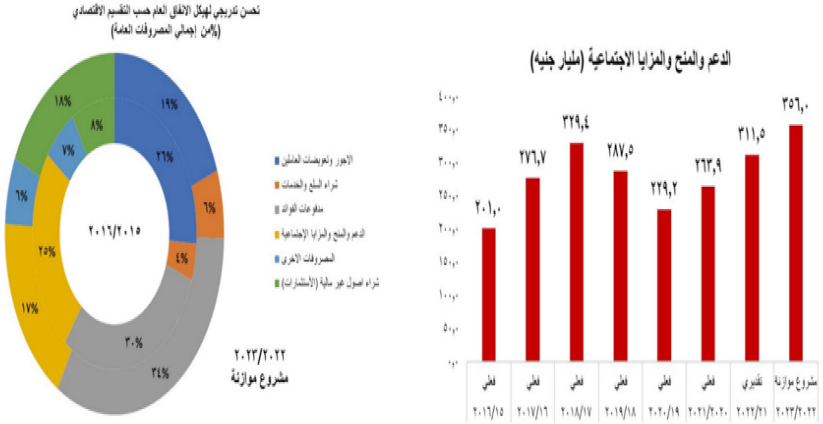

المصدر وزارة المالية، البيان المالي، أعداد مختلفة

لقد اعتمد هذا النظام على الدعم العينى أكثر من التحويلات النقدية، كما كانت مخصصات الدعم للسلع الغذائية (الخبز والدقيق البلدى، وبطاقات التموين) تمثل النسبة الغالبة، وتزايدت قيمتها في الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨ بنسبة تفوق معدل ارتفاع الأسعار (٤٧٪ مقابل ٣١٪)، وهو مايعنى ارتفاع قيمتها الحقيقية بالنسبة للمستفيدين. غير أن تعديلًا جوهريًا حدث في نظام الدعم السلعى، ظهر من خلال تسجيل «دعم منتجات الطاقة» والكهرباء كبنود صريحة في مكونات مصروفات الموازنة العامة. وأصبح هذا البند يستحوذ على نصف مخصصات الدعم العينى (٨٪ من الناتج المحلي).

الواقع أن الإنفاق على الدعم السلعى شهد تراجعًا ملموسًا كنسبة من إجمالي اعتمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية من ٥٩,١٪ في موازنة ٢٠١٦/١٥ إلى ٣٤,٠٪ فقط في موازنة ٢٠٢٣/٢٢. ولكن ذلك لا يعكس ترشيدًا حقيقيًا في نظام الدعم. ومن ناحية يتضمن هذا البند عناصر متعددة مما يطلق عليه دعم، ينبغي في الحقيقة إعادة النظر في فعاليتها وجدوى اعتبارها دعمًا لمن يحصل عليها وإمكانية استخدام سبل بديلة لتحقيق الهدف منها. إن قائمة هذه العناصر طويلة تشمل: دعم المزارعين، شركات المياه، توصيل الغاز الطبيعى للمنازل، دعم نقل الركاب واشتراكات الطلبة في وسائل الانتقال، دعم التأمين الصحى وأدوية وألبان الأطفال، ودعم تنشيط الصادرات، وتنمية الصعيد، وفائدة القروض الميسرة. لا شك أن الحاجة لضبط جانب النفقات في الموازنة تقتضى إما إلغاء هذه البنود أو تمويلها بطرق لا تُلْقِى العبء على الموازنة.

الدعم والمزايا الاجتماعية في موازنـة ٢٢/ ٢٠٢٣

وتوزع اعتمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فـي مـشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ على النحو التالي :

	مليون جنيه
* الدعم السلعي	١٣٦،٦٠٣
* الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية	٧٨،٠٧٨
* الدعم والمنح لمجالات التنمية	٥،٠٤٩
* الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية	٥،٨٠٢
* اعتمادات واحتياطيات للدعم والمساعدات المختلفة	٥،٦٨٩
الإجمالي	٢٣١،٢٢١

	مليون جنيه
* الدعم السلعي	١٢١،٠٨٩
* الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية	١٨١،٠٩٢
* الدعم والمنح لمجالات التنمية	٥،٦٩٦
* الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية	١٢،٠٧٦
* إعتمادات إجمالية واحتياطيات للدعم والمساعدات المختلفة	٣٦،٠٤٠
الإجمالي	٣٥٥،٩٩٣

المصدر وزارة المالية، البيان المالي (سنوات مختلفة)

الدعم النقدي سيكون أكفأ. تشير وزارة المالية باستمرار إلى أنها تعتزم التحول التدريجي إلى الدعم النقدي وشبه النقدي الذي يستهدف الفئـات الأَوْلَى بالرعاية والمناطق الأكثر احتياجًا. كما تستهدف إصلاح منظومة الدعم لضمان وصوله لمستحقيه واتخاذ إجراءات لترشيد الاستهلاك وتحسين كفاءة إنتاج واسـتخدام موارد الدولة. ولا شك أن هيكل الإنفاق على الدعم والمزايا الاجتماعية شهد تغيرًا ملحوظًا، ولكنه أيضًا لا ينطوى على ترشيد حقيقى في نظام استهداف مكافحة الفقر. وكما يبين الجدول ٤ ـ ٧ والشكل ٤ ـ ١٤ تزايد دعم السلع التموينية باضطراد من ٣٠ مليار جنيه في ١١/ ٢٠١٢ إلى حوالى ٤٣ مليار في ١٥/ ٢٠١٦. ثم قفز من ٨٧ مليار في ١٨/ ٢٠١٩ إلى أكثر من ٩٨ مليار في ٢١/ ٢٠٢٢. ومن ثم زادت نسبة دعم السلع التموينية من ٢٠٪ من جملة الإنفاق على الدعم والمزايا الاجتماعية في ١١/ ٢٠١٢ إلى أكثر من ٢٥٪ في موازنة ٢٢/ ٢٠٢٣. ولكن لا يخفى أن ارتفاع هذه النسبة يعود ليس إلى الزيادة في قيمة دعم السلع التموينية وإنما إلى الانخفاض الهائل في دعم المواد البترولية وإلغاء دعم الكهرباء. لعل هذا التخفيض هو أبرز سياسات إصلاح نظام الدعم. لقد تراجع دعم المواد البترولية والكهرباء من مائة مليار جنيه في ١٨/ ٢٠١٩ إلى حوالى ٢٢ مليار فقط في ٢١/ ٢٠٢٢. وعلى الرغم من البدء في التحول إلى الدعم النقدي فلا زالت النسبة محدودة للغاية (حوالى ٦٪).

في ٢٠١٥ بدأت الحكومة في تطبيق شبكة استهداف «تكافل وكرامة» يقوم على

نظام الدعم النقدي للفقراء والفئات الضعيفة. ويقدم 'تكافل' الدعم النقدي المشروط للأسر التي لديها أطفال في المدارس، والتي تستفيد من التسهيلات الصحية. بينما 'كرامة' يتوجه لكبار السن وذوى الاحتياجات الخاصة. غطى البرنامج ٢ مليون أسرة في ٢٠١٨. وقد توسعت مظلة البرنامج لتشمل ٦ ,٣ مليون أسرة (حوالى ١٤ مليون مواطن). ووفقًا لتقرير صندوق النقد الدولى الأخير سترتفع تغطية البرنامج إلى ٥ مليون أسرة في نهاية يناير. وتشير البيانات إلى أن حوالى ١٠٪ فقط من الأسر التي لديها أطفال يستفيدون من برنامج تكافل، وترتفع النسبة بين أسر الريف إلى ١٤٪. وتقدر نسبة الأفراد الفقراء في الأسر الذين يشملهم تكافل بحوالى ٢٠٪، بينما يستفيد ٦ ,٢٪ من غير الفقراء من النظام. أي أن ثلاثة أرباع (٧٣٪) المستفيدين من تكافل هم من الفقراء بينما ٢ ,١٨٪ من المستفيدين غير فقراء. وهكذا، لم يمثل برنامج الدعم النقدي بديلًا للدعم السلعى واسع التغطية، فضلًا عن اقتصاره على نسبة ضئيلة من المستحقين وتسرب نسبة منه لغير الفقراء تمامًا على غرار الدعم السلعى.

وعلى ضوء هذه النتائج ومن أجل توسيع وتطوير نظام الدعم النقدي قد يكون من المناسب إعادة النظر في نظام دعم السلع التموينية وخاصة رغيف العيش. وفي هذا السياق تشير المالية إلى «تحديث بيانات المستفيدين من الدعم عن طريق تنقية البطاقات التموينية للوصول إلى مستحقي الدعم الحقيقيين، حيث تشير التقديرات لمنظومة دعم السلع التموينية إلى أن منظومة دعم الخبز تغطى نحو ٧١ مليون مستفيد بينما منظومة دعم البطاقات التموينية تغطى نحو ٦٣ مليون مستفيد». وربما يعكس تباهى المالية بتوسيع قاعدة حاملى بطاقات التموين حقيقة معضلة التناقض بين أهداف الانضباط المالي وتخفيض عجز الموازنة وبين تقليل الفقر ودعم الفقراء. كيف لنا أن نفهم حصول هذا العدد الكبير (٧٠٪) من السكان على دعم السلع التموينية بينما تشير البيانات إلى أن أعلى نسبة للفقر تدور حول ثلث السكان؟ لقد أكدت الدراسات عبر فترات زمنية طويلة أن جانبًا غير قليل من هذا الدعم يستفيد منه غير الفقراء (أو حتى محدودى الدخل). وفقًا لبيانات مسح الدخل والإنفاق في ٢٠١٨ فإن أغنى ٢٠٪ من السكان يستحوزون على أكثر من خُمْسِ قيمة كل من دعم السلع الغذائية والبوتاجاز. كما تذهب نسبة مماثلة تقريبًا للشريحة العليا من الطبقة المتوسطة (العُشْرَيْن السابع والثامن). وللغرابة يحصل الفقراء (٣٠٪ من السكان)

على رُبْعِ هذه القيمة فقط، والأجدى أن يحوزوها بأكملها أو معظمها. بل الأكثر غرابة أن يمثل دعم السلع الغذائية نسبة غير قليلة (حوالى ٥٪) من إنفاق فئات الأغنياء على الطعام. إنظر الشكل ٤ ـ ١٥.

الجدول ٤ ـ ٧ إعتمادات الدعم والمنح والحماية الاجتماعية في الموازنة العامة (مليار جنيه)

	/١١ ٢٠١٢	/١٣ ٢٠١٤	/١٥ ٢٠١٦	/١٨ ٢٠١٩	/٢٠ ٢٠٢١	موازنة /٢٢ ٢٠٢٣
الدعم السلعي						
السلع التموينية	٣٠,٣	٣٥,٥	٤٢,٧	٨٧,٠	٨٣,٠	٩٠,٠
المواد البترولية	٩٥,٥	١٢٦,١	٥١,٠	٨٤,٠	١٨,٩	٢٨,١
الكهرباء	--	١٣,٣	٢٨,٥	١٦,٠	--	--
دعم الخدمات الاجتماعية						
معاش الضمان	٢,٥	٥,٠	٧,١	١٧,٥	١٩,٠	٢٢,٠
برنامج تكافل وكرامة	--	--	١,٧			
إجمالى الدعم والمزايا الاجتماعية	١٥٠,٢	٢٢٨,٦	٢٠١,٠	٢٨٧,٥	٢٦٣,٩	٣٥٦
كنسبة من الناتج الإجمالى (٪)	٩,٥	١١,٤	٧,٤	٥,٠	٣,٨	٣,٩

المصدر وزارة المالية، البيان المالي (سنوات مختلفة)

ليس هذا فحسب، فبدلًا من قصر الدعم، وخاصة رغيف العيش، على ذوى الدخل المنخفض وتوجيه الوفر المتحقق من ذلك إلى دعم نقدى، حولت الموازنة موارد كبيرة إلى الدعم السلعى في بطاقات التموين. وكما تشير بيانات الموازنة ٢٠٢٣/٢٢ فإن دعم رغيف الخبز لا يمثل سوى ٥٤٪ من اعتمادات دعم السلع التموينية. إن ترشيد نظام الدعم السلعى ينبغى أن يتخلص من عقدة مظاهرات الخبز في يناير١٩٧٧ ويتجه إلى:

- استمرار تنقية بطاقات التموين وقصرها على الفقراء وذوى الدخل المنخفض (حوالى نصف السكان على الأكثر).
- ثم إلغاء أي أشكال للدعم باستثناء دعم رغيف الخبز (ما يرد تحت بند دقيق المستودعات، ونقاط الخبز).

إن عدم الكفاءة في استخدام الموارد العامة، التي تؤدى مباشرة إلى زيادة عجز الموازنة، هي السبب الرئيسى وراء ارتفاع معدلات التضخم. ويرى البعض أنه ليس على الحكومات تنفيذ سياسات تحابى الفقراء في حد ذاتها، بل عليها فقط أن تعمل على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتتجنب زيادة الضغوط التضخمية وتحقق الانضباط المالي. وكما هو واضح، مكافحة الفقر لا تتم فقط بدفع بضع جنيهات أو من خلال بطاقات التموين للدعم العينى، أو توزيع رغيف العيش الرخيص على الفقراء. المطلوب بإلحاح هو إعادة الهيكلة الاقتصادية، وترشيد السياسات الحكومية (Dollar et al.2004).

الشكل ٤ ـ ١٤ هيكل الدعم والمزايا الاجتماعية

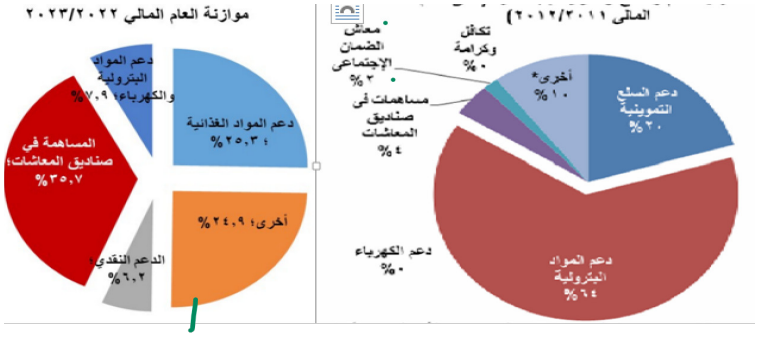

المصدر وزارة المالية، البيان المالي، أعداد مختلفة ا

الجدول ٤ ـ ٨ توزيع دعم الخبز والسلع التموينية

	مليون جنيه
دعم رغيف الخبز	٤٨،٩١٧
دعم دقيق المستودعات	٢،٦٤٦
دعم نقاط الخبز = ١٠ قروش / رغيف x ٢٤،٣٧٠ مليار رغيف	٢،٤٣٧
دعم سلع البطاقة التموينية = ٦٣,٣ مليون مواطن (٥٠ جنيه شهرياً للمواطن لعدد ٤ أفراد مقيدين على البطاقة وما يزيد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد x ١٢ شهر).	٣٦،٠٠٠
إجمالي الدعم	٩٠،٠٠٠

المصدر البيان المالي لموازنة ٢٢/ ٢٠٢٣

الشكل 4-15 نسبة ما تحصل عليه الأسرة من دعم للسلع الغذائية إلى اجمالي إستهلاك الأسرة من الطعام والشراب وفقا لشرائح الانفاق العشرية

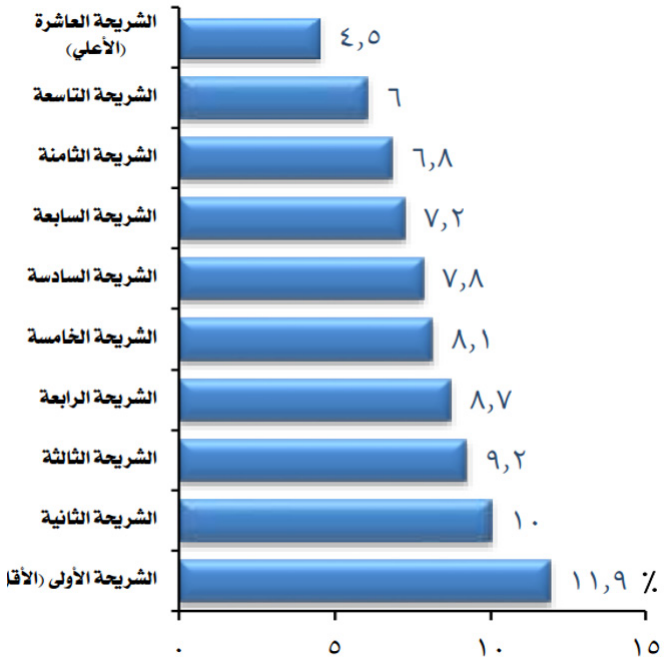

المصدر **world bank, public expenditure review**

٥
التسعينيات وما بعدها: ما الذي يصنع التنمية ومن يقودها؟

١.٥ معضلة العام والخاص، الصين من الشيوعية إلى الرأسمالية

المادة التي اسْتُخْدِمَتْ في استعراض الجوانب المختلفة لتجربة الصين (المعجزة) بقصد المقارنة هنا مع محاولة التنمية المصرية (المعضلة) تمت قراءتها وتحليلها بعناية من قبل في كتابى (عثمان، ٢٠٢١). ومن التفاصيل التي احتوتها صفحاته يمكن استخلاص السمات البارزة في تجربة الصين في التنمية، وهي على النحو التالى:

أولًا: الجرأة في وضع وتطبيق سياسات وإجراءات الإصلاح والانفتاح.

ثانيًا: وضوح الاستراتيجية والهدف؛ تحقيق أعلى معدل لزيادة الدخل القومي من خلال التكامل مع الاقتصاد العالمى.

ثالثًا: الاستثمار بمعدلات مرتفعة للغاية، والتصنيع للتصدير.

رابعًا: المرونة والتدرج في تنفيذ السياسات والإجراءات الاقتصادية والمؤسسية.

خامسًا: الخروج من عباءة الأيديولوجيا الصارمة.

سادسًا: انضباط مجتمعى وحزبى وحكومى رغم التباين في المصالح، والتحالف والتنسيق بين الأطراف المختلفة.

في تقديرى أن الدراسات التي اهتمت بتجربة الصين، والمعلومات التي تُبَثُّ عنها في مختلف وسائل الإعلام، تركز على ما يشار إليه «بالمعجزة الاقتصادية». غير أن التأنى في قراءة التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتغيرات الهيكلية التي شهدتها الصين منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية قد يقودنا إلى أن معجزة الصين

لم تكن اقتصادية محضة، بل ربما كانت ـ ولا تزال ـ معجزة ثلاثية الأبعاد. فالمعجزة الاقتصادية، متمثلة في معدلات النمو المرتفعة والمطردة عبر أكثر من عقود أربعة (على النحو الذي أشرت إليه في الأقسام السابقة)، تواكبت مع معجزة التحول من نظام اقتصادى إلى نظام آخر مغاير تمامًا، بل ربما كانت نتيجة لذلك التحول. كانت الصين قد تبنت الشيوعية في نسختها السوفيتية أولًا، منذ قيام الجمهورية الشعبية تحت زعامة 'ماو تسى تونج' وقيادة الحزب الشيوعى الصينى. ولأن نتائج ذلك النظام الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كانت كارثية، فقد جاءت ثورة «الإصلاح والانفتاح» (gaige kaifang) «جيج كايفان» في ١٩٧٨ بقيادة 'دنج شياو بنج' لتشهد الصين أجرأ وأوسع عملية تحول في أسس وقواعد النظام دونما التعرض لقلاقل واضطرابات سياسية واجتماعية أو صراع مفتوح على السلطة. وفي ظل هذا التحول السلمى، التدريجى، والمرن، بدأ واستمر تحقيق المعجزة الاقتصادية.

يميل البعض إلى إرجاع ظاهرة النمو الاقتصادي السريع في الصين إلى تحولها إلى نظام اقتصاد السوق (الرأسمالى). هؤلاء يستمدون قناعتهم من المقولة الشهيرة حول نهاية التاريخ وأَبَدِيَّةِ انتصار الرأسمالية (فوكوياما). لكن ذلك الافتراض طرح سؤالًا منهجيًا يتصل بأفضلية النظم الاجتماعية ودرجات رُقِيِّهَا. من الناحية الفكرية (أيديولوجيًا) تعد الشيوعية (والاشتراكية) أرقى من الرأسمالية على سُـلَّمِ التطور التاريخى، فكيف نفسر رجوع الصين عن الشيوعية إلى نظام رأسمالى أَدنى من سَابِقِهِ؟ يتناول الفصل الخامس في كتابى ـ السابق الإشارة إليه ـ هذه المعضلة الفكرية التي تنطوى على مشكلة أكثر تعقيدًا تتعلق بأوصاف ومسميات النظم الاقتصادية/ الاجتماعية. هل الصين رأسمالية لأن اقتصادها يعتمد على آليات السوق في تخصيص الموارد، وتتعاظم فيه الملكية الخاصة، وتحدد قوى السوق العلاقات الطبقية؟ هل الصين اشتراكية ولكنها ذات خصائص صينية، حسبما يعلن قادتها؟ قد لا نستغرب أن مراقبين غربيين يعتبرون أن النظام في الصين هو (رأسمالية دولة) بسبب سلطوية النظام السياسى وعودة توسع دور الدولة وليس تراجُعُه، خاصة في ظل ما يصفونه بثورة ثالثة يقودها الرئيس 'شى شين بنج'. يرى البعض أن الصين نجحت من خلال اتباع نظام رأسمالية الدولة. يعتقد هؤلاء أن الحكومة الصينية تحاشت التعويل على

قوى السوق واستمرت في الإبقاء على الملكية المباشرة 'للقمم العليا' في الاقتصاد. وأنه رغم نمو القطاع الخاص ظل الافتراض قائمًا بأن الحكومة تمارس التحكم غير المباشر في بقية الاقتصاد من خلال تخصيص الائتمان عن طريق نظام البنوك المملوكة للدولة. على الجانب الآخر فإن الصين نجحت في الحفاظ على تحقيق معدلات نمو مرتفعة منذ ١٩٧٨ بسبب تحرير القطاع الخاص وتراجع دور الدولة، أي إعلاء شأن السوق على حساب 'أيديولوجية ماو'، على النحو الذي يراه (Lardy, 2014). فقوى السوق أصبحت تلعب دورًا أكبر في تخصيص الموارد، والشركات الخاصة أصبحت المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي وفرص العمل والمساهم الرئيسى في زيادة دور الصين في التجارة العالمية. «ارتفع النمو في الصين لأنها صارت اقتصادًا رأسماليًا، وهي ـ في هذا ـ لا تمثل نموذجًا بديلًا للرأسمالية».

هذه المزاوجة بين النمو الاقتصادي السريع (معجزة النمو) وبين تحول النظام الاقتصادي (إلى الرأسمالية) يرصدها كثير من الكتابات حول التجربة الصينية، ويؤكدها (Lardy, 2014) عندما يقرر أنه مثلما أنجزت الصين معجزتها الاقتصادية تبدلت أسس العلاقة بين الدولة والسوق؛ هجرت استراتيجية الاكتفاء الذاتى في التجارة والاستثمار التي تم تبنيها في ظل الماوية، وأصبحت قوى السوق تلعب دورًا أساسيًا في تخصيص الموارد. كان من نتائج الدور المتزايد للأسواق التنافسية في تخصيص الموارد تضاؤل أهمية الخطط الخمسية في الصين. كانت الخطة الخمسية تحدد أهدافًا كمية (عينية) تفصيلية لكل مستويات الإنتاج في جميع القطاعات، وكان محور تركيزها هو الإنفاق الاستثمارى. تغير كل ذلك في غمار عملية التغيير الهيكلى والمؤسسى للاقتصاد الصينى، إلى الحد الذي أصبح استخدام مسمى 'برنامج' إلى جانب 'خطة' أو بديلًا عنها، كما تبدل اسم الهيئات المعنية بالتخطيط بغير أن تحمل هذه التسمية. وأصبحت الوثائق تشمل وضع أهداف إجمالية عامة محدودة. تنطوى تجربة الصين على نموذج مختلف للعلاقة بين السوق والدولة (الخطة) وتبقى محكومة بمدى اكتمال حرية السوق، خاصة عوامل الإنتاج، ومدى عمومية وواقعية خطة التنمية.

ينطوى التحليل السابق على فرضية ضمنية وصريحة لدى ميلانوفيتش

(Milanovic, 2019) بأن الشيوعية انتقلت بالصين إلى الرأسمالية. ولكنه يعود ليطرح السؤال صراحة، هل الصين رأسمالية؟ بغض النظر عن الجدل الذي أثير منذ زمن ولا يزال حول نهاية التاريخ، تَنْبَنِى مقولة رأسمالية الصين على التمييز بين نمطين من الرأسمالية، يطلق عليهما ميلانوفيتش: الرأسمالية الليبرالية، التي ازدهرت بالتدريج في الغرب خلال المائتى سنة الماضية، والرأسمالية السياسية (السلطوية) التي تقودها الدولة على غرار الصين ودول أخرى في آسيا (مثل سنغافورة وفيتنام) وأوروبا وإفريقيا (مثل روسيا ووسط آسيا وإثيوبيا والجزائر). بعد محاولته المنهجية لإثبات وحدانية النظام الرأسمالى يعود لمحاولة بيان انطباق خصائص النظام على حالة الصين. يأخذ ميلانوفيتش بتعريف المجتمع الرأسمالى الذي يتم معظم الإنتاج فيه باستخدام وسائل الإنتاج الخاصة (رأس المال والأرض)، وغالبية العمال مشتغلين بأجر (ليسوا مقيدين قانونًا بالأرض ولا يعملون لدى أنفسهم)، وقرارات الإنتاج والأسعار تتم لامركزيًا (لا يفرضها أحد على منظمى العملية الإنتاجية): أي عوامل إنتاج خاصة، عمالة أجيرة، حرية السوق في قرارات الإنتاج والتسعير. وعلى أساس المحاور الثلاثة تتصف الصين بالرأسمالية (Milanovic, 2019)[1].

زيادة حجم ونطاق القطاع الخاص. أشارت ورقة عمل للمنتدى الاقتصادي العالمى إلى أن القطاع الخاص في الصين، الذي تنامى بسرعة منذ الأزمة المالية العالمية، هو الآن المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادي. تعكس توليفة الأرقام ٦٠/ ٧٠/ ٨٠/ ٩٠ صورة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الصينى: يساهم بنسبة ٦٠٪ في الناتج المحلي الإجمالى، مسئول عن ٧٠٪ من الابتكار والاختراع، يوفر ٨٠٪ من العمالة الحضرية، و٩٠٪ من فرص العمل الجديدة. كما أن رؤوس الأموال الخاصة تمثل ٧٠٪ من الاستثمارات و٩٠٪ من الصادرات. في الوقت الراهن يسهم القطاع الخاص بثلثى النمو، وبتسعة أعشار فرص العمل الجديدة.

(١) يعتقد ميلانوفيتش أن تاريخ البشرية يُظْهِرُ أن صعود وانتصار نظام أو عقيدة (ديانة) ما، سرعان ما يتبعه انقسام وانفصال بين مذاهب متعددة رغم انتمائها إلى نفس النظام، مثلما حدث مع المسيحية وفي الإسلام، وكذلك في النظام الشيوعى الذي انقسم بين شكلين مختلفين: السوفيتى والصينى. ولا تختلف الرأسمالية في ذلك. فعلى الرغم من انتصارها العالمى لها نموذجان يختلفان ليس فقط في المناحى السياسية ولكن كذلك في المجالات الاقتصادية وربما بدرجة أقل في الجوانب الاجتماعية.

قبل ١٩٧٨ كان الإنتاج الصناعى كله يتم في الشركات العامة (المملوكة للدولة). في ١٩٩٨ أصبح نصيب الدولة نصف الإنتاج الصناعى فقط. ومنذئذ تنخفض تلك الحصة بانتظام سنة تلو الأخرى لتصبح حاليًا أكثر قليلًا من ٢٠٪. ولعل الصورة أوضح في مجال الزراعة. قبل الإصلاح كان معظم الإنتاج يتم في قرى الكوميونات. ولكن منذ ١٩٧٨ وتطبيق «نظام المسئولية الأسرية»، الذي سمح باستئجار الأراضى، أصبح الإنتاج كله تقريبًا للقطاع الخاص (رغم أن المزارعين ليسوا أجراء وإنما يعملون لحساب أنفسهم). ويظهر أنه مع استمرار الهجرة من الريف إلى المدن ستنشأ علاقات الإنتاج الرأسمالية في الزراعة أيضًا. كما بدأت تتكون في القرى والبلدات (التاونز) شركات مملوكة جماعيًا، تستخدم فائض العمالة الريفية في إنتاج سلع غير زراعية.

صحيح أن الشركات الخاصة ليست كثيرة العدد، ولكن معظمها كبير الحجم. وتشير البيانات إلى أن حصة الشركات الخاصة في أعلى شريحة للشركات حسب القيمة المضافة قد ارتفعت من ٤٠٪ في ١٩٩٨ إلى ٦٥٪ في ٢٠٠٧. ورغم أن نمط الملكية في الصين معقد ومتداخل إلاَّ أن مساهمة الدولة في الناتج الإجمالى لا تزيد على ٢٠٪. كما أن قوة العمل المشتغلة في الشركات المملوكة للدولة والمملوكة جماعيًا تمثل ٩٪ فقط من جملة العمالة في الريف والحضر. ويبدو التغير واضحًا في نسبة المشتغلين في شركات الدولة إلى جملة المشتغلين في الحضر. قبل الإصلاح كان حوالى ٨٠٪ من العمالة الحضرية يشتغلون في شركات الدولة، انخفضت هذه النسبة إلى أقل من ١٦٪. أما في الريف فقد أدت الخصخصة الفعلية للأرض في ظل 'نظام المسئولية الأسرية' إلى تحويل جميع العمالة الريفية إلى «فلاحين» في القطاع الخاص (Zitelmann, 2019).

دور مهم للدولة. على جانب آخر، تتمثل إحدى سمات الرأسمالية السياسية في الدور المهم الذي تقوم به الدولة (خاصة في الاستثمار والتسعير)، والذي يفوق ما تعكسه الملكية العامة لرأس المال. ويحاول ميلانوفيتش أن يدحض الشكوك حول الطبيعة الرأسمالية للاقتصاد الصينى. هذه الشكوك لا تستند ـ من وجهة نظره ـ إلى أساس واقعى، وإنما تقوم على فكرة زائفة فحواها أن الحزب الحاكم يسمى

بالحزب «الشيوعى»، كما لو أن هذا يكفى بذاته لتحديد كُنْهِ النظام الاقتصادي. وكذلك يظهر توزيع وتخصيص الاستثمارات الثابتة على القطاعات حسب ملكيتها الاتجاه الواضح نحو زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة. لقد بلغت نسبة استثمارات الدولة حوالى ٣٠٪، بينما ارتفعت الاستثمارات الخاصة إلى ما يقرب من نصف الاستثمارات الكلية، ويقوم القطاع التعاوني (الجماعي) والأجنبى بالباقي. وفي النهاية يبدو التباين جليًا بين نمط الإنتاج الرأسمالى وبين النمط الاشتراكى في لامركزية قرارات الإنتاج والأسعار. عند بداية الإصلاح كانت الدولة تحدد أسعار ٩٣٪ من السلع الزراعية، وأسعار جميع السلع المصنعة، وأسعار ٩٧٪ من سلع التجزئة. في منتصف التسعينيات انقلبت تلك النسب: سادت أسعار السوق لحوالى ٩٣٪ من سلع التجزئة، ٧٩٪ للسلع الزراعية، و٨١٪ للخامات الإنتاجية. وارتفعت كثيرًا بعد ذلك نسب السلع التي تتحدد أسعارها حسب قوى السوق.

ولكنها رأسمالية سياسية.... بعد استخلاص ميلانوفيتش طبيعة رأسمالية الصين يقوم برصد ملامح وسمات ما أطلق عليه «الرأسمالية السياسية». يوجز هذه السمات في ثلاث. تتمثل الصفة الأولى في اعتماد النموذج الرأسمالى ـ كما في الصين وفيتنام مثلًا ـ على فئة التكنوقراط والبيروقراطية ذات الكفاءة العالية، وهي الأكثر استفادة من النظام. كانت المهمة الرئيسية لها هي تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة، وكان ذلك النمو مطلوبًا لاكتساب النظام شرعية الحكم. كانت البيروقراطية في حاجة إلى التكنوقراط الذين يستند اختيارهم على التميز والكفاءة. كان نجاح ذلك بديلًا عن غياب حكم القانون، وهي السمة الثانية لنظام الرأسمالية السياسية. من ناحية ثالثة، يتطلب تحقيق إنجاز اقتصادى ملموس (السمة الأولى)، في ظل غياب سلطة القانون الشاملة (الخاصية الثانية)، ومع التوسع الشديد في نشاط القطاع الخاص، تلعب الدولة دورًا مهمًا. بعبارة أخرى، تقوم الرأسمالية السياسية على اكتساب الدولة للقدرة المزدوجة على تحقيق المصالح العامة، وضبط حركة القطاع الخاص (Milanovic, 2019)[١].

(١) كان دنج شياوبنج، المؤسس للرأسمالية السياسية المعاصرة (آخر السبعينيات حتى التسعينيات)، يتبنى منهجًا ـ وليس أيديولوجية ـ يقوم على المزج بين دينامية القطاع الخاص، كفاءة البيروقراطية، ونظام الحزب الواحد.

أو رأسمالية دولة. برز مفهوم رأسمالية الدولة في أعقاب الأزمة المالية العالمية عندما كانت حرية السوق والرأسمالية الليبرالية في أسوأ أحوالها. في غضون الأزمة قررت الحكومة الصينية وَضْعَ برنامج إنفاق تحفيزى ضخم تلافيًا للآثار السلبية الداخلية والعمل على استعادة الانتعاش الاقتصادي. تميز عام ٢٠٠٨ بعودة قطاع الدولة الذي كان يعانى العُسْرَ قبل عِقْدٍ من الزمن. كانت فترة شهدت صعود الدولة وتراجع القطاع الخاص. كان قد احتدم قبل ذلك العام الصعب جدل واسع حول طبيعة الاقتصاد الصينى. هل في الصين اقتصاد سوق، كما تزعم الحكومة، أم أن الاقتصاد الصينى تسيطر عليه الدولة ويديره التكنوقراط في الحكومة والحزب؟ هل يعود نجاح الصين إلى التصاعد من 'أدنى إلى أعلى' في قوة نفوذ الفلاحين والبيروقراط المحليين والمنظمين، أم أن النموذج الصينى اتبع أسلوب إدارة الأعمال: من أعلى إلى أدنى، الذي تبناه حزب سياسى تنموى يركز على سلطة الحكم وليس الثورة؟ يبدو مسمى 'رأسمالية الدولة' تعبيرًا مختصرًا ملائمًا لوصف الوضع الاقتصادي الحالى في الصين. إنه اقتصاد يخضع لهيمنة الدولة ومتناغم مع السوق في آن. وعلى عكس النظم الاشتراكية في القرن الفائت، لا تسعى نظم رأسمالية الدولة لتحقيق أهداف ثورية والإطاحة بالأنظمة القائمة، ولا تطمح إلى طوباوية الوصول إلى الشيوعية. إذا كانت هناك أيديولوجية وراء رأسمالية الدولة فهى ببساطة الالتزام بدولة قوية وبالتنمية الشاملة؛ والاستحواذ على السلطة والثروة على المستوى الوطنى. وطالما يساهم 'السوق' في بلوغ هذه الأهداف فهى تمثل أدوات ملائمة، حتى لو لم تكن أداة وحيدة. ليس هناك التزام فلسفى أو أخلاقى بالسوق كمؤسسة، إنما استخدام عملى براجماتى لها. وعندما تفشل في العمل بكفاءة أو تعمل ضد مصالح النخبة الحاكمة فإنه يجرى اللجوء إلى أنماط بديلة من الحوكمة والنظام.

دور أطراف التحول في الصين: الدولة، الطبقة، الحزب، كاريزما القيادة

الدولة والطبقة. لا يكفى لتوصيف وفهم عملية التحول التاريخى من «الشيوعية» إلى الرأسمالية تحديد خصائص وسمات الرأسمالية «السياسية»، وما يميزها عن الرأسمالية «الليبرالية». يقتضى منهج الاقتصاد السياسى، أن نتعرف على العلاقات

الطبقية (الاجتماعية)، كيف تكونت طبقة رأسماليين محليين تحت نظر الدولة، وما طبيعة العلاقة بين الطرفين؟ لا شك أن تلك الإشكالية ظلت محل تساؤل ومحاولة استكشاف من جانب باحثين كُثُر، لما يزيد على عقود أربعة، منذ بدأ الاقتصاد الصينى الانتقال من «اشتراكية» الدولة إلى اقتصاد تهيمن عليه الرأسمالية[١]. لقد انعكس ذلك الانتقال ليس فقط في التغير الكبير في الطبقة العاملة ولكن أيضًا في تكوين طبقة رأسمالية محلية. بعبارة أخرى أدى التغير الاقتصادي إلى «عودة البورجوازية» متداخلة في بنية وهيكل الدولة. ما هو الدور الذي قامت به الدولة الصينية في نشأة الطبقة الرأسمالية؟ وما التأثير الذي أحدثته الطبقة الجديدة في الدولة؟ وكيف انعكست علاقة الدولة ـ الطبقة على آليات الصراع الطبقى الداخلى، والقيود والتناقضات الخارجية، على أنظمة التراكم؟ (Isabela Nogueira, 2018). تفسر الكتابات المعنية لغز العلاقة بين الدولة وفئة الرأسماليين البازغة من خلال التأكيد على أن الدولة هي من خلقت البورجوازية الجديدة حتى يكون لديها القدرة الكاملة على فرض الهيمنة عليها. وسعيًا لتحقيق مصالحهم، عمل الرأسماليون الجدد على مشاركة الدولة وإقامة علاقات مباشرة مع المسئولين الرسميين، وليس إقامة نظام سياسى بديل. بالمثل ـ وربما من منظور مغاير ـ يرى البعض أن الصين لديها حكومة محايدة تستهدف التنمية بغير أن تفرض مصالح أية طبقة معينة. ينطوى ذلك على أن الدولة تحوز القوة والنفوذ على الطبقة الرأسمالية أو أية طبقة وفئة أخرى حتى تكون محايدة. لا شك أن هذه التفسيرات تعكس الأيديولوجية الرسمية: 'الاشتراكية ذات الخصائص الصينية[٢]، وجميعها لا يعتبر الرأسماليين سوى أدوات لتحقيق الهدف الأساسي، سواء كان التنمية الاقتصادية أو نوعًا من الاشتراكية. تبدو تلك التفسيرات تبسيطية وقاصرة عن بيان الدور التاريخى للدولة الصينية في تكوين ونشأة الطبقة الرأسمالية، وأشكال التغير في طبيعة العلاقة بين الدولة وهذه الطبقة البازغة.

يميل باحثون إلى استخدام المنهج الماركسى لتحليل العلاقة الجدلية (الديالكتيكية) بين الدولة في الصين وبين الطبقة الرأسمالية الجديدة. لدى هؤلاء

(١) يتباين الباحثون في استخدامهم تعبير الشيوعية واشتراكية الدولة كمترادفين دون بيان أية فروق.
(٢) سنشير لاحقًا إلى إطلاق هذا الشعار ودلالته.

كانت نشأة تلك الطبقة حركة في اتجاهين: من أعلى لأسفل، حيث تفاعلت ونازعت وساومت الدولة قوى النخبة الاقتصادية الصاعدة (الطبقة الرأسمالية)، ومن أدنى إلى أعلى. بقيت الحركة في اتجاهين سمة رئيسية للعلاقة بين الطرفين في الصين حتى الآن. ورغم ذلك يرى أنصار هذا الرأي أن العلاقة بين الدولة والرأسماليين شهدت تحولًا من مرحلة «الحل الوسط» العظيم، إلى مرحلة « التحالف المقيد». يُنْظَرُ إلى الدولة ـ في إطار هذا التحليل ـ باعتبارها مؤسسة مستقلة ذاتيًا عن المصالح الطبقية، وهي طرف رشيد يعج بالبيروقراطية الموهوبة التي تملك رؤية متماسكة وبعيدة المدى للتنمية الاقتصادية. لقد تبنت الدولة الصينية عملية متقنة (جيدة الصياغة) لخلق رأسماليين من داخل صفوفها أو رأسماليين ناشئين متعاونين[١].

من الزاوية الفكرية كانت نقطة التحول عندما اقترح زعيم الحزب Jiang Zemin في ٢٠٠١ السماح لرجال الأعمال بالانضمام للحزب الشيوعى. أدى ذلك إلى زيادة القلق والاحتجاجات المريرة من جانب كثير من أعضاء الحزب. وعلى الرغم من تلك الاحتجاجات تم تعديل الدستور لتشمل نظرية Zemin كمبدأ حاكم للحزب. نتيجة ذلك أصبح الحزب لا يمثل فقط البرولوتاريا الصينية ولكن كل الشعب الصينى والأمة الصينية، والعضوية مفتوحة أمام جميع القوى ومن ضمنها رجال الأعمال. الحقيقة أن قليلًا من الناس شعر بالقلق تجاه التبرير النظرى لهيمنة الحزب على الإصلاح الاقتصادي طالما أن ذلك الإصلاح يحقق نتائج اقتصادية ملموسة. ليس مهمًا ما يقوله الحزب ولكن ما يحدد الرأي العام في استمرار الهيمنة على السلطة (Breslin, 2004). كان يُنْظَرُ إلى انضمام الرأسماليين إلى الحزب الشيوعى الصينى كعلامة على استعداد الطبقة السياسية لاستيعاب القوى الاجتماعية العليا داخل بنية الحزب الذي تقوده. وإلى جانب ذلك كان الحزب ناجحًا في مشاركة الرأسماليين الجدد في «عائد» الخصخصة، وتَصَدُّرِ البعض منهم لجهاز الحزب، وهكذا. وفوق ذلك يعتقد كثيرون أن الحكومة الصينية كانت محايدة منذ بدء مرحلة الإصلاح، بمعنى أنها لم تتحيز لجماعة مصالح، واستطاعت أن تُمَيِّزَ بين جماعات المصالح

(١) وصف البعض هؤلاء بالرأسماليين الحُمْر، وظهور «كوادر» رأسمالية جديدة.

وبين أهدافها الخاصة. وضعت الحكومة النمو الاقتصادي كهدف أساس من أجل استتباب الشرعية السياسية. بسبب ذلك الحياد تجنبت الصين تشكيل حكومة غير «شعبوية» أو حكومة نخبة، اللتين اعتبرتا في غير صالح تحقيق النمو الاقتصادي. ولكن فشلت تلك التحليلات في تفسير موقف الدولة من الصراع الطبقى، وبينما رصدت تلك الدراسات خصوصية الدولة تجاهلت طبيعة العلاقات الطبقية التاريخية التي أدت إلى بروز تلك الخصوصية. لقد لعبت الدولة دورًا نشطًا في تكوين الطبقة الجديدة، بينما أثَّرَ ذلك التكوين بدوره على شكل الدولة. لم تكن الدولة غير مبالية وإنما تطورت من خلال تفاعلها مع تكون الطبقة الجديدة، كما حدث ذلك بالنسبة لأهدافها، واستراتيجيتها وسياساتها. تلك العلاقة الجدلية بين الدولة والطبقة الجديدة تطورت مع التغيرات في علاقات الإنتاج. فقد لعبت ضغوط النخبة الجديدة التي ظهرت مع الإصلاح خلال الثمانينيات دورًا مهمًا في تركز الثروة في يد القطاع الخاص. فالتغيرات المؤسسية التي قامت بها الدولة لدعم الطبقة الجديدة تأثرت بتلك الضغوط، كما تأثرت كذلك القوة السياسية للدولة ذاتها بضغوط النخب الجديدة وبصدامها مع الطبقة العاملة. هكذا يَبِينُ لنا أن تكوين وتحول الطبقة الرأسمالية واكب نظام التراكم السائد. ففى فترة التوافق/ التراضى الكبير 'Great Compromise' ـ عن طريق الخصخصة لصالح المحليين ـ استجابت الدولة للضغوط الداعية للإصلاح، إلى جانب تدعيم الوضع الاستراتيجى للشركات الظظظتى بقيت مملوكة للدولة. وضع ذلك الأسس لاقتصاد تسوده الرأسمالية، بما فيها تكوين سوق عمل حضرى، مع عرض غير محدود للعمالة. وبالمثل أدت مصادرة أراضى الفلاحين، والزيادة الهائلة في الاستثمار في الإسكان والبنية الأساسية إلى ظهور «بليونيرات» صينيين ومهدت السبيل أمام النمو الاقتصادي المحفوز بالاستثمار. أما في مرحلة التحالف المقيد 'Strained Alliance' أمكن تهدئة الصراع الذي خلفته فترة التراكم البدائى، بواسطة سياسة «المجتمع المتناسق» والدعم الموجه للابتكار خلال الألفية الجديدة. ومع ذلك تصاعدت ضغوط جديدة على الدولة بسبب تشرذم الطبقة الرأسمالية، الذي تسارع مع التوسع المالي ومع تكثيف علاقتها مع رأس المال الأجنبى. كان رد فعل الدولة هو تقوية آلتها القمعية ـ ضمن إجراءات أخرى ـ عن

طريق حملة ضد الفساد قادها الرئيس 'شى شين بينج'. يظهر بوضوح تأثير التوافق الكبير من تغير أنصبة الدولة (الحكومة والشركات المملوكة للدولة)، والعمل، ورأس المال الخاص في التوزيع الأَوَّلِى للقيمة المضافة في قطاع الشركات. ويبين الشكل (٥ ـ ١) نصيب كل من الأطراف الأربعة. لقد شهد نصيب العمل (تعويضات العاملين) انخفاضًا كبيرًا من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٨، ثم تحسن قليلًا بعد ٢٠١٠. في الفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٨ ارتفع نصيب الحكومة من ٢,٢١٪ إلى ٨,٢٨٪. بصفة عامة زادت حصة الدولة بحوالى ١٣ نقطة مئوية. كما زاد نصيب رأس المال الخاص بشدة خلال تلك الفترة من ١,٩٪ إلى ٣,١٧٪. وهكذا كانت الزيادتان على حساب حصة العمل. لا شك أن التغيرات في الأوزان النسبية للقيمة المضافة للاقتصاد قد يُرَدُّ إلى تباين حجم الأصول المستخدمة واختلاف إنتاجيتها، ولكن دائمًا يرى 'اليساريون' أن تراجع حصة العمالة نموذج للحالة الرأسمالية.

الحزب الشيوعى يقود التحول إلى «الرأسمالية». لتحقيق الإصلاح الذي أخذ الصين إلى طريق التحول عن الاشتراكية عملت قيادة مرحلة مابعد «الماوية» (دنج شياوبنج) على تدعيم سيطرة «الحزب». في ظل خسارة الحزب الشيوعى الصينى للثقة الجماهيرية، في أعقاب أهوال الثورة الثقافية، هجرت قيادة الحزب حملات الدعاية والبرامج السياسية المبنية على قاعدة أيديولوجية، وبنت ـ بدلًا منها ـ شرعية الحزب على ثلاثة محاور: الأول أيديولوجى، حيث جرى التخلى عن محتوى الأيديولوجية الاشتراكية، إلى جانب تخفيف التطرف الثورى ورفض الماضى 'الماوى'. الثانى يقوم على اكتساب الشرعية من خلال الإنجاز، الذي تلخص في نمو اقتصادى مرتفع وسريع. لقد تطلب ذلك إحداث تراكم رأسمالى كبير، من خلال تبنى آليات السوق (الرأسمالية)، والاندماج في الاقتصاد العالمى. الثالث هو الاستقرار، حيث يرى البعض أن استمرار حكم الحزب الشيوعى الصينى وفر الاستقرار السياسى والأمان الفردى، على غير ما حدث لأحزاب شيوعية أخرى، التي أدى الإصلاح السياسى إلى فقدها السيطرة. يعتقد هؤلاء أن الاستقرار الذي وفره الحزب كان مطلبًا أوليًا لتحقيق النماء الاقتصادي وتحسن مستوى المعيشة. لم يكن للحزب الشيوعى أن يتحمل التحدى لاحتكاره الهيمنة السياسية، ولكنه قَدَّرَ أن غالبية الشعب تقبل بذلك طالما أن

أحوالها الاقتصادية كانت في تحسن. ما تَوَلَّدَ كان بمثابة عقد اجتماعى غير مكتوب بين الحزب والناس، حيث لا ينافس أحد الحزب على السيطرة السياسية مقابل أن يرعى الحزب مصالح الناس (Breslin, 204).

الشكل ٥ ـ ١ التوزيع النسبي للقيمة المضافة بين أطراف الإنتاج

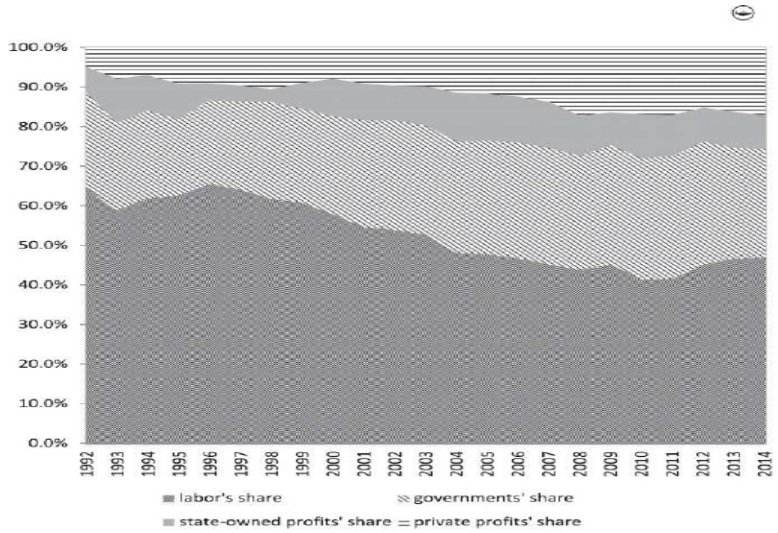

المصدر Breslin, Capitalism with Chinese Characteristics, Asia Research Centre, 2004

ربما تنطوى متطلبات اكتساب الشرعية على بعض التناقض. القبول المتزايد بعمل قوى السوق والتكامل مع النظام الرأسمالى العالمى، اعْتُبِرَا بمثابة السبيل الأفضل لتحقيق النمو الاقتصادي السريع. بينما يُنْظَرُ إلى المنافسة في السوق ـ المحلية والعالمية ـ كعنصر ضار بالعاملين في قطاعات الدولة، وكثير من العمالة الريفية. وقد حرصت السياسة ـ حتى ١٩٩٤ ـ على تحقيق التوازن بين متطلبات اقتصاد السوق، لتحقيق النمو والثروة، وفي نفس الوقت حماية مَنْ قد يضارون من إجراءات الإصلاح، أي تفعيل «إصلاح بدون خاسرين». اسْتُخْدِمَ النظام المالي في تحقيق ذلك، من خلال تكرار تطبيق أساليب الدعم والحماية الاجتماعية التي سادت في ظل التخطيط المركزي.

لقد أدت الإصلاحات التي بدأت في ١٩٧٨ إلى الكثير من التبعات ـ حَرَّكَتْ عملية تحرير الزراعة، ووضعت أساس قانون القيمة في الصناعة رغم أن التأثير على القطاع الحضرى تأخر بعض الشيء. لا يعنى هذا أن من تبنوا عملية الإصلاح كان لديهم خطة عمل للتغيير. كانت أولوية الحفاظ على مظهر التماسك الداخلى للحزب هي إحدى سمات إدارته للعقد الأول من الإصلاح. ولمنع المعارضة القوية للإصلاح سادت شعارات مصلحة الشعب والعدالة والإنصاف في عملية وضع السياسات، وهي ما أطلق عليها «أيدولوجية التوازن»، وفي ظلها كانت السلطة المركزية لاتخاذ القرار تختار السياسات التي تضمن عدم الإضرار بأكثر مما يلزم بطرف ما وليس ضمن سياسة عامة شاملة. عارض البعض المزيد من الإصلاح من منطلق أيديولوجى، إذ رأوا أن توسع نظام السوق وتبنى ممارسات رأسمالية ليس مما يجب أن يقوم به حزب شيوعى. البعض الآخر كان يبدى اعتراضًا على التغير في بعض السياسات الذي رأوا فيه إضرارًا بمراكزهم البيروقراطية. في ظل ذلك الانقسام كان الأيسر ـ على نخبة اتخاذ القرارات ـ إجراء تغيرات جزئية وليس تنفيذ إصلاح شامل ومتماسك يمكن أن تتجمع المعارضة حول رفضه.

كان الإصلاح في ١٩٧٨ أول التغيرات الرسمية في أسس سياسة الحزب الشيوعى الصينى. ورغم أن الحزب بقى ملتزمًا بمبدأ الصراع الطبقى فإن الأولوية السياسية للحكم تراجعت للمرتبة الثانية بعد هدف التحديث الاقتصادي. المؤكد أن دنج شياوبنج وآخرين كانوا قد أشاروا إلى أن التنمية الاقتصادية يجب أن تكون هي المهمة الأساسية للحزب في المدى القريب. لكن تغيير أسس حكم الحزب من نموذج سياسى إلى نموذج اقتصادى أدى إلى وضع مقومات تغير جوهرى متتالى. من الناحية النظرية لم يتبلور إطار نظرى حتى ١٩٨٧ عندما قدمه السكرتير العام للحزب ليؤكد أن التنمية الاقتصادية تمثل الهدف الأولى للحزب، نظرًا لأن الاقتصاد الصينى شديد التخلف مقارنة بالدول الرأسمالية الصناعية. ومن ثم على الصين أن تقطع مرحلة ابتدائية طويلة جدًا حتى تحقق التصنيع وتحديث العملية الإنتاجية ونمطها الاجتماعي على النحو الذي حققته الدول الأخرى بأساليب رأسمالية. هناك من يعتقد أن تلك الرؤية تعبر عن حالة رأسمالية بدائية وليس اشتراكية. في تلك المرحلة

تم تشجيع أنماط مختلفة من الملكية الخاصة، التي لعبت دورًا مهمًا في تحقيق النمو الاقتصادي.

تحددت العلاقة بين الحزب والدولة والاقتصاد من خلال التغيرات في المبادئ التنظيمية وهياكل الدولة، والتغير الفكرى الذي انعكس في الإصلاح الحزبى ودستور الدولة، واندماج الصين في الاقتصاد الرأسمالى العالمى. على مستوى التغيير الهيكلى تم تصميم هيكل الحكومة بعد ١٩٩٨ ليصبح الخطوة الأخيرة للانتقال من سيطرة الحكومة على الاقتصاد إلى حكومة تتولى الرقابة والإشراف من خلال الأدوات القانونية والاقتصادية.

في سبيل فهم الوضع في الصين المعاصرة ربما يكون مفيدًا أن نمحص عدة فضاءات. الفضاء السياسى احتله الحزب الشيوعى. لا شك أن الحزب أصبح أكثر مرونة واستعدادًا للاستماع، وربما يصبح داخليًا أكثر ديموقراطية، ولديه أساس طبقى يتطور ليصبح حزبًا مغايرًا لما كان عليه من قبل. ولكن الواضح أن الحزب أيًا كان سيقاوم بكل السبل أي تحدٍ لهيمنته على الفضاء السياسى. إلى جانب الاحتكار السياسى يلزم أن نأخذ في الحسبان تشرذم القوة على المستوى الوطنى. شيء أشبه باللامركزية. فإذا أرادت الصين أن تصبح دولة مُنَظِّمَة فسيكون ذلك طوعًا، مع بقاء إمكانية قيام السلطات المحلية باتخاذ قراراتها بالالتزام بالضوابط والنظم المركزية أولا. من ناحية ثالثة، سمح الحزب ـ بعد مرحلة ماو تسى تونج ـ بتقليص تحكمه في المجال الاجتماعي. يتوفر الآن هذا المجال في ظل عدم تسييس الحياة الشخصية للأفراد بصفة عامة. كما أصبح ممكنًا ظهور 'جماعات اجتماعية'، وإن كانت لا تقوم بنفس دور المجتمع المدنى في الدول الأخرى. وأخيرًا، ففى الفضاء الاقتصادي ظلت العلاقة بين الدولة والاقتصاد يشوبها الضبابية، مع استمرار عدد من عناصر السيطرة.

الحزب وأصحاب البيزنس. التغيرات التي شهدها الحزب والنظام على النحو المشار إليه نقلت الصين إلى ما يماثل الدولة المُنَظِّمَة. في الواقع يبدو مستحيلًا التمييز بين العام والخاص، ومفاهيم وقوانين حقوق الملكية أقل أهمية من 'المناخ

الاجتماعي' في تحديد النشاط في السوق. وجود علاقة جيدة مع مسئولين من الحزب والدولة تمثل أهمية في إنجاز الأعمال أكبر من التصنيف الرسمى لملكية النشاط (الشركة). الرشادة التجارية في الصين لا تتركز حول البحث عن الفرص الاستثمارية في السوق بقدر ما تتجه للبحث عن علاقات مع المسئولين المحليين الذين يُؤَمِّنُون بدورهم فرص السوق. كما أشار البعض إلى أن بروز نخبة جديدة لأصحاب الأعمال من بين صفوف النخبة السياسية، سواء من أبناء الحزب، أو المُنَظِّمِين الذين تركوا المراكز السياسية الرسمية وانخرطوا في النخبة الاقتصادية. يرى آخرون أن موجة الخصخصة التي بدأت في ١٩٨٨ أعطت دفعة قوية لتلك العملية. ولكن بدلًا من أن يملك أو يدير المسئولون الشركات مباشرة فقد استمروا في سيطرتهم بالوكالة. ومن ثم أصبح هناك اتجاه لقيام تحالف بين شركات خاصة والسلطات (الحكومات) المحلية. وتمخض عن ذلك نشأة شركات خاصة بالفعل ولكنها تصنف رسميًا كملكية جماعية، حتى تتمكن من التمتع بالأمن والمزايا التي تمنحها الحكومة للشركات التعاونية، وقد أطلق عليها شركات 'القبعات الحمراء'. الأكثر من هذا أن نخبة أصحاب الأعمال (المنظمين) الجدد عملوا على استقرار أوضاعهم من خلال الانضمام للحزب. الواقع أنه حتى من قبل القرار الرسمى بالسماح بقبول 'القوى المنتجة' في الحزب كان بعض المسئولين في المحليات سعداء بانضمام المنظمين للحزب. لقد اعتبروا النمو الاقتصادي الذي يوفره المنظمون الجدد مفيدًا للتنمية المحلية ومصدرًا لإيرادات السلطات المحلية. يقال أنه كان في الصين في ٢٠١٥ فئة بليونيرات بلغت ٤٠٠ فرد وأسرة. لا شك أن وجود مثل ذلك المستوى من تراكم الثروة في مجتمع يعتبر نفسه اشتراكيًا يلقى كثيرًا من الضوء على الجدل المثار.

نجح النظام الاقتصادي الصينى لأنه يخدم مصالح النخب الرئيسية- الاقتصادية والسياسية. لا يعنى ذلك أن النظام كان كفؤًا في تخصيص الموارد. كما أن النظام ليس منصفًا (عادلًا). ولكن بينما هناك بعض ممن خسروا جراء الإصلاح (بصورة مطلقة أو نسبية) فقد حقق النظام مصالح الفئات المؤثرة في هيكل السلطة. ربما لا يكون الإصلاح الاقتصادي قد خلق عملية ديموقراطية، ولكنه ولّدَ تغيرًا سياسيًا واسعًا ـ وبصفة خاصة التحول في العلاقة بين أطراف الدولة، وتغيير أسس قوتها. هناك علاقة

تكافؤية (في أقل الأحوال) بين نخبة الدولة والنخبة الاقتصادية. لقد جرى التعاون البناء بينهما وتم التحالف الذي قَوَّى الطرفين معًا. ما رأيناه هو عملية إعادة التحالف الطبقى في الصين. وبدلًا من ديكتاتورية البروليتاريا، فإن قيادة الحزب أصبحت أشبه بقيادة تنفيذية تعمل بالنيابة عن البورجوازية (بل وتنشئها في كثير من الأحيان) مع تقديم مسكنات للفئات الاجتماعية التي قد تهدد الاستقرار إذا زادت خسائرها. كان نظامًا اقتصاديًا يفسح المجال أمام توسع وهيمنة القطاع الخاص، وينظم السوق لضمان حصول البورجوازية الجديدة على فائض القيمة كمكافأة على علاقتها الوثيقة مع حزب الدولة.

الشكل ٥ ـ ٢ عدد البليونيرات في الصين

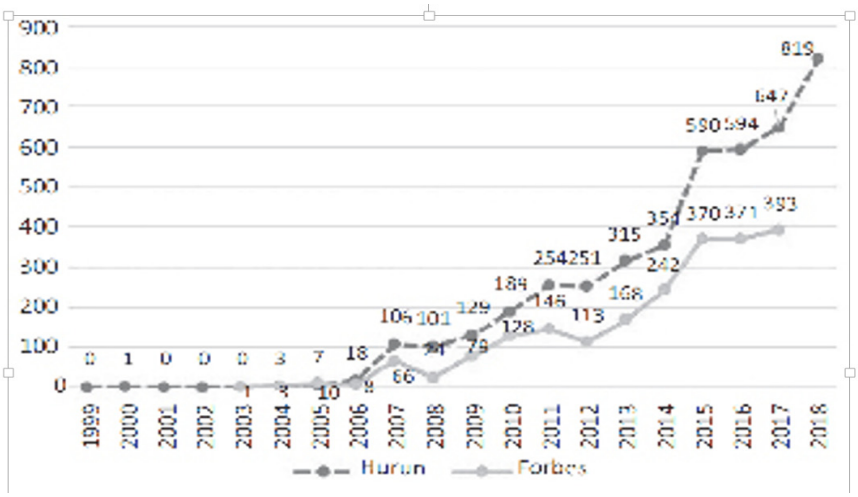

المصدر Rupert Hoogewerf, Hurun Report, Hong Kong, 2018

رأسمالية بمواصفات صينية. تبقى رأسمالية الصين مسألة خلافية. الحزب الشيوعى الصينى ينكر أن هناك أي شيء له علاقة بالرأسمالية في الصين. الإجراءات الإصلاحية التي اتُّخِذَت منذ أواخر السبعينيات، بعيدًا عن مبادئ 'ماو' الاشتراكية الماركسية، كانت تُبَرَّرُ بأنه لم يتم الاعتناء الكافى بتطوير قوى الإنتاج، وأن الاشتراكية تعنى القضاء على الفقر. العبارة الشهيرة التي أطلقها 'دنج' ـ اشتراكية ذات سمات ومواصفات صينية ـ أصبحت واقعيًا انعكاسًا لأفكاره، كما استخدمها الحزب في

التصدى لأية شكوك أو انتقادات لرؤية الإصلاح. لم تلق فكرة «الاشتراكية بمواصفات صينية» ترحيبًا لدى الغرب الذي رفضها ووصفها بالنفاق. كما عمل الإعلام في الغرب وكذلك الدراسات المعنية بالشأن الصينى على التركيز على طبيعة الدولة واستخدام تعبير 'رأسمالية الدولة' لوصف نموذج الإصلاح في الصين. يُقْصَدُ بهذا التعبير المختصر أن الصين تتبنى سياسيًا نظامًا «لينينيًا/ اشتراكيًا/ شيوعيًا»، وتتبع من الناحية الاقتصادية رأسمالية تهيمن عليها الدولة، أي اقتصاد سوق هجين يقوم على الملكية العامة (نظام ملكية الدولة للأرض والشركات). في الحقيقة يستخدم مسميا: الاشتراكية والشيوعية بمعنى سلبى، إذ يعنيان غياب نظام سياسى متعدد الأحزاب على غرار النمط الغربى، أي غير ديموقراطى عمومًا. المفارقة أن انتقاد الغرب لنموذج الصين ولرياء الحزب الشيوعى ـ كما يصفه البعض ـ يدعم في حد ذاته الزعم بأن الصين ليست رأسمالية، أو على الأقل ليس بعد[١]. ومما يضيف إلى غموض الصورة ما عبر عنه أحد المفكرين المرموقين من اليسار الماركسى بموقف غير متوقع عندما أكد عدم ملاءمة ـ بل سوء طرح ـ السؤال حول رأسمالية أو اشتراكية الصين. فمن رأى 'سمير أمين' أن الصين لا هي رأسمالية ولا هي اشتراكية. (Kerswell & Lin) يشيران إلى أنه ربما يتفقان على أن الصين ليست اشتراكية، ولكنهما لا يوافقان على رأى سمير أمين بأنها ليست رأسمالية. وجهة نظرهما التي يحاولان تأكيدها تذهب إلى أن الصين قد تحولت بعد الإصلاح إلى دولة رأسمالية، وأن الحزب الشيوعى هجر الاشتراكية وابتعد عن العمال والفلاحين وهم القوى التي أسست الحزب والجمهورية. في محاولة دحض فكرة إنكار صفة الرأسمالية عن الصين يقدم الكاتبان عدة طروحات صريحة حول التطور الاجتماعي في الصين وأساس التمييز بين الرأسمالية والاشتراكية من خلال استخدام تحليل علاقات الإنتاج والصراع الطبقى وفقًا للمفاهيم الماركسية التقليدية.

(١) من وجهة نظر الغرب فإن غياب الإصلاح السياسى لنظام الاشتراكية/ اللينينية لا يؤهل الصين كى تُعَدُّ دولة رأسمالية. فضلًا عن ذلك يرى هؤلاء أن التدخل الزائد للدولة في السوق يكشف عن وجود بقايا اشتراكية. وينظر إلى تلك الرواسب كعقبة في طريق التنمية الصينية. ويتوقع أصحاب هذه الرؤية أن تؤدى الإصلاحات إلى تحول الصين إلى دولة رأسمالية تمامًا.

من ناحية، هناك عدم الشك في أن الصين حاولت بناء مجتمع اشتراكى أثناء مرحلة 'ماو تسى تونج'، وأنه تحقق خلال تلك الفترة إنجازات مشهودة وفوائد جمة خاصة في القطاع الريفى. ورغم أن بعض القيادات من اليمين مثلًا، أعلنت تمسكها بفكر 'ماو' فقد كان ذلك لمجرد الحفاظ على السلطة وشرعية الحزب، كما أنها تصر دائمًا على محاكمة عصره واتهامه بالوقوع في أخطاء جسيمة مثل برنامج 'وثبة عظيمة للأمام' والثورة الثقافية، لتبرير التحول إلى السوق والإصلاح الرأسمالى.

المسار الذي تتبعه التنمية في الصين حاليًا ومنذ الإصلاح الذي بدأه 'دنج' هو الرأسمالية. ورغم الإنجازات التي تحققت، خاصة النمو الاقتصادي السريع، فإن سوء توزيع الدخل هو السائد كما في حالة أي اقتصاد رأسمالى. استفاد من النمو الاقتصادي قادة الحزب الشيوعى والنخبة الرأسمالية، تاركين الفلاحين والطبقة العاملة للحرمان والاستغلال. طريق الصين إلى الرأسمالية بدأ بالخلاف بين أنصار 'ماو' (الماوية) وبين العناصر الفاعلة في الحزب التي قادت التحول إلى الرأسمالية. إن الوضع السياسى الراهن في الحزب يثبت صحة رؤية 'ماو' في أن الحزب متخم بالكوادر الرأسمالية!! التي حرضت على الثورة المضادة، عن طريق استغلال أحوال الفقر في الصين. ولعل أحد الفروق الجوهرية بين تجربة بناء الاشتراكية الماوية وبين إصلاحات 'دنج'، التي يطلق عليها الاشتراكية بمواصفات صينية، تتجسد في معاملة ووضع الفلاحين والطبقة العاملة. لقد انتوى 'ماو' تحقيق ديكتاتورية البروليتاريا من خلال التحالف بين الفلاحين والطبقة العاملة. وعلى النقيض سعت إصلاحات 'دنج' إلى السلطة المطلقة للحزب الذي أصبح يمثل الأغنياء والمتنفذين ولم يعد هناك مجال لأصوات العمال المهمشة والفلاحين. ويكمن خلف الستار الرقيق لنظام زائف للملكية العامة إلغاء 'التجميع' في الريف والحضر (نظام تعاقد العائلات وإصلاح الشركات المملوكة للدولة) كأساس سياسى للتحول إلى الرأسمالية. كيف يمكن لهذا المزيج من اقتصاد السوق وهيمنة النخبة أن يتوافق مع المفهوم الضبابى «للاشتراكية بمواصفات صينية»؟ في الصين حاليًا كل مقومات النظام الرأسمالى: نظام السوق، اندماج الاقتصاد الصينى في الاقتصاد العالمى الذي تهيمن عليه الإمبريالية، خصخصة الأرض والشركات، وتسليع قوة العمل. بدلًا من الحديث عن

اشتراكية بمواصفات صينية، فإن طبيعة الإصلاحات تعكس نمطًا للرأسمالية حتى ولو أنكرتها السمات الصينية» (Kerswell & Lin).

٢.٥ معضلة الخاص والعام: دور الدولة ومحاولات تشجيع القطاع الخاص في مصر

في يوليو ١٩٥٢ تمت الإطاحة بالنظام الملكى وبدأت مرحلة جديدة من تاريخ مصر. وتعددت الكتابات التي أكدت أن الضباط الأحرار الذين قادوا الثورة لم يملكوا وقتها أجندة سياسية واضحة. كان مجلس قيادة الثورة بدون برنامج وليس لديهم أيديولوجية أو أي فلسفة اقتصادية، أو خطة عمل. لم يقدم تاريخ مصر المعاصر نموذجًا أثبت أفضليته على البدائل الممكنة. عرفت مصر، في بعض الأوقات سواء بالاختيار أو بالصدفة في أوقات أخرى، نظمًا اقتصادية مختلفة. ومنذ محمد على اقترن الحاكم بالدولة كمؤسسة اقتصادية رئيسية. ونشأت الاحتكارات الحكومية في الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية. في ١٩٥٢ ارتبط الدور الاقتصادي للحكومة بالاستثمار في البنية الأساسية (خاصة في نظام الرى) والخدمات الاجتماعية. بينما كانت القطاعات الإنتاجية ـ الزراعة والصناعة، التجارة الداخلية والخارجية والبنوك والتأمين والنقل الحضرى وحتى بعض المرافق مثل الكهرباء والمياه تحت أيدى القطاع الخاص. وقدر Mead أن القطاع العام كان يولد ١٣٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالى.

مما سيتبين لاحقًا ربما يكون من المثير أن الثورة كانت في البداية تفضل المشروعات الخاصة. وخلال السنوات الأربع الأولى للنظام الجديد كانت تصريحات الحكومة بشأن الأيديولوجية الاقتصادية تركز على أهمية القطاع الخاص. واتخذت الكثير من الإجراءات التي تعكس تلك الرؤية، وتصر على أنها تعمل كشريك للقطاع الخاص وتوجه اهتمامها للصناعة الثقيلة والأساسية. ربما كان القيد الرئيسى على القطاع الخاص يتمثل في الإصلاح الزراعى في سبتمبر ١٩٥٢ الذي وضع قيدًا على الملكية الزراعية. ولكن لم تكن القرارات التي اتخذت في ٥٢ ـ ١٩٥٤ تهاجم المشروعات الخاصة ولكن تكشف فقط نية الحكومة للانخراط بقوة في الاقتصاد. ونعرف أن تلك الفترة شهدت التفكير في بناء السد العالى، وإنشاء المجلس الدائم للإنتاج.... إلخ.

القطاع الخاص يفقد أهميته، ٥٧-١٩٦٠. بدأ التحول من نظام الاقتصاد الحر والمشروع الخاص إلى الاقتصاد المدار وسيطرة القطاع العام في الفترة ١٩٥٧ وبداية الستينيات. ولكن كانت البداية عندما حصلت الحكومة على حصة من أسهم شركتين صناعيتين جديدتين أُنْشِأَتَا في ١٩٥٤. ثم توسع القطاع العام في ١٩٥٧ من خلال تأميم المصالح الاقتصادية والفرنسية بعد حرب السويس، ومن خلال الاستثمارات الحكومية في الصناعة. في أعقاب حرب السويس وصف الرئيس عبد الناصر المرحلة بأنها «السيطرة على الاقتصاد الرأسمالى». كانت الدلالات على تغير ملامح تلك الفترة تتضمن؛ أولًا، إشارة دستور ١٩٥٦ إلى الضوابط التي تحكم نشاط القطاع الخاص رغم استمرار تشجيعه. ثانيًا، إنشاء المؤسسة الاقتصادية في ١٩٥٧ لتتولى الإشراف على الأصول الأجنبية التي تم مصادرتها. في ١٩٥٨ كانت المؤسسة مسئولة عن حوالى ثلث إنتاج القطاع الصناعى المنظم، وتوظف ٢٠٪ تقريبًا من قوة العمل في هذا القطاع. ثالثًا، الإسراع بعملية التمصير التي شملت كل البنوك الأجنبية وشركات التأمين والوكالات التجارية، لتتحول إلى شركات مشتركة. رابعًا، البدء في التوجه نحو التخطيط الشامل، ففي ١٩٥٧ تم تكوين لجنة التخطيط القومي. في ١٩٥٨ وضعت خطة خمسية للصناعة، تتضمن قيام الحكومة بتوفير ٦٠٪ من تمويلها.

وهكذا، في تلك المرحلة من الإدارة الاقتصادية تحولت الحكومة عن التعويل على القطاع الخاص كمحرك رئيسى للنمو، وأصبح تدخل الدولة وتأثيرها أكثر أهمية. كان ذلك واضحًا في مجال التراكم الرأسمالى. في ١٩٥٢ كان القطاع العام يولد حوالى ١٣٪ من الناتج الإجمالى و ٢٨٪ من جملة الاستثمار. في ١٩٦٠ بينما كان يولد ١٨٪ من الناتج نفذ ٧٤٪ من الاستثمار (Khalid Ikram, 2006).

ربما يكون المؤشر الواضح على تغير موقف الحكومة من القطاع الخاص هو الانتقال إلى تطبيق التخطيط الاقتصادي الشامل. وبينما لم تبدأ موجات التأميم الواسعة قبل ١٩٦١، كانت الحكومة قد استشعرت في نهاية الخمسينيات أن معدلًا مرتفعًا للاستثمارات المخططة لا يمكن تنفيذه في ظل اقتصاد يهيمن عليه القطاع الخاص. جاءت الخطوة الأولى في التوجه الجديد لسياسة الحكومة في ١٩٦٠

عندما تم ضم بنك مصر والبنك الأهلى للملكية العامة. وبعد تأميمات ١٩٦١ تراجع نسبيًا دور القطاع الخاص. لم تنته الملكية الخاصة ولكن فرص النشاط الاقتصادي الخاص وصناعة القرارات تقلصت خاصة في مجال الاستثمار والإنتاج. وحسب الميثاق الوطنى، الذي أعلنه رئيس الجمهورية في مؤتمر القوى الوطنية في مايو ١٩٦٢، لا يمكن ترك التنمية الاقتصادية للجهود الفردية المدفوعة بالربح وإنما يجب أن تستند إلى الاشتراكية. وهكذا بعد عِقْدٍ من قيام الثورة انتقلت الحكومة من تشجيع القطاع الخاص إلى زيادة تدريجية في القيود والهيمنة، وفي النهاية سلسلة واسعة من التأميمات وتدخل الدولة في الاقتصاد. استمر نصيب الحكومة في الناتج والاستثمار في الزيادة.

التأميم، القطاع العام، والاشتراكية، ٦١ ـ ١٩٧٣. مع صدور مجموعة من القوانين الرئاسية في يوليو ١٩٦١ كان نصف الصناعة المصرية وكافة أنشطة البنوك والتأمين، إلى جانب تجارة القطن وكثير من قطاعات التشييد والنقل والشركات التجارية قد تم تأميمه. ولهذا اعْتُبِرَ يوليو ١٩٦١ نقطة تحول في الاقتصاد المصرى وأصبحت حاسمة في التحول في الاتجاه إلى الاشتراكية. وكما يذكر هانسن ومرزوق لم يعن ذلك أنه لم يكن هناك تأميم قبل ١٩٦١. بل على العكس، لا يجوز النظر إلى أحداث ١٩٦١ كما لو كانت خروجًا مفاجئًا على الأوضاع والسياسات، ولكنها نتيجة لتطور بدأ بعد تأميم قناة السويس (Hansen and Marzouk, 1965).

من المعتاد ربط التأميم بالأيديولوجية الاشتراكية، ولا شك أن حركة التأميمات الواسعة نُظِرَ إليها لاحقًا كجزء لا يتجزأ من «الاشتراكية العربية» التي تم اعتناقها في حينه كمبدأ دستورى في ميثاق العمل الوطنى. والحقيقة أن التأميمات بدأت كإجراء عام وروتينى ارتبط بالنزاع الدولى. أي أنه، «حصل والسلام». في البداية كان التأميم مدفوعًا باعتبارات وطنية أكثر منه بدوافع اشتراكية. كان ذلك واضحًا في أعقاب حرب السويس. ولكن بعد ذلك برزت أيديولوجية التأميم من واقع الأحداث. وبعيدًا عن الاعتبارات السياسية فإن الدوافع وراء إجراءات التأميم كانت ـ من وجهة النظر الاقتصادية ـ تستند إلى اعتبارين: أحدهما جاء من الاشتراكية التقليدية، والآخر انعكاس للمناقشات المعاصرة حول النمو الاقتصادي.

وفقا لرأى هانسن ومرزوق، كان ثمة اقتناع أن قطاعًا عامًا كبيرًا ضرورى لمنع «استغلال» الطبقة العاملة من جانب فئة قليلة من ملاك الصناعات الضخمة. من ناحية أخرى، تشير الحجة الثانية إلى أهمية «تعبئة المدخرات المحلية». أحد التفسيرات تكمن في أن التأميمات كانت تستهدف زيادة مدخرات الأعمال ومن ثم إجمالى الادخار المحلي. كان ذلك سيتحقق لو أن التأميم سيؤدي إلى انخفاض توزيع الأرباح. وفي الواقع العملى ظهر أن نسبة الأرباح غير الموزعة قد زادت في الشركات المؤممة. على الجانب الآخر فإن تعبئة الادخار المحلي تتعلق بطريقة استثمار المدخرات في أصول حقيقية. الواقع أنه بدلًا من الحديث عن «تعبئة المدخرات المحلية" كان الأفضل التركيز على «تخصيص المدخرات المحلية». من المعروف أن الاختلاف بين بنك مصر والحكومة بشأن السياسة الاستثمارية، كان أحد الأسباب وراء تأميم بنك مصر في ١٩٦٠. كان البنك يريد الاستثمار في صناعة النسيج، بينما رغبت الحكومة في الاستثمار في فروع صناعية أخرى (Hansen and Marzouk, 1965). أثير التساؤل حول ما إذا كان ممكنًا استخدام أساليب تقليدية لتوجيه الاستثمارات بدلًا من التأميم. كان ذلك جزئيًا سؤال عن حجم الاختلاف بين تفضيلات الحكومة وتفضيلات المستثمرين من القطاع الخاص، وكان جزئيًا سؤال حول كفاءة السياسات المالية والنقدية في حفز الاستثمار الخاص.

لا شك أن تحولًا جوهريًا في النظام الاقتصادي المصرى تم بين ١٩٥٢ و١٩٦٤. عندما قامت ثورة يوليو كانت الملكية العامة لوسائل الإنتاج محصورة في الرى والبنية الأساسية للنقل (شاملة السكك الحديدية)، وتكرير البترول في السويس، ونسبة ضئيلة للغاية من الأراضى المستصلحة. وكما أشرنا، ففي ١٩٦٣ كانت الملكية العامة قد امتدت لكل الهيئات المالية، المرافق العامة، والنقل (ما عدا التاكسى)، وكل المنشآت الصناعية الكبيرة وشركات التشييد والنقل وتجارة الجملة والفنادق الكبرى. كما كان القطاع العام يسيطر على تجارة التصدير والاستيراد وتسويق المحاصيل الزراعية الرئيسية. وبقيت العقارات الحضرية وغالبية تجارة التجزئة وجزء من تجارة الجملة والمنشآت الصغيرة في كافة القطاعات في أيدى القطاع الخاص. كان توسع الملكية العامة والسيطرة على القطاعات الاقتصادية يتم بخطوات متقطعة، خطوة تلو أخرى.

لقد غرست بذور القطاع العام الجديد منذ الأيام الأولى للثورة وقبل تأميم المصالح البريطانية والفرنسية في ١٩٥٦. بدأت الخطوة الأولى مع الإصلاح الزراعى في ١٩٥٢، وإنشاء المجلس الدائم للإنتاج في ١٩٥٣، لزيادة دور الدولة في الاستثمار والإنتاج، ثم إنشاء الهيئة العامة لاستصلاح الأراضى والهيئة العامة لمديرية التحرير. جاء بعد ذلك تأميم قناة السويس وتمصير الأصول الأجنبية.

كما يبين 'مابرو' كان هناك ثلاثة عوامل متداخلة ساهمت في التوسع السريع للقطاع العام من خلال سلسلة موجات متتابعة للتأميم. يكمن الأول في السهولة التي تمت بها عملية التمصير بعد ١٩٥٦، وفشل العدوان الثلاثى على مصر. ومن ناحية أخرى، حافز التنمية الذي تطلب تنفيذ حجم كبير ومتزايد للاستثمارات العامة. ويتفق في تلك الدافعية مابرو مع رأى هانسن ومرزوق الذي أشرنا إليه في أن زيادة انخراط الدولة في النشاط الاقتصادي أثار مشكلة تمويل خطة التنمية، ومسألة التعاون مع القطاع الخاص. «ويمكن أن يُفَسَّرَ التأميم باعتباره حلًا سهلًا، وإن كان جذريًا، للمشكلتين معًا». وأما ثالث العوامل فيكمن في أن قوة الدفع التي اكتسبها دور الحكومة في الاقتصاد ـ وفي توسع القطاع العام ـ كانت شديدة، إلى الحد الذي أدى تأميم شركات كبيرة في مجال معين إلى مزيد من التأميمات لأن الحكومة لم ترغب في مشاركة آخرين في السيطرة على قطاع أصبح لها فيه حصة هامة. وفوق ذلك، فقد كان لدى القطاع العام ـ الذي كان قد توسع بالفعل منذ ١٩٥٧ ـ ميل لزيادة توسعه وسيطرته. كانت التجربة الناجحة في كفاءة وإدارة هيئة قناة السويس وراء ذلك الحماس، فضلًا عن الضغوط من جانب البيروقراطية التي تغار من القطاع الخاص وتتطلع باستمرار إلى احتلال مواقع هامة ومجزية (Mabro, 1974).

أصبح واضحًا في الكتابات عن الاقتصاد المصرى في تلك المرحلة أنه لم يكن وراء موجات التأميم تغيرًا مبدئيًا في الأيديولوجيا. كان التوسع في المؤسسة الاقتصادية من خلال الاستثمارات العامة وضم عدد من المنشآت الكبيرة التي تنتمى إلى مجموعة بنك مصر وإمبراطورية «عبود باشا» قد تم بين ١٩٥٧ و ١٩٦٠ قبل أي إشارة للاشتراكية. أرادت الحكومة أن تسيطر على وسائل التمويل لبرامجها وتضمن التعاون في تنفيذها، ولكن الأوتوقراطية فضلت الاستحواذ بدلًا من إنشاء آليات

مرنة لتحقيق التعاون. وهكذا كان المنطق الذي أدى إلى ضم عدد من الشركات إلى المؤسسة الاقتصادية واستحواز القطاع العام على بنك مصر وراء الموجات الواسعة من التأميم في يونيو ويوليو ١٩٦١. ثم جرى إصدار سلسلة من القوانين والقرارات بين ١٩٦٢ و ١٩٦٤ استكملت عملية الاستيلاء على غالبية الشركات. مع نهاية ١٩٦٤ أصبحت الحكومة تملك الأصول ووسائل الإنتاج في القطاع الحديث. التطور الذي بدأ في ٢/ ١٩٥٣ بمشاركة محدودة للحكومة في قطاع الاستخراج والصناعة غَيَّرَ ـ عبر إثنتى عشرة سنة ـ صورة النظام الاقتصادي من خلال عدة خطوات متتابعة.

بينما كان تركيز 'مابرو' على مناقشة توسع القطاع العام وبداية نشأته المبكرة واستمرارية تطوره والعوامل التي حددت ذلك التطور، فإنه يشير إلى اهتمام أنور عبد الملك بِسِمَة الانقطاع وعدم الاستمرارية وخاصة التغير الواضح في الموقف تجاه القطاع الخاص والبورجوازية الصناعية في أواخر الخمسينيات. كان الموقف مغايرًا ومتناقضًا بين السنوات الأولى للثورة عندما سعى النظام للتعاون مع الرأسماليين المحليين والأجانب، وبين الفترة التالية عندما قامت الحكومة بتأميم شركاتهم وغيرت النظام الاقتصادي. هناك الاعتقاد بأن نهاية القطاع الخاص الحديث جاءت بفعل قُوَى كانت فعالة منذ البداية واكتسبت قوة دفع سريعة أكثر منها نتيجة تغير فكر وموقف 'ناصر'. لم يكن أمام البورجوازية الرأسمالية ـ بحكم تركيبتها وتعاطفها السياسى وتركز القوة الاقتصادية في أيديها ـ فرصة البقاء في ظل ذلك النظام. تحرك 'ناصر' ضد تلك البورجوازية عندما أصبحت الظروف مواتية، وعندما تراكمت جزئيًا الضغوط نتيجة سياساته ذاتها؛ التمصير، تدخل الدولة في الاقتصاد، إنشاء القطاع العام، التخطيط والسيطرة، ضيقت مساحة الاختيار (Mabro, 1974).

اقتصاد تحت الصفر، مصر ١٩٧٤. يقدر أنه في ١٩٧٣ كان حوالى ٩٠٪ من الاستثمار و٦٣ ـ ٧٠٪ من إجمالي الموارد المتاحة تحت سيطرة القطاع العام، وتدخل الحكومة الكثيف في الاقتصاد. ولكن كانت الصورة تعكس ليس فقط التباطؤ الاقتصادي ولكن المأزق الاقتصادي عامة. وتشير البيانات إلى أن الناتج الإجمالى بعد الزيادة بمعدل ٤٪ في المتوسط سنويًا انخفض معدل النمو إلى ٣٪ فقط في ١٩٧٣. كان الوضع الصعب الذي تواجهه الحكومة لتنفيذ سياساتها الاقتصادية،

وخاصة في التصنيع، نتيجة لتناقض أهداف استراتيجية التنمية. فمن ناحية كان هدف النمو الاقتصادي السريع يتطلب مستوى مرتفعًا للاستثمار ومن ثم الادخار، ولكن ذلك كان يتعارض، من ناحية أخرى، مع هدف زيادة الاستهلاك لمجموع السكان. «في نهاية تلك الفترة، كان واضحًا أن أهداف مصر تفوق بشدة إمكانياتها» (Ikram, 2006). ويصف تصريح الرئيس السادات ذلك الوضع الصعب حتى قبل حرب أكتوبر عندما قال دعونى أخبركم أن اقتصادنا وصل تحت الصفر. كانت ملامح ذلك الاقتصاد الصفرى تتمثل في:

● انخفاض القيمة المضافة في معظم قطاعات النشاط الاقتصادي ـ قطاع التعدين حوالى ١٠٪، التشييد ١٥٪ ـ وتراجع معدلات النمو إلى ٣٪ في الصناعة، ٤ , ٢٪ في الزراعة. وتدهور موقف قطاع الصناعة بسبب زيادة الطاقات العاطلة، التي قدرت بنسبة ١٤٪ فى١٩٧٣ ارتفعت إلى ٣٢٪ في ١٩٧٤.

● كانت البطالة تقدر بحوالي ١١٪، وبينما لم تظهر بطالة صريحة في الريف في ذروة المواسم، كانت البطالة مرتفعة في الحضر في أوساط القطاع الخدمى، وبين المتعلمين.

● كانت المشكلة التي اكتسبت أهمية سياسية تتصل بارتفاع نسبة التضخم. بعد أن شهدت مصر استقرارًا نسبيًا في الأسعار لعدة سنوات تغير الوضع بشدة في ١٩٧٣، وارتفع الرقم القياسى للأسعار بنسبة ٧٪، وتفاقم الوضع في ١٩٧٤، حيث زاد الرقم القياسى للأسعار بنسبة ١٠٪. ولهذا، ارتفعت تكلفة دعم أسعار السلع مما تسبب في الضغط على الموازنة. بلغ عجز الموازنة في ١٩٧٤ حوالى ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالى، بعد أن كان ١١٪ في السنة السابقة. خلق عجز الموازنة مشكلة تمويل حادة، وترتب على ذلك مشكلة إضافية للأجور الحقيقية.

● زاد الضغط كذلك على ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع أسعار الواردات المصرية، وخاصة السلع الغذائية. بلغ عجز الميزان التجارى في ١٩٧٤ (أكثر من ضعف قيمته في ١٩٧٣)، ورغم زيادة قيمة الصادرات والمنح العربية اضطرت الحكومة للجوء إلى التسهيلات البنكية لسد الفجوة في ميزانها الخارجي. وأدى الاقتراض قصير الأجل إلى تفاقم مشكلة الدين الخارجي.

هل غَيَّر الانفتاح صورة الاقتصاد المصرى؟ في ظل تلك الأوضاع المتأزمة أصبح واضحًا لصناع القرار أن المحيط الاقتصادي والسياسى ـ داخل مصر، وفي الإقليم، وعالميًا ـ قد تبدل بشدة في أعقاب حرب أكتوبر. وفي محاولة للاستفادة من ذلك المناخ المغاير كان لا بد من صياغة منهج اقتصادى جديد. قدم الرئيس السادات ذلك المنهج الذي تضمن الخطوط العامة لإعادة التوجه السياسى والاقتصادي، فيما عرف بورقة أكتوبر. ولكن فحص مضمون ملامح التغير المنشود تشى بأن معضلة العام والخاص (توزيع الأدوار بين القطاعات) ظلت تحمل من النوايا أكثر من التغير الحقيقى. تشير الورقة إلى أن القطاع العام يجب أن يكون في المستقبل الأداة الرئيسية لتحقيق خطة التنمية: تنفيذ المشروعات الأساسية التي لاترغب أو لا تستطيع القطاعات الأخرى القيام بها، ويوفر الخدمات الضرورية للاستثمار الخاص والأجنبى. القطاع الخاص كان قد تم تحييده كطرف منتج بسبب عدد من السياسات المتناقضة في السابق. حان الوقت ـ كما تشير ورقة أكتوبر ـ لإزالة القيود وضمان استقرار القطاع الخاص وتشجيعه على تعظيم الإنتاج.

هكذا، اعتبرت استراتيجية الانفتاح التي تضمنتها ورقة أكتوبر ابتعادًا عن اقتصاد كان يهيمن عليه القطاع العام، وتنطوى على إطار شامل لوجهة الاقتصاد في المستقبل. ولكن بينما ألمحت إلى أن القطاع الخاص سيكون شريكًا أكثر نشاطًا في المجال الاقتصادي، وأن الاستثمار الأجنبي مرحب به فإن التأثير الفعلى على الهيكل الاقتصادي كان محدودًا (Ikram, 2006). ظلت الشركات العامة تهيمن على المفاتيح الرئيسية في الاقتصاد ـ في الصناعة، والبترول، الواردات والصادرات، والبنية الأساسية، إلى جانب مجالات التوزيع والخدمات. كما بقيت جدوى تلك الشركات بسبب احتفاظها بوضعها الاحتكارى. بالإضافة إلى أن الحكومة لم تحاول اتخاذ خطوة جادة لخصخصة الشركات حتى أول التسعينيات، أو أي تعديل تشريعى لتشجيع التنافسية.

تناولنا بالتفصيل التطورات الاقتصادية في ظل الإصلاح والانفتاح. ولكن ينصب تركيزنا هنا على الإجابة على السؤال أعلاه ـ هل تغيرت أدوار الدولة والقطاع الخاص في ظل استراتيجية الانفتاح؟ يقدم Ikram إجابة قاطعة بأن الوجود الطاغى للحكومة

في الاقتصاد يكاد لم يتغير. ويشير إلى أن دراسة للبنك الدولى قدرت أنه بعد سبع سنوات من تبنى الاستراتيجية الجديدة، أي في ١٩٨١، كان القطاع العام يستوعب ٤٠٪ من العمالة ويحقق ٥٤٪ من القيمة المضافة، وأكثر من ٦٠٪ من إجمالي الإنفاق، و٧٠٪ من إجمالي الاستثمارات. ولكن الأهم أن الإعلان عن سياسة الانفتاح كان المقصود به التحول إلى اقتصاد السوق، بينما استمر تدخل الحكومة الذي خلق اختلالات خطيرة في الاقتصاد. كانت نقطة الضعف الأساسية تكمن في غموض التوجه الاقتصادي الحاكم. أدرك كثيرون التناقض بين مجتمع اشتراكى يفكر بعقل رأسمالى؛ يأخذ من الاشتراكية الملكية العامة وسيطرة القطاع العام وضمان التوظف والتعليم والخدمات وغيرها، ويأخذ من الرأسمالية نمط الاستهلاك والحراك الطبقى ومفاهيم الحرية الفردية. ويهمل فرض السلطة المدنية وسبل الإهدار التي تخفض الإنتاجية في ظل الاشتراكية، ولا يتبنى صرامة قواعد التنافسية ومسئولية الشركات عن الجودة التي تحدد نجاح الشركة وفشلها (Ikram, 2018).

العودة إلى محاولات تشجيع القطاع الخاص. لقد تكرر باستمرار الحديث عن أهمية وتوجه تشجيع القطاع الخاص في كل مرة تبدأ فيها الحكومة جولة مفاوضات مع صندوق النقد الدولى. ربما لم يكن ذلك ملحًا في المفاوضات برعاية نادى باريس في ١٩٨٧ حينما كانت مشكلة المديونية الخارجية قد تفاقمت، وتركزت المفاوضات على إعادة جدولة الديون، ويبدو أن مشكلة دور الحكومة والقطاع الخاص لم تنل أهمية تذكر. ويقتطف Ikram ملاحظات Richards على موقف الحكومة المصرية من المفاوضات مع المؤسسات الدولية حينذاك، وقوله «اتبعت عدة تكتيكات لدعم استراتيجية المماطلة في الإصلاح. كان أحدها الوعد بالكثير وتحقيق القليل. أعلنت الحكومة أنها ستقوم بإصلاحات قوية في الاقتصاد ولكنها فعلت القليل بالمقارنة بتوصيات الصندوق أو بخطورة المشكلة الاقتصادية التي تواجه البلاد» (Ikram, 2018).

في ظل تزايد الاختلالات المالية والاقتصادية اضطرت الحكومة لاتخاذ عدد من الخطوات. أبرز تلك الخطوات حينما تبنت الحكومة برنامج التثبيت والتصحيح الهيكلى، في أول التسعينيات. وكان آخرها عندما تم الاتفاق مع الصندوق على

قرض مساندة في ٢٠٢٠. دائمًا ما يجئ إعلان الحكومة عن نيتها وسياستها لمحاولة توسيع مجال النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص ضمن التزامها بتنفيذ بنود الاتفاق مع المؤسستين الماليتين الدوليتين (الصندوق والبنك).

لم تقتصر مكافأة مصر على مشاركتها في التحالف الأمريكي ضد غزو العراق للكويت على تخفيف عبء المديونية الثقيل فقط وإنما دعمها كذلك في برنامج الاستقرار الاقتصادي والإصلاح الهيكلى. وقعت مصر اتفاقية standby مع الصندوق في مايو ١٩٩١، وبرنامج مع البنك في نوفمبر ١٩٩١. كان الهدف الأساسي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلى the Economic Reform and Structural Adjustment Program (ERSAP) كما يشير عنوانه هو استقرار الاقتصاد وبدء الإصلاح الهيكلى. لا نحتاج هنا لتفصيل السياسات المالية والنقدية التي اشتمل عليها البرنامج للتخلص من الاختلالات المالية والمدفوعات الخارجية فقد تناولتها كتابات كثيرة للغاية. ولكن تركيزنا هنا ينصب على شق الإصلاح الهيكلى، «الذي كان هدفه هو زيادة إنتاجية الاقتصاد المصرى وكان العنصر الأساسي لبلوغ تلك الغاية يتمثل في إعطاء القطاع الخاص الدور القيادى في النشاط الاقتصادي وتقليل تضخم القطاع العام» (Ikram, 2018).

بعد أكثر من ثلاثين سنة قدم الصندوق تقرير متابعة وفق «البند الرابع للتشاور» Article IV consultation وكانت توجهاته مماثلة لكل ما سبق. يشير التقرير الأخير إلى أن «تعميق وتوسيع أجندة الإصلاح الهيكلى سوف تطلق إمكانيات النمو الاقتصادي. وقد أكدت السلطات على التزامها بتطوير الإصلاحات الهيكلية- تشجيع الاستثمار، رفع الإنتاجية والتنافسية، خلق فرص العمل ـ التي ترتكز على البرنامج الوطنى للإصلاح الهيكلى الذي تم إطلاقه مؤخرًا». (IMF, Staff report for the 2021 Article IV consultation, June 7, 2021).

يضيف التقرير أن التخصيص الأمثل للموارد ضرورى لتشجيع نمو وتطور القطاع الخاص. ويحدد مطلبًا صريحًا لكي يتمكن القطاع الخاص من الانتعاش يكمن في «تقليل/ تخفيض دور الدولة تدريجيًا»، بحيث تلعب دورًا تمكينيًا وليس قياديًا في

النشاط الاقتصادي. وفي هذا المجال فإن الخطوة الأولى الهامة سوف تتمثل في قيام الحكومة بتطوير استراتيجية شاملة لملكية الدولة، بغرض تحديد وصياغة الأهداف العامة وأسس ومبادئ تدخل الدولة. ولعله من الواضح أن هذا المطلب كان وراء الإعلان مؤخرًا عن وثيقة سياسة ملكية الدولة، ليس فقط في توجهها العام بل ربما في محتوياتها، كما سيأتى بيانه.

كانت تلك الاستراتيجية وراء القرار باستهداف «خصخصة» معظم شركات القطاع العام الموجودة في الصناعة والخدمات، شاملة الخدمات المالية. وكما يرصد Ikram فإن الغرض الرئيسى من الخصخصة لم يكن تعبئة موارد مالية إضافية، بل تحويل الأصول إلى القطاع الخاص الذي يُتَوَقّعُ أن يستخدمها بكفاءة أكبر. وفضلًا عن ذلك، كان تبنى هذه الاستراتيجية يحمل رسالة بأن مستقبل الاقتصاد المصرى يقوم على اقتصاد سوق كفؤ مندمج في النظام الاقتصادي العالمى. ولذلك كان واضحًا للمراقبين أن بروز القضايا الفنية التي غلبت على الحوار بين مصر والمؤسسات الدولية ـ مثل تسلسل وتتابع الإصلاحات، سرعة التحول، أسلوب ومدى تعديل سعر الصرف، إصلاح القطاع المصرفي، حجم ودور الشركات العامة، وغيرها- كان ثانويًا بالنسبة للتأثير الاجتماعي الذي يمكن أن تحدثه تلك التغييرات. لا شك أن البرنامج كان ينطوى على انعكاسات توزيعية بين فئات الرابحين والخاسرين جَرَّاءَ نتائجه المختلفة، مما يتجاوز اعتباره مسألة فنية. كان سيترتب على البرنامج تبعات اقتصادية/ اجتماعية وسياسية أبعد من محتوياته الإجرائية، في الحقيقة كان يتضمن تعبيرًا عن رفض النموذج الاقتصادي/ الاجتماعي الذي تربى على أسسه جيل كامل من النخبة. وحسب ما نُسِبَ إلى اقتصاديين مصريين مَثَّلَ البرنامج أجندة "خَفِيّةٍ" لإعادة الهيكلة الاجتماعية.

تواجه وثيقة ملكية الدولة المطرحة حاليًا آراء مشابهة. وبينما قد تتعرض الوثيقة للانتقاد على أساس عدم حسمها للمسألة المبدئية المتصلة بدور الدولة يراها البعض على العكس تمامًا. فكما أشار أحد أساتذة العلوم السياسية فإن تصور الوثيقة لدور الدولة في الاقتصاد مفرط في ليبراليته. ويرى أن يكون للدولة دور فاعل في دفع التنمية الاقتصادية المتوازنة، وليس مجرد توفير البنية الأساسية وخلق البيئة المشجعة للاستثمار (مصطفى كامل السيد، ....، جريدة الشروق، القاهرة ٢٠/ ٦/ ٢٠٢٢).

ليس من الصائب التغاضى عن تلك الأبعاد المركبة لبرنامج ذي طبيعة اقتصادية عند محاولة تقييم تجربته ونتائجه. لقد أدى تنفيذ البرنامج إلى نتائج ملموسة سواء فيما يتصل بعجز الموازنة العامة، الذي انخفض من ٣, ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالى في ١٩٩١ إلى أقل من واحد في المائة في ١٩٩٧ أو الاستثمارات العامة التي تقلصت إلى النصف من ٥, ١١٪ إلى ٤, ٥٪، وانخفاض مخصصات الدعم السلعى من ٢, ٥٪ إلى ٦, ١٪ من الناتج المحلي الإجمالى.

كان الواضح أن انخفاض الاستثمارات العامة متمشيًا مع استراتيجية تزايد التعويل على القطاع الخاص لحفز الاستثمار. استند ذلك إلى التصور بأن تقليص الاستثمارت العامة سيرتبط في نفس الوقت بالسماح للقطاع الخاص بالاستثمار في مجالات مثل البنية الأساسية، مما يُمَكِّنُ من الحفاظ على معدل الاستثمار ويرفع كفاءة استخدام الاستثمار في آن واحد. بل إن الحكومة كان لديها الاقتناع بأن حزمة الحوافز التي تقدمها تحت مظلة برنامج التثبيت ربما تؤدى إلى أن يزيد الاستثمار الخاص بأكثر من تعويض الانخفاض في الاستثمارات العامة، ومن ثم ارتفاع معدل الاستثمار.

يشير 'إكرام' إلى أن السلطات عندما تبنت ذلك المنهج وضعته رهينة للحظ ـ صحيح أنها كانت تملك قرار تخفيض الاستثمارات العامة لأنها تحت سيطرتها، ولكن لم يكن هناك ما يؤكد استجابة القطاع الخاص بشكل مناسب حتى لا يتراجع الحجم الكلي للاستثمار (Ikram, 2018). الواقع أن التجربة تشير إلى خطأ ذلك التصور على الناحيتين. وهو ما يثير التساؤل مُجَدّدًا حول مواجهة سياسة ملكية الدولة الراهنة لنفس المصير.

يلخص الشكل الظاهر أدناه قصة الاستثمار العام والخاص قبل وبعد برنامج التثبيت والإصلاح الهيكلى في التسعينيات. فمع إعطاء القطاع الخاص دور أكبر بدأت نسبة الاستثمارات العامة في الانخفاض بينما ارتفعت نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة حتى بلغت المستوى الذي بلغته الاستثمارات العامة في ١٩٨٩. إنخفضت بشدة نسبة الاستثمارات الخاصة بعد ذلك بسبب الأوضاع السياسية في المنطقة من ناحية، وعدم التأكد من استقرار الأحوال الماكرو إقتصادية في مصر من ناحية أخرى.

اقتربت النسبتان من بعضهما تقريبًا في ١٩٩٩، واستمرت كذلك حتى ٢٠٠٥، ولكن الاستثمارات الخاصة فاقت مثيلتها العامة حتى بلغت في ٢٠١١ حوالى ثُلْثَىّ التراكم الرأسمالى الإجمالى.

وكما هو واضح، فإن تلك التغيرات لا تعكس زيادة سريعة في الاستثمارات الخاصة، بقدر ما تبين مدى انخفاض استثمارات القطاع العام. صحيح أن استثمارات القطاع الخاص كانت تتزايد، حتى وإن كان ببطء، ولكن الاستثمارات العامة تراجعت بوضوح. في ٢٠١١، كانت استثمارات القطاع العام تمثل ربع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالى التي بلغتها في ١٩٨٢. في نفس الوقت زادت نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة بحوالي الثلث. ومع ذلك، كما يشير Ikram، فمنذ ١٩٩٣ عندما بدأ تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلى ERSAP واستهدف تغيير دور القطاعين العام والخاص، استمرت نسبة الاستثمارات الإجمالية حول ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالى. كان ذلك يعنى أن القطاع الخاص قد توسع من خلال احتلال المساحة التي تركها القطاع العام، لأنه في الواقع لم يرتفع نصيب القطاع الخاص في الاستثمار عن ١٥٪ من الناتج الإجمالى طوال الفترة. وهكذا يخلص Ikram إلى أن «القطاع الخاص استجاب للحوافز التي قُدِّمَتْ له ولكن ليس بشكل كبير». في محاولة لفهم أسباب إخفاق تلك السياسة يورد البعض ما اعتاد أن يشكوا منه الكثيرون وتتضمنه التقارير المعنية من معوقات مؤسسية محلية تؤدى إلى ارتفاع تكلفة القيام بالأعمال وتدنى ربحية الاستثمار. ولكن الأهم، أن البرنامج الذي تبنته المؤسسات المالية الدولية (البنك والصندوق) كان يعانى من القصور، إذ يقوم على فرضين يتعلقان باستراتيجية تقليص مساحة القطاع العام وإفساحها أمام الخاص: أن القطاع الخاص قادر able على ملء الفجوة التي سيتركها القطاع العام، أي أنه يملك الموارد اللازمة لذلك. وأن القطاع الخاص يرغب willing في تعويض تراجع الاستثمارات العامة، أي يعتبر أنه من المربح زيادة استثماراته.

الشكل ٥ ـ ٣ إستثمارات القطاعين العام والخاص: ١٩٨٢-٢٠١١

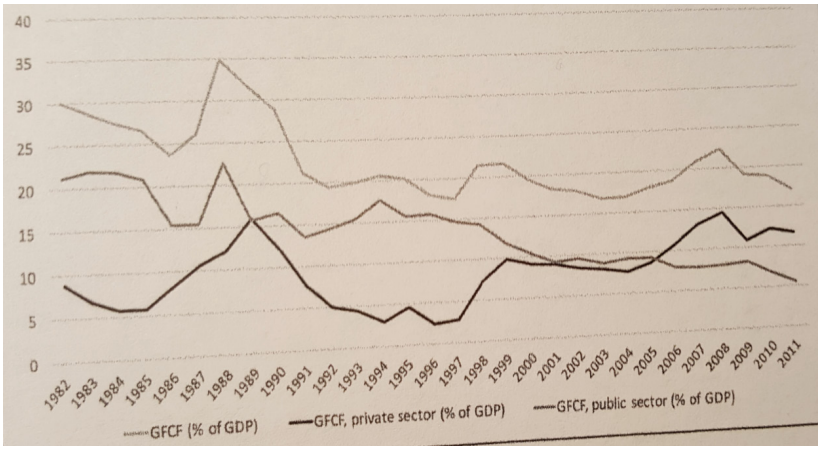

المصدر Ikram, the Political Economy of Reforms in Egypt, AUC, 2018

أبرزت نتائج تنفيذ البرنامج «معضلة» الاقتصاد السياسى في مصر. واجهت السلطات عدم الاتساق في تعاملها مع القطاع الخاص. كان بمقدورها دائمًا أن «تمنع» القطاع الخاص من الاستثمار في نشاط معين (عن طريق إصدار قانون أو حرمانه من الحصول على مستلزمات ضرورية ما)، ولكنها لا تستطيع «دَفْعَهُ» للقيام بنشاط اقتصادى محدد. ولفترة طويلة اعتبر القطاع الخاص أن ميزان المخاطرة/ العائد غير كاف لإغرائه بزيادة الاستثمارات بدرجة ملحوظة. كان ذلك يعود إلى أمرين[١]؛ من ناحية، إفتقاد مصر لعدد كاف من المؤسسات الاستثمارية والمالية (financial)، مما أدى إلى ضيق وضآلة سوق الأسهم وخاصة للمستثمرين الجدد. من ناحية أخرى، اتجاه معظم نخبة أصحاب الأعمال للنشاط التجارى (حالت ثلاثون عامًا من الاشتراكية دون ظهور ونمو طبقة منظمين class entrepreneurial)، وترددهم في المخاطرة بالاستثمار الصناعى.

وإلى جانب ذلك أدت سياسات التمويل إلى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة في

(١) إنظر ما أورده Ikram في صفحة ٢٨٧ عن رأى الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء المصرى (١٩٩٩-٢٠٠٤) في هذا الشأن.

الاستثمار الإنتاجي، لأن برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلى ERSAP تَطَلَّبَ رفع سعر الفائدة ليصبح إيجابيًا. ولما كان التضخم قد بلغ حوالى ٢٠٪، فقد تم زيادة سعر الفائدة إلى ٢٢٪. وكان ذلك يعنى أن صافى العائد الذي يغرى المستثمرين لا بد أن يكون أعلى من هذا بكثير (أي أن معدل الربح المتوقع قد يصل إلى ٣٥ ـ ٤٠٪)[١].

مع استمرار تراجع معدل الاستثمار بعد اضطرابات ٢٠١١ وما تلاها من تدهور الأوضاع الاقتصادية، تقلصت باطراد مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار. وكما يظهر من الشكل ٥ ـ ٤ انخفض نصيب الاستثمارات الخاصة من ٦٢,٤٪ من الاستثمارات الكلية في ١١/ ٢٠١٢ إلى أكثر قليلًا من الربع في ٢٠/ ٢٠٢١. كما انعكست تأثيرات جائحة كورونا على الحجم الكلي للاستثمارات وعلى المساهمة النسبية للقطاعين. فقد شهدت الاستثمارات انخفاضًا بنسبة ٢١٪ في ١٩/ ٢٠٢٠ ثم بنسبة ٨,٥٪ في السنة التالية. وفيما يظهر كان الانخفاض أوضح بالنسبة لنصيب الاستثمارات الخاصة. ويظهر كذلك بوضوح زيادة نصيب الاستثمارات العامة إلى إجمالى استثمارات قطاع الصناعة التحويلية، حيث ارتفعت نسبتها بحوالى ثلاثة أضعاف (من ٢٢٪ في ١١/ ٢٠١٢ إلى ٦٤٪ في ٢٠/ ٢٠٢١).

الخصخصة. كان جانب أساسى من برنامج التعديل الهيكلى يتعلق بخصخصة الشركات العامة. لقد خضعت الكفاءة الإنتاجية والمالية في القطاع العام لكثير من الدراسة والتقييم، خلال فترة طويلة من الزمن. ووجدت كلها تقريبًا أنه باستثناء هيئتى قناة السويس والعامة للبترول، كان أداء شركات القطاع العام قاصرًا. ووفقًا لبعض التقديرات زاد عجز القطاع العام من ٣,٩٪ في ١٩٧٣ إلى ٨,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالى في ١٩٨٤. كما انخفض معدل العائد على القيمة الإسمية للقطاع إلى حوالى النصف من ٩٪ إلى ٤,٨٪. وحقق الاستثمار في القطاع الصناعى العام عائدًا سالبًا على أصوله بنسبة ٥,٧٪. وخلال إحدى عشر سنة تفاقم العجز الكلي

(١) يتكرر حاليًا نفس الوضع، إذ ارتفع معدل التضخم في نهاية ٢٠٢٢ إلى حوالى ٢٠٪ فقام البنك المركزي برفع الفائدة ب ٣٠٠ نقطة، بعد زيادتها مرتين قبل ذلك. كما قام أكبر بنكين (الأهلى ومصر) بإصدار شهادات ادخار بعائد ٢٥٪.

للشركات العامة والهيئات الاقتصادية من ١٧ إلى ٣٧٪ من عجز الموازنة العامة. وعلى خلفية تلك الصورة اعتبرت المؤسسات المالية الدولية والسلطات المصرية أن السبيل الأمثل لمواجهة مشكلات الاقتصاد المصرى التي نشأت عن هيمنة القطاع العام يتوافق مع التوجه الاقتصادي الجديد نحو خصخصة معظم الشركات العامة.

الشكل ٥ ـ ٤ نسبة الاستثمار العام والخاص في الاستثمارات الكلية (٪)

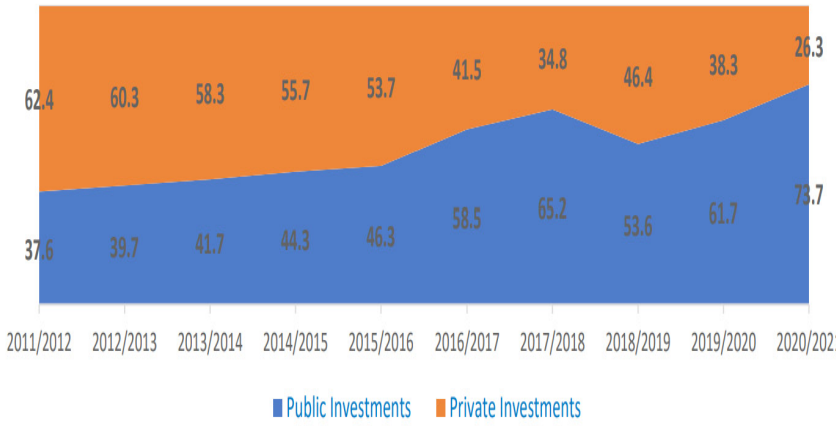

الشكل ٥ ـ ٥ نصيب القطاعين في الاستثمارت الصناعية

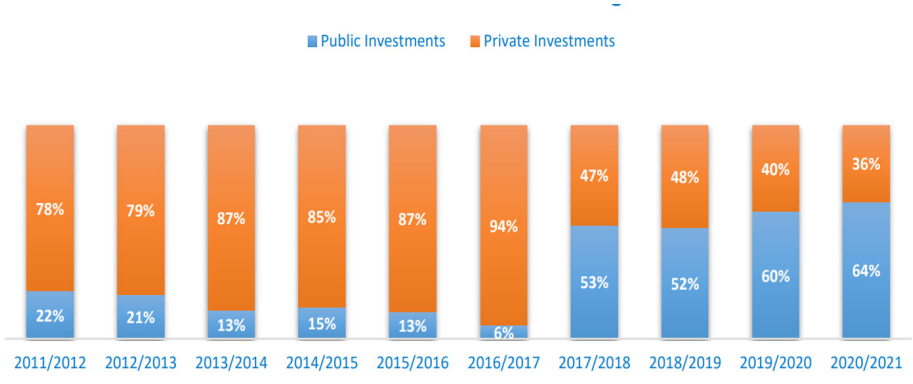

المصدر وزارة التخطيط والتمية الاقتصادية، تقارير متابعة الخطة

لا شك أن ERSAP قد وضع كثيرًا من التركيز على الخصخصة، مما دفع البعض إلى التصور بأن البرنامج يشتمل فقط على خصخصة شركات القطاع العام. ولذلك يستحق تقييم التجربة الاهتمام الكافى. ثمة جانبان متكاملان للنظر إلى نتائج تنفيذ برنامج الخصخصة ـ الجانب الإجرائى ذي الطبيعة الفنية، والانعكاسات الاجتماعية والسياسية لاستراتيجية وتطبيق خصخصة الشركات العامة. في اجتماع بين مسئولين من البنك الدولى والحكومة المصرية اشتملت المناقشات حول مسألة الخصخصة على أربع قضايا هامة: المكاسب المالية للحكومة من بيع الشركات، تخفيف الضغط على الموازنة نتيجة توقف الحكومة عن ضخ موارد في الشركات الخاسرة، الاستغلال الأكفأ للأصول التي سيتم خصخصتها (لأن الشركات ستعمل في ظل أوضاع تنافسية)، وتحرير الإدارة من التدخل الحكومى المتواصل. ولكن الموضوع الأكثر أهمية لم يكن مباشرًا. كانت الخريطة الاقتصادية والاجتماعية ستتبدل جوهريًا، وستنتج تلك التغيرات أثارًا غير ملموسة. لم يكن يُنْظَر إلى التغير في الاستراتيجية باعتباره مجرد سبيل أكثر كفاءة إلى هدف يحظى باتفاق عام هو نمو اقتصادى أسرع. كانت الأثار الهامة ستنشأ من هجر نموذج التنمية الذي اعتمدته مصر لجيل كامل. وفوق ذلك فإن التغير لم يكن مقصورًا على خصخصة ٣١٤ شركة عامة. كانت الخصخصة ستتقدم بالتوازى مع تقليص القيود على مجالات متعددة في الصناعة والتجارة.

لا شك أن تبدل المناخ الاقتصادي انطوى على أثار مختلفة لمجموعات الخاسرين والرابحين جَرَّاء التغيرات المصاحبة للبرنامج. وكان من بين الفئات التي تأثرت بشدة أصحاب المصلحة المتربحين من فرض القيود على النشاط الاقتصادي rent seeking، وقد عارضوا توجهات البرنامج. ومن ناحية أخرى كان هناك العمال، إذ كان يقدر أن ثلث عمال الشركات العامة البالغ نحو ٩٠٠ ألف هم عمالة زائدة. وكان من الضرورى خروجهم قبل أن يتقدم المستثمر الخاص للاستحواز على الشركات. وأخذًا في الاعتبار تعدد الأراء السياسية فلم يكن من المتوقع أن يؤيد الكافة تلك التغيرات. أثار المعارضون الحجة بأن كثيرًا من الشركات العامة تحقق الربح، وأن جزءًا من الأرباح يمكن استخدامه لرفع كفاءة باقى الشركات. ومن ثم ليس من المبرر

التخلص من هذه الشركات. وفي المقابل لم يتقبل المؤيدون تلك الدعاوى وكانوا شديدى الحدة في دحضها.

مدى تحقيق برنامج الخصخصة. تحركت عملية الخصخصة بسرعة خلال السنوات الأولى لتنفيذ البرنامج. من بين ٣١٤ شركة عامة كان يشملها البرنامج في ظل قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ كان قد تم بيع حصة حاكمة في ١١٨ شركة في ٢٠٠٠. إنخفض عدد العاملين في الشركات العامة سواء من خلال نظام التقاعد العادى والوفاة أو نظام المعاش المبكر الذي اختاره حوالى ١١٠ ألف عامل مقابل تعويض مالى.

مع ٢٠٠٨ أصبح عدد من الوزراء المؤثرين مقتنعين بأن العوائد الاقتصادية لبرنامج الخصخصة أغرقتها المخاطر السياسية التي خلقها. ومن ثم بدأ البحث عن بدائل للأساليب الدارجة للخصخصة التي تم تطبيقها، مثل بيع الأسهم في البورصة، بيع نسبة من الأسهم لنقابات العمال، تصفية الشركة وبيع أصولها، والبيع لمستثمر رئيسى. وعلى خلفية الانتقاد للخصخصة وتصويرها كعملية إهدار للميراث الوطنى لصالح فئة محدودة، أعلنت الحكومة في نوفمبر ٢٠٠٨ عن ما أطلقت عليه برنامج «توسيع قاعدة الملكية». وفقا لهذا المقترح استحق لكل مواطن يبلغ ٢١ عامًا عدد من الأسهم في ٨٦ شركة عامة من بين ١٥٣ شركة تنتظر الخصخصة. وإلى أن تتم موافقة البرلمان على ذلك المقترح تم تعليق البرنامج القائم للخصخصة. وفي الواقع، لم يتخذ البرلمان أية خطوة عملية وتم تجميد البرنامج منذ ٢٠٠٩ (Ikram, 2018).

لأن المغزى الحقيقى وراء الإصلاح الهيكلى كان هو تغيير النموذج الاقتصادي الذي تبنته مصر فإن صورة المجتمع الذي يرغب فيه المرء ستحكم تقييمه لمدى نجاح البرنامج. ولأن هناك تباينًا واسعًا بين رؤى الأطراف المختلفة فلعله كان مبكرًا الوصول إلى اتفاق حول تحقيق أهداف البرنامج. ولكن كان ثمة درس واضح من تجربة الخصخصة ويتلخص في أنه بدون تغير مؤسسى شامل يضمن سيادة المنافسة فهناك مخاطر أن تؤدى الخصخصة فقط إلى إحلال الاحتكار الخاص محل الاحتكارات العامة. العبرة ليست في أن شكل ملكية الشركات؛ خاصة أو عامة، هو الذي يحدد كفاءتها وإنما طبيعة الإطار التنافسى الذي تعمل في ظله على حد سواء.

لقد واجهت مصر عبر القرنين السابقين تحديات ضخمة أظهر بعضها الاستمرار وكان لبعضها انعكاسات وصدى متواصلًا. تراوحت التحديات بين ما تفرضه الطبيعة، مثل ضيق ومحدودية المساحة الزراعية وقصور وانخفاض الموارد المائية المتاحة، وبعضها يعود إلى تزاوج العوامل الإنسانية والمجتمعية وفي مقدمتها الزيادة السكانية المتواصلة. ولكن جانبًا من المعضلة يرجع إلى قصور عناية السياسات عن متطلبات المواجهة الحاسمة من تفعيل سيادة القانون، وكفاءة المؤسسات، وتنافسية الاقتصاد، وتعبئة موارد التنمية، إلى تحاشى مواطن الضعف الاقتصادي والسياسى المتصلة بتصاعد المديونية الخارجية. إن هذه التحديات والمعضلات يمكن تصنيفها ضمن نطاقين: الأوضاع الداخلية، وطبيعة الاقتصاد السياسى وعلاقات القوى الاجتماعية من ناحية، والتأثيرات الخارجية للأوضاع السياسية الإقليمية والدولية من ناحية أخرى.

ويوجز Ikram أسباب عجز مصر عن توافق إنجازها الاقتصادي مع إمكانياتها الكامنة في القول بأن جذور ذلك الفشل تكمن في «هشاشة» الشرعية السياسية لنظم الحكم، التي سعت إلى الاستمرار عن طريق الزيادة المستمرة في الانفاق العام، على النحو الذي أوضحناه من قبل (Ikram, 2018). كما تطلبت استراتيجية البقاء تحجيم العمل على تعبئة الموارد المحلية. كان هذا يعنى ـ ومازال ـ عدم التعويل على الإيرادات من الضرائب وخاصة الضريبة على الدخل. لقد قدرت نسبة الإيرادات الضريبية بحوالى ١٤,٨٪ من الناتج الإجمالى في ١٩٥٢، ١٤,٤٪ في ١٩٦٥، ارتفعت إلى ذروتها بنسبة ٢٦٪ في ١٩٨٢، ثم انخفضت إلى ١٦٪ في ٢٠١٦. خلال الفترة بطولها تراوح متوسط معدل الضريبة حول ١٦٪، وكان ثلثا الإيرادات الضريبية من الضريبة غير المباشرة على الإنتاج والاستهلاك والواردات، إلخ، و٣٠٪ من ضريبة الأعمال، و٧٪ فقط من ضريبة الدخل. كان التقاعس عن تعبئة الموارد المحلية وراء حتمية التعويل على المصادر الاقتصادية الريعية والأجنبية مما عرض مصر للضغوط الخارجية.

كانت الزيادة السكانية المستمرة وما صاحبها من تزايد التوقعات باستمرار الدعم السلعى والخدمى وراء ارتفاع الإنفاق الحكومى. ومن ناحية أخرى إنطوت سياسة

مصر الخارجية على تكلفة عالية. تطلعت مصر إلى دور قيادى عربى، ودعم حركات التحرر في إفريقيا وآسيا ودول عدم الانحياز، والدفاع عن القضية الفلسطينية، ودعم الثورة الجزائرية في مواجهة الاحتلال الفرنسي، وخاضت الحرب في مواجهة العدوان الثلاثى في ١٩٥٦، وضد العدوان الإسرائيلي في ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣، وتحملت أعباء حرب الاستنزاف (مارس ١٩٦٩ ـ أغسطس ١٩٧٠)، والحرب في اليمن من ١٩٦٢ حتى ١٩٦٧، والإغارة على ليبيا في ١٩٧٧. كانت لتلك الحروب والتدخلات أعباء باهظة استنزفت جانبًا لا يستهان به من موارد مصر. وقد جرى كل ذلك في ظل مواجهة عدائية مع الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، مما حرم مصر من مصادر مهمة للتمويل والتكنولوجيا. وكما يشير Ikram واجه صناع السياسة في مصر «الثلاثية المستحيلة»؛ التي كان عليهم مواجهة حل اثنتين منها فقط في وقت واحد، ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، أولوية الاستهلاك على الاستثمار، وموقف سياسى عدائى للغرب. في مواجهة تحدى الاختيار تخلت مصر بعد حرب أكتوبر عن أخطر أضلاع المثلث؛ استعداء الغرب. وحققت زيادة هائلة في مصادر النقد الأجنبي الخمسة الكبار (إيرادات قناة السويس، صادرات البترول، حصيلة السياحة، تحويلات المصريين من الخارج، والمعونات الخارجية). لم تحقق مصر الاستفادة الكاملة من تدفق تلك الموارد وتُحْدِثُ التغير الهيكلى اللازم لاستدامة التنمية من ناحية وفاعلية العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكومين من ناحية أخرى (حصول الناس على منافع اقتصادية نظير الاستقرار السياسى).

أصحاب المصالح. هكذا تعقدت معضلة التنمية عبر مسارها الطويل في مصر بفعل طبيعة العقد الاجتماعي الكامن وراء سياسات استرضاء الناس مقابل استقرار النظام سياسيًا. ولكن هل يعيب النظام محاولة الحصول على «رضا» الناس؟ المعضلة ـ في تقديرى ـ أن سياسات الاسترضاء كانت تخضع لضغوط أصحاب المصالح. وكما يشير Ikram يكمن في مركز الاقتصاد السياسى للإصلاح التناقض بين الفاعِلِين الاقتصاديين في المجتمع (الأطراف الفاعلة في العملية الاقتصادية). إن تغير السياسات الاقتصادية يمكن أن يؤثر جوهريًا في نمط التوزيع بين الرابحين والخاسرين. وعادة ما يكون لقائمة مجموعة الرابحين الدوافع لمقاومة التنازل

لصالح مَنْ عداهم. السياسات القائمة هي في الأساس انعكاس لقوة أصحاب المصالح ونفوذهم الاقتصادي أو السياسى أو الدينى. ومن ثم فإن تغييير بعض هذه السياسات يتطلب التغلب على مصادر ذلك النفوذ (Ikram, 2018). وفقًا لعدد من الدراسات هناك منهاجان لتناول تغيير وعدم تغيير السياسات؛ تحالفات القوى الاجتماعية وأهمية الترتيبات المؤسسية. وبغض النظر عن تفاصيل كل منهج، فإن مشكلة الإصلاح الاقتصادي لا تتمثل في تقديم وإعلان هذا الإصلاح وإنما في ضمان استدامته إلى أن يحقق منافع تستدعى دفاع المستفيدين عن برامجه. ويعرض Ikram لعدد من الأمثلة على الأزمات السياسية والدفاعية والاقتصادية التي غيرت التحالفات وبالتالي نظم السياسة السائدة. أبرز تلك الحالات كان ثورة ١٩٥٢ وقوانين الإصلاح الزراعى. كانت الأزمة الأخرى التي استتبعت تغيرًا أساسيًا في الاقتصاد السياسى لمصر هي حرب السويس في ١٩٥٦. وثمة حالة أخرى أدت فيها الأزمة إلى تقوية مجموعة اجتماعية تمكنت من التأثير بشدة على التغيير الاقتصادي برزت فيما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.

لا ينبغي أن يُفْهَم مما سبق أن الأزمة وحدها هي التي تُمَكِّنُ تحالفًا معينًا من تغيير السياسات الاقتصادية لصالح مجموعات أوسع. الاختلافات بين الفئات الاجتماعية ـ حتى داخل التحالف الواحد الواسع ـ قد تلعب دورًا في تغيير أو عدم تغيير سياسات معينة. كَتَبْتُ في مناسبة سابقة عن دور أصحاب المصالح في تعويق إجراء تغيير في بعض السياسات والبرامج مثل تطبيق نظام شامل للتأمين الصحى، والقضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية، وتعميم نظام تجميع وتدوير المخلفات والقمامة والدعم السلعى. ولعل المثال الواضح هو ما يثور من الخلاف حول سياسة التجارة الخارجية الحمائية، التي يؤيدها المنتجون المحليون بينما يتضرر منها المستهلكون. ولكن لأن المنتجين والمستوردين مجموعة أكثر قدرة على التنظيم، يمكنهم الضغط لفرض تعريفة جمركية أعلى. إن السياسة الحمائية تحقق منافع كبيرة لمجموعة محدودة من الأفراد بينما يتكبد الكثيرون خسارة تبدو بسيطة لكل منهم.

لا يتوقف الأمر عند مجموعات الضغط وأصحاب المصلحة من المنتجين والمستوردين بل إن سياسات العمالة والتوظف جعلت من عمال الشركات العامة

والمشتغلين في الجهاز الإدارى للحكومة مراكز ضغط قوية. لقد أظهرت البيروقراطية المصرية باستمرار نفوذًا واسعًا في مقاومة محاولات الإصلاح. يرجع ذلك إلى حجمها الضخم، حيث زاد موظفي الخدمة المدنية من ٣٥٠ ألف في ١٩٥٢ إلى حوالى ٦,٤ مليون في ٢٠١٤. يعنى ذلك أن هناك موظف حكومي لكل ١٣ مواطن. وخلال فترة ما بعد تأميمات ١٩٦١ كان حوالى ثلث القوة العاملة يعمل في القطاع العام. في ٢٠١٥ بلغت تعويضات العاملين ٣٥٪ من إيرادات الموازنة العامة، وتمثل ٨٪ من الناتج الإجمالى. عانت مصر من مشكلة العمالة الزائدة وتحملت الموازنة عبء الأجور رغم انخفاض مستوى متوسط الأجر. قدر البعض وجود ٣ مليون موظف لا يفعلون أي شيء. يفسر Ikram زيادة التشغيل في الحكومة والشركات العامة عن احتياجات العمل باتجاه السياسة العامة نحو قيامهما بدور اجتماعى، كمخزن للزيادة السريعة في القوة العاملة. ورغم محاولات الحكومة لتطبيق بعض برامج المعاش المبكر في التسعينيات أو تشغيل الموظفين الحكوميين بعقود مؤقتة فقد تعرضت جميعها للالغاء أو التعديل نتيجة ضغوط العاملين واتحاداتهم. لم يقتصر الأمر على العاملين في الحكومة بل إن أصحاب الأعمال لا يمكنهم التخلص من العمالة مما يضطرهم لاتباع أساليب غير مباشرة للتعامل مع مشكلة العمالة مثل العقود المؤقتة أو التوقيع على طلب استقالة مسبقة.

دور الأطراف الفاعلة. كان الوجه الثانى لمعجزة الصين هو التحول المؤسسى في ظل الإصلاح والانفتاح منذ ١٩٧٨؛ إنتقلت من نظام شيوعى إلى رأسمالية الدولة (حتى لو أطلق عليها الزعيم الصينى اشتراكية ذات خصائص صينية). تغير هيكل ملكية وسائل الإنتاج، واعْتُمِدَت آليات السوق، وانخرط الاقتصاد الصينى بفاعلية في النظام الاقتصادي العالمى. تحقق ذلك الانتقال في ظل شراكة الدولة التنموية مع الفئات الاجتماعية المختلفة، وتحالف البيزينيس (رجال الأعمال) والتكنوقراط على أساس الكفاءة ومعيار الإنجاز. في مصر، حدث تحول مشابه من الاشتراكية 'العربية' إلى الانفتاح والدعوة إلى انطلاق القطاع الخاص. وعلى الرغم من الحديث عن اقتصاد السوق بقيت البنية الاجتماعية بغير تبدل حقيقى: ظلت البيروقراطية التي ورثت الاقطاع والرأسماليين تمسك بتلابيب القوانين والدور الاجتماعي للدولة،

وتقاوم التحول الحقيقى إلى اقتصاد المنافسة والكفاءة. من ناحية أخرى، لا يبدو أن 'البرجوازية' ـ طبقة الرأسماليين ـ قادرة على القيام بالدور التاريخى لها، وتحقيق التراكم الرأسمالى.

البيروقراطية والطبقة المتوسطة.... ظالمة أم مظلومة! لماذا أتوجه بكلامى إلى من يقرأون ـ ويكتبون في ـ وسائل الإعلام المقروءة، وغالبيتهم من الطبقة المتوسطة؟ لاعتقادى ـ من ناحية ـ بأن فئات هذه الطبقة تتمتع بأهمية كبيرة في الخريطة الاجتماعية لمصر، وكان لها دائمًا دور بارز في مسار تطور الحركة الوطنية، والتحولات الاقتصادية والسياسية على مدار المئات من السنين. ومن ناحية أخرى فقد ساد في السنوات الأخيرة قدر غير قليل من الخلط والالتباس حول أوضاع فئات الطبقة المتوسطة وموقعها على سلم البناء المجتمعى المصرى، وعلاقاتها مع القوى الاجتماعية الأخرى.

وربما تتضح وجاهة الاعتبارين السابقين حينما نتفق على أن مفهوم هذه الطبقة هو من الاتساع والتنوع بما يميزها عن غيرها من الفئات الاجتماعية الأخرى مثل الفلاحين والعمال. إن هذا الاتساع والتنوع في مكونات الطبقة المتوسطة يظهر واضحًا في بلد كالولايات المتحدة الأمريكية حينما خرجت مظاهرات «احتلوا وول ستريت» Occupy Wall Street وهي ترفع شعارات ضد اللامساواة وتطالب بالعدالة تحت لافتة «نحن ال ٩٩٪». في مصر تشمل فئات الطبقة المتوسطة غالبية موظفى الدولة (الجهاز الإدارى والهيئات الاقتصادية والشركات العامة) وكل المهنيين من الأطباء والمهندسين والمحامين والمدرسين، وكبار الحرفيين والتجار.... إلخ. كانت هذه الفئات على اتساعها وتنوعها في قلب حركة وتطور المجتمع المصرى، سواء قبل ١٩٥٢ (الأفندية) أو بعد ثورة ٥٢ (خاصة بعد ١٩٥٧) وبدء توسع القطاع العام (الدولة وجهازها البيروقراطى والاقتصادي). مع بداية التحول إلى اقتصاد السوق والانفتاح كانت أعداد كبيرة من فئات الطبقة المتوسطة على رأس قائمة المستفيدين من هذه التغيرات، من خلال الالتحاق بوظائف مميزة في البنوك والشركات الخاصة (ثم العامة بعد تطويرها)، وعمليات التصدير والاستيراد، وزيادة مرتبات ومزايا العاملين في الحكومة، أو الهجرة إلى بلاد النفط. وتواصلت هذه التطورات حتى

سنوات العقد الأول من الألفية الجديدة، التي شهدت تغيرات جوهرية في أدوار القوى الاجتماعية وعلاقاتها المؤسسية والسياسية. حينما عاد الاقتصاد المصرى ـ في ٢٠٠٤ ـ إلى النمو بوتيرة سريعة بقيادة القطاع الخاص وتدفق الاستثمار الأجنبى تغيرت قواعد اللعبة الاقتصادية واقتسام عوائد النشاط الاقتصادي المتنامى. لقد ظلت عناصر الطبقة المتوسطة (وخاصة البيروقراطية) تراهن على أهمية دورها في تسيير عجلة النشاط للحصول على مواقع مؤثرة ومزايا في الأجور والمكافآت. ولكن هذه الأهمية والدور بدأ في التقلص مع دعاوى التحرير الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وتسهيل إنشاء المشروعات ومنح التراخيص. ومع تسارع عجلة النمو الاقتصادي في الفترة ٤ ـ ٢٠٠٨ أخذت تتزايد تعبئة وحشد الرأي العام في اتجاهين: الأول ناحية اتهام الحكومة بالوقوع تحت سطوة البيزينيس وشاع وصفها بحكومة رجال الأعمال. الثانى ناحية الادعاء بعدم استفادة غالبية المصريين من عوائد النمو، بعد أن أكدت كافة المؤشرات في التقارير الوطنية والدولية الارتفاع المتصاعد في معدلات النمو الاقتصادي.

بحكم التخصص كاقتصادى ووفقًا لمسئوليتى الوزارية لم أدَعْ الفرضية الثانية تمر بغير مراجعة ولا يكفى التعويل على مشاهد مجتزأة وأقاويل مُرْسَلة. تم تكليف فريق عمل من الخبراء في الجامعات والوزارة وجهاز الإحصاء والبنك الدولى لقياس تأثير ارتفاع معدلات النمو على الفئات الاجتماعية المختلفة. جاءت البيانات المُدَقّقة لتنفى خطأ التصور القاصر بأن عوائد النمو استحوز عليها الأغنياء وحدهم. الواقع الاقتصادي في مصر يثبت أن النمو حتمى وضرورى لزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة للغالبية طالما أنه يتحقق في قطاعات تشغيل نشطة مثل الزراعة والصناعة والتشييد والسياحة وغيرها. الحقائق أشارت إلى أن نسبة غير قليلة من الفقراء (٨٪ من السكان) خرجت من دائرة الفقر. والأهم أن الطبقة المتوسطة حصلت على حصة أكبر من الدخل القومي في تلك الفترة. لقد زادت نسبة الأسر التي كان يتراوح إنفاقها السنوى بين ٨ إلى ٢٠ ألف جنيه (الطبقة المتوسطة) من ٥٥٪ من إجمالى عدد الأسر في سنة ٢٠٠٥ إلى ٦٢٪ في ٢٠٠٩.

في غمار أحداث يناير ـ فبراير ٢٠١١ والهبة الشعبية الواسعة بدت إحدى سماتها

المميزة متجسدة ـ كما ألمح وصرح معظم المراقبين ـ في مشاركة الشباب المتعلم من أبناء الطبقة المتوسطة (سواء في ابتداع وسائل الحشد أو الخروج إلى الميدان). يوحى التحليل الرصين لتطورات الأحداث أن المطلب الأساسي للطبقة المتوسطة كان سياسيًا في المقام الأول، ويتلخص في تطلعها إلى المشاركة في السياسة العامة بفاعلية، ورفض الاستبداد وبطش الشرطة. مطلب الديموقراطية وليس الاقتصاد كان الباعث والهدف للطبقة المتوسطة منذ ٢٠٠٩.

يواجه الاقتصاد والمجتمع خلال السنوات الأخيرة أوضاعًا بالغة الصعوبة، ربما تكون غير مسبوقة. تسود حالة ركود وضعف اقتصادى، زيادة أعداد المتعطلين، تدهور الخدمات العامة، وفوق ذلك تصاعد مستوى الغلاء وارتفاع الأسعار. كان طبيعيًا أن تتعالى الشكوى من تبعة هذه الصعوبات التي جاءت على النقيض من التوقعات الثورية، ولكن لم يكن طبيعيًا أن يعمد الكتاب والإعلاميون وأصحاب الرأي (وكلهم من الطبقة المتوسطة والعليا) إلى تعميم قائمة المتضررين لتضم إلى جانب الفقراء فئات الطبقة المتوسطة، بل يتبارى هؤلاء في المبالغة في بيان مشاهد معانة هذه الطبقة وتدهور أوضاعها وحتى اختفائها. لا يخفى أن لدينا مشكلة فقر حادة وأن الأحوال الاقتصادية أصبحت صعبة على الجميع، ولكن لن يفيد خلط الأوراق وعدم تحديد الخطوط الفاصلة بين المشكلات وأبعادها والمتضرر منها والأكثر تضررًا.

ما هي حقيقة وضع الطبقة المتوسطة؟ هناك دائمًا منهجان في تناول أوضاع الفئات والطبقات الاجتماعية. إما أن نقيس تغير أحوال فئة معينة عبر فترة زمنية محددة، مستوى المعيشة (الدخل، السكن، حيازة أصول) في فترة سابقة بالمقارنة مع الحالة الراهنة. أو إلى جانب قياس الوضع المطلق يمكن أن نبحث في الوضع النسبي للأسرة أو الفئة الاجتماعية من خلال مقارنتها مع غيرها من الشرائح أو الفئات.

ليس معنى ما سبق، كما أوضحت في الفصل الرابع، أن الطبقة المتوسطة لا تتأذى كغيرها من الصعوبات التي ولدتها الأزمة الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد المصرى، وأن بعضًا من الأسر يسقط إلى شريحة أدنى. ولكن الخطأ هو الخلط بين معاناة الطبقة المتوسطة في مجموعها وبين ما يتعرض له الفقراء ومن ثم التلويح

بمخاطر إجراءات الإصلاح الاقتصادي والتخويف من ثورة جياع (فزاعة الفقراء) لن تحدث أبدًا بفضل الله وطيبة أولاد البلد. القلق الحقيقى الذي تعانيه أسر الطبقة المتوسطة يتمثل في أعباء السكن وتعليم الأبناء المتزايدة مع مرور الوقت. وعليها أن تدرك أن فلسفة الإصلاح الاقتصادي تكمن في معاونة الحكومة في إعادة تخصيص الموارد المحدودة إلى الاستثمار في التنمية البشرية، وليس في دعم وهمى يتوزع بدون استهداف جاد.

المغزى من قول كل ما سبق هو أن الأزمة الاقتصادية الحادة تستوجب التوافق ـ لا التنازع ـ حول أساليب المواجهة. ولعله لنا عبرة فيما جرى بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وتوجيه كل موارد المجتمع لصالح «المجهود الحربى». بصراحة وبغير تردد يجب على فئات الطبقة المتوسطة أن تقبل برضى وفهم أية تضحيات يتطلبها التقشف ضمن برامج للإصلاح الاقتصادي، وأن يكف المتحدثون باسمها عن المزاوجة في توصيف المتاعب بين هذه الطبقة وبين الفقراء وعن المبالغة في تعميق الإحساس بوطأة المشكلات والمعاناة وتقبل حلول ضرورية دون تواصل إلقاء اللوم على المسئولين.

الرأسمالية المصرية.... هل تستطيع؟ ظل التمييز سائدًا، خاصة في الوثائق السياسية، بين الطبقات والفئات الاجتماعية مثل الفلاحين والعمال **والرأسمالية الوطنية** والمثقفين. وإلى جانب تأكيد الدساتير والقوانين على الحقوق المشروعة للفلاحين والعمال فقد جرى التمييز بين الرأسمالية المستغلة وتلك الوطنية التي نجت من التأميمات أو بدأت نشاطًا جديدًا منذ الستينيات. مع بدء الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات نُحّيَتْ جانبًا الاشتراكية ومناصريها وشريكها الصغير المسمى بالرأسمالية، حتى لو كانت وطنية، ليحل مكانها مُسَمَّى ولافتة جديدة تظلل فئة صاعدة من «**رجال الأعمال**». في الوثائق الحكومية والخطاب الإعلامى جرى ـ في التسعينيات ـ اعتماد مُسَمَّى «**القطاع الخاص**» للابتعاد تأدبًا عن إسم الدلع (رجل أعمال) والإسم السياسى (رأسمالى). وعلى الرغم من ذلك تعرض المسميان لحملات متواصلة من التشويه والنقد اللازع. فعلى مستوى الدراما في السينما والتليفزيون أصبحت الصورة الذهنية لرجل الأعمال نموذجا للانتهازية

والفساد وسوء السلوك والجريمة والاتجار في الممنوعات.. إلخ. كانت تصرفات بعض هؤلاء في الواقع ربما أفدح مما جسدته الأعمال الدرامية. وعلى المستوى الفكرى والسياسى وُصِفَت الرأسمالية المصرية ـ وخاصة في ظل التحول إلى الاشتراكية ـ بافتقادها للأصل الطبقى التاريخى (فهى ليست بورجوازية) وأنها أسرية وطفيلية وتابعة للرأسمالية العالمية... إلخ. مع العولمة وزيادة درجة اللامساواة وسوء توزيع الدخل حتى في الدول المتقدمة، ومع تصاعد النقد الموجه للشركات المتعدية الجنسية، تعددت وانتشرت الكتابات عن «**الرأسمالية المتوحشة**» وكذلك عن رأسمالية «**المحاسيب**» التي تعكس تآلفًا غير بريئ بين سلطة استبدادية وأنشطة أعمال فاسدة واستغلالية. لم تكن مصر بعيدة عن هذه التغيرات في المفاهيم والشعارات والأدوار، فقد أُطْلِق على حكومتها ـ في منتصف أول عقد للألفية الجديدة ـ حكومة رجال الأعمال، كما وُضعت مؤلفات ودراسات حول رأسمالية المحاسيب وظاهرة توأمة الثروة والسلطة في مصر.

الرأسمالية ليست صفة أخلاقية (سلبية أو إيجابية) لطبقة أو فئة من الناس، وإنما هي في الأصل وظيفة ودور للشخص الذي يوظف موارد بشرية وعينية ومالية لإحداث تراكم رأسمالى بغرض إنتاج سلعة أو خدمة يُقْبلُ عليها (يطلبها) منتج أخر أو مستهلك. هل استطاعت الرأسمالية المصرية أن تفتح وتسير في طريق الثورة الصناعية؟ هل ظُلِمَت الرأسمالية عندما عجزت عن البناء على الصناعات والأنشطة التي تم تمصيرها في أواخر الخمسينيات من القرن الماضى؟ لماذا لم ير الرأسماليون المصريون في أول خطة خمسية للتنمية (٦٠ ـ ١٩٦٥) فرصة للنهوض بالاقتصاد والتنمية في مصر، بل عارضوها فتمت عملية التأميمات الواسعة؟ لماذا لم تنجح في توظيف الموارد التي تدفقت على مصر بعد الفورة النفطية ولم تبدأ في تصنيع مصر كأكبر اقتصاد مؤهل لذلك في السبعينيات، بل تغاضت- إن لم تكن عناصر منها شاركت ـ في أوسع عملية نهب وإهدار للموارد قامت بها شركات توظيف الأموال؟ لماذا رَضِيَتْ بدور الشريك الأصغر في عملية الاستحواز على السوق المصرية، بل تركته ميدانًا مباحًا للوكلاء الأجانب؟ وهل تستطيع أن تعود إلى ساحة النشاط الاقتصادي ـ بعد الخروج من الأزمة الفادحة ـ بل والمعاونة في التغلب عليها؟

كى يَرُدُّ الرأسماليون المنتجون (والصناعيون منهم بصفة خاصة) على أسئلة الماضى، ورؤية المستقبل عليهم أن يقرأوا بحرص كل المؤشرات التي يفصح عنها التعداد الاقتصادي الذي أجراه جهاز الإحصاء، وأن يبحث اتحاد الصناعات وجمعيات ومنظمات المستثمرين وغيرها في الحقائق والمعلومات والسياسات التي تلزم لتغيير هذا الواقع. وللمساهمة من جانبى في هذا الجهد سأخالف ما أوصانى به مُحِبُّون من ضرورة التخفيف من وطأة الأرقام، لأنها وُضعت لتستخدم!

* نحن نتباهى كثيرًا بأن الاقتصاد المصرى متنوع في مصادر الدخل (زراعة ـ صناعة ـ تجارة ـ خدمات ـ نقل ـ سياحة ـ اتصالات... إلخ)، ولكن الحقيقة أنه اقتصاد متشرزم، ومؤسسات النشاط فيه ضعيفة، ومعظم وحداته الإنتاجية صغيرة وضئيلة الحجم. لقد بلغ عدد المنشآت والشركات التي تزاول النشاط الاقتصادي (لا يشمل الحكومة والزراعة) حوالى ٢,٤ مليون منشأة، معظم هذا العدد الكبير منشآت صغيرة الحجم، إذ أن حوالى ٩٧٪ من المنشآت يعمل بكل منها أقل من ١٠ مشتغلين. حوالى خُمْس المشتغلين فقط يعملون في منشآت بها ٥٠ مشتغل فأكثر. وهناك ١٪ فقط من المنشآت يعمل بكل منها ٢٥ مشتغل فأكثر. لا يسمح هذا الإطار القانونى والمؤسسى القائم على منشآت صغيرة وقزمية بالتعامل الجاد والفعال مع مشكلات الضرائب والتأمينات والرقابة على الجودة والمواصفات والتراخيص... إلخ.

* آن الأوان أن نسمى الأشياء بمسمياتها. الرأسمالية الصناعية هي المُعَوَّل عليها في حفز النشاط والنمو الاقتصادي والتشغيل. هيكل الاقتصاد المصرى يبين أنها لم تعد بلدًا زراعيًا ولكنها أيضًا ليست دولة صناعية، ومن ثم فإن مسمى رجال الأعمال مظلة واسعة ولا يقتصر على المستثمرين المنتجين. لقد استحوز نشاط تجارة الجملة والتجزئة على حوالى ٥٧٪ من إجمالى عدد المنشآت، بينما تشتمل الصناعة التحويلية على ١٦٪ فقط منها، وأن ٤٠٪ من المشتغلين يعملون في نشاط التجارة، بينما يشتغل ٢٩٪ منهم في الصناعة التحويلية.

* على مستوى الناتج نجد أن نصف القيمة المضافة في «القطاع الخاص» تتحقق

في نشاطى التعدين واستغلال المحاجر من ناحية والتجارة من ناحية أخرى. الصناعة التحويلية لا تولد سوى خُمْس القيمة المضافة. الرأسمالية المصرية ليست رأسمالية صناعية، وينعكس هذا الضعف على الاقتصاد المصرى بأكمله، وأن ٧٠٪ من القيمة المضافة المتولدة في القطاع الخاص مُرَكّزَة في ٩ آلاف منشأة كبيرة نسبيًا.

* قُدْرة الرأسمالية الصناعية على عملية التكوين الرأسمالى والاستثمار محدودة أيضًا. فبينما تمثل التكوينات الرأسمالية في القطاع الخاص ضعف مثيلتها في القطاع العام، فإن ٢٠٪ فقط منها يتم في الصناعة التحويلية وأن ٩٣٪ منها تقوم به المنشآت الكبيرة. ترجع هذه القدرة المحدودة إلى قصور ذاتى في فكر ورؤية المستثمرين الصناعيين وفهمهم لأهمية الاستثمار وتراكم رأس المال من ناحية وإلى عدم تفضيلهم لإعادة استثمار عوائدهم من النشاط (الأرباح)، وإلى القيود على الاقتراض والحصول على الائتمان. المسئولية هنا مشتركة بين الرأسماليين وبين الحكومة.

* ضآلة وتشتت النشاط الصناعى الخاص يوضح كذلك ضعف الرأسماليين في مواجهة أهل التجارة الداخلية والخارجية، وربما عدم إدراكهم لأهمية «السوق الوطنية» التي كان عليهم أن يحوزوا على الحصة الأكبر منها، ليس بتفعيل سياسات عفا عليها الزمن مثل الإحلال محل الواردات (عن طريق رفع الرسوم الجمركية أو القيود الكمية على الاستيراد) ولكن عن طريق زيادة الكفاءة وتحسين الإنتاجية. إن الرأسمالية في الدول الصناعية المتقدمة دافعت عن أسواقها الوطنية بل حركت أساطيلها الحربية لغزو أسواق خارجية.

لبناء **اقتصاد ما بعد الأزمة** يلزم لقطاع الصناعة التحويلية أن يستهدف معدلات نمو تبلغ ١١ ـ ١٢٪ سنويًا. ولإلقاء الضوء على مجالات ممكنة للاستثمار والتصنيع في المستقبل للوصول إلى هذا الهدف ننظر إلى حجم السوق المتاحة في تلك المجالات:

● لقد تضاعفت وارداتنا من **المنتجات الغذائية** خمسة أضعاف خلال السنوات العشرة الأخيرة، ما وجه الصعوبة في أن ننتج محليًا جزءاً وافرًا من هذه السلع؟ وينطبق نفس القول على منتجات الصناعات الكيماوية.

● تضاعفت الواردات من **النسيج ومنتجاته** في الفترة ٠٤ ـ ٢٠١٤ بأكثر من عشرة أضعاف، وبعد أن كانت تمثل حوالى ثُلْث قيمة صادراتنا من هذه المنتجات في ٢٠٠٤ أصبحت تفوقها بأكثر من ١٧٪ في ٢٠١٤.

● تمثل الواردات من **الألات والأجهزة الكهربية** أكبر البنود على الإطلاق، وتضاعفت قيمتها في الفترة المذكورة بحوالى ستة أضعاف. ورغم زيادة الإنتاج المحلي من هذه السلع للوفاء باحتياجات جزء من السوق المحلية ومضاعفة الصادرات منها خلال السنوات الأخيرة لا تزال قائمة وواعدة فرص إقامة مشروعات أخرى لهذه المنتجات.

لكي تنجز الرأسمالية مهمتها وتنفض عنها غبار الضعف أو الخوف، الاستغلال أو التبعية، الاختباء أو الهروب، عليها أن تلتزم بالقوانين واللوائح المرعية (تطلب تغيير اللازم منها بالوسائل المشروعة)، أن تتسم بالإفصاح والشفافية وتقديم البيانات الدقيقة والصحيحة، أن تحترم قوانين العمل والتأمينات، أن تنأى عن الممارسات الاحتكارية، أن تفك الارتباط مع النشاط التجارى غير الحريص على المُنْتِج والمستهلك، أن تتبنى إدماج وتوسع المنشآت الصغيرة ودعم نشاطها، أن تصيغ مع الحكومة وتنفذ برامج شاملة للتدريب المهنى، وأن تُفَعّل المسئولية الاجتماعية لرأس المال.

٦
مستقبل التنمية، تدعيم المعجزة وتفكيك المعضلة

كيف ستتعامل الصين في المستقبل مع معجزتها ـ ثلاثية الأبعاد؟ هل تستطيع مصر أن تتغلب على معضلة عدم استدامة التنمية والولوج في معراج الانطلاق؟ لا شك أن ما استعرضناه من جوانب وسمات معجزة النمو الاقتصادي والتحول الهيكلى والمؤسسى والاجتماعي تلقى أضواءً كاشفةً على شروط ومتطلبات تحقيق التنمية الشاملة. وكذلك نستطيع أن نرى بوضوح العقبات وأوجه القصور في السياسات التي حالت دون تحقيق الحلم الذي راودنا ـ ذات يوم ـ أن تصبح مصر نمرًا على النيل. ومن خلال المقارنات التي تمت في ثنايا هذا العمل حان الوقت لنطرح السؤال: ماذا بعد، في ظل التحديات التي يواجهها كل من البلدين؟ وسيكون ملائمًا بعدها أن نقرأ تصورهما لاستراتيجية التنمية التي جاءت تحت عنوان رؤية ٢٠٣٠.

٦ ـ ١ ـ الصين تواجه تحدى «فخ الدخل المتوسط». إنقضى الوقت الذي تكرر فيه الحديث والإشارة والإشادة بمعجزة النمو في الاقتصاد الصينى، وقياسها على تجربة النمور الآسيوية. في الآونة الأخيرة، وحتى من قَبْلِ انتشار جائحة كورونا، تحول التركيز إلى اتجاه معدلات النمو الاقتصادي في الصين نحو التباطؤ (٧٪). من ثم ثارت التساؤلات؛ هل انتهت المعجزة؟ ما هي أسباب انخفاض النمو؟ هل ترتبط بمسار الإصلاح والانفتاح؟ تعددت العوامل التي تفسر تراجع وتيرة النمو ولكن الواضح أن الاقتصاد الصينى يجب أن تعاد هيكلته على أساس نمو أبطأ وتوازن اقتصادى جديد. ومن الملفت أنه على خلفية هذا الجدل خرج الاقتصاد الصينى بسرعة من حالة الركود التي أصابت الاقتصاد العالمى بسبب الإغلاق نتيجة وباء

كورونا. الصين هي البلد الوحيد الذي حقق اقتصاده نموًا إيجابيًا في ٢٠٢٠ (....). وهناك من تنبأ بأن النمو سيصل إلى ٩٪ في ٢٠٢١.

في ظل هذه الأجواء المرتبكة يبدو ثمة إجماع على أن الصين تواجه ليس فقط عقبة التغلب على آثار ما بعد كورونا، ولكن التكيف مع متطلبات النموذج الاعتيادى الجديد new normal model. ستثور بقوة، من ناحية، عودة زيادة دور الدولة واستكمال الإصلاح وفق قوى السوق وخاصة بالنسبة للشركات المملوكة للدولة. ومن ناحية أخرى البناء على ما تم إنجازه من هدف القضاء على الفقر لتحقيق تحسين أكبر في مستويات المعيشة لعموم الناس وتحسين توزيع الدخل. من ناحية ثالثة، ستتوالى في إطار هذه التغيرات الأسئلة عن دور ومكانة الصين في النظام العالمى.

بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية ٨/ ٢٠٠٩ واجهت الصين تحدى انخفاض معدل النمو، الذي تراجع بانتظام من ١٠,٦٪ في ٢٠١٠ إلى ٦,٧٪ في ٢٠١٦. لقد ظلت عملية التغيرات الهيكلية والمؤسسية مهمة، كما كانت دائمًا، ولكن لم يمكن التعويل على أي منهما لتحقيق النمو بالمستوى الذي بلغه في الفترات السابقة. كان واضحًا أنه ستقل مساهمة كل من المصْدَرَيْن (التغير الهيكلى والمؤسسى) وأثرهما المزدوج على النمو الاقتصادي في قابل السنوات، وأن الوضع «الاعتيادى الجديد» سَيُوَلِّدُ معدلات نمو أبطأ ومخاطر أشد (Naughton, 2018).

أصبحت مسألة تباطؤ معدل النمو الاقتصادي في الصين (حتى قبل حدوث وباء كورونا) محلًا للاهتمام والبحث. وقد يبدو ضروريًا أن نشير إلى أمور ثلاثة كاشفة. من ناحية، يمكن أن تفصح العلاقة المعقدة بين الديموغرافيا والهجرة والاستثمار والسياسة التجارية عن أحد جوانب مرحلة انتهاء معجزة النمو التي قد يصعب تفسيرها بغير فهم تلك العلاقة. تَدَعُنَا النظرية الاقتصادية نتوقع تراجعًا تدريجيًا في النمو مع تراجع نسبة الزيادة في مدخلات عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) وبقاء زيادة الإنتاجية على حالها. ومن ناحية أخرى، تشير خبرة بعض دول المعجزة إلى أن تحولات النمو قد تحدث فجأة وتكون مصحوبة باختلالات اقتصادية ضخمة. على سبيل المثال كانت اليابان تنمو بمعدل يفوق ١٠٪ سنويًا لمدة ٢٣ سنة، بين ١٩٥٠ و١٩٧٣. ولكن بعد ١٩٧٣ انخفضت معدلات النمو بشدة، ولم تحقق معدلًا

يزيد على ٦٪ أبدًا. حدث الشيء ذاته في كوريا الجنوبية، التي حققت معدلات قوية خلال التسعينيات أوقفتها الأزمة الاقتصادية الأسيوية في ١٩٩٧. ورغم تحسن النمو قليلًا بعد ١٩٩٨ كان واضحًا انتهاء مرحلة معجزة النمو. لم يرجع النمو إلى سابق مستوياته، بل انخفض إلى متوسط ٣٪ سنويًا في الفترة ٢٠١٠ ـ ٢٠١٦ـ٢. شهدت بلدان شرق آسيا الأخرى أوضاعًا مماثلة بغض النظر عن درجة التراجع في معدلات النمو. ورغم ذلك ليس لدى الاقتصاديين فهمًا مشتركًا لفكرة نهاية معجزة النمو. من ناحية ثالثة، فإن تباطؤ النمو ليس نهاية للمعجزة. تبين الأرقام أن نهاية مرحلة معجزة النمو لا تعكس مجرد تغير كمى في جانب واحد، حيث لا يهبط الاقتصاد ببساطة من نمو بنسبة ١٠٪ إلى ٦٪ مثلًا. الواقع أن المجتمع يمر بتحول متعدد الاتجاهات. عند الوصول إلى مستوى الدخل المتوسط يبدأ الاقتصاد مرحلة النضج، وتحدث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. ولعله من المثير أن كثيرًا من التوجهات الاقتصادية الأساسية بعيدة الأمد قد غيرت وجهتها، خاصة في الفترة ٢٠٠٧–٢٠١٠. على سبيل المثال يرصد Naughton بعض نقط التحول التي شهدتها الصين خلال السنوات الماضية، منها:

- كان معدل نمو قوة العمل جيدًا حتى التسعينيات. بدأ بعد ذلك في التباطؤ ثم أصبح سالبًا بعد ٢٠١١.

- تسارعت الهجرة من الريف للحضر حتى بلغ عدد المنتقلين بين المحافظات ١١ مليون شخص سنويًا، خلال الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠، وبعدها تراجعت الهجرة إلى أقل من ٥ ملايين فرد سنويًا في الفترة ٢٠١٠ ـ ٢٠١٥، واستمرت في الانخفاض.

- استمرت زيادة نسبة الصادرات إلى الناتج الإجمالى لمدة ثلاثة عقود حتى بلغت ذروتها في ٢٠٠٦، ثم انخفضت تدريجيًا بعد ذلك إلى نصف مستواها السابق.

- بعد أن بلغت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج وكذلك معدل الاستثمار مستويات لم يحققها أي اقتصاد أخذت في الانخفاض. وصلت حصة الصناعة إلى ٣٣٪ من الناتج في ٢٠٠٧، وارتفع معدل الاستثمار إلى ٤٥٪ في الفترة ٢٠١٠ ـ ٢٠١٣، وأخذ كلاهما اتجاهًا نزوليًا بعد ذلك.

● إنتقل مركز الثقل الاقتصادي بانتظام إلى الأقاليم الساحلية عبر عدة عقود، ومنذ ٢٠٠٦ تحول مركز الثقل تدريجيًا نحو الداخل.

● بعد أن كانت الصين أكبر متلقى في العالم للاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت مصدرًا لتصدير الاستثمارات إلى الخارج. بل إنه منذ ٢٠١٦ أصبحت الاستثمارات الخارجة تفوق تلك التي تتدفق إلى الصين.

كانت التغيرات في السياسات محاولة للتأقلم مع الوضع «الاعتيادى الجديد» الذي واجهته الصين بعد حقبة معجزة النمو. لقد أدرك صناع السياسة الصينيون عبر عقد كامل أهمية إعادة توازن الاقتصاد وإيجاد محركات جديدة للنمو في الخدمات والقطاعات الكثيفة العلم والمعرفة. هل التباطؤ حتمى؟ رأى البعض أن تباطؤ النمو في الصين ظاهرة عادية وطبيعية نتيجة نضج الاقتصاد وتوقعوا استمرار اتجاه التراجع. ولكن تشير الدلائل ـ من ناحية أخرى ـ إلى أن استمرار التباطؤ ليس حتميًا، ولن يكون متوقعًا إذا استعادت الصين استراتيجية الإصلاح المستند إلى اقتصاد السوق على غرار ما كان متبعًا قبل صعود الرئيس 'شى'. يشير Lardy إلى عدة عوامل ساهمت في إحداث التباطؤ الاقتصادي وانخفاض الإنتاجية الكلية في الصين في أعقاب الأزمة العالمية. ويرى أن بعض هذه العوامل ذات طبيعة وقتية عارضة، نتيجة ظروف قد لا تدوم طويلًا. أي أنه إذا انتهت تلك الظروف المؤقتة سيعود النمو إلى الصعود تدريجيًا فوق المستوى الحالى (٦ ـ ٧٪). ولكن ثمة مجموعة أخرى من العوامل تتسم بالثبات بل ربما بالقوة التي ستؤدى إلى انخفاض النمو الممكن (الكامن) في المستقبل عن نظيره الحالى.

هل تواجه الصين فخ الدخل المتوسط؟ أثارت مؤشرات نهاية المعجزة التساؤل حول ما إذا كان الاقتصاد الصينى قد يسقط في «فخ الدخل المتوسط»[1]. لا شك أنه بفضل معجزة النمو أصبحت الصين في عداد الشريحة العليا للدول ذات الدخل المتوسط. وتشير البيانات الحديثة إلى أن متوسط دخل الفرد الصينى الذي يقدر بنحو

(١) يعرف فخ الدخل المتوسط بأنه الوضع الذي تجد البلد نفسها فيه عندما يفقد اقتصادها التنافسية في الصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة، وتفشل في الانتقال إلى صناعات ترتفع فيها القيمة المضافة.

١٦ ألف دولار مصححًا بالقوة الشرائية، يضعها ضمن هذه المجموعة التي يتراوح متوسط دخل الفرد فيها بين ١٠ ـ ١٨ ألف دولار. كانت الصين تستهدف أن تصعد إلى شريحة الدول مرتفعة الدخل (فوق ٣٠ ألف دولار). وكما لاحظ 'نوجتون' لم ينجح سوى عدد قليل من الدول في اجتياز منطقة ١٠ ـ ١٨ ألف دولار، مما دفعه وغيره من الباحثين إلى تناول ظاهرة 'فخ النمو المتوسط'. تعنى الفكرة الأساسية للفخ أن أي اقتصاد يمكنه مباشرة تطوير إمكانيات التصنيع والتحضر والخروج من الفقر، بينما يواجه مصاعب أشد على الطريق إلى مستوى الدخل المرتفع. يتطلب الوصول إلى مستوى الدخل المرتفع توفر قدرات تكنولوجية أقوى، ومؤسسات أفضل، وابتكارات أكثر، وهو ما يمثل تحديًا للصين.

لا شك أنه يمكن للصين أن تتخطى فخ الدخل المتوسط. هناك دول كثيرة حققت تلك الخطوة، هناك ما يزيد على بليون فرد في العالم يعيشون في دول مرتفعة الدخل حيث يفوق متوسط دخل الفرد ٣٠ ألف دولار. ولكن الأقرب عند المقارنة مع الصين هم نمور النمو في شرق آسيا الذين انضموا إلى مجموعة الدخل المرتفع. فتجربة معجزة النمو الصينية (١٩٧٨ ـ ٢٠١٠) مشابهة لاقتصادات شرق آسيا مثل اليابان وكوريا وإن كانت أكبر وأطول. بدأت الصين من أوضاع اقتصادية مماثلة (ولكن بمستوى منخفض لدخل الفرد) وتغيرات ديموغرافية وهيكلية مشابهة. كما تبنت برامج للانفتاح والاعتماد على اقتصاد السوق. من المتوقع أن تملك الصين القدرة على اتباع طريق من سبقوها إلى مستوى الدخل المرتفع. ولكن يُتَوَقّعُ كذلك أن تواجه الصين بعض العقبات والمزالق التي تعرضت لها الاقتصادات التي سبقت التجربة الصينية. بل إن هذه الدول مرت بمشكلات غير متوقعة عندما انتهت مرحلة معجزة النمو. ومن هنا أثيرت التساؤلات حول: قدرة الصين على تطويع سياساتها ومؤسساتها لمتطلبات النمو الأبطأ، وتجنب الأزمات والانتقال بسلاسة إلى مرحلة النمو المتواضع (Naughton, 2018).

٦ ـ ٢ ـ تحدى الاعتماد على الخارج وأزمة المديونية في مصر. ربما لا يثور خلاف بين من يتناولون بالبحث الحالة الاقتصادية المصرية على أن الأهداف الأساسية للتنمية عند صناع السياسة في مصر تتمثل في تحسين أحوال المعيشة لمواطنيها، من

ناحية، وتقليل وتحجيم الهشاشة vulnerability أمام الضغوط الخارجية، من ناحية أخرى (Ikram, 2022). وقد أفاضت المناقشة أعلاه في تحليل ملامح ومتطلبات التعامل مع الهدف الأساسي الأول، وكيفية فك معضلة النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر. ولا شك أن التحدى الذي يواجه مصر، حاليًا وفي المستقبل، هو تقليل الاعتماد على الخارج في سبيل التخلص من «الضغوط الخارجية». ولا يخفى أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تبنى استراتيجية لتخفيض كل من عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجارى لميزان المدفوعات إلى مستويات لا تُعَوّلُ معها على زيادة التمويل الأجنبي. ونعود إلى التذكير، مرة أخرى، بأن ضرورة العمل على تحقيق الانضباط المالي كانت موضوعًا للاستعراض فيما سبق من قبل. ومن ثم سيختص القسم الحالي بتحليل معضلة ميزان المعاملات التجارية العالمية والمديونية الخارجية؛ أسبابها وسياسات التعامل معها.

ميزان مدفوعات كان قويًا. عانى الاقتصاد المصرى خلال فترات مختلفة من مشكلة ارتفاع مديونيتها الخارجية بسبب العجز المتزايد في ميزان المدفوعات. ولكنها كذلك نجحت في كبح جماحها، ليس فقط بفضل «كرم» المساعدات التي قدمها الشركاء الدوليون (في أعقاب مشاركة مصر في حرب الخليج لتحرير الكويت، مثلًا)، ولكن نتيجة كذلك لتحسن العلاقات التجارية والاقتصادية لمصر مع العالم الخارجى. شأنها شأن الاستثمارات ارتفعت معدلات الصادرات على نحو ثابت منذ ٢٠٠٤، باستثناء هبوطها بشدة في العام المالي ٨/ ٢٠٠٩ نتيجة الأزمة المالية العالمية.[١] استمر تحسن أداء ميزان المعاملات الجارية خلال الفترة يوليو/ ديسمبر من السنة المالية ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ (في أعقاب تعويم سعر الصرف) ليحقق فائضًا قدره ٢,٢ مليار دولار مقابل ٢٤٩ مليون دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية

(١) نجحت مصر في الوصول على نحو متميز إلى الأسواق الأوروبية من خلال علاقة الشراكة التي تجمع بين مصر والاتحاد الأوروبى. كما تصل مصر إلى أسواق الشرق الأوسط من خلال اتفاقية أغادير واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، كما تنفذ إلى الأسواق الأفريقية من خلال اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا. وتمتعت بنفاذ جزئى إلى أسواق الولايات المتحدة من خلال اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (كويز). لقد وقعت مصر ٦٠ إتفاقية تجارة ثنائية الأطراف تفتح أسواقا كبيرة أمام الصادرات المصرية.

السابقة. ويعزي ذلك أساسًا إلى تحسن كل من عجز الميزان التجاري وفائض الميزان الخدمي. فقد تراجع عجز الميزان التجاري بمعدل ٦ ,١٣٪ ليقتصر على ٥ ,٣ مليار دولار مقابل ٤ مليار دولار. وذلك انعكاسًا لزيادة الصادرات بمعدل ٢١٪ لتصل إلى ٥ ,٤ مليار دولار والمدفوعات عن الواردات بمعدل ١ ,٣٪ لتصل إلى ٨ مليار دولار. وجاءت الزيادة في حصيلة الصادرات نتيجة لنمو حصيلة الصادرات البترولية بمعدل ٢ ,٢٩٪ لتبلغ ٧ ,١مليار دولار والصادرات غير البترولية بمعدل ٤ ,١٦٪ لتبلغ ٨ ,٢ مليار دولار خلال تلك الفترة. كما تصاعد فائض ميزان الخدمات بمعدل ٦ ,٥٦٪ ليصل إلى ٨ ,٣ مليار دولار، وذلك محصلة لزيادة المتحصلات الخدمية بمعدل ٩ ,٢٢٪ لتبلغ ٥ ,٦ مليار دولار وتراجع المدفوعات الخدمية بمعدل ٢ ,٦٪ لتبلغ ٧ ,٢ مليار دولار، في حين استمر صافي التحويلات بدون مقابل عند نفس المستوى تقريبًا ليبلغ ٨ ,١ مليار دولار. تضاعفت الصادرات ثلاث مرات من ٥ ,١٠ بليون دولار في يونيو ٢٠٠٤ إلى ٤ ,٢٩ بليون دولار في يونيو ٢٠٠٨، وتضاعفت كذلك الواردات ثلاث مرات من ٣ ,١٨ بليون دولار إلى ٥٣ بليون دولار. ورغم اتساع فجوة الميزان التجارى من ٦ ,٦ بليون دولار في ٢٠٠٣ إلى ٢٥ بليون في السنوات اللاحقة، فقد مكنت زيادة المتحصلات من قناة السويس، وتحويلات المصريين العاملين في الخارج، والسياحة ـ بشكل كبير ـ من حوالى ١٣ بليون دولار إلى ٢ ,٢٧ بليون خلال السنوات الأربع السابقة على الأزمة العالمية، من تحقيق فائض في الحساب الجارى لميزان المدفوعات. ولكن هذا الفائض تقلص من ٤ ,٣ بليون دولار في ٣/ ٢٠٠٤ إلى ٩ ,٠ بليون دولار في ٧/ ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى الفائض الذي شهده الحساب الجارى لميزان المدفوعات، ساعدت زيادة تدفقات رأس المال الأجنبى الخاص على تزايد الاحتياطيات الأجنبية واستقرار سعر الصرف. لقد قفز صافى الاحتياطيات الدولية من ٨ ,١٤ بليون دولار في يونيو ٢٠٠٤ إلى ٣٥ بليون دولار في يونيو ٢٠٠٨.كانت الاحتياطيات الدولية وقت بداية الأزمة العالمية في وضع قوى، وقد وفر هذا حماية ضد صدمات ميزان المدفوعات، حيث انسحب المستثمرون من البورصة وسوق السندات الحكومية، مما أدى إلى انخفاض محدود في الاحتياطيات الدولية إلى أكثر قليلًا من ٣١ بليون دولار في ٢٠٠٩، ثم عادت إلى

مستواها السابق لتصل إلى أكثر من ٣٥ بليون دولار في ٢٠١٠. كانت بذلك تغطى قيمة الواردات لحوالى ٩ شهور. مع تدهور أوضاع ميزان المدفوعات في أعقاب اضطرابات ٢٥ يناير انهارت الاحتياطيات الدولية إلى حدود ١١بليون دولار (تغطى أقل من ٣ شهور واردات)، على النحو الذي سنوضحه فيما بعد.

عقد التنمية الضائع وتفاقم عجز المدفوعات. منذ أحداث يناير ٢٠١١، إنخفضت الصادرات بنسبة ٦,٣ ٪ في الربع الثالث من ١٠/ ٢٠١١ بالمقارنة بالفترة المناظرة في العام السابق. ورغم أنها بقيت في العامين ١١/ ٢٠١٢ و١٢/ ٢٠١٣ عند نفس مستواها في العام السابق برمته، فقد تراجعت في العام ١٣/ ٢٠١٤. وعلى النقيض من ذلك، زادت الواردات السلعية في العامين المذكورين. ولأن المتحصلات الخدمية انخفضت في تلك الفترة، إلى جانب ارتفاع المدفوعات الخدمية في ٢٠١٢ و٢٠١٣، (الشكل ـ ٢٦)، فقد ارتفع عجز المعاملات الجارية خلال تلك السنوات (٢٠١١-٢٠١٣)، بعد تحقيق فائض خلال سنوات ما قبل الأزمة المالية العالمية، وأعلى من متوسط العجز الذي شهدته فترة الأزمة. (أنظر الشكل ٦ ـ ٣). وأسفرت معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي عن تصاعد العجز الكلي بميزان المدفوعات ليصل إلى ١١,٣ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١١/ ٢٠١٢ مقابل نحو ٩,٨ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وفي ٢٠١٢/ ٢٠١٣ أسفرت معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي عن تحقيق فائض كلي بميزان المدفوعات، وذلك للمرة الأولى منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، بلغ ٢٣٧ مليون دولار. وعلى الرغم من تراجع عجز ميزان المعاملات الجارية بمعدل ٤٥٪ ليصل إلى ٥,٦ مليار دولار (مقابل ١٠,١ مليار دولار)، فقد انخفضت الصادرات السلعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالى من ١١,٥٪ في ١٠/ ٢٠١١ إلى ١٠,٥٪ في ١١/ ٢٠١٢ ثم ٩,٥٪ في ١٢/ ٢٠١٣. ورغم الفائض في ميزان المدفوعات، إنخفض عدد شهور الواردات السلعية والخدمية التي تغطيها الاحتياطيات الدولية. (أنظر الجدول ٦,١). تراجع صافي الاحتياطات الدولية بنحو ١١,١ مليار دولار بمعدل ٤١,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠١١/ ٢٠١٢ ليصل إلى١٥,٥ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٢، مقابل ٢٦,٦ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١١، وجاء ذلك كنتيجة أساسية لمواجهة

التداعيات المصاحبة للمرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد، والتي أسفرت عن خروج استثمارات الأجانب في أذون الخزانة والأوراق المالية بالبورصة المصرية، فضلًا عن تراجع الإيرادات السياحية والاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويغطي صافي الاحتياطات الدولية ٢,٣ شهرًا من الواردات السلعية في نهاية يونيو ٢٠١٢، وبلغ صافي الاحتياطات الدولية ٥ مليار دولار في نهاية نوفمبر ٢٠١٢، بما يغطي ٣,٣ شهرًا من الواردات السلعية. ومما يلفت الانتباه تصاعد صافي التدفق للداخل بميزان المعاملات الرأسمالية والمالية ليصل إلى نحو ٩,٧ مليار دولار (مقابل صافي تدفق للداخل بلغ نحو مليار دولار فقط خلال سنة المقارنة)، إذ ارتفع صافي التحويلات بدون مقابل بمعدل ٤,٧٪ ليبلغ نحو ١٩,٣ مليار دولار خلال سنة العرض (مقابل ١٨,٤ مليار دولار خلال سنة المقارنة).

الشكل ٦ ـ ١ تطور الاحتياطيات الدولية

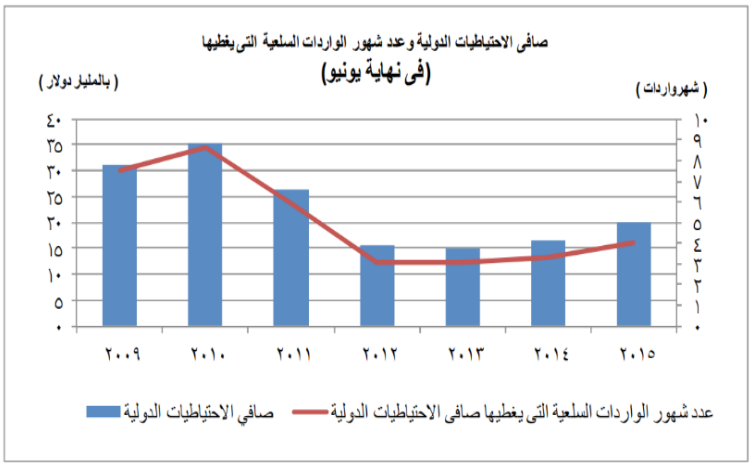

المصدر البنك المركزي، المجلة الاقتصادية.

الشكل ٦ ـ ٢ المتحصلات والمدفوعات الخارجية

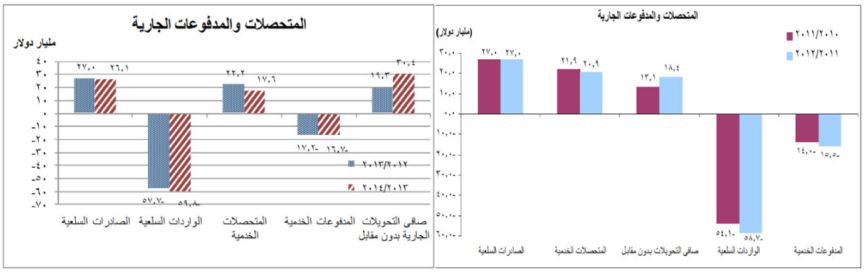

المصدر البنك المركزي، المجلة الاقتصادية

ويأتي ذلك انعكاسًا لارتفاع صافي التحويلات الخاصة بمعدل ٣,٧٪ لتبلغ نحو ١٨,٤ مليار دولار وكذا ارتفاع صافي التحويلات الرسمية بمعدل ٣٢,١٪ لتبلغ ٨٣٥,٦ مليون دولار. هل كان لارتفاع تلك التدفقات علاقة بهيمنة جماعة الإخوان على مقاليد الأمور خلال تلك الفترة؟

تواصل تحقيق فائض كلي بميزان المدفوعات بلغ في ١٣/ ٢٠١٤ نحو ١,٥ مليار دولار. حيث تحسن العجز في حساب المعاملات الجارية ليقتصر على نحو ٢,٧ مليار دولار (مقابل نحو ٦,٤ مليار دولار في السنة السابقة). وجاء تحسن العجز في حساب المعاملات الجارية خلال سنة العرض لتصاعد صافي التحويلات الجارية بدون مقابل بمعدل ٥٧,٦٪ ليبلغ نحو ٣٠,٤ مليار دولار (مقابل نحو ١٩,٣ مليار دولار). ويأتي ذلك انعكاسًا لارتفاع صافي التحويلات الرسمية ليبلغ نحو ١١,٩ مليار دولار (مقابل ٨٣٥,٦ مليون دولار)، كنتيجة أساسية لارتفاع المنح والهبات النقدية والسلعية الواردة إلى الحكومة المصرية من بعض الدول العربية. وقد أسفرت المعاملات الرأسمالية والمالية خلال سنة العرض عن تحقيق صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٤,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٩,٨ مليار دولار خلال سنة المقارنة). وذلك كنتيجة أساسية لتراجع صافي التغير على التزامات البنك المركزي المصري تجاه العالم.

الشكل ٦ ـ ٣ ميزان الحسابات الجارية (مليار دولار)

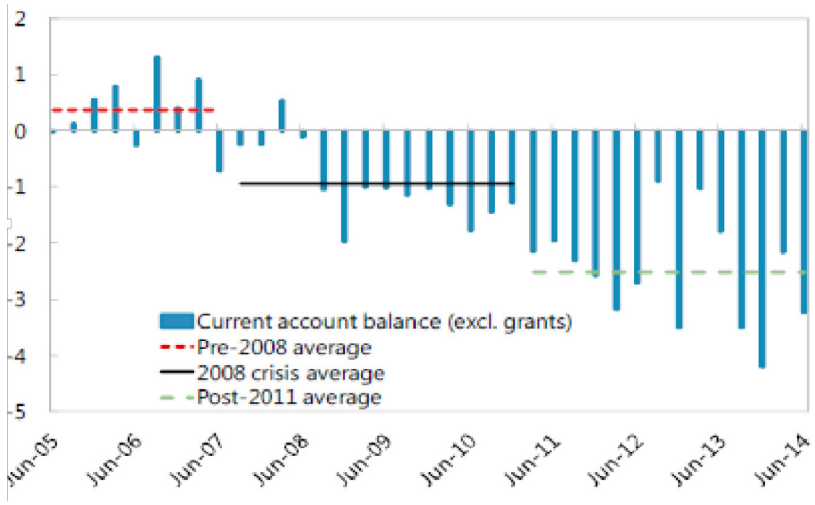

المصدر البنك المركزي، المجلة الاقتصادية

إستمر الحال في ١٤/ ٢٠١٥ على ما هو عليه، وبلغ الفائض في ميزان المدفوعات الكلي نحو ٣,٧ مليار دولار. وجاء ذلك مع تسجيل المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٧,٦ مليار دولار (كنتيجة أساسية لارتفاع صافي التغير على التزامات البنك المركزي المصري تجاه العالم الخارجي ليحقق صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٥,٥ مليار دولار خلال سنة العرض، مقابل نحو ١,٩ مليار دولار، بفضل زيادة ودائع بعض الدول العربية لديه)، بينما تصاعد العجز في حساب المعاملات الجارية ليصل إلى نحو ١٢,٢ مليار دولار. وجاء تصاعد العجز في حساب المعاملات الجارية خلال سنة العرض كنتيجة أساسية لارتفاع العجز في الميزان التجاري بنحو ٤,٧ مليار دولار بمعدل ١٣,٩٪ ليصل إلى نحو ٣٨,٣ مليار دولار(مقابل نحو ٣٤,١ مليار دولار)، لتراجع حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ١٥,٥٪ لتقتصر على نحو ٢٢,١ مليار دولار (مقابل نحو ٢٦,١ مليار دولار)، في الوقت الذي ارتفعت فيه المدفوعات من الواردات السلعية بمعدل اقتصر على ١,١٪ لتسجل نحو ٦٠,٨ مليار دولار. هذا إلى جانب تراجع صافي التحويلات الجارية بدون مقابل ليقتصر على نحو ٢١,٩ مليار دولار (مقابل نحو

٣٠,٤ مليار دولار)، لانخفاض صافي التحويلات الرسمية (السلعية والنقدية). أسفرت معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ عن تحقيق عجز كلي بميزان المدفوعات بلغ نحو ٢,٨ مليار دولار. وجاء ذلك مع تصاعد العجز في حساب المعاملات الجارية ليصل إلى نحو ١٩,٨ مليار دولار، بينما حقق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٢١,٢ مليار دولار. وجاء تصاعد العجز في حساب المعاملات الجارية محصلة لتحقيق الميزان التجاري عجزًا بلغ نحو ٣٨,٧ مليار دولار، وذلك لتراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنحو ٣,٩ مليار دولار لتسجل نحو ٥٧,٤ مليار دولار، كما تراجعت حصيلة الصادرات السلعية بنحو ٣,٥ مليار دولار لتقتصر على نحو ١٨,٧ مليار دولار، إلى جانب تراجع صافي التحويلات الجارية بدون مقابل ليقتصر على نحو ١٦,٨ مليار دولار (مقابل نحو ٢١,٩ مليار دولار)، وذلك نتيجة لانخفاض صافي التحويلات الرسمية (السلعية والنقدية) ليقتصر على ١٠١,٥ مليون دولار (مقابل ٢,٧ مليار دولار)، وكذا صافي التحويلات الخاصة لتسجل نحو ١٦,٧ مليار دولار (مقابل نحو ١٩,٢ مليار دولار) كما تراجع فائض الميزان الخدمي بمعدل ٣٩,٢٪ ليقتصر على نحو ٦,٥ مليار دولار (مقابل نحو ١٠,٧ مليار دولار)، نتيجة لانخفاض المتحصلات من الخدمات بنحو ٥,٧ مليار دولار لتسجل نحو ١٦,١ مليار دولار، وكذا انخفاض المدفوعات عن الخدمات بنحو ١,٥ مليار دولار لتسجل نحو ٩,٥ مليار دولار. وفيما يتعلق بالمعاملات الرأسمالية والمالية خلال سنة العرض فقد حققت صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٢١,٢ مليار دولار (مقابل نحو ١٧,٩ مليار دولار). وجاء ذلك محصلة لارتفاع صافي التدفق الداخل للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ليسجل نحو ٦,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٦,٤ مليار دولار). وتحقيق الاستثمارات الأخرى صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٥,٦ مليار دولار (مقابل نحو ١٢,٥ مليار دولار). بنما حققت الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر صافي تدفق للخارج بلغ نحو ١,٣ مليار دولار (مقابل نحو ٦٣٨,٦ مليون دولار).

الجدول ٦ ـ ١ مؤشرات ميزان المدفوعات ١١ ـ ٢٠١٣

	السنة المالية (٪)		
	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
الميزان التجاري:			
– الصادرات السلعية / الناتج المحلى الاجمالى	١١,٥	١٠,٥	٩,٥
• الصادرات البترولية / اجمالى الصادرات	٤٥,٠	٤٨,٧	٤٦,٢
• صادرات البترول الخام / الصادرات البترولية	٤٦,٧	٥٤,٢	٥٤,٤
– الواردات السلعية / الناتج المحلى الاجمالى	٢٣,٠–	٢٢,٩	٢١,٢
• الواردات غير البترولية / اجمالى الواردات	٨٢,٩	٧٩,٩	٧٨,٣
واردات السلع الغذائية والحبوب / الواردات غير البترولية	٢١,٢	٢٣,٤	٢١,٣
• واردات المنتجات البترولية / إجمالى الواردات	١٢,٨	١٦,٦	١٦,٣
– حجم التجارة الخارجية/ الناتج المحلى الاجمالى	٣٤,٤	٣٣,٤	٣٠,٧
– نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية / الواردات السلعية	٤٩,٩	٤٦,٠	٤٥,٢
– الميزان التجارى / الناتج المحلى الاجمالى	١١,٥–	١٢,٣–	١١,٦–
الميزان الخدمى:			
– الميزان الخدمى / الناتج المحلى الإجمالى	٣,٣	٢,١	٢,٥
• اجمالى المتحصلات الخدمية/الناتج المحلى الإجمالى، ومنها:	٩,٣	٨,١	٨,٢
متحصلات قناة السويس / الناتج المحلى الإجمالى	٢,١	٢,٠	١,٩
السياحة / الناتج المحلى الإجمالى	٤,٥	٣,٧	٣,٦
التحويلات:			
– صافى التحويلات / الناتج المحلى الإجمالى	٥,٦	٧,٢	٧,١
تحويلات المصريين العاملين بالخارج / الناتج المحلى الاجمالى	٥,٣	٧,٠	٦,٩
– الميزان الجارى / الناتج المحلى الإجمالى	٢,٦–	٣,١–	٢,١–
– الحصيلة الجارية / الناتج المحلى الإجمالى	**٢٦,٣**	**٢٥,٨**	٢٤,٨
– المدفوعات الجارية / الناتج المحلى الإجمالى	٢٨,٩	٢٨,٩	٢٦,٩
– الحصيلة الجارية / المدفوعات الجارية	٩١,١	٨٩,٣	٩٢,٤
الحساب المالي والرأسمالي:			
– صافى الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر / الناتج المحلى الإجمالى	٠,٩	٠,٨	١,١
– الميزان الكلى / الناتج المحلى الإجمالى	٤,١–	٤,٤–	٠,١
– عدد شهور الواردات السلعية والخدمية التى تغطيها صافى الاحتياطات الدولية (نهاية يونيو)	٤,٧	٢,٥	٢,٥

المصدر وزارة المالية، النشرة الشهرية

حقق ميزان المدفوعات المصري فائضًا كليًا بلغ نحو ١٣,٧ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٦ / ٢٠١٧ (منه نحو ١٢,٢ مليار دولار يخص الفترة نوفمبر/

يونيو ٢٠١٦/ ٢٠١٧ التي أعقبت قرار تحرير سعر الصرف). ظهر واضحًا تأثير تخفيض قيمة الجنيه على كافة مؤشرات المعاملات الخارجية. فقد حقق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٢٩ مليار دولار، إلى جانب تراجع العجز في حساب المعاملات الجارية بمعدل ٥ ,٢١٪ ليقتصر على نحو ٦ ,١٥ مليار دولار. جاء ذلك نتيجة تراجع العجز في الميزان التجاري، وذلك لزيادة حصيلة الصادرات بنحو ٣ مليار دولار لتبلغ نحو ٧ ,٢١ مليار دولار (وترتفع نسبة الصادرات السلعية من ٦ ,٥٪ إلى ٢ ,٩٪ من الناتج الإجمالى). كما تراجعت المدفوعات عن الواردات السلعية، رغم زيادة نسبتها إلى الناتج من ١ ,١٧٪ إلى ٣ ,٢٤٪. بالإضافة إلى ارتفاع صافي التحويلات الجارية بدون مقابل، وارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وتصاعد الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر لتسجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٦مليار دولار (مقابل صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٣ ,١ مليار دولار)، وتحقيق القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الآجل صافي استخدام بلغ نحو ٦ ,٥ مليار دولار (مقابل نحو ٣ ,١ مليار دولار).

ويبدو أنه سرعان ما تلاشى تأثير انخفاض الجنيه. شهدت معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال السنة المالية ١٨/ ٢٠١٩ عودة عجز ميزان المدفوعات الذي بلغ ٥ ,١٠٢ مليون دولار (مقابل فائض ٨ ,١٢ مليار في السنة السابقة). يرجع ذلك إلى ارتفاع العجز في حساب المعاملات الجارية (إلى ٩ ,١٠ مليار دولار مقابل ٠ ,٦ مليار)، نتيجة ارتفاع العجز في الميزان التجارى غير البترولى وتراجع تحويلات المصريين، وكذلك ارتفاع عجز ميزان دخل الاستثمار الأجنبي وتراجع صافى المستخدم من القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الأجل. وشهد عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ عجزًا كليًا مستمرًا ومتزايدًا في ميزان المدفوعات بلغ نحو ٦ ,٨ مليار دولار (الشكل ٦ ,٤)، كنتيجة أساسية لتراجع صافي التدفق للداخل للمعاملات الرأسمالية والمالية إلى نحو النصف تقريبًا ليقتصر على نحو ٤ ,٥ مليار دولار بما لا يكفي لتغطية عجز حساب المعاملات الجارية الذي بلغ نحو ٢ ,١١ مليار دولار. وقد جاء تحول الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية (من صافي تدفق للداخل

خلال العام المالي السابق إلى صافي تدفق للخارج خلال العام المالي الحالي) على رأس العوامل التي ساهمت سلبيًا في ارتفاع العجز الكلي لميزان المدفوعات، يليه تراجع فائض ميزان السفر، ثم تراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر.

شهدت السنة ٢٠/ ٢٠٢١ تحسن المعاملات مع العالم الخارجي حيث حقق ميزان المدفوعات فائضًا كليًا بلغ ١,٩ مليار دولار، نتيجة ارتفاع صافى التدفق للداخل في حساب المعاملات الرأسمالية، في مقابل ارتفاع عجز حساب المعاملات الجارية، إلى ١٨,٤ مليار دولار (نتيجة ارتفاع عجز الميزان التجارى غير البترولى وتراجع فائض الميزان الخدمى وارتفاع عجز ميزان دخل الاستثمار. وكما أشار البنك المركزي فقد حَدَّ من اتساع العجز الجارى ارتفاع تحويلات المصريين العاملين في الخارج لتسجل أعلى مستوى تاريخى لها بلغ ٣١,٤ مليار دولار. عاد العجز الكلي في ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من ٢١/ ٢٠٢٢ ليبلغ ١٤,١ مليار دولار (مقارنة بفائض ١,٥ مليار خلال الفترة المناظرة من العام السابق). ويرجع ذلك إلى عجز المعاملات الجارية الذي ارتفع إلى ٧,٨ مليار، نتيجة ارتفاع العجز التجارى بسبب زيادة الواردات السلعية بما يفوق الزيادة في الصادرات السلعية. وكما يؤكد البنك المركزي فإن «استمرار هذا الوضع بنفس الوتيرة يمثل تهديدًا للاستقرار النقدي والسيولة وتآكل مكاسب الإصلاح الاقتصادي» (البنك المركزي، المجلة الاقتصادية، العدد الثانى، ٢١/ ٢٠٢٢). هذا ما حدث فعليًا منذ ذلك الوقت وانعكس في ارتفاع التضخم وانخفاض الجنيه وظهور السوق الموازية كما سنشير لاحقًا.

الجدول ٦ ـ ٢ مؤشرات ميزان المدفوعات ١٥ ـ ٢٠١٧

	السنة المالية (٪)		
	٢٠١٥/٢٠١٤*	٢٠١٦/٢٠١٥*	٢٠١٧/٢٠١٦*
الميزان التجارى:			
– الصادرات السلعية / الناتج المحلى الإجمالى	٦,٧	٥,٦	٩,٢
● الصادرات البترولية / اجمالى الصادرات	٤٠,٠	٣٠,٣	٣٠,٢
● صادرات البترول الخام / الصادرات البترولية	٦٩,٣	٦٢,٧	٥٨,٦
– الواردات السلعية / الناتج المحلى الإجمالى	١٨,٣	١٧,١	٢٤,٣
● الواردات غير البترولية / إجمالى الواردات	٧٩,٨	٨٣,٨	٨٠,٤
واردات السلع الغذائية والحبوب / الواردات غير البترولية	١٩,٣	٢١,٢	٢٢,٥
● واردات المنتجات البترولية / إجمالى الواردات	١٦,١	١٤,٦	١٦,٩
– حجم التجارة الخارجية/ الناتج المحلى الإجمالى	٢٥,٠	٢٢,٧	٣٣,٥
– نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية / الواردات السلعية	٣٦,٣	٣٢,٦	٣٨,٠
– الميزان التجارى / الناتج المحلى الإجمالى	(١١,٧)	(١١,٥)	(١٥,١)
الميزان الخدمى:			
– الميزان الخدمى / الناتج المحلى الإجمالى	٣,٢	١,٩	٢,٩
● إجمالى المتحصلات الخدمية/الناتج المحلى الإجمالى، ومنها:	٦,٥	٤,٨	٧,١
متحصلات قناة السويس / الناتج المحلى الإجمالى	١,٦	١,٥	٢,١
السياحة / الناتج المحلى الإجمالى	٢,٢	١,١	١,٩
التحويلات:			
– صافى التحويلات / الناتج المحلى الإجمالى	٦,٥	٥,٠	٧,٤
تحويلات المصريين العاملين بالخارج / الناتج المحلى الاجمالى	٥,٨	٥,١	٧,٤
– الميزان الجارى / الناتج المحلى الإجمالى	٣,٦–	٥,٩–	٦,٦—
– الحصيلة الجارية / الناتج المحلى الإجمالى	١٩,٨	١٥,٥	٢٤,٠
– المدفوعات الجارية / الناتج المحلى الإجمالى	٢٣,٤	٢١,٤	٣٠,٦
– الحصيلة الجارية / المدفوعات الجارية	٨٤,٥	٧٢,٤	٧٨,٣
الحساب الرأسمالى و المالى:			
– صافى الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر / الناتج المحلى الإجمالى	١,٩	٢,١	٣,٤
– الميزان الكلى / الناتج المحلى الإجمالى	١,١	٠,٨–	
– عدد شهور الواردات السلعية والخدمية التى تغطيها صافى الاحتياطات الدولية (نهاية يونيو)	٣,٣	٣,١	**٥,٨** ٥,٦

المصدر وزارة المالية، النشرة الشهرية

الشكل ٦ ـ ٤ عجز ميزان المدفوعات ١٥ ـ ٢٠٢٠

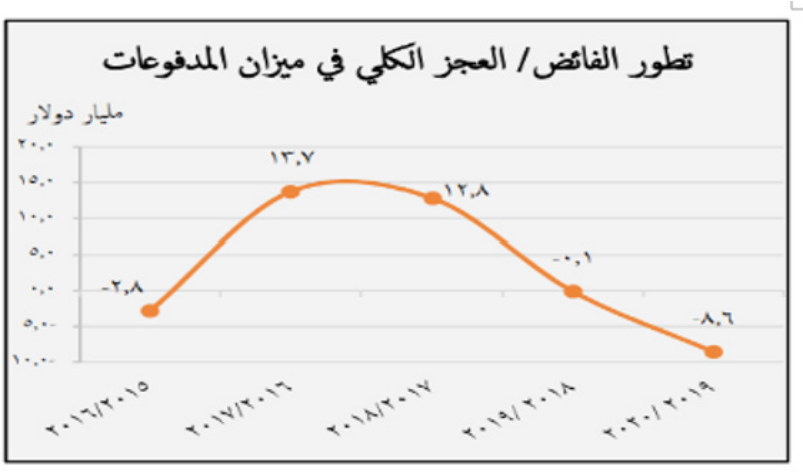

المصدر البنك المركزي، المجلة الاقتصادية

الشكل 5.6 الصادرات والواردات السلعية والخدمية 16-2021

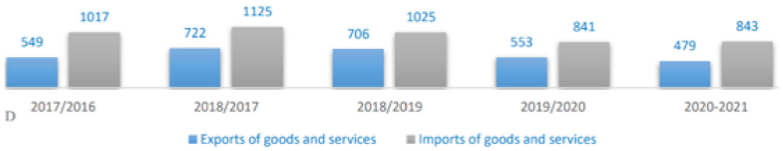

ونسبة التغير في ظل وباء كوفيد

المصدر وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

المعضلة: زيادة الواردات هي المشكلة. بعد حالة التحسن النسبي في ميزان المعاملات الخارجية للاقتصاد المصرى في أعقاب الأزمة المالية العالمية إنعكست

الأحداث السياسية خلال بداية العقد الثانى للألفية وما سببته من اضطرابات أمنية واجتماعية في تدهور الأحوال الاقتصادية، وخاصة في ميزان المدفوعات. وكما لاحظنا فيما سبق تزايد باستمرار عجز ميزان المدفوعات. كان السبب الرئيسى وراء مشكلة ميزان المدفوعات يكمن في زيادة الواردات السلعية. إرتفعت قيمة هذه الواردات باضطراد من ٥٤,١ مليار دولار في ٢٠١١/١٠ إلى ٥٨,٧ مليار في ٢٠١٢/١١، ثم إلى ٥٩,٨ مليار في ٢٠١٤/١٣. وفي ٢٠١٥/١٤ إرتفعت الواردات إلى ٦٠,٨ مليار. واستمرت الزيادة في ٢٠١٨/١٧ إلى ٦٣,١ مليار دولار، ثم ٦٦,٥ مليار ٢٠١٩/١٨، حتى وصلت إلى ٧٠,٧ مليار في ٢٠٢١/٢٠. بل إن الزيادة بلغت معدلات كبيرة في الآونة الأخيرة (منذ جائحة كورونا). فقد زادت الواردات من ٣٢,١ مليار دولار في الفترة يوليو ـ ديسمبر ٢٠٢٠ إلى ٤٢,٤ مليار خلال الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١.

في محاولة لفهم صعوبة وأهمية مسألة التجارة الخارجية لمصر، وهي العامل الأساسي لمحاولة تقليص الهشاشة في مواجهة الضغوط الخارجية، تؤكد الدراسات على أن هدف الاعتماد على الذات يتطلب سد الفجوة في الحساب الجارى لميزان المدفوعات. وكما أظهرت البيانات ترجع زيادة العجز ـ بصفة أساسية ـ إلى زيادة الواردات. تبلغ الواردات من السلع والخدمات ٢٨,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالى خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٢٠، بينما بلغت الصادرات ٢٠,٤٪ فقط. جرى تمويل هذه الفجوة عن طريق المساعدات الخارجية، والاقتراض من البنك الدولى وصندوق النقد، أو أسواق المال العالمية بأسعار فائدة تجارية. أدى استمرار عجز الحساب الجارى إلى تراكم الدين الخارجي على مصر، وتفاقم أزمة المديونية التي تعانى منه (Ikram, 2022). على ضوء هذه الحقيقة، يثير إكرام السؤال حول أسباب تزايد الواردات على ذلك النحو. ويتلخص رأيه في أن جانبًا كبيرًا من الإجابة يتمثل في أنه خلال معظم سنوات الفترة المشار إليها ظل سعر الصرف الفعال effective exchange rate مرتفعًا، ومن ثم كان محابيًا للواردات مما جعلها رخيصة، كما أنه تسبب كذلك في انخفاض ربحية الصادرات. وإلى جانب ذلك، يكمن جانب من التفسير في الانخفاض الشديد في مرونة الطلب على الواردات. إن قسطًا كبيرًا من

الاحتياجات الغذائية في مصر يتم الوفاء به من خلال الاستيراد. فضلًا عن أن زيادة معدل النمو الاقتصادي تتطلب، من ناحية زيادة الاستثمارات التي تتسم في مصر باعتمادها على السلع الرأسمالية المستوردة، وكذلك السلع الوسيطة (مستلزمات الإنتاج) المستوردة أيضًا. وإذا كان ما سبق يتعلق بالميزان التجارى فإن الحساب الجارى لميزان المدفوعات يمتص جانبًا إضافيًا من الموارد لخدمة الدين الخارجي، الذي تسبب فيه عجز الحساب الجارى من قبل. إنها حقًا معضلة! الوجه الآخر للسؤال الذي تثيره الحقائق السابقة هو قصور الإيرادات من الصادرات عن ملاحقة احتياجات الاقتصاد المصرى. الإجابة المختصرة التي يقدمها Ikram تتمثل في أن سلة الصادرات المصرية تتكون من عناصر يتراجع نمو الطلب عليها في الأسواق العالمية، فضلًا عن تحيز السياسة التجارية ضد الصادرات (سعر الصرف المغالى فيه مثلًا).

الجدول ٦ ـ ٣ ميزان المدفوعات ٢٠/ ٢٠٢١

(مليون دولار)

	يوليو / ديسمبر*	
	٢٠٢٠	٢٠٢١
الميزان التجارى	١٩٢٠٣,٢-	٢١٧١٢,٥-
حصيلة الصادرات	١٢٩٢٤,٠	٢٠٦٨٩,٧
البترول	٣٥٨٦,٤	٧٩٢٧,٠
اخرى	٩٣٣٧,٦	١٢٧٦٢,٧
مدفوعات عن الواردات	٣٢١٢٧,٢-	٤٢٤٠٢,٢-
البترول	٣٦٤٠,٦-	٥٨٥٩,٢-
اخرى	٢٨٤٨٦,٦-	٣٦٥٤٣,٠-
ميزان الخدمات	١٨٩٢,٠	٥٦٤٢,٤
المتحصلات	٧٢٢٣,٩	١٣١٢٥,٨
النقل	٣٦٤٤,٤	٤٦٦٣,٠
منها: رسوم المرور فى قناة السويس	٢٨٩٧,٣	٣٣٧٩,٠
السفر	١٧٨٧,٩	٥٨٢١,٤
متحصلات حكومية	٢٩٠,١	٧٩١,١
متحصلات اخرى	١٥٠١,٥	١٨٥٠,٣
المدفوعات	٥٣٣١,٩	٧٤٨٣,٤
النقل	٨٦١,٥	١٣٨٣,٤
السفر	١٢٨٧,٧	١٨٥٨,٦
مصروفات حكومية	٥٤١,٣	١٢٣٠,٥
مدفوعات اخرى	٢٦٤١,٤	٣٠١٠,٩
ميزان دخل الاستثمار	٥٤٤٥,٨-	٧١٠٨,٤-
متحصلات دخل الاستثمار	١٢٣,١	٤٩٤,٥
مدفوعات دخل الاستثمار	٥٥٦٨,٩	٧٦٠٢,٩
منها: فوائد مدفوعة	١٣٣٠,٣	١٢٧٧,٣
التحويلات الجارية	١٥١٢٢,٨	١٥٣٧٦,٧
التحويلات الخاصة (صافى)	١٥٣٨٩,٢	١٥٤٧٨,٧
منها: تحويلات المصريين العاملين بالخارج	١٥٥٢١,٤	١٥٥٨٣,١
التحويلات الرسمية (صافى)	٢٦٦,٤-	١٠٢,٠-
رصيد المعاملات الجارية	٧٦٣٤,٢-	٧٨٠١,٨-

المصدر البنك المركزي، المجلة الاقتصادية

الشكل ٦ ـ ٦ ميزان المدفوعات ٢٠/ ٢٠٢١ ـ ٢١/ ٢٠٢٢

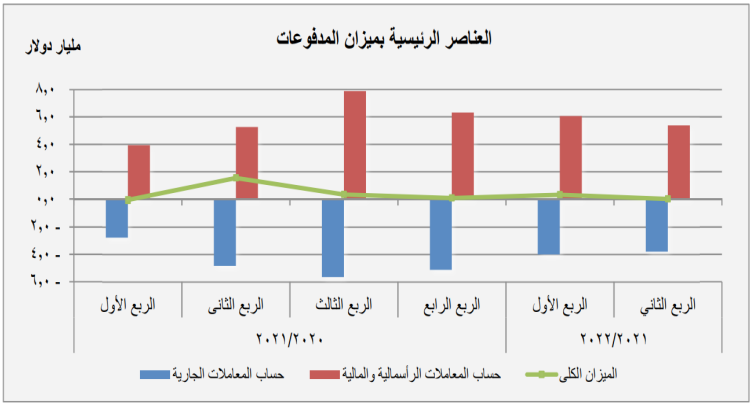

المصدر البنك المركزي، المجلة الاقتصادية

لا شك أن سياسة سعر الصرف لعبت دورًا هامًا في إدارة نظام المعاملات التجارية الخارجية. وربما يكون في العودة إلى تجربة مصر في اتباع أسلوب التعويم المدار في ٢٠٠٣ ما يلقى الضوء على تأثير هذه السياسة على تطور المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية. بدأ منذ مارس ٢٠٠٣ تطبيق التعويم المدار الذي انخفض ـ في ظله ـ سعر الصرف بنسبة ٢,٣٣٪ خلال عام (من ٤٦٢,٥ قرش للدولار في ديسمبر ٢٠٠٢ إلى ٦١٥,٩ في ديسمبر ٢٠٠٣). وكما تخبرنا النظرية الاقتصادية كان أثر تخفيض قيمة الجنيه إيجابيًا. لكن الأكثر أهمية هو نجاح السياسة النقدية والصرف الأجنبى في المحافظة على مرونة السعر. فمع تحسن الأداء الاقتصادي وقوة ميزان المدفوعات استعاد الجنيه قيمته الحقيقية (غير المغالى فيها)، فارتفعت مقابل الدولار من ٦١٤,٥ قرشًا في ديسمبر ٢٠٠٤ إلى ٥٧٥,٢ قرشًا في سبتمبر من العام ٢٠٠٥ (المجلة الاقتصادية، البنك المركزي، ٢٠٠٥). ولأن البنك المركزي تمسك بسياسة عدم تقييم العملة بأكثر من قيمتها overvaluation فقد ظهر أنه يقوم بشراء العملات الأجنبية حتى لا تتراجع أسعارها مقابل الجنيه. وعلى الرغم من ذلك، واصل ميزان المدفوعات التحسن. على عكس تجربة ٢٠٠٣ لا يبدو أن تخفيض الجنيه في نوفمبر ٢٠١٦ كان مستندًا إلى سياسة صرف مناسبة. البنك المركزي

أطلق عليها «تحرير سعر الصرف»، واعتبر أن قوى العرض والطلب هي التي تتولى تحديد سعر الصرف في السوق. ولإضافة مزيد من الاستقرار لتلك السوق قام البنك المركزي في نهاية يوم عمل ٤ ديسمبر ٢٠١٨ بإنهاء آلية تحويل أموال المستثمرين الأجانب، والتي استخدمها البنك المركزي في بداية تطبيق عملية التحرير المذكورة، حيث أصبح يتعين على استثمارات الأجانب الجديدة فقط الدخول والخروج من خلال سوق الصرف بين البنوك (الإنتربنك) (المجلة الاقتصادية، البنك المركزي، ٢٠١٧). إنعكس قرار التخفيض في تراجع قيمة الجنيه أمام الدولار من ٧,٨ جنيه في نهاية الفترة يوليو ـ ديسمبر ٢٠١٥ إلى ١٨,١ جنيه في الفترة المماثلة من ٢٠١٦. ومن غير الواضح أسباب سرعة عودة ارتفاع الجنيه إلى ١٧,٧ مقابل الدولار في ديسمبر ٢٠١٧، وإلى ١٦ جنيه في ٢٠١٨، ثم ١٥,٧ جنيه حتى نهاية ٢٠٢١، قبل أن تظهر السوق الموازية للنقد الأجنبى. عاد مرة أخرى البنك المركزي إلى ما يطلق عليه تحرير الجنيه في نوفمبر ٢٠٢١. وأخذت قيمة الجنيه في الارتفاع إلى حوالى ٢٤ جنيه مقابل الدولار. وتشير التعاملات في "السوق السوداء" إلى أن سعره ربما يفوق ٣٠ جنيه، قبل التوقيع على اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولى، قبل نهاية ٢٠٢٢.

المديونية الخارجية، أزمة تتكرر. كانت مشكلة الديون الأجنبية على مصر تمثل هاجسًا قويًا منذ تعرضت مع كل الدول لأزمة المديونية العالمية خلال الثمانينيات. ولكن مصر تعرضت في تاريخها المعاصر لأزمة دين خارجى متكررة ليس فقط في الفترة الراهنة، وإنما أيضًا في منتصف الستينيات وفي نهاية الثمانينيات وأول التسعينيات من القرن الماضى. وفي كل المرات لم يك تفجر الأزمة ـ إلى حد احتمال التعثر في خدمة الدين ـ مفاجئًا. كانت حدة الأزمة نتيجة دائمة لتراكم القروض المتزايدة الناجمة عن الحاجة لتمويل عجز حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات. منذ النصف الثانى من ستينيات القرن العشرين إتسم الميزان بضعف هيكلى. كانت مصادر النقد الأجنبي تستند على قاعدة ضيقة واعتمدت الإيرادات على صادرات البترول في السبعينيات، ثم الغاز الطبيعى فيما بعد، وتحويلات المصريين العاملين في الخارج، والسياحة، وقناة السويس. وكما وضح من استعراض تطور نتائج حساب المعاملات الخارجية أعلاه، كان الحساب الجارى لميزان المدفوعات سالبًا دائمًا، باستثناء بعض السنوات التي يتم فيها تخفيف عبء خدمة الدين. كانت

الواردات تبلغ ٢,٥ ـ ٣,٠ مرات قيمة الصادرات السلعية. وكان سد الفجوة يتم عن طريق التمويل من حصيلة صادرات الخدمات. مثلًا، «خلال الفترة ٦٥ ـ ٢٠٠٠ بلغت حصيلة الصادرات «غير المنظورة» حوالى ٦٩٪ من إجمالي إيرادات النقد الأجنبي... وهكذا اعتبرت مصر بلدًا مُصَدِّرًا للخدمات» (Ikram, 2006). وكما رأينا من ناحية أخرى، فإن مصدرًا هامًا للنقد الأجنبي يتمثل في المساعدات الأجنبية. ويقدر Ikram أنه خلال آخر ثلاثة عقود في القرن العشرين «كان صافى التحويلات الرسمية يمثل ١٨٪ من حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة». ووفقًا له، تبرز أهمية المساعدات الخارجية من أنها كانت تبلغ في المتوسط حوالى ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالى، وأنه بدونها كان الاستهلاك الخاص سيقل بنسبة ١٢٪ والاستثمار بنسبة ٣٠٪ عما تحقق فعليًا (Ikram, 2006).

الجدول ٦ ـ ٤ هيكل الواردات والصادرات

جدول (٤٤): بيانات التجارة الخارجية - الصادرات
طبقا للتصنيف الإقتصادى للأمم المتحدة (BEC)

(مليون جنيه)

البند		٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠*
إجمالى الصادرات		١٦٤,٢٣٣	٣٠٥,٣١٨	٤٢٤,٦٢٥	٤٣٧,٨٦٩	٣٥٠,٨٠٤
		(٨,٨)	(٨٥,٩)	(٣٩,١)	(٣,١)	(١٩,٩)-
١١١	سلع غذائية أولية (للصناعة)	٩٩٣	٢,٣٤٢	٢,٥٢٩	٢,٥٤٥	٢,٢١٢
١١٢	سلع غذائية أولية (للإستهلاك)	١٧,٣٤٢	٣١,٧٧٣	٤١,٠١٤	٤٣,٣٧٨	٤٠,٥٢١
١٢١	سلع غذائية مصنعة (للصناعة)	٢,١٨٩	٤,٣٩٠	٥,٥١٨	٦,٣٣٩	٧,٦٣٠
١٢٢	سلع غذائية مصنعة (للإستهلاك)	١٢,٧١٣	٢٤,٩٨٢	٢٨,٧٠٤	٢٨,٦٣٢	٣٠,٠٨١
٢١	مستلزمات صناعية أولية	٦,٢٤٢	١١,٠٠٣	١٤,٦٧٩	١٦,٥٠٢	١٣,١٩٢
٢٢	مستلزمات صناعية مصنعة	٧٠,٤١٠	١٥٨,٥١٠	٢١٨,٦٣٤	٢٦٤,٧٢٢	١٥٥,٧٠٦
٣١	وقود وزيوت (خام)	٢٨٥	٥٤٥	٨١٤	٧٥٥	٥١٣
٣٢	وقود مصنع و زيوت اخرى	٧,٢٦٧	٦,٠٤	١,٨٢٢	٩٢٦	٣,٠٥
٤١	سلع رأسمالية عدا معدات النقل	٥,٣٩٥	٧,٤٥٣	٦,٧٩١	٥,٥١٢	٦,٤٤٤
٤٢	قطع غيار وأجزاء سلع رأسمالية	١,٥٧٩	٢,٨٥٨	٩,٣٣٨	٦,١٩٧	٤,٢٩٦
٥١	سيارات الركوب	٩٠	١٠٣	٣٥٤	١٠٧	١٠٩
٥٢	سيارات أخرى	١,٥٧١	٢,٢٨٣	١,٣٦٢	١,٩٨٤	١,٣١٤
٥٣	قطع غيار وأجزاء لوسائل النقل	١,٣٧٥	٢,٧٩٩	٥,٦٧٧	٨,٥٨٤	١١,٢٦٨
٦١	سلع إستهلاكية معمرة	١٤,١٤٤	١٨,١٠٣	٢٩,٢٧٠	٢٧,٠٧٠	٢٦,٣٦٨
٦٢	سلع إستهلاكية نصف معمرة	١١,٣٢٨	١٩,٥٣٢	٢٩,٥٠٠	٣٣,٧٩٣	٢٧,١٣٧
٦٣	سلع إستهلاكية غير معمرة	١٠,٠٠٢	١٧,٥٤٣	٢٨,٤٥٧	٢٧,٦٤٩	٢٣,٦٧٥
٧	أخرى	٣٠٩	٥٤٥	١٦١	١٣٣	٢٩

المصدر: وزارة المالية - مصلحة الجمارك.
( ) معدل النمو عن الفترة المقابلة فى العام السابق.
* بيان مبدئى، أرقام معدلة.

جدول (٤٥): بيانات التجارة الخارجية - الواردات
طبقا للتصنيف الإقتصادى للأمم المتحدة (BEC)

(مليون جنيه)

البند		٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠*
إجمالى الواردات		٥٤١,٧٦٣	٨٥٢,٥٤٣	١,١٣٧,٥٨١	١,٢٩١,٨٥٣	١,٠٠٥,٣٥٥
		(١٨,٩)	(٥٧,٤)	(٣٣,٤)	(١٠,٩)	(٢٠,٣)-
١١١	سلع غذائية أولية (للصناعة)	٣٠,١٩٢	٥١,٣٧٨	٧٧,٠٠٥	٨٨,١٦١	٨٣,١٤٢
١١٢	سلع غذائية أولية (للإستهلاك)	١٤,٤٤٥	١٨,٦٧٨	٢١,٢٠٦	٢٩,٨٦١	٢٤,٥٧٢
١٢١	سلع غذائية مصنعة (للصناعة)	١٨,٤٠٠	٣٥,٧٠٦	٤٢,٤٤٦	٣١,٧٩٢	٣٢,٢٤٧
١٢٢	سلع غذائية مصنعة (للإستهلاك)	٣٢,٥١١	٤٥,٩١٣	٦٤,٥٧٢	٧٢,٧٦٥	٦٢,١١٢
٢١	مستلزمات صناعية أولية	٢٩,٦٩٦	٥٨,٧٤٣	٨٧,٦١٦	٩٤,٥٣٤	٧٩,٩٠٥
٢٢	مستلزمات صناعية مصنعة	١٩٥,٣٩٣	٣١٣,٦٤٦	٤٤٢,٠٦٢	٤٧١,١٠٦	٣٤٥,٢٩٧
٣١	وقود وزيوت (خام)	٤٦٤	٢,٣٥٧	٦,٩٦٨	٤,٤٩٤	٢,١٩٦
٣٢	وقود مصنع و زيوت اخرى	١٤,٣٦٤	٢٣,١٨٥	٣٣,٣٧٣	٢٧,٨٩٥	١٦,٢٢١
٤١	سلع رأسمالية عدا معدات النقل	٦٠,٨٣٢	٩٩,٠٣٠	١٢٢,٥٩٩	١٤٧,٠٢٣	١٢٩,٧٢٣
٤٢	قطع غيار وأجزاء سلع رأسمالية	٢٨,٥٤٨	٥٢,٩٢٥	٦٦,٢٥٢	٨٨,٠٣٨	٤٩,٥٩٤
٥١	سيارات الركوب	٢٥,٦٠٢	٢٩,٨٧٢	٣٧,٤٧٧	٤٧,٠١٢	٤٢,٧٨١
٥٢	سيارات أخرى	١٦,٩٣٥	٢١,٠٤٩	١٣,٣٣٥	١٨,٤٥٠	١٩,٦١٩
٥٣	قطع غيار وأجزاء لوسائل النقل	٢٣,٢٧٥	٣٣,٤٢٢	٣٧,٤٠٦	٤١,٩٢١	٣٥,٧٧٧
٦١	سلع إستهلاكية معمرة	٧,٨٦٩	١٠,١٧٨	١٣,٤٧٧	١٥,٦٠٦	١٣,٠١٦
٦٢	سلع إستهلاكية نصف معمرة	١٦,٢٢٧	١٦,١٧٤	٢٥,٢٢٠	٢٨,٨٩٦	١٩,٢٩٩
٦٣	سلع إستهلاكية غير معمرة	٢٦,٢٥٣	٣٩,٧٧١	٤٥,٦٨٣	٥٣,٦٤٨	٤٨,٢٠٠
٧	أخرى	٧٥٧	٥١٦	٨٨٤	٦٥٠	١,١٥٤

المصدر: وزارة المالية - مصلحة الجمارك.
( ) معدل النمو عن الفترة المقابلة فى العام السابق.
* بيان مبدئى، أرقام معدلة.
/١ تم تضمين بيانات البند بكود ٣٢ على البيان المعروض.

المصدر وزارة المالية، البيان المالي، سنوات مختلفة

على الرغم من أهمية حصيلة الصادرات الخدمية والمساعدات الخارجية فإن تمويل العجز المستمر في الحساب الجارى لميزان المدفوعات كان يتم، إلى حد كبير، عن طريق الاقتراض من الخارج. لعله من المثير للملاحظة أنه خلال الخمسينيات من القرن الفائت كان ميزان المدفوعات قريبًا من التوازن، وتتم تغطية العجز بصفة عامة من الاحتياطي الذاتي من النقد الأجنبي. ويرصد إكرام التغير في موقف ميزان المدفوعات والاقتراض والمديونية منذ بداية الستينيات (بدء الخطة الخمسية الأولى، التي جرى تمويل ٣٠٪ من استثماراتها بالاقترض). في نهاية ١٩٦٥ بلغ الدين الخارجي حوالى ١,٥ مليار دولار (إلى جانب ١٠٣ مليون دولار تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل). إستمر ذلك الاتجاه رغم أنه شهد تغيرًا شديدًا مع تبنى الانفتاح وتسارع وتيرة الاستيراد. في الفترة ٧٥ ـ ١٩٨٠ ارتفع الدين الخارجي من ٦,٣ مليار دولار إلى ١٩ مليار، ليزيد بذلك إلى ٩٠٪ من الناتج الإجمالى، و٢٠٧٪ من حصيلة صادرات السلع والخدمات. ومع تواصل الاقتراض من الخارج خلال الثمانينيات والتسعينيات وتَغَيُّرِ شروط الاقتراض، بلغت الديون متوسطة وطويلة الأجل ٤٢ مليار دولار في ١٩٨٨، كما تضاعفت تقريبًا الديون قصيرة الأجل من ٤,٥ مليار دولار إلى ٨,٦ مليار في ١٩٩٠. وحسب المؤشرات دارجة الاستخدام، كان عبء الدين الخارجي حتى ١٩٩١ ضمن الأعلى في العالم. بلغت نسبة الديون الأجنبية ١٧٥٪ من الناتج الإجمالى في ١٩٨٨.

إن خطورة زيادة المديونية الخارجية تعكسها بوضوح زيادة عبء خدمة الدين إلى المدى الذي تتراكم معه المتأخرات وتراجع الجدارة الائتمانية uncreditworthy للبلاد ومن ثم صعوبة تمويل التجارة والاقتراض. الواقع أنه في عدة مناسبات لم يعد ممكنًا التحكم في إدارة متأخرات سداد الديون. في ١٩٦٦ تم التوصل إلى ترتيبات إعادة جدولة تتعلق بسداد متأخرات الائتمان من البنوك التجارية. واتخذت ترتيبات مماثلة في ١٩٦٨ و ١٩٦٩ مع حكومات وموردين عدد من الدول. حاولت مصر ـ ضمن تلك الترتيبات ـ أن تتلافى خروج رأس المال، عن طريق الاتفاق مع المقرضين لتقديم موارد ائتمانية جديدة. ولأن معظم تلك القروض كان لآجال سداد قصيرة، فحتى بعد إعادة الجدولة، كان على مصر في الفترة ٦٩-١٩٧٤ أن ترد ٧٤٪ من الدين القائم. وقد بدأ تراكم المتأخرات من سداد الدين والفوائد منذ أول الثمانينيات، حتى بلغت ٨,٧ مليار

دولار في ١٩٨٦. ووصل إجمالي خدمة الدين المستحقة (شاملة المتأخرات) أكثر من ١٠٠٪ من الإيرادات الجارية لميزان المدفوعات. ويشير Ikram إلى أنه بينما كانت زيادة رصيد الديون الخارجية مصدرًا لقلق صناع القرار، كان قلقهم أكثر بشأن ارتفاع متطلبات خدمة الدين. زاد باضطراد وسرعة معامل خدمة الدين (نسبة خدمة الدين المستحقة سنويًا إلى حصيلة النقد الأجنبي). وبينما ليس هناك قاعدة لتحديد النقطة الحرجة لهذا المعامل يعرفها البنك الدولى بنسبة ٢٥٪. بلغ متوسط معامل خدمة الدين ٤٠,٤٪ خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٨٩. وصل معامل خدمة الدين الذروة في ١٩٨٦ وكان على مصر أن تخصص ١١٤٪ من إيرادات النقد الأجنبي، مما اضطرها إلى اقتراض إضافى لسداد المستحقات (Ikram, 2006).

الجدول ٦ ـ ٥ مؤشرات ميزان المدفوعات في مرحلة محاولات التعافى

	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	*٢٠١٨/١٧	*٢٠١٩/١٨	*٢٠٢٠/١٩	*٢٠٢١/٢٠
ثـ- معاملات القطاع الخارجى							
(مليون دولار)							
إجمالى المتحصلات الجارية	٦٦,١٤٦	٥١,٩٧٢	٥٩,٤٦١	٧٤,٦٢٠	٧٩,٠٤٦	٧٦,٢٨٧	٧٦,١٤٨
إجمالى المدفوعات الجارية	٧٨,٢٨٨	٧١,٨٠٣	٧٣,٨٥٥	٨٠,٥٨٣	٨٩,٩٤٠	٨٧,٤٥٤	٩٤,٥٨٤
الميزان التجارى	٣٩,٠٦٠-	٣٨,٦٨٣-	٣٧,٢٧٥-	٣٧,٢٧٦-	٣٨,٠٣٤-	٣٦,٤٦٥-	٤٢,٠٦٠-
الميزان الخدمى	١٠,٧٤٣	٦,٥٣٣	٥,٦١٤	١١,١٢٢	١٣,٠٣٧	٨,٩٧٣	٥,١١٩
ميزان المعاملات الجارية	١٢,١٤٣-	١٩,٨٣١-	١٤,٣٩٤-	٥,٩٦٢-	١٠,٨٩٤-	١١,١٦٧-	١٨,٤٣٦-
صافى تدفقات ميزان المعاملات الرأسمالية والمالية	١٧,٩٢٩	٢١,١٧٧	٣١,٠١٥	٢١,٩٩٧	١٠,٨٥٧	٥,٣٧٥	٢٣,٣٧٤
الميزان الكلى (ميزان المدفوعات)	٣,٧٢٥	٢,٨١٣-	١٣,٧١٧	١٢,٧٨٨	١٠٢-	٨,٥٨٧-	١,٨٦٢
صافى الإحتياطيات الدولية [1]	٢٠,٠٨٢	١٧,٥٤٦	٣١,٣٠٥	٤٤,٢٥٨	٤٤,٤٨١	٣٨,١٧٦	٤٠,٥٨٤
(نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى) [2]							
إجمالى المتحصلات الجارية	١٩.٩	١٥.٦	٢٥,٢	٢٩,٧	٢٦,١	٢١,٠	١٨,٧
إجمالى المدفوعات الجارية	٢٣.٥	٢١.٦	٣١,٣	٣٢,١	٢٩,٧	٢٤,١	٢٣,٢
الميزان التجارى	١١,٧-	١١.٦-	١٥,٨-	١٤,٩-	١٢,٥-	١٠,٠-	١٠,٣-
الميزان الخدمى	٣.٢	٢.٠	٢,٤	٤,٤	٤,٣	٢,٥	١,٣
ميزان المعاملات الجارية	٣.٦-	٦.٠-	٦,١-	٢,٤-	٣,٦-	٣,١-	٤,٥-
الميزان الكلى (ميزان المدفوعات)	١.١	٠.٨-	٥,٨	٥,١	٠,٠٣-	٢,٤-	٠,٥
نسبة إلى إجمالى المتحصلات الجارية [3]							
الصادرات غير البترولية	٢١.٠	٢٥,١	٢٥,٥	٢٢,٩	٢١,٥	٢٣,٥	٢٦,٣
الصادرات البترولية	١٤.٠	١٠.٩	١١,١	١١,٨	١٤,٧	١١,١	١١,٢
السياحة	١١.٦	٧.٣	٧,٤	١٣,٢	١٦,٠	١٣,٠	٦,٤
التحويلات الخاصة	٣٠.٣	٣٢.٢	٣٦,٦	٣٥,٣	٣١,٥	٣٦,١	٤٠,٨

المصدر وزارة المالية، النشرة الشهرية

ظل موقف الدين الخارجي صعبًا في السنوات ٦٥ ـ ١٩٩١، مما اقتضى عددًا من الترتيبات للتعامل مع هذه المعضلة. ولكن أزمات الديون الصعبة برزت في ١٩٨٧ و١٩٩١، على الرغم من اختلاف الخبرة المصرية في مواجهة كل من الأزمتين. لم تك أزمة الدين في ١٩٨٧ نتيجة صدمة مفاجئة أو غير متوقعة. كانت في الحقيقة نتيجة حلقة من الزيادة المضطردة في المديونية (إرتفع الدين بنسبة ٥٠٪ بين ١٩٨٢ و١٩٨٧)، وتصاعد احتياجات خدمة الدين (تضاعفت ثلاث مرات خلال تلك الفترة)، إلى جانب عدم قدرة الاقتصاد على توليد إيرادات كافية من النقد الأجنبى[١]. في مايو ١٩٨٧ توصلت مصر إلى اتفاق إعادة جدولة مع نادى باريس وصندوق النقد الدولى. ولكن غالبية التسهيلات والشروط التي تضمنها الاتفاق لم يتم تنفيذها. أزمة ١٩٩١ كان يجب كذلك توقعها. لم يغب عن المراقبين الترابط بين عجز الموازنة وميزان المدفوعات. وبغير اتخاذ إجراءات للتعامل مع هذه الاختلالات الهيكلية، أصبحت ترتيبات ١٩٨٧ لإعادة الجدولة بمثابة مسكنات. ولكن لحسن حظ مصر جاءت الأزمة الاقتصادية في وقت كان الدائنون مستعدين للنظر في حلول مناسبة. في ٢٥ مايو ١٩٩١ توصلت مصر إلى اتفاق مع أعضاء نادى باريس، بشرط الاتفاق أيضًا مع الصندوق، لإعادة جدولة وتخفيض نصف الديون. غطى الاتفاق ٢٨ مليار دولار، شاملة إلغاء ٧ مليار من دائنية الولايات المتحدة الأمريكية. وكما يشير Ikram «فإن الإعفاء بذلك المقدار غير المسبوق من الديون من جانب الدائنين الكبار وحزمة تخفيف عبئها وفقًا لنادى باريس أتاح لمصر فرصة تاريخية لتكسر قيود الدين الخارجي. لقد كان لاتفاق نادى باريس أثر هائل على ميزان المدفوعات والموازنة العامة والإفاقة من كابوس المديونية». وقد قدر البنك الدولى أنه نتيجة لاتفاق ١٩٩١ وفرت مصر من مدفوعات خدمة الدين خلال الفترة ٩٢ ـ ١٩٩٦ ما يعادل ٥ , ٢٪ من الناتج الإجمالى سنويًا. والأكثر أهمية، أنه بفضل تخفيف عبء المديونية قللت مصر

(١) رغم أن أزمة الدين كانت في تصاعد خلال الثمانينيات، إلا أن ضعف قدرة مصر على خدمة الدين في ٨٦ ـ ١٩٨٧ زاد بسبب الانخفاض الشديد في أسعار البترول، مما أدى إلى تراجع حصيلة صادراته في ١٩٨٧ إلى أقل من نصف قيمتها في ١٩٨٥. بصفة عامة انخفض إجمالى إيرادات النقد الأجنبى بنسبة ١٥٪ في الفترة ٨٥ ـ ١٩٨٧ (Ikram, 2006).

من الاقتراض الجديد ـ ومنذ الاتفاق وحتى نهاية القرن لم يتجاوز صافى الاقتراض ٣٣٩ مليون دولار في السنة. وإلى جانب تقييد الاقتراض سعت مصر للحصول على منح وقروض ميسرة. أدى المزج بين «كرم» ترتيبات تخفيف عبء الدين وسياسة «التحوط» في الاقتراض الجديد إلى انحسار أزمة الديون الخارجية (Ikram, 2006). واصل الدين الخارجي تراجعه من ١٠٧٪ من الناتج المحلي الإجمالى في ١٩٩١ إلى حوالى ٣٠٪ قبل الأزمة المالية العالمية ٠٨/ ٢٠٠٩!!

ظلت التجربة الصعبة لأزمة الدين الخارجى تمثل هاجسًا دائمًا للقيادة السياسية في مصر. إستمر الالتزام المشدد بتقييد الاقتراض الخارجي. في ظل تحسن الوضع الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة (٠٤ ـ ٢٠٠٨)، ثم تجاوز تبعات الأزمة المالية في ٢٠٠٩، عرضت المجموعة الوزارية الاقتصادية (بمشاركة محافظ البنك المركزي) اقتراحًا على رئيس الجمهورية بزيادة استخدام القروض الأجنبية بهدف تمويل خطة التوسع في الاستثمار. إعترض الرئيس على الاقتراح، وطالب بالالتزام بسقف الاقتراض الذي لا يتجاوز حد سداد الديون. رأى الوزراء أن الالتزام سيكون بنسبة الدين إلى الناتج الإجمالى الذي يزيد بمعدلات مرتفعة. رفض الرئيس زيادة الرقم المطلق لحجم الديون. ظل حجم الدين في حدود ٣٤ مليار دولار حتى ١١/ ٢٠١٢، ولم تتجاوز نسبته ١٥٪ من الناتج بعد الأزمة العالمية.

الشكل ٦ ـ ٦ تطور المديونية الخارجية

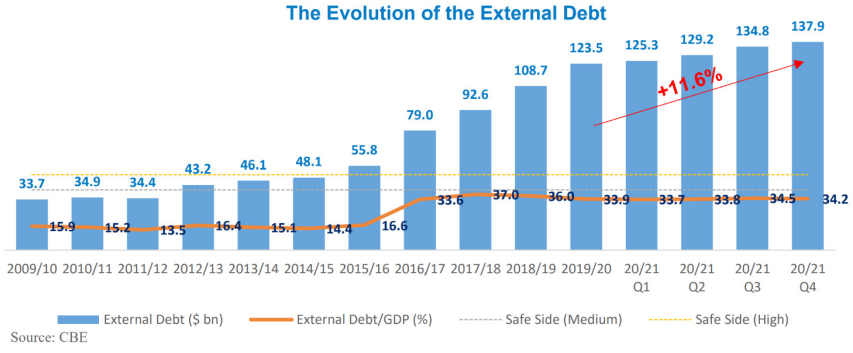

المصدر البنك المركزي، المجلة الاقتصادية

شهد عقد التنمية الضائع بدايات ارتفاع حجم الدين الخارجي. قفز في ١٢/ ٢٠١٣ إلى أكثر من ٤٣ مليار دولار (مقارنة بمتوسط ٣٤ مليار خلال السنوات السابقة). ولكن القفزة كانت أكبر بعد تخفيض الجنيه في ٢٠١٦، إذ بلغ ٧٩ مليار في ١٦/ ٢٠٠١٧. إستمرت الديون الخارجية في الارتفاع إلى أن وصلت إلى حوالى ١٥٦ مليار دولار في يونيو ٢٠٢٢. إرتفعت الديون بحوالي ١٧٩٪ في الفترة من ١٥/ ٢٠١٦ و٢١/ ٢٠٢٢. تضاعفت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الإجمالى في ١٦/ ٢٠١٧ مقارنة بالسنة السابقة (من حوالى ١٧٪ إلى ٣٤٪). لكنها استقرت عند هذه النسبة الأخيرة، نتيجة استمرار زيادة الناتج (بالأسعار الجارية)، رغم ارتفاعها إلى ٣٧٪ في بعض السنوات وإن بقيت في الحدود الآمنة حسب تقدير البنك المركزي. وانعكست زيادة حجم الديون في ارتفاع نسبته إلى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية، من ١٦٠٪ فى٢٠١٦ إلى ٢٥٩٪ في ٢٠٢٠ (أعلى من الحدود الآمنة)، وإن كانت النسبة قد تراجعت قليلًا في ٢٠٢١،. كما أدت هذه الزيادة إلى تزايد عبء خدمة الدين حتى بلغت أكثر من ٢٦ مليار دولار خلال السنة المالية ٢١/ ٢٠٢٢ (الأقساط المسددة ٢١,٧ مليار، والفوائد المدفوعة نحو ٤,٦ مليار). ومن ثم زادت من ١٤,٦٪ من حصيلة الصادرات الكلية في ٢٠١٦ إلى أكثر من ٣٥٪ في ٢٠٢١، وهي أعلى كذلك من الحدود الآمنة. أنظر الشكل ٦ ـ ٧.

إن ارتباط عجز ميزان المدفوعات ومشكلة الديون باختلال المالية العامة يبدو واضحًا من النظر إلى مدفوعات الفوائد (شاملة الفوائد على الدين المحلي). وكما يبين الشكل ٦,٨ ارتفعت هذه الفوائد ثلاثة أضعاف من ١٧٣ مليار في ١٣/ ٢٠١٤ إلى ٦٩٠ مليار في موازانة ٢٢/ ٢٠٢٣. ولذلك زادت نسبة الفوائد إلى إجمالي مصروفات الموازنة العامة من الخُمْسِ في ١٠/ ٢٠١١ إلى أكثر من الثلث في آخر موازنة. وكما تبين مؤشرات المالية العامة تحقق الموازنة فائضًا أوليًا عندما تستبعد مدفوعات الفوائد.

مع تواصل وتزايد الاختلالات في المالية العامة وميزان المعاملات الخارجية وانعكاساتها على سعر الصرف (سياسة التخفيض المتتالى أو تحرير الجنيه) ومعدلات التضخم ومخاطر حدوث أزمة يلزم سرعة وشجاعة النظر في اتخاذ إجراءات لازمة لتحقيق الانضباط المالي من ناحية وسياسة الصرف والسياسة التجارية من ناحية أخرى. إن بداية الطريق تكمن في بيان أسباب تفاقم الأزمة باستمرار. يشير Ikram إلى أربعة عوامل؛ الأول هو الفشل في زيادة الصادرات غير البترولية بأسرع من

الواردات (ناقشنا من قبل مخاطر استمرار زيادة وتيرة الاستيراد). ثانيًا، أن نمط النمو الاقتصادي يستند إلى سياسة إحلال الواردات، التي أدت إلى ضرورة استيراد سلع رأسمالية للصناعات التي ستحل منتجاتها محل الواردات. ثالثًا، أن مصر تحتاج ـ في فترات ممتدة ـ إلى استيراد كميات كبيرة من الآلات والمعدات اللازمة للبنية الأساسية. رابعًا، أن الزيادة السكانية والتحسن النسبي في مستوى المعيشة إلى جانب محدودية التوسع الزراعى أدى إلى الحاجة لزيادة واردات السلع الغذائية والاحتياجات الزراعية. هل تستطيع مصر البدء في صياغة وتنفيذ خطة طريق تمكنها من التخلص من اعتمادها على الخارج وتخفيف الضغوط (الأمنية والسياسية). أم تنتظر ظروفًا جيوسياسية «كريمة» مرة أخرى تُسْقِطُ عنها قسطًا معتبرًا من الديون، قبل أن تستفحل الأزمة، خاصة أن خُمْسَ الديون يستحق لدول عربية وأكثر من ثلثها لمؤسسات دولية، كما يظهر في الشكل ٦ ـ ١٠. أليست معضلة!

الشكل ٦ ـ ٧ مؤشرات الدين الخارجى

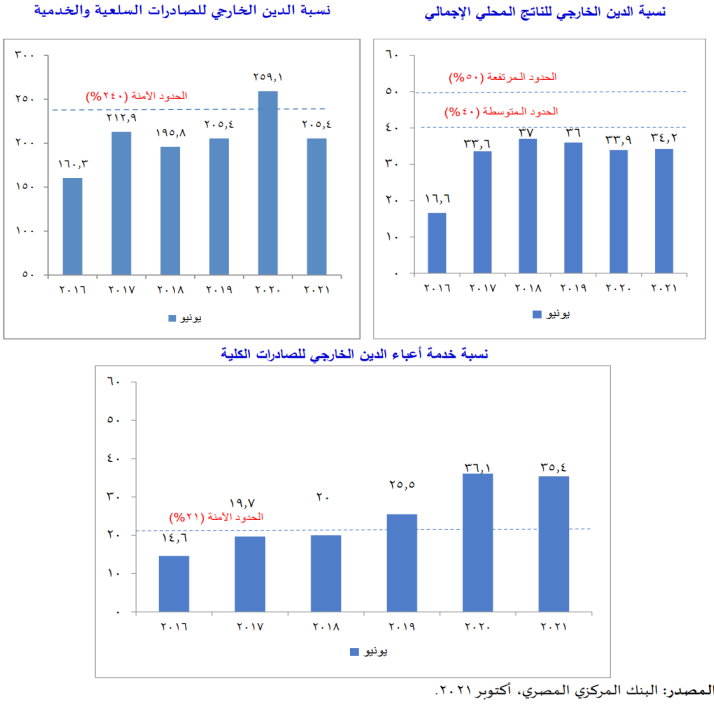

المصدر: البنك المركزي المصري، أكتوبر ٢٠٢١.

المصدر: البنك المركزي المصري ـ أكتوبر ٢٠٢١

الشكل ٦ ـ ٨ العجز الكلي والفوائد

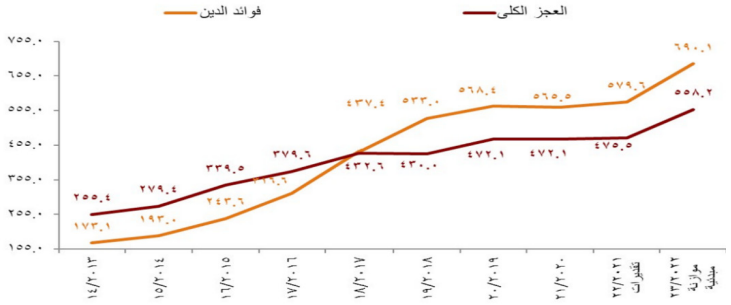

الشكل ٦ ـ ٩ هيكل الإنفاق العام

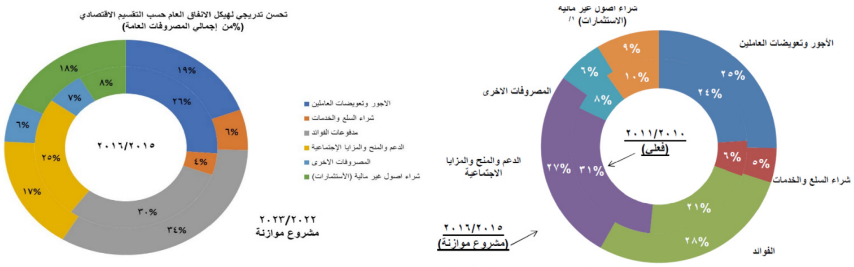

المصدر وزارة المالية، النشرة الشهرية

الشكل ٦ ـ ١٠ الدين الخارجي حسب الدائنين

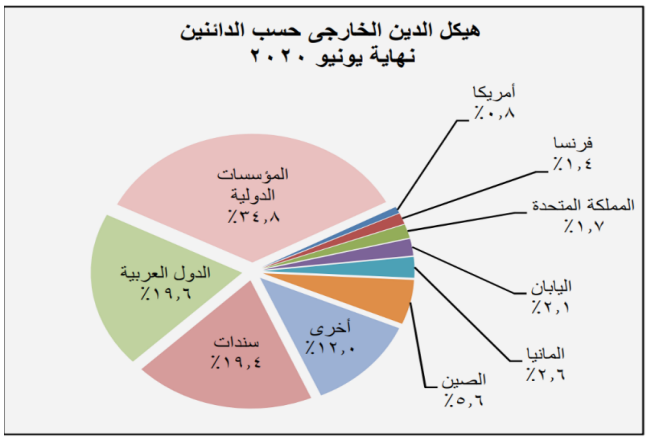

المصدر البنك المركزي، المجلة الاقتصادية

٦.٣.١إستراتيجية الصين ٢٠٣٠

نجحت استراتيجية التنمية خلال العقود الثلاثة الماضية في نقل الصين إلى مصاف الفئة العليا بين الدول متوسطة الدخل. ولكن الفرص والتحديات التي ستواجهها في العقدين القادمين لن تكون مثلما واجهته من قبل، مما يتطلب استراتيجية جديدة للتنمية ستبني هذه الاستراتيجية على فرص الصين وتتصدى لتحدياتها وتتعامل مع الأزمات والمخاطر وتحقق الأهداف بعيدة المدى. تحدد الوثيقة هذه الأهداف، وطبيعة الاستراتيجيات التي يتطلبها بلوغ هذه الأهداف.

لقد أدركت الدراسات التي حاولت تحديد السمات الرئيسية التي اتسمت بها الدول التي حققت النمو المستدام والتنمية لفترة طويلة أهمية استغلال الفرص المتاحة في الاقتصاد العالمي عن طريق: حرية التجارة، وسياسات الاستثمار والاستقرار الاقتصادي، وتحقيق معدلات ادخار واستثمار مرتفعة. والسماح للأسواق بحرية تخصيص الموارد، والتزام حكومي بأهداف التنمية.

كانت الصين إحدى أبرز الدول التي توفر لها تلك السمات. ونعرف أن دنج شياوبينج مهندس الإصلاح والانفتاح قد قاد بناء توافق لتحول رئيسي في استراتيجية البلاد. وبعد أكثر من ٣٠ سنة من النمو المرتفع وصلت الصين إلى نقطة تحول أخرى على مسارها التنموي، تتطلب تغييرًا استراتيجيًا آخر لا يقل أهمية وجوهرية. وعندما تنجح الصين في إدارة هذه الاستراتيجية ستصبح «دولة عصرية، ومتناغمة، وخلاقة، ومرتفعة الدخل». Modern, harmonious, creative, and high income

يعني مجتمع عصري، أنه مجتمع صناعي وحضري يتمتع بنوعية حياة تضاهي الدول المتقدمة. ويتضمن المجتمع المتناغم تحقيق أهداف ثلاثة مترابطة، سياسات احتوائية، تضمن نصيبًا عادلًا لكل فرد في موارد البلد الاقتصادية، و(حقا متأصلًا) في مؤسسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وكذلك التوازن مع الطبيعة، وأنها شريك بَنَّاء بين الأمم. وإضافة إلى ذلك تتطلع إلى أن تكون مجتمع خلاق، يبني رفاهيته في المستقبل على الابتكار الذي يستثمر طاقة كل فرد، ويقوم نجاحه على خلق القيمة وليس مجرد انتاج السلع. وأخيرًا أن تُصبح الصين دولة مرتفعة

الدخل يحصل فيها الفرد على دخل يناظر مثيله في الدول المتقدمة، تتسع فيه الطبقة المتوسطة، ويتلاشى فيه الفقر، ويتحقق فيه التماسك الاجتماعي من خلال تكافؤ الفرص وتقيل التفاوتات على كافة الأصعدة.

لماذا استراتيجية جديدة؟ تحتاج تحقيق (تفعيل) رؤية ٢٠٣٠ ـ الصين، إلى استراتيجية جديدة للتنمية. لقد توجهت استراتيجية التنمية التي اتبعتها خلال العقود الثلاثة الماضية نحو التصدي للتحديات في مرحلة مختلفة ولم تتغير تلك التحديات فحسب بل أن امكانيات الصين قد تغيرت كذلك. وما لم تتمكن الدولة متوسطة الدخل من تعديل مسارها فإنها ستسقط في فخ الدخل المتوسط. ويدرك صناع السياسة في الصين ذلك ويعملون على تغيير نموذج النمو (التنمية). لأنه مع وصول الاقتصاد إلى مستوى تكنولوجي معين، ويستنفذ امكانيات الاستحواذ على وتطبيق التكنولوجيا من الخارج، يحتاج الأمر إلى تغيير جوهري في دور الحكومة.

ويشير تقرير الرؤية إلى أن الدولة النامية تميل إلى الاستفادة من ميزة «القادمين مؤخرًا» والاقتداء بتجارب الآخرين في التنمية. في تلك المراحل يكون دور الدولة مباشرًا: إنشاء الطرق والسكك الحديدية والطاقة والبنية الأساسية الأخرى لاستكمال استثمارات القطاع الخاص، والسماح بالتجارة المفتوحة، والسياسات الاستثمارية التي تشجع اللحاق بالتكنولوجيا، وتفعيل سياسات صناعية عندما تفشل الأسواق وتعوق تنمية الصناعات ذات الميزات النسبية.

ولكن عندما تبلغ الدولة النامية منحنى حدود التكنولوجيا لا يجب أن تقف استراتيجية التنمية عند الأساليب المباشرة. وبدلًا من ذلك يجب أن يكون تركيز السياسة على الانتقال إلى تنمية القطاع الخاص، والتأكد من تطور الأسواق وكفاءتها في تخصيص الموارد وأن الشركات قوية وابتكارية للمنافسة عالميًا في القطاعات المتقدمة تكنولوجيًا. ومع تقدم مجالات التكنولوجيا يتطلب الدور الداعم للحكومة الاهتمام بتنمية رأس المال البشرى. وطالما أنه الحكومة ستقلل دورها في الأسواق وتخصيص الموارد، والإنتاج، والتوزيع، فعليها أن تقوم بدور أكبر في تمويل السلع العامة والخدمات وحماية البيئة و تهيئة المناخ لتطور القطاع إلى الخاص.

خصائص الاستراتيجية الجديدة:

- تحسين نوعية النمو.
- استدامة النمو المتوازن الذي يتسق مع قوى السوق.
- تدعيم الابتكار الاختراع.
- إطلاق إمكانيات الصين البشرية.
- تعظيم دور السوق، حكم القانون، القيم الاجتماعية، وإعلاء المعايير الأخلاقية.

ستة توجهات للاستراتيجية الجديدة. ستواجه الصين خلال «العقدين القادمين» تحديات متعددة. حتى تصبح دولة معاصرة متناغمة وخلاقة ومرتفعة الدخل. تشمل هذه التحديات انتقال الدولة من شريك فاعل في التنمية إلى تطوير وتفعيل دورها كمنظم، ودعم إطار مؤسسي قانوني لتوفير مناخ سوق تنافسي وتحقيق استراتيجية تحضر ذكى، وتشجيع الابتكار وتعميق التصنيع: وتقليل التفاوتات في الدخل وضمان تكافؤ الفرص للجميع وتعديل منهج التعامل الاقتصادي مع الدول الأخرى، ولعب دور بناء في نظام الحوكمة العالمية سريع التغير. بينما تواجه الصين هذه التحديات وغيرها، ثمة توافق على أولويات الاستراتيجية الجديدة، وتتمثل في:

- تقسيم / توزيع ملائم للأدوار بين الدولة، الحكومة، والقطاع الخاص.
- تشجيع نظام شامل للابتكار وتبنى نظام مفتوح على شبكة البحوث والتنمية العالمية.
- على الصين أن تتحول إلى «النمو الأخضر».
- توسيع تكافؤ الفرص والحماية الاجتماعية للكل.
- بناء نظام مالي مستدام، يستطيع الوفاء بالمتطلبات التمويلية.
- بناء إطار للسياسات متماسك داخليًا.

وتجدر ملاحظة أن كلا من هذه التوجهات يمثل انطلاقًا من أساس تم انجازه، أو عقبة ينبغي التصدي لها.

٢.٣.٦ مستقبل التنمية: رؤية مصر ٢٠٣٠

كانت مصر ضمن أوائل الدول التي وضعت ما يسمى استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تمثلت في «رؤية مصر ٢٠٣٠». حددت الاستراتيجية رؤية عامة تتمثل في «أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع، يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائم على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام بيئي متزن ومتنوع، لتحقق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين، بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة. كما تهدف الحكومة من خلال هذه الاستراتيجية أن تكون مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات التنمية االقتصادية، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، وتنافسية الأسواق، وجودة الحياة» (مصر ٢٠٣٠). وفي إطار الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة: الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ البيئية، تتضمن الاستراتيجية عشر محاور: يشتمل البعد الاقتصادي على محاور التنمية الاقتصادية والطاقة والابتكار والبحث العلمي والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية. ويغطي البُعد االجتماعي محاور العدالة الاجتماعية والتعليم والتدريب والصحة والثقافة. ويتضمن البُعد البيئي محاور البيئة والتنمية العمرانية. بالإضافة إلى محور السياسة الخارجية والأمن القومي، والسياسة الداخلية.

في ضوء الطبيعة الديناميكية لعملية التخطيط التنموي، ونظرًا لكون رؤية مصر ٢٠٣٠ وثيقة حية تتأثر بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فقد ارتأت وزارة التخطيط والتنمية االقتصادية في عام ٢٠١٨ ضرورة تحديث هذه الرؤية، لعدد من الأسباب:١ ـ ضمان اتساق الأجندة الوطنية مع كلٍ من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة (أجندة ٢٠٣٠ وكذلك مع أجندة أفريقيا ٢٠٦٣. ٢ ـ طرأت قضايا ملحة في السياق المصري كان يجب تضمينها وبيان كيفية التعامل الاستراتيجي معها مثل الزيادة السكانية، ندرة المياه،.... إلخ. ٣ ـ مواكبة التغيرات التي طرأت على مؤشرات الاقتصاد المصري بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦. ٤ ـ التأكيد على ترابط الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة حيث أن جميع الأهداف االستراتيجية الرئيسية والفرعية سوف تتضمن الثلاثة أبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئة معًا. ٥ـ حدوث تغيرات

هامة في توجهات الدول الكبرى مما يؤثر على توقعات ومسار الاقتصاد العالمي، على سبيل المثال: إجراءات الحماية التجارية، والتذبذبات في سعر الفائدة العالمي وأسعار النفط.

مع انتشار جائحة فيروس كوفيد-١٩ وما ترتب عليها من تداعيات اقتصادية واجتماعية طالت دول العالم كافة ومن بينها مصر، كان لزامًا إجراء مراجعة جديدة لأهداف الرؤية ومؤشراتها لتضمين التحولات التي طرأت على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية من جراء الجائحة، وتضمين آليات للتعافي السريع والقدرة على امتصاص الصدمات.

تتضمن النسخة المحدثة من الرؤية أربعة مبادئ حاكمة تمثل الركائز الاستراتيجية وهي، الإنسان محور التنمية، وتحقيق العدالة والإتاحة، وتعزيز المرونة والقدرة على التكيف، وتحقيق الاستدامة. ويمثل قلب الرؤية ستة أهداف استراتيجية ينبثق عنها الأهداف العامة، وتتمثل الأهداف الاستراتيجية في: الارتقاء بجودة حياة المواطن وتحسين مستوى معيشته، والعدالة الاجتماعية والمساواة، ونظام بيئي متكامل ومستدام، واقتصاد متنوع معرفي تنافسي، وبنية تحتية متطورة، والحوكمة والشراكات. ولتسريع تحقيق الأهداف تم تحديد سبعة ممكنات وهي: توفير التمويل وتحقيق التقدم التكنولوجي والابتكار، وتعزيز التحول الرقمي، وإنتاج البيانات وإتاحتها، وتهيئة بيئة تشريعية داعمة، وتوفير منظومة قيم ثقافية مساندة، وضبط الزيادة السكانية. وتحقيق التقدم التكنولوجي والابتكار، وتعزيز التحول الرقمي، وإنتاج البيانات وإتاحتها، وتهيئة بيئة تشريعية داعمة، وتوفير منظومة قيم ثقافية مساندة، وضبط الزيادة السكانية.

هل يعيد التاريخ نفسه؟ لعل أول ما يلفت الانتباه في تلك الوثائق أنها تشير إلى رؤية استراتيجية بعيدة المدى. الواقع أن هذا التقليد كان قد استقر منذ العودة إلى نظام الخطط الخمسية في أوائل الثمانينيات. فكما ذكر الدكتور كمال الجنزورى (وزير التخطيط، نائب رئيس الوزراء، منذ ١٩٨٢، ثم رئيس الوزراء ٩٦ ـ ١٩٩٩): «بعد أن أعدت الدولة الخطة العشرينية الأولى (١٩٨٢ ـ ٢٠٠٢)، وبعد أن نفذتها في

ثلاث خطط خمسية، وانتهى القرن العشرين والخطة الخمسية الرابعة في سنتها الثالثة (١٩٩٧) حرصت الحكومة على إعداد خطة بعيدة المدى إلى سنة ٢٠١٧، لتكون الخطة الرابعة خطة مفصلية تمثل نهاية الخطة العشرينية وفي نفس الوقت هي بداية للخطة الجديدة لاستقرار الرؤى حتى سنة ٢٠١٧» (كمال الجنزورى، ٢٠١٣).

لم تكن الرؤية والاستراتيجية التي تضمنتها تلك الخطط طويلة ومتوسطة المدى تختلف في إطارها ـ وربما في تفاصيل محاورها ـ عن المعلن عنه منذ ١٩٧٥. فارتفاع معدل التنمية(!!) كان السمة الأساسية... وأن يتم ذلك بالقطاع العام والقطاع الخاص في إطار اقتصاد السوق (الجنزورى،)، و«أن الحكومة خلال السنوات ٩٦ ـ ١٩٩٩ لم تلجأ إلى اعتناق فكرة الخصخصة باعتبارها أيديولوجية الوقت» (الجنزورى).

في يونيو ٢٠١٢ صدرت الوثيقة الأولية حول الإطار الاسترتيجى للخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لفترة العشرة سنوات (٢٠١٢ ـ ٢٠٢٢). (أعيد إصدارها في نوفمبر ٢٠١٢، بعد مناقشتها وتنقيحها في ضوء المستجدات). وعلى عكس ماترصده الفقرة أعلاه تصور المسئولون عن هذه الوثيقة «أن هذه كانت هي المرة الأولى التي يتم فيها إعداد إطار استراتيجى للخطة الخمسية». كما أن الوثيقة انتقدت تبنى مصر لسنوات عديدة الفكر التخطيطى التقليدى الذي كان يستهدف تسريع معدل النمو الاقتصادي، واعتبرت أن «القضية المطروحة لم تعد قضية النمو، وبرزت الحاجة لتبنى فكر مغاير ينظر إلى ما هو أبعد من النمو المرتفع». ومع ذلك أقرت الوثيقة أن هدف الإطار الاستراتيجى لخطة العشرة سنوات (٢٠١٢ ـ ٢٠٢٢) هو مضاعفة الدخل في نهايتها، على أن يتدرج الارتفاع في معدل النمو من ٢٪ إلى ٦ ـ ٨٪، وذلك من خلال خطة انتقالية (١٨شهرا) وخطة خمسية وأخرى رباعية. أما فيما يتعلق بفلسفة االخطة طويلة الأمد، فإن الوثيقة وغيرها تقر كذلك بأنه بعد أن «مارست مصر تجارب تنموية ممتدة منذ أوائل الستينيات توصلت بعدها إلى أهمية تفعيل آليات السوق والأخذ بنظام الاقتصاد الحر، الذي يلعب فيه القطاع الخاص دورا رائدا». غير أن تلك الرؤى والاستراتيجيات التي تتفق مع التوجهات الرئيسية للسياسة الاقتصادية المتبعة منذ بدء الانفتاح لا تنطوى على تغير جوهرى في الأدوات المستخدمة في إدارة الاقتصاد القومي، وإزالة أو تخفيف القيود على

نشاط القطاع الخاص، أو تفعيل نظام صريح وشامل للحوافز يدفعه إلى الخروج من حالة الشك والتردد. بل إن وثيقة الإطار تحفظت على ما أشارت إليه من أهمية تفعيل آليات السوق لتؤكد «أن الاقتصاد الحر لا يعنى التخلى عن الدور الاجتماعي للدولة من خلال سياسات فعالة تضع نصب أعينها قضية العدالة في توزيع الدخل وتكافؤ الفرص».

وفيما يتعلق بمنهج (أسلوب وطريقة) إعداد الخطط يبدو أنه غاب عن مُعِدِّيها ما كان مُطَبَّقًا من قبل. فمقدمة وثيقة ١١/ ٢٠١٢ تبرز أن «ميزة الخطة هي ارتكازها للمرة الأولى على مبدأ المشاركة المجتمعية عند صياغة الأهداف والسياسات وطرح برامج وأولويات المشروعات التنموية». لم يكن ذلك صحيحا، فقد جرت محاولة تطبيق التخطيط بالمشاركة في آخر سنين القرن الفائت (تحت إشراف الوزير د. أحمد الدرش). كما تسجل وثيقة خطة ١٣/ ٢٠١٤ أن «أهم ما يميزها هو انتقالها من نهج التخطيط التأشيرى إلى نهج التخطيط بالمشاركة». ولا تبين الخطة محتوى وتفاصيل النهج الثانى، سوى دعوة كافة شركاء التنمية لصياغة أهدافها وأولوياتها وسياساتها.

محتوى إستراتيجية ٢٠٣٠. بينما أفاضت المسودة الأولى في بيان تفاصيل الأهـداف الاستراتيجية والرقمية في المحاور الثلاثة الرئيسية (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية)، وتحدثت النسخة المُحَدّثة عن الترابط بين هذه المحاور والتنسيق بين سياسات وبرامج الجهات المعنية للوصول إلى الأهداف المرجوة، فلا زالت لغة الوثيقة وصياغاتها تتسم بالعمومية والمثالية في رسم صورة المجتمع والاقتصاد المصرى الذي تدعو إليه. وبغض النظر عن الإشارة إلى مشاركة الأطراف المعنية وخاصة من الوزارات ذات الاختصاص في تحديد الأهداف وطرق المتابعة لتنفيذ التزاماتها، لا يبدو واضحًا مدى اتفاق ـ أو اختلاف ـ الأهداف الكمية والبرامج التي تتبناها الوثيقة وخطة التنمية متوسطة الأجل التي أقرتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (بأسلوب تشاركى أيضًا). غير أن الأهم، تبتعد الصورة التي تتطلع الرؤية لبلوغها مع عام ٢٠٣٠ (وقد اقترب كثيرًا الآن) عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي حاولت الدراسة التي بين أيدينا تحديد سماته وجوانب المعضلة التي أمسكت به لزمن طويل. وربما تختلف رؤية ٢٠٣٠ المصرية عن نظيرتها في الصين التي

تنطلق مما حققته الصين من معجزة خلال أكثر من أربعة عقود وتعمل على الانطلاق إلى استكمال مسيرة التقدم ويبدو ذلك واضحًا إذا ركزنا اهتمامنا ـ اتساقًا مع مضمون بحثنا الحالى ـ حول محور التنمية الاقتصادية.

لا شك أنه لن يختلف الباحث، ولا أي مواطن، حول أهمية تحقيق هذه الأهداف ونُبْل غاياتها. وتبدو كذلك متسقة مع التحديات التي واجهتها مسيرة النمو والتنمية خلال نصف القرن المنقضى. ولكن سيبقى السؤال ما الذي يضمن أن يتم تفكيك معضلة النمو والتنمية هذه المرة، وما هي السياسات التي يمكن أن تتغلب على عدم استدامة النمو وغياب متطلباته، وتأخر التنمية وتدنى مؤشراتها. ولعل مكمن الغموض هو عدم تعرض الوثيقة ـ الأولى أو المحدثة ـ لطبيعة النظام الاقتصادي وتوجهاته واختلافه عن الوضع القائم، على عكس ما أشارت إليه وثائق الاستراتيجية والرؤى منذ الثمانينيات، رغم إشارة رؤية ٢٠٣٠ إلى «اقتصاد تنافسى». لقد أَوْضَحْتُ في الفصل الخامس أبعاد التحول المؤسسى في الصين ووضوحها في الانتقال إلى اقتصاد السوق وتعاظم دور القطاع الخاص (حتى لو كان قادة الصين يصفونه بالاشتراكية ذات المواصفات الصينية). وعلى النقيض من ذلك، في مصر، بقيت العلاقة ملتبسة بين الدولة والقطاع الخاص، بين الخطة والسوق، وبين الحرية الاقتصادية و«مراعاة البعد الاجتماعي». وعندما ننتقل إلى ما تسميه الوثيقة «مؤشرات أداء التنمية الاقتصادية»، سنرى أنها لا تتوافق مع النتائج المحققة من قبل، ولا تعكس الاختلالات التي يعانى منها الاقتصاد المصرى لفترات طويلة. ومما يكشف عن حقيقة المبالغة وغير الواقعية في تحديد الأهداف الاقتصادية المبتغاة– في الرؤية– ما تضمنه التقرير الأخير لصندوق النقد الدولى حول توقعاته– مع الحكومة المصرية– للمؤشرات الاقتصادية الأساسية حتى ٢٠٢٨/٢٧، في ضوء طلب الحكومة لتمويل من الصندوق لدعم الموازنة وميزان المدفوعات (IMF, REQUEST FOR THE EXTENDED FUND FACILITY, January 2023).

ويمكن إيجاز التوقعات ومقارنتها مع أهداف الرؤية على النحو التالى.

● **معدل النمو الاقتصادي (الهدف الأول)**. من غير المعروف ما إذا كان تحديث

الرؤية قد غير هدف النمو الاقتصادي من (١٠٪ في ٢٠٢٠ و١٢٪ في ٢٠٣٠) إلى أرقام واقعية في ضوء التطورات المحلية والعالمية التي قلصت من ديناميكية الاقتصاد وحَدَّتْ من إمكانياته. تقرير الصندوق يتوقع أن يرتفع النمو من معدل فعلى ٥ , ٣٪ في السنوات ١٩/ ٢٠٢٠ ـ ٢٠/ ٢٠٢١ إلى أكثر من ٦٪ في ٢١/ ٢٠٢٢[١] و٥ , ٥ ـ ٠ , ٦٪ فقط في ٢٧/ ٢٠٢٨. [ليس مفهومًا ميل وثيقة الرؤية إلى استهداف ارتفاع النمو في الفترة الثانية عن الفترة الأولى وليس العكس مع نضج الاقتصاد، على النحو الذي أشرنا إليه فيما عُرِفَ بفخ الدخل المتوسط في الصين].

● **دخل الفرد (الهدف الثانى)**. توقعت الرؤية أن يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى ٤٠٠٠ دولار (معدلًا بالقوة الشرائية للعملات) في ٢٠٢٠. والواقع أن هذا التقدير يقل كثيرًا عما تحقق بالفعل (١١٩٥٢ دولار معادل، كما تم رصده في الفصل الأول من هذه الدراسة). فضلًا عن أن أهداف الرؤية تفترض مضاعفة دخل الفرد مرتين ونصف خلال العقد الثالث الحالى!

● **التضخم (الهدف الثامن)**. من المتوقع أن تتراجع نسبة التضخم من ٢ , ١٣٪ في ٢١/ ٢٠٢٢ و٨ , ١٤٪ في ٢٢/ ٢٠٢٣ إلى حوالى ٧٪ فقط في ٢٧/ ٢٠٢٨. [تجدر ملاحظة أن الجهاز المركزي للإحصاء أعلن أن الرقم القياسى لأسعار المستهلك بلغ أكثر من ٢٠٪ مع نهاية ٢٠٢٢]. الرؤية كانت تستهدف انخفاض التضخم إلى ٨٪ في ٢٠٢٠ وحوالى ٥٪ في ٢٠٣٠.

● **المالية العامة**. يتوقع الصندوق أن تزيد الإيرادات العامة في الموازنة من ١٧٪ إلى ١٨٪ من الناتج الإجمالى خلال الفترة محل التنبؤ، كما ستزيد نسبة الواردات من ٢٣٪ إلى ٢٤٪ خلال نفس الفترة. وبينما يقترب تقدير الصندوق من تقدير هدف الرؤية (الهدف السابع) للعجز الكلي في الموازنة في ٢٠٢٠ (حول ٧٪ من الناتج الإجمالى)، كانت الرؤية متفائلة للغاية في انخفاض عجز الموازنة إلى حوالى ٣ , ٢٪ في ٢٠٣٠، فإن تقرير الصندوق يشير إلى أن نسبة العجز في الموازنة لن تقل عن ٦٪ في ٢٧/ ٢٠٢٨. ولكن التقرير يتفق مع ما تعلنه المالية من استهداف تحقيق فائض

(١) يشير الصندوق أنه تم تعديل قيمة الناتج المحلي الإجمالى بمعاونة خبرائه.

أولى ١,٥ ـ ٢,٠٪ خلال هذه السنوات. على الرغم من إشارة تقرير الصندوق إلى اتباع الحكومة لقاعدة ربط أسعار الطاقة المحلية بأسعارها العالمية indexation لا زال يتوقع ارتفاع دعم الطاقة من ٠,٣٪ إلى ١,٠٪ في ٢٢/ ٢٠٢٣ وبقائه عند ٠,٩٪ في ٢٣/ ٢٠٢٤، ثم انخفاضه إلى ٠,٦٪ في ٢٧/ ٢٠٢٨.

● **الدين العام**. يتوقع التقرير انخفاض إجمالى الديون من ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالى في ٢٠/ ٢٠٢١ إلى ٧٥٪ في ٢٧/ ٢٠٢٨. ويتفق هدف الرؤية (الهدف السادس) مع ما يتوقعه التقرير.

● **القطاع الخارجى**. على ضوء تعهد الحكومة باتباع سياسة سعر صرف مرن، وعدم تدخل البنك المركزي المصرى في سوق الصرف، وانخفاض فعلى في قيمة الجنيه، يتوقع خبراء الصندوق تحول الانخفاض في الصادرات الذي حدث في ١٩/ ٢٠٢٠ إلى زيادتها بنسبة ٥١٪ في ٢١/ ٢٠٢٢ و١٥٪ في ٢٢/ ٢٠٢٣ ومتوسط ٣٪ في السنوات ٢٥ ـ ٢٠٢٨. كما عاد الانخفاض الذي شهدته الواردات في تلك السنة إلى الزيادة بنسبة ١٣٪ في ٢٠/ ٢٠٢١ والزيادة بنسبة ٥ ـ ٧٪ خلال الفترة ٢٤ ـ ٢٠٢٨.

ومن ثم، يتوقع استمرار العجز التجارى حول ٩٪ من الناتج وانخفاض عجز الحساب الجارى من ٤٪ إلى حوالى ٢٪ في نهاية الفترة. وكما جرت العادة في كافة الوثائق الحكومية يستهدف تحقيق فائض في الحساب الجارى (١٪ من الناتج) في ٢٠٣٠. ولكن يتوقع التقرير تحقيق الميزان الرأسمالى لفائض في حدود ٣٪. كما سترتفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٥ مليار دولار في ٢٠/ ٢٠٢١ إلى ١٠ مليار في ٢٢/ ٢٠٢٣ و متوسط ١٦ مليار في السنوات ٢٦ ـ ٢٠٢٨.. ويختلف توقع الرؤية للاستثمارات الأجنبية التي كانت تستهدف أن تصل إلى ١٥ مليار في ٢٠٢٠ وتتضاعف إلى ٣٠ مليار في ٢٠٣٠. كما يتوقع أن يرتفع احتياطى النقد الأجنبى بشدة من ٣٧ مليار في السنوات الحالية إلى حوالى ٨٠ مليار في ٢٧/ ٢٠٢٨، تغطى قيمة واردات ٦ شهور، بينما كانت الرؤية تدعو لزيادتها إلى عشرة شهور!

المؤشرات الماكرو اقتصادية: إختلال ميزان الموارد/ الاستخدامات. لأن

وثيقة الرؤية وضعت هدفًا للنمو الاقتصادي شديد الارتفاع، يبلغ ضعف ما يتوقعه الصندوق (١٢٪ مقابل ٦٪)، فقد افترضت أن معدل الاستثمار سيقفز من ٢٠٪ في ٢٠٢٠ إلى ٣٠٪ في ٢٠٣٠. ولا يظهر ما هي العوامل التي تستند إليها الرؤية في توقع مثل هذه القفزة على ضوء التجربة التاريخية للنمو الاقتصادي في مصر. بينما لا يتوقع الصندوق ـ عن حق ـ تغيرًا ذات شأن في الزخم التنموى لزيادة حجم التراكم الرأسمالى. فيتضمن تقرير الصندوق تراجع معدل الاستثمار ـ وليس زيادته ـ من متوسط ١٥٪ من الناتج في الآونة الراهنة إلى متوسط ١٣٪ في السنوات القادمة. وتتسق هذه التوقعات مع مصدر تمويل عملية التراكم الرأسمالى. إذ يتضمن الإشارة إلى انخفاض معدل الادخار من ١٣٪ إلى أقل من ١٠٪ مؤخرًا، ولن يرتفع في المستقبل أكثر من ١٢٪. ويبدو مستغربًا أن الصندوق، وهو يطلب الانضباط المالي ويتوقع تراجع عجز الحكومة من ٤ إلى ١٪ من الناتج، يتوقع أيضًا انخفاض معدل الادخار الخاص إلى ١٣٪ فقط في نهاية الفترة. وكذلك سينخفض الادخار الأجنبى (عجز الحساب الجارى في ميزان المدفوعات)، ومن ثم سيتواصل عجز ميزان الادخار/ الاستثمار من ٣٪ والزيادة مؤخرًا إلى متوسط ٤٪ ليتراجع إلى حوالى ٢٪ بعد ذلك.

وكذلك ينعكس تطلع الحكومة وتزكية الصندوق لتشجيع القطاع الخاص على توقعاتهما لدوره في المستقبل. وثيقة الرؤية تضع هدفًا لزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الإجمالى من ٦٠ إلى ٧٥٪ في ٢٠٣٠. وقد لا يتوافق هذا التطلع مع توقع تقرير الصندوق استقرار نسبة الاستثمار العام عند ٨,٥٪ من الناتج وزيادة معدل الاستثمار الخاص من متوسط ٣٪ إلى أقل من ٦٪ في ٢٧/ ٢٠٢٨.

يمكن أن يقال نفس الشئ عن التغير الهيكلى في الاقتصاد. لعله من المستغرب في اقتصاد نامى كثيف السكان أن تنخفض فيه نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج إلى النصف (من ١٢إلى ٦٪). كما يتوقع أن تنكمش مساهمة الصاعة من ٢٧ إلى ١٥٪. سيكون هذا التراجع لحساب زيادة نسبة قطاع الخدمات من ٤٦ إلى ٦٨٪. هل يتسق هذا التحول الهيكلى غير الإنتاجي مع رؤية ٢٠٣٠ بانخفاض نسبة البطالة إلى ٥٪ فقط في نهاية الفترة.

التنمية الاجتماعية. لا يبدو أن وثيقة الرؤية انطوت على مراجعة دقيقة للإنجاز الذي تم في نطاق أهداف الألفية للتنمية المستدامة، وتبنت كذلك أهدافًا طموحة تغيب عنها الواقعية على النحو الذي تبين في الفصلين الأول والرابع في الدراسة الحالية. يظهر ذلك واضحًا بالنسبة لمشكلة الفقر، إذ تتضمن الرؤية انخفاض نسبة السكان تحت خط الفقر إلى ١٥٪ فقط في ٢٠٣٠. الواقع أن نسبة الفقر قد زادت من متوسط ٢٠٪ حتى العقد الأول من الألفية إلى ٣٠٪ تقريبًا خلال العقد التالى. ولعله من الملائم أن نبحث في تفكيك معضلة استمرار مشكلة الفقر على الرغم من المبادرات والجهود التي تتزايد مخصصاتها في الموازنة العامة وتعدد بنود الإنفاق على الدعم.

والحال كذلك على مستوى كافة جوانب التنمية الاجتماعية وخاصة الصحة والتعليم. ربما تكون المبادرات المختلفة قد ساعدت في تحسن الكثير من مؤشرات التنمية البشرية ولكن مقارنتها مع الكثير من الدول التي تماثل مصر في متوسط دخل الفرد تبين مدى الحاجة إلى بلورة سياسة أكثر فاعلية لترشيد الإنفاق الاجتماعي على النحو الذي تضمنه تقرير البنك الدولى حول «مراجعة الإنفاق العام» public expenditure review.

إلى أين؟ لا شك أن التصدى لما واجهنا من تحديات يتطلب مراجعة أدوار الأطراف المختلفة المشاركة في عملية التنمية. مما حاوَلْتُ بيانه في سياق هذه الدراسة يبدو أن المعضلة تنطوى على «ثلاثية مستحيلة». ١ـ رفع معدلات النمو الاقتصادي الموفر لفرص عمل. ٢ـ مراعاة الأبعاد الاجتماعية وحماية الفئات محدودة الدخل والفقيرة. ٣ـ توسيع مشاركة القطاع الخاص وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. كما في علم الرياضة لن يمكن معرفة قيمة ثلاثة متغيرات بواسطة معادلتين فقط. وتكمن الصعوبة أمام صناع السياسات في أنه لا يمكن التعامل سوى مع ضلعين فقط من مثلث الاستحالة في نفس الوقت. ليس هذا فحسب، بل لأن كل من الأطراف الثلاثة ينطوى على ازدواجية يتوجب الاختيار بينها ضمن أولويات السياسة.

- **لتحفيز النمو الاقتصادي** يلزم الاختيار بين زيادة الاستثمار في الأنشطة

الإنتاجية والبنية الأساسية والخدمات. أي حل معضلة الاختيار بين استراتيجيتى التنمية المتوازنة وغير المتوازنة.

● **لتحقيق الحماية الاجتماعية** للفئات الفقيرة ومنخفضة الدخل يلزم إعادة النظر في نظم الاستهداف والاختيار بين الاستثمار في البشر والدعم المباشر لاستهلاكهم.

● **لتشجيع القطاع الخاص** عن طريق توسيع قاعدة الملكية يلزم أن تختار الحكومة بين:

ـ وضع قيمة مرتفعة للأصول العامة للحصول على مصدر لتمويل الموازنة العامة.

ـ حفز المستثمرين ورأس المال الخاص لضخ استثمارات أكثر سواء في شركات الخصصة أو مشروعات جديدة.

لا شك أن الاختيار بين توليفة السياسات التي تضع حدًا للمعضلة التنموية التي واجتها مصر منذ السبعينيات يلزم تَحَلِّى الأطراف المختلفة بالشجاعة في تقبل متطلبات التنمية وتحمل مسئولياتها.

الإصلاح والصندوق[1].معظم ما يتناوله الكتاب وما يدور من حوار وما يطرح من آراء فيما يتصل بالأحوال الاقتصادية الراهنة والمفاوضات الجارية مع صندوق النقد الدولى يتجه بالخطاب إلى الحكومة وإلى رئيس الدولة. نستثنى من ذلك الاتهامات الصارخة للصندوق واعتباره طرفا أصيلا في مؤامرة شاملة على مصر وأهلها، وأن دوره هو الانفراد بالدولة المُعْسرة التي تلجأ إليه لابتزازها وإحكام قبضته الأيديولوجية النيوليبرالية عليها، فلا تجنى من ورائه سوى «النكد» الدولى. تكاد الكتابات والآراء التي شاعت في الآونة الأخيرة تجمع على أمرين:

أولًا: التحذير مما ستؤدى إليه الشروط التي سيفرضها الصندوق من ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة الذي يعانى منه الناس بالفعل، ويلقى بمزيد من الأعباء على فئات واسعة من الطبقة المتوسطة، التي يقال إنها انحسرت وربما تكون قد انحدرت

(١) كَتَبْتُ تلك المقالة «من الاستقرار الاقتصادي بدعم الصندوق إلى التنمية بدعم الشعب»، في ظروف مشابهة لما يجرى حاليًا، في جريدة المصرى اليوم، ٢٨-٨-٢٠١٦.

إلى قرب خط الفقر!! تشمل قائمة المحظورات عددا من السياسات والإجراءات، التي يطلب «الناصحون» من الحكومة تجنبها وتحاشى الوقوع في مأزق يناير ١٩٧٧، منها:

■ عدم رفع أسعار منتجات الطاقة (الكهرباء، البنزين، السولار....)، ومياه الشرب.

■ عدم زيادة أسعار تذكرة المترو أو قطارات السكة الحديد.

■ عدم الاقتراب من دعم السلع الغذائية، ويستحب زيادته.

■ عدم تخفيض قيمة الجنيه، والاكتفاء بترشيد الواردات. (قد لا يعرف الكثيرون أن الإجراءات الإدارية مثل مطاردة الصرافة ومنع الاستيراد بقرار حكومى لا تفلح في مثل هذه الأوضاع.

■ عدم المساس بالقطاع العام، رفض مبدأ الخصخصة من أساسه.

ثانيًا: التخويف من مغبة الاقتراض من الصندوق ليس فقط بسبب مشروطية الصندوق المجحفة من وجهة نظرهم ولكن أيضا نتيجة ما يؤدى إليه الاقتراض من زيادة في الدين العام الخارجى عن الخطوط الحرجة. كما يبدى البعض قلقه من توجيه القروض إلى استخدامات غير إنتاجية (استهلاكية)، تُحَمِّل الأجيال المستقبلية أعباء فوق الطاقة.

التحذير والتخويف المُوَجَّه للحكومة ـ على النحو السابق ـ ينطلق من افتراضين أساسيين. فمن ناحية يرى كثيرون أن الحكومة تتخذ هذه القرارات استجابة لشروط الصندوق. وحتى إذا كانت قد اتخذت بالفعل بعض الإجراءات مثل زيادة أسعار الكهرباء أو تقدمت بمشروع قانون الضريبة العقارية لمجلس النواب قبل الوصول إلى اتفاقية نهائية مع الصندوق فما ذلك من وجهة نظرهم ـ سوى تمهيد للحصول على القرض. الحقيقة التي يجب ألا يتغاضى عنها أحد أن هذه الإجراءات وغيرها تمثل عناصر ضمن برنامج أوسع للإصلاح الاقتصادي يلزم أن تُقْدم عليه الحكومة بشجاعة، سواء بمساعدة صندوق النقد أو بدونه!! ومن هنا لا يصح أن تُلام الحكومة

على طلب مساعدة مالية وفنية من الصندوق الذي كانت مصر من ضمن مؤسسيه الأوائل للقيام بهذا الدور. من غير الممكن استمرار الاختلالات المالية (عجز الموازنة العامة) والنقدية (عجز المدفوعات الخارجية، وتدهور سعر الصرف)، والاقتصادية (ضعف معدلات النمو والتشغيل). استمرار الأوضاع الاقتصادية على هذا النحو بل تفاقمها إلى الأسوأ ستكون له عواقب كارثية، كلما سارعت السياسة الاقتصادية باستعادة درجة ملائمة من الاستقرار الاقتصادي كلما أحسنت صنعًا، لا أن نُغِل يدها عن تحمل مسؤوليتها. ومن ناحية أخرى، يثير الكثيرون المخاوف والمحاذير من اتخاذ الإجراءات الإصلاحية استنادًا إلى التوقع بانفجار موجة غلاء عاتية تصاحب أي محاولة من جانب الحكومة لزيادة الإيرادات (رفع أسعار السلع والخدمات) أو تخفيض النفقات (ترشيد الدعم). لا يسأل أحدهم كيف إذن يمكن للحكومة تخفيض عجز الموازنة؟ عندما يقترح البعض تقشف الحكومة وتخفيض نفقاتها على المكاتب والسيارات فاعلم أنه يمزح. لقد ارتفع عجز الموازنة من نسبة ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٨/ ٢٠٠٩ إلى حوالى ١٣٪ في ١٢/ ٢٠١٣ ثم انخفض بعد ذلك إلى ١١٪ في ١٤/ ٢٠١٥. كم سيوفر إلغاء الإنفاق على مثل هذه البنود؟ لا أحد يكره الترشيد على أي حال.

مما يزيد الأمر خطورة في هذه الأحوال أن ارتفاع الأسعار وموجة الغلاء المتوقعة ستأتى فوق وضع بلغ فيه التضخم مستوى مرتفعا بالفعل (حوالى ١٢٪). ولكن الأهم هو تواصل الشكوى (صوت وكلمة وصورة) من شدة المعاناة من ارتفاع الأسعار وتدهور القوة الشرائية، ليس للفقراء وحدهم ولكن أيضا للطبقة المتوسطة. وأحيانا يعطى أحدهم لنفسه حرية التنبؤ بأن «الناس» قد لا تصبر كثيرًا قبل أن تنفجر بالغضب.

لن أخاطب ـ هنا ـ الحكومة فعندها ما يكفيها. والكل يقول للمسؤولين احذروا ولا تفعلوا هذا وذاك، ولم يتكرم أحدهم ليقول لها ولنا شيئًا جادًا لإصلاح أحوال الاقتصاد والخروج من أزمته الفادحة. ولهذا أخاطب من يكتبون ومن يقرأون في سبيل حوار موضوعي يلتزم أسس علوم الاقتصاد والتنمية ويستند إلى الحقائق كما تعكسها البيانات الموثوقة.

لا ينكر أحد صعوبة المعايش، ولا الأثر السلبى الذي يلحقه استمرار زيادة الأسعار بذوى الدخل الثابت والفقراء. لقد ارتفعت نسبة الفقراء من مجموع السكان، وسقطت أعداد أخرى من شرائح دخل متوسطة إلى أدنى. ولا يخفى أيضا أن إجراءات الإصلاح الاقتصادي ستنطوى على زيادة في الأسعار. عندما تعرف أن عجز الموازنة هو المسؤول الأساسي عن ارتفاع التضخم وتدهور قيمة الجنيه، الذي يؤدى بدوره إلى مزيد من ارتفاع الأسعار وهكذا، سيؤدي انخفاض العجز إلى تراجع معدلات التضخم واستقرار الأسعار. إننا سنختار بين زيادة لمرة واحدة في المتوسط العام للأسعار وبين اضطراد هذه الزيادة واستمرار تفاقم الأوضاع. كان هذا اختيار السياسة الاقتصادية في سنوات العقد الأول من الألفية وكانت النتائج جيدة. يجب أن تتكامل بطبيعة الحال عناصر سياسات البرنامج الإصلاحى بحيث لا يعود عجز الموازنة إلى التزايد من جديد وتبدأ عجلة النشاط الاقتصادي الإنتاجي في الدوران.

ما الذي يمكن أن يعيد عجز الموازنة إلى الزيادة بعد فترة طالت أو قصرت؟ إذا ترددت الحكومة واستمعت إلى تحذيراتكم وتعميماتكم والترهيب المستتر بثورة الغلابة (أو الجياع). لن يحدث هذا أبدا في مصر. باسم الغلابة يرفض الناصحون الإقدام على أي قرار يقتضيه حسن إدارة الموارد المحدودة بطبيعتها. الزعم الرائج في الآونة الأخيرة أن ارتفاع الأسعار أدى إلى انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الاستهلاك وعدم قدرة الأسرة (كل الأُسَر عموما حسب زعمهم) على الوفاء باحتياجاتها كما كان الحال عليه في السابق. ليس هذا صحيحًا بالمرة!! تبين نظم الحسابات القومية أن الدخل القومي الذي يؤول إلى القطاع العائلى يُوَزَّع بين الإنفاق الاستهلاكي وبين الادخار (في صُوَرِه المختلفة). البيانات التي تصدرها وزارة التخطيط تظهر أن جملة الإنفاق الاستهلاكي العائلى (مجموع الأسر المصرية) استحوذت في السنوات الأخيرة على حوالى ٨٥٪ من إجمالى الناتج المحلي، بعد أن كانت تتراوح حول ٧٨٪ قبل ٢٠١١. كما أن القيمة الحقيقية لهذا الإنفاق (أي بعد استبعاد أثر زيادة الأسعار) زادت بنسبة تفوق ٣٪ سنويًا، وأنه في بعض السنوات الأخيرة كان الاستهلاك يزيد بنسبة تفوق معدل النمو الاقتصادي. الاقتصادي المحترف يعرف أن الاستهلاك لا يشهد تغيرات أو تقلبات شديدة، على عكس

الادخار. فقد انعكست الأوضاع الاقتصادية الصعبة في انخفاض ملموس في معدل الادخار المحلي من ١٣٪ في ٢٠١٠ إلى حوالى ٦٪ مؤخرا. ارتبط ذلك، إلى جانب عجز الموازنة بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي. الاختلالات المالية والنقدية أدت إلى انهيار الأداء الاقتصادي الكلي أكثر مما أثر بشدة على الإنفاق الاستهلاكي للمصريين. أصبحنا ننتج لنستهلك لا لنزيد الطاقة الإنتاجية فيزيد الدخل القومي بمعدلات أكبر فتنخفض البطالة ويزيد الاستهلاك وهكذا في دائرة حلزونية متصاعدة.

سيقول الذين خولوا أنفسهم مهمة التحدث باسم الغلابة والفقراء أن الزيادات المذكورة لم يستفد منها هؤلاء، وإنما اقتصرت على الأغنياء والمُوسِرين. ظلت مسألة سوء توزيع الدخل والإنفاق محل جدل مستمر ولكن المؤشرات المستقاة من البحوث والتقارير القَيِّمَة التي يُعِدُّها الجهاز المركزي للإحصاء تشير إلى غير ذلك، وتوفر مؤشرات ربما لن تعجب البعض. صحيح أن نسبة الفقراء زادت منذ ٢٠١١ نتيجة بطء النمو وارتفاع نسبة البطالة واستمرار تزايد الأسعار، ولكن نمط توزيع الإنفاق لم يتغير كثيرًا بل اتجه نحو التحسن وإن كان بدرجة غير ملموسة. في ٢٠١٣ كانت حصة أفقر ١٠٪ من المصريين ٣,٨٪ من إجمالى الإنفاق، أصبحت ٤,٠ ٪ في ٢٠١٥. وكذلك ارتفع نصيب العُشَيرين الثانى والثالث من ٥,٠٦٪ و٥,٨٣٪ في ٢٠١٣ إلى ٥,٢٣٪ و٦,٠١٪ في ٢٠١٥ على التوالى. تغيرات بسيطة ولكنها على غير ما يشاع لدى البسطاء. وفي نفس الاتجاه مالت حصة أغنى ٢٠٪ من المصريين إلى الانخفاض ومن ثم تراجعت ولو بدرجة طفيفة نسبة نصيب هذه الفئة بالمقارنة بنصيب أدنى ٢٠٪ على سلم الإنفاق من ٤,٧٥٪ في ٢٠١٣ إلى ٤,٤٧٪ في ٢٠١٥. ليس الوضع على أحسن ما يكون ولكن الفجوة بين مستويات الدخول والإنفاق لا تسوء على أي حال.

في الواقع ليست هذه هي القضية الجوهرية في زمن الإصلاح المالي والنقدي المُلِحّ. الجميع يرفعون شعار حماية الغلابة والفقراء وعدم الاقتراب من الدعم ولا إصلاح منظومة الخدمة المدنية. حق يراد به غير ذلك. ارتفعت فاتورة الدعم والحماية الاجتماعية إلى نحو ٤٢١ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٧/١٦ تستحوذ على ٤٥٪ من إجمالى المصروفات العامة في الموازنة. لماذا لا نعاون الحكومة في

تنفيذ برامج فعالة لوصول الدعم للمستهدفين وحدهم؟ لقد أظهر آخر مسح للدخل والإنفاق يجريه جهاز الإحصاء أن الفرد من غير الفقراء يحصل في المتوسط على ٢١١ جنيها سنويًا من دعم السلع الغذائية بينما يحصل الشخص الفقير على ١٧٦ جنيهًا فقط. يحتاج هذا الشخص إلى حوالى ١١٨٧ جنيهًا في السنة لكي يتجاوز خط الفقر. السياسة المطوبة واضحة، مثل اقتصار بطاقات التموين على ٥٠٪ فقط من المصريين والتوسع في مظلة برنامج تكافل وكرامة لتغطى المستحقين فعلًا، والقضاء على الفساد المستشرى في نظم استيراد وتوريد السلع المدعومة، إلخ. بدلًا من ذلك وتحت ضغط الرأي العام(!!!) واقتراحات الناصحين تستهدف الحكومة زيادة أعداد المستفيدين من دعم السلع الغذائية والمستفيدين من منظومة دعم الخبز وملحقاتها. ليس كل هؤلاء فقراء ولو قَبِل أصحاب المصلحة بتقليل هذه الأعداد إلى النصف لأمكن التصدي بجدية لمشكلة الفقر خلال ثلاث سنوات. يجب أن يكون خطابنا موجه إلى الناس وخاصة المقتدرين والمستثمرين والمهنيين لقيام كل منهم بتحمل مسؤوليته في هذه الظروف الصعبة لكي نقيل اقتصادنا وبلدنا من عثرته.

ملحق

١- الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠

سعى استراتيجية التنمية الاقتصادية إلى تحقيق الأهداف الثمانية الرئيسية التالية:

الهدف	التعريف
استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي	خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وخفض نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على استقرار مستوى الأسعار
تحقيق نمو احتوائي ومستدام	رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق نمو متوازن إقليمياً وزيادة مشاركة المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل وتحقيق التمكين الاقتصادي للعمل على تخفيض معدلات الفقر
زيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة	زيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصري دولياً وزيادة مساهمة الصادرات في معدل النمو الاقتصادي ورفع مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة الخدمات الإنتاجية وذلك اتساقاً مع توجهات الحكومة والممارسات العالمية في هذا الشأن التي تعتبر كل من الصناعة والخدمات محركاً مزدوجاً للنمو
تعظيم القيمة المضافة	زيادة المكون المحلي في المحتوى الصناعي وخفض عجز الميزان التجاري
يلعب دور فعّال في الاقتصاد العالمي قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية	زيادة مساهمة الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي لتصبح مصر من أكبر ٣٠ دولة في مجال الأسواق العالمية، ومن ضمن أفضل ١٠ دول في مجال الاصلاحات الاقتصادية، وضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال ١٠ سنوات وضمن الدول حديثة التصنيع خلال ٥ سنوات
توفير فرص عمل لائق ومنتج	خفض معدل البطالة ومضاعفة معدلات الانتاجية
يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع	تحسين مستوى معيشة المواطنين
دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد	العمل على دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد وخفض حجم المعاملات غير الرسمية، من خلال تطوير آليات دمج هذا القطاع وتوفير الحوافز والقضاء على المعوقات

أهداف رؤية ٢٠٣٠

٤. مؤشرات قياس أداء التنمية الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠

وقد تم ترجمة الأهداف الثمانية إلى مؤشرات أداء محددة تُستخدم كوسيلة لقياس مدى التقدم في تحقيق الأهداف، والمساهمة في متابعة تنفيذ الاستراتيجية. وفيما يلي عرض لهذه المؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي.

أ. المؤشرات الكمية

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١	النتائج الاستراتيجية	معدل النمو الحقيقي (٪)	يقيس التغير في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة المقارنة	٤,٢[١]	١٠	١٢
٢		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	يقيس الناتج المحلي الإجمالي (مكافئ القوة الشرائية) منسوباً لعدد السكان	٣٤٣٦,٣[٢]	٤٠٠٠	١٠٠٠٠
٣		حصة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من إجمالي الناتج العالمي الحقيقي (٪)	يقيس مساهمة الناتج المحلي الإجمالي المصري في الناتج المحلي الإجمالي العالمي	٠,٢١[٣]	٠,٤	١
٤		نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي (٪)	نسبة السكان على مستوى إجمالي الجمهورية تحت خط الفقر القومي (تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية للفرد/الأسرة)	٢٦,٣[٤]	٢٣	١٥
٥		نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع (٪)	نسبة السكان الذين يقع إنفاقهم تحت خط الفقر الغذائي (كلفة البقاء على قيد الحياة)	٤,٤[٥]	٢,٥	٠
٦		نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	يمثل رصيد الدين المجمع المستحق على الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية بعد استبعاد اقتراض الهيئات الاقتصادية من بنك الاستثمار القومي، وذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٩٢,٧[٦]	٨٥,٧	٧٥
٧		نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	يقيس صافي إجمالي الإيرادات وإجمالي المصروفات للحكومة العامة (ويشمل صافي حيازة الأصول المالية) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	١١,٥[٧]	٧,٥	٢,٢٨
٨	النتائج الاستراتيجية	عدد شهور الواردات السلعية التي يغطيها صافي الاحتياطيات الدولية (شهر)	يقيس قدرة الاحتياطي على تمويل الواردات السلعية	٣,٢[٨]	٦	١٠
٩		معدل التضخم (٪)	يقيس التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، وهي أسعار البنود الاستهلاكية (السلع والخدمات التي تغذي أغراض الحياة اليومية)	١١,٨[٩]	٨	٥-٣
١٠		معدل البطالة (٪)**	يقيس نسبة الأفراد (١٥ - ٦٤ عام) الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه منسوباً إلى قوة العمل في نفس الفئة العمرية	١٢,٨[١٠]	١٠	٥
١١		نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل (٪)	يقيس نسبة الإناث (من سن ١٥ عام) اللاتي يزاولن أعمالاً بأي من الأنشطة الاقتصادية لبعض الوقت (على الأقل ساعة) سواء داخل المنشآت أو خارجها، وبدخلن في حكم المشتغلات للمرتبطات بعمل ولم يتمكنوا من ممارسته طوال فترة البحث لأسباب المرض أو الأجازة منسوباً لإجمالي المشتغلين	٢٢,٨[١١]	٢٥	٣٥
١٢		معدل الخصوبة الكلي (طفل/سيدة)	يقيس متوسط عدد الأطفال الذي يمكن أن تنجبهم السيدة خلال فترة حياتها الإنجابية وفقاً لمعدلات الإنجاب التفصيلية (حسب العمر) السائدة داخل الحدود الجغرافية للدولة أو لوحدة إدارية محددة في سنة معينة	٣,٥[١٢]	٣,٣	٢,٤
١٣		مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي (ترتيب)	يقيس مدى استقرار بيئة الاقتصاد الكلي من خلال خمسة مؤشرات فرعية	١٢٧[١٣]	١٠٠	٣٠
١٤		مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (ترتيب)	يقيس تقدم مصر في عدد من المجالات المتعلقة بتسهيل الأعمال مثل سهولة الحصول على الكهرباء والحصول على تسهيلات التجارية وسهولة دفع الضرائب وغيرها	١٢١[١٤]	١٠٠	٣٠

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٣٠	هدف ٢٠٤٠
١٥	النتائج الاستراتيجية	مؤشر التنافسية العالمي (ترتيب)	يقيس تنافسية الدول في ثلاثة محاور أساسية: التنافسية في المتطلبات الاقتصادية الأساسية (مثل البنية التحتية والبيئة الاقتصادية) وفي تسهيل فعالية الاقتصاد (مثل التعليم العالي والاستعداد التكنولوجي) وفي عوامل الابتكار والتطور	١١٦ [١]	٩٠	٣٠
١٦		معدل النمو الصناعي (٪)	يقيس معدل التغير في ناتج الصناعات التحويلية (بدون تكرير البترول)	٥ [٢]	٧	١٠
١٧	مخرجات	نسبة القيمة المضافة الصناعية من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	يقيس نسبة ناتج الصناعات التحويلية (بدون تكرير البترول) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بتكلفة عوامل الإنتاج	١٢,٥ [٣]	١٥	١٨
١٨		نسبة التجارة (سلعية وخدمية) من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	يقيس نسبة القيمة الإجمالية للتجارة السلعية والخدمية من الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر عن الانفتاح على العالم	٣٧ [٤]	٤٥	٥٠
١٩		نسبة صافي الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	يقيس نسبة (الفائض/العجز) في ميزان السلع والخدمات والتحويلات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	٣,٠ [٥]	٣٠	١
٢٠		نسبة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	مؤشر محلي يقيس مساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	٥١ [٦]	٥٣	٥٧
٢١		نسبة الصادرات مرتفعة المكون التكنولوجي من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية (٪)	يقيس مساهمة الصادرات ذات المكون التكنولوجي العالي مثل صناعة الطائرات والحاسب الآلي والأدوية في إجمالي الصادرات الصناعية	١ [٧]	٣	٦

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٣٠	هدف ٢٠٤٠
٢٢	مخرجات	صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليار دولار)	يقيس صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	٦,٧ [٨]	١٥	٣٠
٢٣		نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	يقيس نسبة قيمة ناتج القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الثابتة	٦٠ [٩]	٦٥	٧٥
٢٤		قيمة إيرادات خدمات التعهيد Outsourcing (ترحيل الخدمات) (مليار دولار)	يقيس حجم إيرادات الاستثمار في الأنشطة التي يمكن نقل خدماتها التجارية لبلد آخر	١,٢ [١٠]	٢	٥
٢٥	مدخلات	الضرائب على الدخل (٪)	يقيس معدل ضريبة الدخل المطبقة على الشركات	٢٢,٥ [١١]	٢٢,٥	٢٢,٥
٢٦		ضريبة القيمة المضافة (٪)	يقيس معدل ضريبة القيمة المضافة المطبقة	١٠ [١٢]	١٠	١٠
٢٧		نسبة الاستثمار العام الذي تديره المحليات (٪)	يقيس زيادة الصلاحيات الممنوحة للمحليات في الاستثمارات المحلية	١٢,٥ [١٣]	٢٠	٣٠

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٣٠	هدف ٢٠٤٠
٢٨	مدخلات	معدل التكوين الرأسمالي (معدل الإستثمار) (٪)	يقيس حجم الإنفاق على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافاً لها صافي التغيرات في مستوى المخزون كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الثابتة	١٤,٤ [١٤]	٢٠	٣٠
٢٩		كفاءة الإستثمار العام PIM (٤٠٠) نقطة	يقيس مدى الكفاءة في الاستثمارات الحكومية من خلال مؤشرات فرعية تشمل كيفية تقييم المشروعات، وإختيارها، وتحديد الميزانية المناسبة لها، وتنفيذها، وتقييم جودة التنفيذ	١,٤٣ [١٥]	٢	٣,٥
٣٠		قيمة مساندة الصادرات (مليار جنيه)	يقيس التطور في التكاليف التي تتحملها الدولة في تنفيذ برامج مساندة وتنشيط الصادرات	٢,٦ [١٦]	٦ [١٧]	٨

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

- أشرف العربي، فلسفة التنمية ودور الدولة في تعميق التصنيع المحلي، معهد التخطيط القومي، ٢٠٢٣.
- جلال أمين، ماذا حدث للمصريين؟ دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٧.
- جلال أمين، ماذا حدث للثقافة المصرية، جريدة الشروق، القاهرة ٦ يناير ٢٠١٥.
- جلال أمين، الثورة والطبقة الوسطى الجديدة في مصر، جريدة الشروق، القاهرة، ٢٥ نوفمبر، ٢٠١٤.
- جلال أمين، زيادة الثروة أم حُسّن توزيعها، جريدة الشروق، القاهرة، ١١ مارس ٢٠١٤.
- جلال أمين، دورات من العدالة الاجتماعية.. والظلم، جريدة المصري اليوم، القاهرة، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٤.
- عثمان محمد عثمان، التنمية العادلة، النمو الاقتصادي ـ توزيع الدخل مشكلة الفقر، روابط للنشر، ٢٠١٦.
- عثمان محمد عثمان، من الاستقرار الاقتصادي بدعم الصندوق إلى التنمية بدعم الشعب، المصري اليوم، ٢٨ أغسطس ٢٠١٦.

● عثمان محمد عثمان، الاقتصاد السياسي لمعجزة الصين، روابط للنشر، ٢٠٢١.

● مصطفى كامل السيد، جريدة الشروق، القاهرة ٢٠/ ٦/ ٢٠٢.

● وزارة التخطيط، استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠، ٢٠١٦.

● وزارة التخطيط، تيار الإصلاح ورؤية المستقبل، بيان رؤية مصر ٢٠٣٠.

● وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقارير متابعة الخطة، سنوات مختلفة.

● وزارة المالية، البيان المالي، سنوات مختلفة.

● -----، النشرة الشهرية، أعداد مختلفة.

● البنك المركزي المصري، التقارير السنوية وأعـداد مختلفة من المجلة الاقتصادية.

● الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

مراجع باللغة الإنجليزية

● Bent Hansen and Girgis Marzouk, Development and Economic Policy in the UAR (Egypt), North Holand Copmany, 1965.

● Bent Hansen and Samir Radwan, employment opportunities and equity in Egypt, a WEP Study, Geneva, 1982.

● Bent Hansen, The Political Economy of Poverty, Equity, and Growth, Egypt and Turkey, a World Bank Study, 1991.

● Branko Milanovic, Income inequality has risen instead of falling as expected, Finance & Development, September 2011.

● Branko Milanovic, Capitalism, Alone, The Belknap Press, 2019.

● Bruno, M., Ravallion M., and Squire L, Equity and Growth in Developing Countries, WB, Policy Research Working Paper 1563, 1996.

● Chrisoph Lakner and Branko Milanovic, Global Income Distribution, Policy Research Working Paper, the World Bank, 2013.

● Stefan Dercon, Gambling on Development, Why Some Countries Win and Others Lose, Hurst & Company, 2022.

● Google, Our World in Data.

● Hanaa Kheir-El-Din and Heba El-Laithy, Growth, Distribution and Poverty in Egypt: an assessment, 1990/91- 2004/05, ECES, Conferece papers, November 2006.

● Hanaa Kheir-El-Din, What Drives Price in Egypt, AUC, 2009.

● IMF, Staff Report for the 2021 Article IV Consultation, June 2021.

● IMF, October 2022.

● IMF, Request for the Extended Fund Facility, January 2023.

● Isabela Nogueira and Hao Qi, State and Capitalist Class in China's Economic Transition: From Great Compromise to Strained Alliance, Political Economy Research Institute, University of Massachusetts Amherst, WORKING PAPER SERIES, Number 467, September 2018.

● Jane Hardy, China's capitalism and the crisis, International Socialism, 2012.

● Khalid Ikram, The Egyptian Economy,1952-2000, Performance, policies, and issues, Routledge, 2006.

● Khalid Ikram, The Political Economy of Reforms in Egypt, AUC, 2018.

● Khalid Ikram, The Egyptian Economy in the Twenty First Century, AUC, 2023.

● Lewis, Dual-sector model, wikipedia.com.

● Markets over Mao, Peterson Institute for International Economics, Washington; 2014.

● Maurice Girgis, Industrialization and Trade Patterns in Egypt, Kielder Studien, 1977.

● Mead, Donald, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, the Economic Growth Center, Yale University, 1967.

● Barry Naughton, The Chinese Economy, MIT, 2018.

● Nicholas R. Lardy, The State Strikes Back, Peterson Institute for International Economics, 2019.

● Osman & Al-Laithy, The Poverty Trap: Why Is It Persisting in Egypt, in Ikram (edit).

● Paolo Verme and Others, Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt, Facts and Perceptions Across People, Time, and Space, a World Bank Study, 2014.

● Paul G. Clifford (2017), The China Paradox, At the Front Line of Economic Transformation, de G press.

● Rainer Zitelmann, State Capitalism? No, The Private Sector Remains the Driver of China's Economic Growth, Foundation for Economic Education, October, 2019.

● Robert Mabro, The Egyptian Economy 1952-1972, Clarendon Press, 1974.

● Ross Garnaut and Ligang Song, The Turning Point in China's Economic Development, Asia Pacific Press, ANU; 2006.

● Ross Garnaut, Cai Fang, Ligang Song (Editors). China: A New Model for Growth and Development.

● Shaun Breslin, Capitalism with Chinese Characteristics: the Public, the Private and the International, Asia Research Centre, Working Paper No. 104, June 2004.

● UNDP, Multi-dimensional Poverty Report, 2021.

● World Bank, Arab Republic of Egypt: Economic Growth, Inequality and Poverty, Social Mobility in Egypt Between 2005 and 2008, April 2009.

● World Bank, Egypt's Food Subsidies: Benefit Incidence and Leakages, September 2010.

● World Bank, "Arab Republic of Egypt; Poverty in Egypt 2008-9; Withstanding the Global Economic Crisis", 2011.

● World Bank, Achieving Shared Growth, http://web.worldbank.org, March 2014.

● World Bank, Egypt's Public Expenditure Review for Human Development, September 2022.

● World Bank, Development Indicators.

● World Bank, China 2030: Building a Modern, Harmonious, and Creative Society, The Development Research Center of the State Council, PRC, 2013.